جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

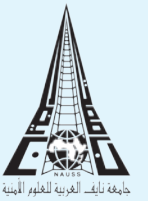

مركز
الدراسات
والبحوث

المتغيرات التنموية والجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي

د. إبراهيم بن محمد الزبن

الرياض
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

٥٢٤

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث - المتغيرات التنموية والجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي - د. إبراهيم بن محمد الزبن - ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المتغيرات التنموية والجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي

د. إبراهيم بن محمد الزبن

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

ⓒ (٢٠١١)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٠١٠٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٠١٠٩٦٦)

البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

Copyright© (2011) Naif Arab University

for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 2- 83 - 8006- 603- 978

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (+1 966) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

ⓒ (١٤٣٣هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزبن، إبراهيم بن محمد

المتغيرات التنموية والجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي/ إبراهيم بن محمد الزبن، الريـاض ١٤٣٣هـ

٣٠٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٢ـ٣٨ـ٨٠٠٦ـ٦٠٣ـ٩٧٨

١ـ الجرائم الاقتصادية ٢ـ السعودية ـ التنمية الاقتصادية

أ ـ العنوان

ديوي ١٦, ٣٦٤ ١٠٢٨٨ / ١٤٣٢

رقم الايداع: ١٠٢٨٨ / ١٤٣٢

ردمك: ٢ـ٨٣ـ٨٠٠٦ـ٦٠٣ـ٩٧٨

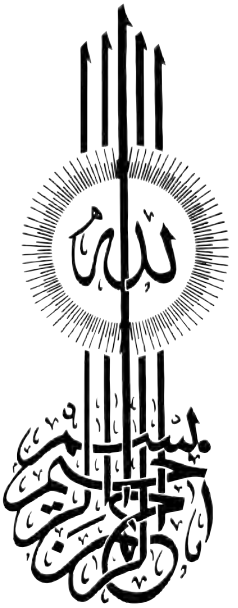
بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

التمهيد ٣

الفصل الأول: الخصائص التنموية للمجتمع السعودي ٥

١ . ١ السياق التنموي للمجتمع السعودي ٧

١ . ٢ الخصائص التنموية للمجتمع السعودي ١٢

الفصل الثاني: الجرائم الاقتصادية: المفاهيم النظرية والخلفية التاريخية ٥٥

٢ . ١ مفهوم الجريمة في الإسلام ٥٨

٢ . ٢ مفهوم ـ خصائص ـ تصنيف الجرائم الاقتصادية ٥٩

٢ . ٣ مفاهيم وأنماط الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي ٦٤

٢ . ٤ واقع الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي «عرض إحصائي» ٩٢

الفصل الثالث: الإطار النظري والدراسات السابقة ١١١

٣ . ١ أبرز النظريات الاجتماعية التي تفسر ظاهرة الجرائم الاقتصادية وعلاقتها بالخصائص التنموية للمجتمع السعودي ١١٣

٣ . ٢ الدراسات السابقة المرتبطة بالجرائم الاقتصادية ١٢٦

٣ . ٣ التعليق على الدراسات السابقة ١٤٥

الفصل الرابع: المنهجية والتصميم ١٤٩

٤ . ١ مشكلة الدراسة ١٥٣

٤ . ٢ أهداف الدراسة ١٥٨

٤ . ٣ أهمية الدراسة ١٦١
٤ . ٤ مفاهيم الدراسة ١٦٤
٤ . ٥ الإجراءات المنهجية للدراسة ١٦٦
٤ . ٦ حدود الدراسة ١٧٩
٤ . ٧ مراحل التحليلة الإحصائي ١٨٠
الفصل الخامس: عرض وتحليل النتائج ١٨٣
٥ . ١ التباين في حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي ١٨٦
٥ . ٢ العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في حجم الجرائم الاقتصادية (خلال فترة الدراسة) في المجتمع السعودي ١٩٢
٥ . ٣ أثر المتغيرات التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية على الجرائم الاقتصادية ١٩٩
الفصل السادس: مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها العلمية والمجتمعية . ٢٧٥
٦ . ١ ملخص الدراسة ٢٧٧
٦ . ٢ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء البناء النظري والدراسات السابقة ٢٨١
٦ . ٣ توصيات الدراسة ٢٩٩
المصادر والمراجـــع ٣٠٧

تمهيـــد

يتميز المجتمع السـعودي بخصوصيته الثقافية والمرتبطة بشـكل أساسي بالبعد الديني (الدين الإسلامي) كما أن بناءه الاقتصادي يختص بسمات تميزه عـن المجتمعات الأخـرى من حيث معـدلات نموه الاقتصـادي والعوامل المؤثـرة فيـه، وخصوصـاً فيما يتعلـق بكل من مـوارده البشريـة والمادية، ولا يمكـن إغفال السـياق الاجتماعي للمجتمع السـعودي الـذي يرتبط بطبيعة بيئتـه الجغرافية، وكذلك نشـأته السياسـية. وبالتالي فإنه لا يمكن اسـتيعاب التطـورات في الجرائم الاقتصادية الشـائعة في هذا المجتمـع بأنماطها المختلفة بمعـزل عن فهم طبيعة المجتمع الذي نشـأت ونمـت فيه. ومن هنا كان لابد من أن نسـتعرض خلال هذا الفصل ـ وكمحاولة لتحقيق الأهداف العلمية التي سـعى الباحث إلى تحقيقها من خلال دراسـته التي قـام بها ـ فهم طبيعة العلاقـة بـين الجرائم الاقتصادية والعوامل التنمويـة المصاحبة لها في المجتمع السـعودي، فقد تم التركيز على بعض الموضوعات التي يمكن أن تمهد لفهم هذه العلاقة واتجاهاتها.

فقد ناقش الباحث في ضوء ذلك السـياق التنموي للمجتمع السعودي من خلال عرض مختصر لما تم تحقيقه خلال الخطط التنموية السـبع (١٣٩٠ ـ ١٤٢٣ هـ) خاصـة في المجـالات التي حددتها الدراسـة، مع الإشـارة إلى المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي صاحبـت تطبيـق هـذه الخطط التنمويـة، ومدى تأثيرها في تحقيق الأهداف التي سـعت إليها هذه السياسـة التنموية.

وتأسيسـاً عـلى أهميـة فهـم طبيعـة المجتمـع السـعودي، وخصوصاً أن الدراسـة حاولـت أن تتعرف عـلى نوعية التغـيرات في بعض أنـماط الجرائم

الاقتصاديـة المصاحبـة لخصائـص النمو في هـذا المجتمع بجوانبـه المختلفة، اسـتعرض الباحـث الخصائص التنموية السـكانية والاقتصاديـة والتعليمية للمجتمع السـعودي عـبر مراحلها التاريخية المتعاقبة منـذ أن اعتمد المجتمع على التخطيط التنموي كوسيلة لتحقيق أهدافه المختلفة.

الفصل الأول

الخصائص التنموية للمجتمع السعودي

١ . الخصائص التنموية للمجتمع السعودي

١ . ١ السياق التنموي في المجتمع السعودي

أسهمت السياسة التنموية عبر الخطط الخمسية السبع التي بدأت منذ الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠/ ١٣٩٤هـ) حتى نهاية الخطة الخمسية السابعة (١٤٢٠/ ١٤٢٤هـ)، والتي حاولت في هذه الفترة الزمنية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ) الموافق (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، في تحقيق الأهداف التنموية التي سعت إليها الدولة، ومن أهمها تحقيق النمو المتوازن الذي يسهم في إشباع حاجات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وساعد في ذلك توفر البنية التحتية التي هيأت الفرص المناسبة لتحقيق التطور في الموارد البشرية وكذلك في الموارد الاقتصادية. وقد اتسمت هذه الخطط بالتناغم والتواصل على شكل حلقات متعاقبة كل منها يمهد للخطة التنموية التي تليها.

ويمكن إجمال الأهداف العامة للتنمية في المملكة كما أوضح تقرير التنمية البشرية،١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) في فيما يلي:

١ ـ الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.

٢ ـ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين السعوديين.

٣ ـ تنمية القوى البشرية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وزيادة الفرص الوظيفية للسعوديين، وإحلال القوى العاملة السعودية محل القوى العاملة غير السعودية.

٤ ـ تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على إنتاج النفط وتصديره

مـن خـلال تنميـة الثـروات الطبيعية الأخرى وتشـجيع الأنشـطة الاقتصادية المختلفة.

٥ ـ تهيئة البيئة الملائمة لأنشـطة القطاع الخاص وتشـجيعه على الاستثمار والاضطلاع بدور قيادي في عملية التنمية.

٦ ـ تعزيز وضع المملكة في إطار الاقتصاد العالمي ودعم قدراتها التنافسية فضلاً عن تقوية التكامل الاقتصادي الإقليمي (ص٤٩).

ولتحقيـق هـذه الأهداف سـعى المجتمـع إلى تطويـر البنـى التحتية المتمثلة في توفير الخدمات الأساسـية التي تعتمد عليها المشروعات التنموية. ولقد أسـهم في ذلك تحسـن الموارد المالية التي اعتمدت بشـكل أسـاسي على اسـتثمار الموارد الاقتصادية في المجتمع، وشكل استغلال النفط بصفته سلعة إسـتراتيجية مهمة مصـدراً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي أسـهم في تمويل العمليـات التنمويـة في المجتمع عبر الخطط التنموية المتعاقبة خلال سـنواتها المختلفة. والجدول التالي يوضح طبيعة النمو في الناتج المحلي واتجاهاته:

الجدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي السعودي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون)
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٥٤٦,٦٠٤
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٤٢٠,٣٩٠
١٩٨٩م (٠٩/ ١٤١٠هـ)	٣٥٧,٠٦٥
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٥٠٣,٠٥٥
١٩٩٩م (١٩/ ١٤٢٠هـ)	٦٠٣,٥٨٩
٢٠٠٤م (٢٤/ ١٤٢٥هـ)	٩٣٩,٥٩١

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٨٠، وكذلك الكتاب الإحصائي السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

يظهر الجدول رقم (١) التغير في قيم الناتج المحلي الإجمالي صعوداً وهبوطاً عبر سنوات الخطط التنموية المختلفة. ففي بداية الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) كان حجمه (٦٠٤, ٥٤٦) ملايين ريال، ثم انخفض ليبلغ (٣٩٠, ٤٢٠) مليون ريال في نهاية الخطة. وفي عام ١٩٨٩م واصل الناتج المحلي انخفاضه ليبلغ (٠٦٥, ٣٥٧) مليون ريال. ويلاحظ أنه في الفترات اللاحقة منذ عام ١٩٩٤م الذي يوافق تاريخ نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) بدأ حجم الإنتاج في الارتفاع، حيث سجل (٠٥٥, ٥٠٣) مليون ريال، ثم (٥٨٩, ٦٠٣) مليون ريال في عام ١٩٩٩م، ليبلغ أعلى معدلاته في نهاية الخطة التنموية السابعة (٢٠٠٤م) حيث بلغ (٥٩١, ٩٣٩) مليون ريال.

في المقابل استفاد المجتمع من الارتفاع في معدل الناتج المحلي في الإنفاق على القطاعات التنموية المختلفة في المجتمع. ويوضح الجدول التالي توزيع الإنفاق على هذه القطاعات التنموية:

الجدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للإنفاق الفعلي على قطاعات التنمية خلال الخطط التنموية

السنة	التجهيزات الأساسية	الموارد الاقتصادية	الموارد البشرية	التنمية الاجتماعية والصحية
١٤٠٠/٠٠هـ (١٩٨٤/٨٠م)	٤١,١٪	٣٠,٧٪	١٨,٤٪	٩,٨٪
١٤٠٩/٠٥هـ (١٩٨٩/٨٥م)	٤٩,٣٪	٢٨٪	١٤,٧٪	٨٪
١٤١٩/١٥هـ (١٩٩٩/٩٥م)	١٥,٩٪	٩,٣٪	٥٣,٥٪	٢١,٣٪
١٤٢٥/٢٠هـ (٢٠٠٤/٠٠م)*	١٥,٢٪	٨,٥٪	٥٦,٧٪	١٩,٦٪

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، ص٥٣.

(*) المستهدف خلال خطة التنمية السابعة.

يوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي للإنفاق الفعلي على القطاعات التنموية في المجتمع السعودي. فلقد استحوذ قطاع التجهيزات الأساسية(وهو مصطلح يطلق على المنشآت والخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: وسائل المواصلات كالطرق والمطارات وسكك الحديد ووسائل الاتصالات كشبكة الهاتف، والجوال والإنترنت والبرق والبريد، بالإضافة لنظام الصرف الصحي وتمديدات المياه.)على النسبة الأعلى من الإنفاق خلال سنوات الخطة التنموية الأولى (١٤٠٠/٠٠هـ)، حيث بلغت نسبة الإنفاق (٤١,١٪) من إجمالي حجم الإنفاق. كما احتل القطاع الاقتصادي المرتبة الثانية من حيث نسبة الإنفاق

التـي بلغـت (٧, ٣٠٪)، ثم احتل كل مـن قطاعي الموارد البشريـة والتنمية الاجتماعيـة والصحيـة المراتـب التاليـة، حيـث بلغت نسـبتاهما عـلى التوالي (٤, ١٨٪) و(٨, ٩٪). وخـلال الخطـة التنمويـة التاليـة (٠٥/ ١٤٠٩هـ) اسـتمرت نسـبة التوزيع لحجم النفقات على النمط نفسـه الذي اتبعته خلال الخطة التنموية السـابقة لها، حيث بلغت معدلاتهـا: (٣, ٤٩٪) للتجهيزات الأساسـية، و(٢٨٪) للمـوارد الاقتصادية، و(٧, ١٤٪) للمـوارد البشرية، وأخـيراً (٨٪) للتنمية الاجتماعية والصحية. إلا أنـه يلاحظ أن قطاع الموارد البشرية قد اسـتحوذ على النسـبة العليا خلال الخطـط التنموية التالية، حيث بلـغ (٥, ٥٣٪) خلال الخطة التنموية السادسـة (١٥/ ١٤١٩هـ)، وكذلك (٧, ٥٦٪) خلال الخطة التنموية السابعة (٢٠/ ١٤٢٥هـ). وشاركه في هذا الارتفـاع قطاع التنمية الاجتماعية والصحية الذي بلغت نسـبة الإنفاق عليه خـلال الخطتين التنمويتين المذكورتـين (٣, ٢١٪) و(٦, ١٩٪) على التوالي. وفي المقابـل انخفض حجم الإنفاق على كل من قطاع التجهيزات الأساسـية وكذلـك قطاع المـوارد الاقتصادية خلال الخطتين السادسـة والسـابعة، فقد كانت نسـبة الإنفاق على قطاع التجهيزات الأساسـية خـلال هاتين الخطتين (٩, ١٥٪) و(٢, ١٥٪). أمـا بالنسـبة لقطاع المـوارد الاقتصادية فقد بلغت نسبة الإنفاق عليه خلال هاتين الخطتين فقط (٣, ٩٪) ثم (٥, ٨٪).

ومنـذ بدايـة الخطـة الخامسـة (١٤١٠/ ١٤١٥هـ) عندمـا تحققـت الإنجازات الأساسية خلال الخطط التنموية الأربعة السابقة سعى المخططون إلى إضافة أهداف تنموية أخرى تتناسـب مع التغيرات التي يمر بها المجتمع، وكان مـن أبرز مؤشراتها تغيير البنية الاقتصادية من خلال التوسـع في تنويع المصـادر الاقتصاديـة البديلـة لقطـاع النفط، مثـل الاهتـمام بالتصنيع بصفته إسـتراتيجية تنموية، ومـن أهم صوره الصناعـات البتروكيماويـة والتصنيع

الزراعـي. وكذلك الاهتـمام بتنمية العلوم التقنية وتحسـين القدرات البشرية وتأهيلها للمنافسـة الداخلية والخارجيـة. ومن المؤشرات الأخرى التي تعبر عن هـذه الأهداف الاهتـمام بالجوانب البيئية من خلال إصـدار التشريعات التي تحقق التنمية المسـتدامة، والتي ترتكز على التوازن بين استغلال المصادر الطبيعية، والمحافظة على هذه المصادر والتقليل من معدلات تلوثها.

وبشـكل عـام يمكـن القول بـأن المجتمع السـعودي قد مـر بتحولات سريعة شـملت معظم جوانبه الثقافية والاقتصاديـة والاجتماعية. وللتعرف عـلى طبيعـة هـذه التغـيرات واتجاهاتهـا ومـدى تأثيرهـا في المجتمـع، قـدم الباحـث تحليـلاً للخصائص التنموية للمجتمع السـعودي وذلك من خلال أهـم التغيرات في الخصائـص السـكانية والاقتصادية والتعليميـة للمجتمع السعودي، وذلك على النحو التالي:

١ . ٢ الخصائص التنموية للمجتمع السعودي

تعـد المملكة العربية السـعودية إحدى الدول العربية الإسـلامية المهمة نظـراً إلى عوامـل عديدة ترتبـط بموقعها الجغرافي، وكذلـك لأهميتها الدينية لوجـود الحرمـين الشريفين، كما أنهـا تحتل موقعـاً اقتصادياً اسـتراتيجياً مهماً على المسـتوى الدولي باعتبارها مورداً أساسياً لإنتاج النفط الذي يشكل أهم مصادر الطاقة للاقتصاد العالمي.

وقد تـم الاعـتراف بالمملكة كوحدة سياسـية عام ١٣٥١هـ. ويتحدد نظـام الحكـم فيهـا مـن خلال مـا تشـير إليـه المـادة الأولى من البـاب الأول في النظـام الأسـاسي للحكـم الصـادر بالأمر الملكـي رقـم (أ/ ٩٠) وتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ: «من أن المملكة العربية السـعودية دولة عربية إسـلامية

ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض» (أطلس المملكة العربية السعودية،١٤١٩هـ، ص٢٧).

أما من حيث خصائصها الجغرافية، فتبلغ مساحتها (٥٨٢ , ٩٦٠ , ١) كيلو متراً مربعاً، وتقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وفي الجزء الشرقي من خط جرينتش. وتحديداً في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا. أما ما يتعلق بحدودها السياسية، فيحدها شمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عُمان، وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر،البحرين. وغرباً البحر الأحمر. ويتشكل تقسيمها الإداري من ثلاث عشرة منطقة، تتوزع بدورها إلى عدد من المحافظات والمراكز، يبلغ عددها ثلاثاً وأربعين محافظة من فئة (أ)، وإحدى وستين محافظة من فئة (ب) (البشر، ١٤٢٢هـ، ص٣٤).

وتتنوع تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها، حيث تشمل سهولاً ساحلية في الشرق والغرب، ومرتفعات جبلية في الجنوب، وصحراء في وسط وشمال المملكة.

ومناخها يختلف من منطقة لأخرى بحسب اختلاف التضاريس، فهو بشكل عام قاري حار صيفاً بارد شتاء، والأمطار بشكل عام شتوية. ويعتدل المناخ على المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية، وهو شديد الحرارة صيفاً على السهل الساحلي للبحر الأحمر، ودافئ في فصل الشتاء. أما في إقليم الساحل الشرقي فترتفع درجة الحرارة صيفاً وتنخفض شتاءً. ويمتاز إقليم مرتفعات جنوب غرب المملكة باعتدال درجة حرارته في فصل الصيف. وبالنسبة لإقليم شمال غرب المملكة فتزداد معدلات الحرارة في فصل الصيف. وتعتدل درجة الحرارة في إقليم الهضاب الداخلية. وفي الإقليم الشمالي ترتفع درجة

الحرارة صيفاً وتنخفض حتى التجمد شتاء. وأما المناطق الوسطى فصيفها حار وجاف، وشتاؤها بارد وجاف، وترتفع درجة الرطوبة في السواحل (النشوان، ١٤٢٧هـ، ص٦٧).

ومن حيث حجم السكان، ففي بداية نشأة الدولة السعودية على يد المغفور له، الملك عبد العزيز آل سعود -يرحمه الله- لم يكن هناك وضوح في الحجم الفعلي للسكان، فتذهب بعض التقديرات الإحصائية إلى أن عددهم في عام ١٣٥٢هـ كان (٢,٠٠٠,٠٠٠) نسمة. وقد تم إجراء أول تعداد سكاني عام ١٣٩٤هـ، وأظهر أن عدد سكانها كان سبعة ملايين نسمة. وفي عام ١٤١٣هـ تم إجراء التعداد الثاني والذي كشف عن أن الحجم الفعلي للسكان هو (١٦,٩٣٠,٦٢٥) نسمة (النشوان، ١٤٢٧هـ، ص٦٧).

وتشير البيانات الإحصائية المنشورة التي رصدت التغير في هذا الحجم إلى تضاعف عدد السكان بشكل مستمر، حيث بلغ في عام (١٤١٤/ ١٤١٥هـ) (١٨,٠٣٣) مليون نسمة. وفي عام (٢٤/ ١٤٢٥هـ) تجاوز حجم السكان التقديرات المتوقعة، حيث بلغ (٢٣,٠٦٧) مليون نسمة (الخطط التنموية، وزارة الاقتصاد والتخطيط ١٣٩٠ - ١٤٢٥هـ). وهذا الارتفاع يعود إلى كل من الزيادة الطبيعية للسكان الناشئة عن ارتفاع معدل المواليد وكذلك النقص في حجم الوفيات بينهم نتيجة لتحسن العوامل الصحية للمجتمع بشكل عام. كما أن استقرار الظروف الاقتصادية واستمرار المشروعات التنموية في كل من القطاعين الحكومي والخاص شكل عامل جذب مستمراً لتدفق العمالة الوافدة التي أسهمت في تحقيق هذه الزيادة السكانية.

ويتميز المجتمع السعودي بالاستقرار الاجتماعي نتيجة لعوامل متعددة أسهمت في هذا الاستقرار. ويمكن إرجاع ذلك إلى التوازن بين الجانب

الديني العقائدي المعتمد بشكل أساسي على الدين الإسلامي الذي يقدم تصوراً متكاملاً لطبيعة الحياة الإنسانية كبناء وإطار مرجعي وأيديولوجي أسهم في تأسيس المجتمع وتماسكه، كما أنه يسهم في إضفاء الشرعية على الجوانب (الأمور) التنظيمية والاجتماعية والتنموية المختلفة في الواقع الاجتماعي. أما الجانب الآخر فهو إجرائي يقوم على التكنيكات كالوسائل والآليات والأدوات التي يعتمد عليها المجتمع السعودي لتحقيق أهدافه والتي منها التخطيط التنموي (الخليفة،١٤٢١هـ، ص٢٠).

ونستعرض فيما يلي أبراز الجوانب المرتبطة بالخصائص التنموية بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:

١ . ٢ . ١ الخصائص السكانية للمجتمع السعودي

يتسم البناء السكاني (الديموجرافي) للمجتمع السعودي ببعض الخصائص التي تميزه عن المجتمعات الأخرى سواء على مستوى الدول النامية أو على مستوى الدول المتقدمة صناعياً. ومن أبرز ملامح التغير في البناء السكاني للمجتمع الخصائص التالية:

أولا: حجم السكان

يتجه المجتمع السعودي بصفة عامة إلى النمو الواضح في حجم السكان نتيجة للعديد من العوامل الطبيعية وغير الطبيعية. ومن العوامل الطبيعية ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتحسن ظروف المجتمع الصحية وكذلك تحسن موارده الاقتصادية. كما تشكل الهجرة الخارجية بصفتها أحد العوامل غير الطبيعية لزيادة حجم السكان أحد المؤشرات التي أسهمت في هذا الارتفاع المتنامي في معدلات حجم السكان.

الجدول رقم (٣)

حجم السكان في المجتمع السعودي

السنة	حجم السكان (بالمليون)
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٩,٧٠
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	١٢,٢٠
١٩٨٩م (٠٩/ ١٤١٠هـ)	١٥,١٢
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	١٨,٢٣
١٩٩٩م (١٩/ ١٤٢٠هـ)	٢١,٣٣
٢٠٠٢م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٢٣,٣٨

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص ٢٨٠. وكذلك الكتاب الإحصائي السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

وكما هو واضح في بيانات الجدول رقم (٣) يلاحظ أن حجم السكان قد سجل نمواً مطرداً، فقد كان حجمهم في عام ١٩٨٠م نحو (٩,٧٠) مليون نسمة، ثم ارتفع في نهاية الخطة التنموية الثالثة (٠٤/ ١٤٠٥هـ) إلى (١٢,٢٠) مليون نسمة. وفي نهاية الخطة التنموية التالية (٠٩/ ١٤١٠هـ) بلغ (١٥,١٢) مليون نسمة. ولقد استمر معدل هذا الحجم في الزيادة حيث سجل في عام (١٤/ ١٤١٥هـ) ١٨,٢٣ مليون نسمة. وفي عام(١٩/ ١٤٢٠هـ) ٢١,٣٣ مليون نسمه .واستمر هذا الحجم في الزيادة (٢٤/ ١٤٢٣هـ) ارتفاعاً بلغ (٢٣,٦٧) مليون نسمة.

ثانياً: الاختلاف في حجم السكان حسب الجنس

ومن الخصائص التي يتميز بها نمو حجم السكان في المجتمع السعودي الارتفاع في معدلات نمو السكان من الذكور في مقابل الإناث، وقد يعود ذلك إلى زيادة معدلات الهجرة الخارجية نتيجة لتدفق العمالة الوافدة ومعظمهم كما تشير الإحصاءات من الذكور.

الجدول رقم (٤) النمو في حجم السكان السعوديين حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢م)

السنة	حجم الذكور	نسبتهم من إجمالي السكان	معدل نموهم	حجم الإناث	نسبتهن من إجمالي السكان	معدل نموهن
١٩٩٢م	٦,٢١٦	٣٦,٧٪	٣,٤٥٪	٦,٠٩٤	٣٦٪	٣,٥٥٪
٢٠٠١م	٨,٤٣٢	٣٧,٢٪	٣,٤٤٪	٨,٣٣٩	٣٦,٨٪	٣,٥٤٪
٢٠٠٢م	٨,٧١٨	٣٧,٣٪	٣,٣٩٪	٨,٦٢٦	٣٦,٩٪	٣,٤٤٪

حجم السكان بالمليون.

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٨٨.

ومن الخصائص السكانية التي يتميز بها المجتمع السعودي التقارب في حجم الذكور والإناث من السعوديين ومعدلات نموهم عبر الفترات التاريخية التي رصدت فيها هذه المؤشرات السكانية، مع ملاحظة أن الفارق بينهما يتسع لصالح الذكور عند إضافة حجم السكان من غير السعوديين. فقد أظهرت الإحصاءات المنشورة في الجدول رقم (٤) أن حجم السكان الذكور السعوديين كان في عام ١٩٩٢م نحو (٦,٢١٦) مليون نسمة ممثلين نسبة (٣٦,٧٪) من إجمالي السكان، وكان معدل نموهم (٣,٤٥٪). وفي المقابل كان حجم الإناث من السعوديات خلال العام نفسه (٦,٠٩٤)

مليون نسمة ممثلات نسبة (٣٦٪) من إجمالي السكان، وكان معدل نموهن (٥٥ , ٣٪). وفي عام (٢٠٠١م) بلغ حجم الذكور (٤٣٢ , ٨) مليون نسمة مشكلة نسبتهم زيادة بسيطة قدرها (٢ , ٣٧٪) وبمعدل نمو مقارب أيضاً (٤٤ , ٣٪). وسجل حجم الإناث زيادة موازية للذكور، حيث بلغ (٣٣٩ , ٨) مليون نسمة، وكانت نسبتهن إلى إجمالي السكان (٨ , ٣٦٪) وبمعدل نمو (٥٤ , ٣٪). واستمرت اتجاهات النمو السكاني في حجم الذكور السعوديين في عام (٢٠٠٢م)، حيث بلغ عددهم (٧١٨ , ٨) مليون نسمة، وكانت نسبتهم إلى إجمالي السكان (٣ , ٣٧٪)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٩ , ٣٪). بينما بلغ حجم الإناث السعوديات في عام (٢٠٠٢م) نحو (٦٢٦ , ٨) مليون نسمة، وكانت نسبتهن إلى إجمالي السكان (٩ , ٣٦٪)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٤ , ٣٪).

وفي المقابل تظهر البيانات الإحصائية المنشورة عن التغير في حجم السكان غير السعوديين ومعدلات نموهم اختلافاً واضحاً بين حجم السكان الذكور غير السعوديين مقارنة بحجم الإناث غير السعوديات، كما تظهر البيانات اختلافاً في معدلات نمو الذكور إلى معدلات نمو الإناث وفقاً للتالي:

الجدول رقم (٥) النمو في حجم السكان غير السعوديين حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢م)

السنة	حجم الذكور	نسبتهم من إجمالي السكان	معدل نموهم	حجم الإناث	نسبتهن من إجمالي السكان	معدل نموهن
١٩٩٢م	٣,٢٥٤	٪١٩,٣	٪٢,٥١	١,٣٧٤	٪٨,١	٪٣,٣٠
٢٠٠١م	٤,٠٧٩	٪١٨,٠	٪٢,٤٢	١,٨٤٠	٪٨,١	٪٣,٢٢
٢٠٠٢م	٤,١٤٥	٪١٧,٧	٪١,٦٢	١,٨٨٦	٪٨,١	٪٢,٥٠

الحجم بالمليون.

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٨٨.

فمن خلال البيانات الإحصائية المنشورة في الجدول رقم (٥) نجد أن حجم السكان الذكور غير السعوديين كان في عام ١٩٩٢م نحو (٣,٢٥٤) مليون نسمة ممثلين نسبة (١٩,٣٪) من إجمالي السكان، وكان معدل نموهم (٢,٥١٪). وفي المقابل كان حجم الإناث من غير السعوديات خلال العام نفسه (١,٣٧٤) مليون نسمة ممثلات ما نسبته (٨,١٪) من إجمالي السكان، وكان معدل نموهن (٣,٣٠٪). وفي عام (٢٠٠١م) بلغ حجم الذكور (٤,٠٧٩) مليون نسمة. وعلى الرغم من زيادة الحجم إلا أن نسبتهم إلى إجمالي السكان قد تناقصت حيث بلغت (١٨,٠٪)، وبمعدل نمو مقارب لمعدل النمو السابق (٢,٤٢٪). وسجل حجم الإناث زيادة موازية للذكور، حيث بلغ (١,٨٤٠) مليون نسمة، إلا أن نسبتهن إلى إجمالي السكان بقيت مساوية للنسبة السابقة حيث بلغت (٨,١٪)، وبمعدل نمو (٣,٢٢٪). واستمرت اتجاهات النمو السكاني في حجم الذكور غير السعوديين في عام (٢٠٠٢م)، حيث بلغ عددهم (٤,١٤٥) مليون نسمة، وتناقصت أيضاً نسبتهم إلى إجمالي السكان حيث بلغت (١٧,٧٪)، وبمعدل نمو سنوي

(٦٢ , ١٪). بينما بلغ حجم الإناث غير السعوديات في عام (٢٠٠٢م) نحو (٨٨٦ , ١) مليون نسمة، وكانت نسبتهن إلى إجمالي السكان (١ , ٨٪)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٥٠ , ٢٪).

ثالثاً: التغير في معدلات الكثافة السكانية

ومن الخصائص السكانية المهمة للمجتمع السعودي التي ينبغي التعرف عليها التغير في معدل الكثافة السكانية، فحسب ما ورد في أحد إصدارات البنك الدولي (World Development Indicators) (مؤشرات التنمية في العالم) يمكن تحديد اتجاه التغير في هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٦)

التغير في معدل الكثافة السكانية في المجتمع السعودي

السنة	معدل الكثافة السكانية
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٤ , ٢٦٪
١٩٨٥م (٠٥/ ١٤٠٦هـ)	٥ , ٧٦٪
١٩٩٠م (١٠/ ١٤١١هـ)	٧ , ٣٥٪
١٩٩٥م (١٥/ ١٤١٦هـ)	٨ , ٨٣٪
٢٠٠٢م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	١٠٪

The World Bank. (1980 2004 ـ). World Development Indicators. Washington: World Bank.

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) يلاحظ أن معدل النمو في كثافة السكان آخذ في الارتفاع خلال السنوات المختلفة، فقد كان هذا المعدل في عام ١٩٨٠م الذي يوافق السنة الأولى من الخطة

التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) نحو (٢٦ , ٤٪)، ثم ارتفع في بداية الخطة التنموية الرابعة (٠٥/ ١٤٠٦هـ) إلى (٧٦ , ٥٪). وفي نهاية الخطة التنموية التالية (١٠/ ١٤١١هـ) بلغ معدل الكثافة السكانية في المجتمع السعودي (٣٥ , ٧٪). ونتيجة للزيادة السكانية المتتابعة في حجم السكان، كما سبق إيضاحه، تبع ذلك استمرار في نمو معدل كثافة السكان، حيث بلغ في عام (١٥/ ١٤١٦هـ) نسبة قدرها (٨٣ , ٨٪). وخلال الخطة التنموية السابعة (٢٠٠٢م) بلغ معدل الكثافة السكانية (١٠٪).

رابعاً: التوزيع العمري للسكان

ويتصف التوزيع العمري للسكان بخصائص تميزه عن المجتمعات النامية الأخرى، وإن كان يتفق مع الدول العربية الخليجية التي تشابهه في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (٧)

الهيكل العمري للسكان في عام ٢٠٠٢م

الفئات العمرية	السعوديون	غير السعوديين	الإجمالي
١٠ ـ ١٩	٢٤٪	١٤٪	٢١ , ٤٪
٢٠ ـ ٢٩	١٧ , ٣٪	١٢ , ٧٪	١٥ , ٩٪
٣٠ ـ ٣٩	١١ , ١٪	٢٥ , ٣٪	١٤ , ٧٪
٤٠ ـ ٤٩	٧ , ٣٪	٢٢ , ٨٪	١٣ , ٦٪

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ(١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٨٩.

تشير البيانات المنشورة في الجدول رقم (٧) إلى طبيعة التوزيع في الفئات العمرية للهيكل السكاني في المجتمع السعودي، حيث نجد أن الفئات العمرية الشابة تشكل النسبة العالية من الهرم السكاني. حيث

بلغت في الفئات العمرية (١٠ ـ ١٩) و(٢٠ ـ ٢٩) على التوالي (٤ , ٢١٪) ثم (٩ , ١٥٪) من إجمالي السكان. إلا أنه يلاحظ أن هناك تفاوتاً في نسب السعوديين وغير السعوديين من حيث توزيعهم في الفئات العمرية، فبينما سجلت نسبة السعوديين ارتفاعاً في الفئات العمرية المبكرة فبلغت (٢٤٪) في الفئة العمرية (١٠ ـ ١٩)، وكذلك (٣ , ١٧٪) في الفئة العمرية (٢٠ ـ ٢٩)، نجد أن غير السعوديين ترتفع نسبتهم في الفئات العمرية الأخرى، حيث يلاحظ أن نسبتهم في الفئات العمرية (٣٠ ـ ٣٩) وكذلك (٤٠ ـ ٤٩) قد بلغت على التوالي (٣ , ٢٥٪) ثم (٨ , ٢٢٪) من إجمالي السكان.

خامساً: اتجاه التغير في معدل التحضر للسكان

تشير البيانات المنشورة في أحد إصدارات البنك الدولي (World Development Indicators) (مؤشرات التنمية في العالم) إلى اتجاه السكان في المجتمع السعودي للإقامة في المناطق الحضرية، فقد سجلت معدلات التحضر المنشورة ارتفاعاً ملموساً عبر السنوات التي تم رصد هذا المتغير السكاني خلالها. ومن أهم العوامل التي أسهمت في هذا التغير اتجاه السكان إلى الانتقال من المناطق الريفية والرعوية (الهجر) إلى المناطق الحضرية للاستفادة من الفرص المعيشية المتعلقة بالجوانب التعليمية والعملية المتوفرة في تلك المناطق. وفي المقابل فإن المناطق الريفية والرعوية تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية، فهذه المناطق نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية مرتبطة بالتخطيط التنموي أصبحت تشكل مناطق طرد ملحوظ، حيث تعاني من درجة عالية من التخلخل السكاني نتيجة للهجرات الداخلية المتزايدة منها للمناطق الحضرية، ويضاف إلى ذلك الزيادة في معدلات العمالة الوافدة التي في الغالب تتمركز في المناطق الحضرية.

الجدول رقم (٨)

التغير في معدل التحضر في المجتمع السعودي

السنة	معدل التحضر
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٦٥,٩٠٪
١٩٨٥م (٠٥/ ١٤٠٦هـ)	٧٢,٦٠٪
١٩٩٠م (١٠/ ١٤١١هـ)	٧٨,٥٠٪
١٩٩٥م (١٥/ ١٤١٦هـ)	٨٢,٨٠٪
٢٠٠٢م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٨٧٪

The World Bank. (1980 2004 ـ). World Development Indicators. Washington: World Bank

منذ بداية تنفيذ الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) تصاعدت نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق الحضرية كما هو واضح في الجدول رقم (٨)، فقد كانت نسبتهم في عام ١٩٨٠م (٦٥,٩٠٪) من إجمالي السكان، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٨٥م لتصل إلى (٧٢,٦٠٪)، ثم واصلت معدلات التحضر في الارتفاع لتبلغ (٧٨,٥٠٪) في عام ١٩٩٠م (١٠/ ١٤١١هـ). وفي بداية الخطة التنموية السادسة (١٥/ ١٤١٦هـ) بلغت نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية (٨٢,٨٠٪) من إجمالي السكان. وخلال الخطة التنموية السابعة (٢٠٠٢م) بلغت نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية (٨٧٪) من إجمالي السكان.

سادساً: توزيع السكان حسب المنطقة الإدارية والجنسية

الجدول رقم (٩)
بيان بعدد السكان حسب بعض المناطق الإدارية والجنسية
خلال العام (٢٠٠٢م)

المنطقة الإدارية	سعوديون من إجمالي سكان المملكة	غير سعوديين من إجمالي سكان المملكة	الإجمالي من إجمالي سكان المملكة
الرياض	٪٢٢,٧	٪٢٨,٧	٪٢٤,٢
مكة المكرمة	٪٢٢,٣	٪٣١,٧	٪٢٤,٧
القصيم	٪٤,٧	٪٣,٧	٪٤,٥
تبوك	٪٣,١	٪٢	٪٢,٨

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٩٠.

كان اتجاه معظم هؤلاء السكان للإقامة في المدن الكبرى في المناطق الحضرية، فمثلاً نجد أنه وفقاً للبيانات المنشورة في الجدول رقم (٩) كانت نسبة السكان المقيمين في منطقة الرياض عام ٢٠٠٢م (٢٤,٢٪) من إجمالي السكان في المجتمع السعودي، وكانت نسبة السعوديين في المنطقة الإدارية (٢٢,٧٪)، أما غير السعوديين فكانت نسبتهم (٢٨,٧٪). أما منطقة مكة المكرمة فقد سجلت أيضاً نسبة عالية من السكان حيث بلغت نسبتهم (٢٤,٧٪)، وكانت نسبة السعوديين في المنطقة الإدارية (٢٢,٣٪)، أما غير السعوديين فقد بلغت نسبتهم (٣١,٧٪)، وهي أعلى نسبة مسجلة لغير السعوديين في كافة مناطق المملكة. وفي المقابل أظهرت الإحصاءات انخفاض نسبة السكان المقيمين في المناطق الأخرى التي تعد أقل حضرية كمنطقتي القصيم وتبوك، فقد كانت نسبة السكان في هاتين المنطقتين (٤,٥٪) و(٢,٨٪) من إجمالي السكان. ويلاحظ انخفاض نسبة غير

السعوديين من إجمالي السكان في هاتين المنطقتين مقارنة بالسعوديين، حيث بلغت نسبتهم في منطقة القصيم (٧ , ٣٪) وفي منطقة تبوك (٢٪) فقط.

ومن خلال تحليل البناء السكاني للمجتمع السعودي يلاحظ أن التغير في معدلات النمو في بعض الخصائص السكانية قد صاحبتها بعض الجوانب السلبية، ومن أهم العوامل التي أسهمت في ذلك ما يلي:

أ ـ السياسة التنموية التي أسهمت في تركيز المشروعات التنموية في المناطق الحضرية، وخصوصاً المدن الكبرى؛ مما أدى إلى حدوث خلل في توزيع السكان.

ب ـ وقد نتج عن ذلك نزوع السكان للإقامة في المناطق الحضرية للاستفادة من الفرص التعليمية والوظيفية والاستثمارية المتاحة في المدن بهدف تحسين مستوى المعيشة للسكان.

ج ـ كما نتج عن ذلك تخلخل البناء السكاني في المناطق الريفية والرعوية التي تعاني من عوامل الطرد السكاني؛ مما يؤثر سلباً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق مثل برامج التوطين والتنمية الزراعية.

د ـ اقتضت أيضاً هذه السياسة الاستعانة بالعمالة الوافدة التي أسهمت بشكل واضح في تنفيذ المشروعات المرتبطة بالخطط التنموية. وهذه العمالة عادة تتركز في المناطق الحضرية التي تنفذ فيها هذه المشروعات؛ مما يشكل ضغطاً على الخدمات ومستويات المعيشة في تلك المناطق، ويزيد من حدة المشكلات الحضرية؛ كارتفاع معدلات الجريمة وزيادة نسبة التلوث.

١ . ٢ . ٢ الخصائص الاقتصادية للمجتمع السعودي

اتسم النشاط الاقتصادي في المجتمع السعودي قبل اكتشاف النفط واستثماره بالطابع التقليدي. ويشير الزركلي (١٩٨٤م) إلى أن المصادر الأساسية للدخل القومي كانت تعتمد على المساعدات الخارجية إضافة إلى ما يتحصل عليه المجتمع من دخل اقتصادي مرتبط بظروف الحج الموسمية.

وكان معظم سكان المناطق الريفية يحترفون الزراعة التي تعتمد على الوسائل اليدوية البسيطة، إذ كان الإنتاج الزراعي موجهاً إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي وتصدير ما يفيض عن حاجة السكان المحليين إلى المناطق الحضرية المجاورة والتي بدورها توفر لسكان الريف بعض ما يحتاجونه من المواد الصناعية البسيطة والتجارية التي تتطلبها حياتهم اليومية وكذلك نشاطهم الزراعي.

أما المناطق الحضرية فقد فكانت تعتمد على القرى المجاورة لها في تحقيق الاكتفاء من الناحية الغذائية. وكان بعض السكان يعملون في الصناعات الحرفية البسيطة مثل الخرازة والحياكة وصناعة الأدوات المنزلية، وفي المدن الساحلية يعمل السكان بالإضافة إلى المهن السابقة في مهنة الصيد البحري وما يحتاجه هذا النشاط الاقتصادي من صناعة مراكب الصيد وأدواتها المختلفة. وأما في منطقة الحجاز فقد ارتبط النشاط الاقتصادي للسكان في المناطق الحضرية بالأماكن المقدسة التي كانت تستقطب الحجاج والمعتمرين والزوار، ولذا نمت الأنشطة التجارية والصناعية بشكل أكبر من المناطق الأخرى.

وقد ساد النشاط الرعوي وما يرتبط به من مهن تقليدية وأعمال تجارية

بسيطة في المناطق البدوية التي كانت تشكل مساحات شاسعة من المملكة العربية السعودية.

ويعد اكتشاف النفط عام ١٩٣٧م في المملكة العربية السعودية، ومن ثم تصديره بكميات تجارية، نقلة نوعية وكمية أحدثت تغيرات واسعة في البناء الاقتصادي للمجتمع انعكست آثارها على كل نواحي الحياة الاجتماعية تقريباً. فالأرقام المسجلة لاستثمار النفط كمصدر أساسي للدخل القومي توضح مدى اعتماد المجتمع عليه كمصدر شبه وحيد للدخل القومي، فقد شهدت بداية السبعينيات الميلادية تحسناً واضحاً في أسعار النفط. وتبع ذلك نمو في معدلات تصديره، وتظهر بيانات الجدول التالي حجم هذا التغير خلال الخطط التنموية الخمسة الأخيرة.

١ ـ حجم التغير في إنتاج النفط في المجتمع السعودي

الجدول رقم (١٠)

حجم التغير في إنتاج النفط في المجتمع السعودي

العام	إنتاج النفط	المتوسط اليومي للإنتاج
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٣,٦٢٣,٥	٩,٩
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	١,٥١٦,٢	٤,١
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٢,٩٣٧,٧	٨
٢٠٠٢م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٢,٥٨٩	٧,١

الإنتاج بالمليون.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٣٤٢.

ويلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) أن إنتاج النفط لم يكن ثابتاً، ويعود التغير في ذلك إلى حجم الطلب والأسعار والعوامل الداخلية والخارجية المحيطة بهذه السلعة التي تعتمد عليها معظم دول العالم

باعتبارها مصدراً أساسياً للطاقة. فقد سجلت الإحصاءات المنشورة أعلى حجم للإنتاج في بداية الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) حيث بلغ (٥ , ٦٢٣ , ٣) برميل نفط، بمتوسط إنتاج يومي (٩ , ٩) ملايين برميل، ليعود إلى الانخفاض في السنوات التالية، إذ بلغ في نهاية الخطة التنموية الثالثة (٠٤/ ١٤٠٥هـ) نحو (٢ , ٥١٦ , ١) برميل نفط، وبمتوسط إنتاج يومي قدره (١ , ٤) ملايين برميل فقط. وفي نهاية الخطة التنموية الخامسة ارتفع مجدداً، إذ بلغ (٧ , ٩٣٧ , ٢) مليون برميل، وبمتوسط إنتاج يومي (٨) ملايين برميل. ثم عاود الانخفاض في عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ)، إذ بلغ (٥٨٩ , ٢) برميل نفط، وبمتوسط إنتاج يومي قدره (١ , ٧) ملايين برميل.

وفي الفترات اللاحقة من الخطط التنموية في المجتمع السعودي استشعر المجتمع أهمية تنويع مصادر الدخل القومي بدلاً من الاعتماد فقط على صناعة النفط كمصدر للدخل القومي.

٢ ـ مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي

الجدول رقم (١١)

مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي

السنة	حجم الإنتاج غير النفطي (بالمليون ريال)	نسبة مساهمته للناتج المحلي
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٢٨٦,٢٣٣	٥٥,٣٪
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٣٣٥,٦٤٨	٧٧,٤٪
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٣٦٥,٥٣٢	٦٥,٥٪
٢٠٠٢م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٤٦٧,٠٥٠	٧٢,١٪

ـ المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٦٦.

ويوضح الجدول رقم (١١) مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في معدل نمو الناتج المحلي، فكلما ارتفع حجم هذا الإنتاج زادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي في المجتمع السعودي. ولذا نجد أن حجم النمو في القطاع غير النفطي سجل ارتفاعاً عبر السنوات المختلفة، فقد كان في عام ١٩٨٠م (٢٣٣ , ٢٨٦) مليون ريال، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي (٣ , ٥٥٪)، وفي نهاية الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ) زاد نموه، إذ بلغ (٦٤٨ , ٣٣٥) مليون ريال مسجلاً نسبة قدرها (٤ , ٧٧٪)، وهي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي عبر سنوات الخطط التنموية. وعلى الرغم من أنه قد حقق ارتفاعاً في نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) بلغ (٥٣٢ , ٣٦٥) مليون ريال إلا أن نسبة مساهمته قد تناقصت، حيث بلغت (٥ , ٦٥٪) فقط. وفي عام (٢٠٠٢م) عاودت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي الارتفاع، حيث بلغت (١ , ٧٢٪) من إجمالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في المجتمع السعودي، ومسجلة ارتفاعاً من حيث الحجم بلغ (٠٥٠ , ٤٦٧) مليون ريال.

وتشير الإحصاءات المنشورة عن إنجازات خطط التنمية فيما يخص المؤشرات الاقتصادية خلال الخطط التنموية الماضية إلى طبيعة التغيرات في بعض الخصائص الاقتصادية للمجتمع السعودي التي منها:

٣ ـ بعض الخصائص الاقتصادية للمجتمع السعودي

الجدول رقم (١٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون ريال)	متوسط الدخل الفردي (بالألف ريال)	المتوسط السنوي لمعدل نمو تكاليف المعيشة
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٥٤٦,٦٠٤	٥٦,٣٥١	٪٢١,٣
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٤٢٠,٣٩٠	٣٤,٤٥٨	٪١٠,٣ـ
١٩٨٩م (٠٩/ ١٤١٠هـ)	٣٥٧,٠٦٥	٢٣,٦١٥	٪٥
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٥٠٣,٠٥٥	٢٧,٥٩٥	٪٢,٤
١٩٩٩م (١٩/ ١٤٢٠هـ)	٦٠٣,٥٨٩	٢٨,٢٩٨	٪٩,٦ـ
٢٠٠٢م ٢٢(/ ١٤٢٣هـ)	٧٠٥,٨٥٤	٣٠,١٩١	٪٧,١

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٨٠ وكذلك ص٣٣٤.

أثر التقلب في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدخل الفردي للسكان، وإن كان مستوى الدخل الفردي في المجتمع السعودي يعد بصفة عامة مرتفعاً وفقاً للحد الأدنى الذي قررته منظمة الأمم المتحدة البالغ (٤٠٠) دولار أمريكي. كما كان لعدم استقرار حجم الناتج المحلي الإجمالي الأثر الواضح في مستوى المعيشة للسكان. وكما هو واضح في الجدول السابق رقم (١٢) يلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في بداية الخطة التنموية الثالثة كان (٥٤٦,٦٠٤) مليون ريال؛ مما كان له الأثر الايجابي في متوسط الدخل الفردي الذي كان مرتفعاً، حيث بلغ (٥٦,٣٥١) ألف ريال. كما سجل المتوسط السنوي لمعدل نمو تكاليف المعيشة رقماً مرتفعاً كانعكاس إيجابي لتحسن المستوى الاقتصادي للمجتمع ككل، حيث بلغ

(٣, ٢١٪). وبالمقابل نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض في نهاية الخطة الخمسية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) حيث بلغ (٠٦٥, ٣٥٧) مليون ريال، وبالتالي أثر سلباً في كل من متوسط الدخل الفردي (٦١٥, ٢٣) ألف ريال، وكذلك المتوسط السنوي لمعدل نمو تكاليف المعيشة الذي بلغ (٥٪) فقط. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي عاود الارتفاع خلال الخطة التنموية السابعة (٢٢/ ١٤٢٣هـ) حيث بلغ (٨٥٤, ٧٠٥) مليون ريال، وصاحب ذلك ارتفاع في متوسط الدخل الفردي للسكان الذي بلغ (١٩١, ٣٠) ألف ريال، وكذلك ارتفاع في المتوسط السنوي لمعدل نمو تكاليف المعيشة الذي بلغ (١, ٧٪) خلال هذه الفترة.

٤ ـ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل للإنفاق الحكومي للمجتمع السعودي

الجدول رقم (١٣) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإنفاق الحكومي للمجتمع السعودي

الخطة التنموية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل الإنفاق الحكومي (بالبليون ريال)
الخطة التنموية الأولى (١٣٩٠ ـ ١٣٩٤هـ)	٨, ٩٪	٦, ٦٣
الخطة التنموية الثانية (١٣٩٥ ـ ١٣٩٩هـ)	٦, ٥٪	٤٩٨
الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٠ ـ ١٤٠٤هـ)	ـ	١٢٢٧
الخطة التنموية الرابعة (١٤٠٥ ـ ١٤٠٩هـ)	٧, ٠٪	٨٥٣
الخطة التنموية الخامسة (١٤١٠ ـ ١٤١٤هـ)	٤, ٤٪	٥, ١٠٢٠
الخطة التنموية السادسة (١٤١٥ ـ ١٤١٩هـ)	٣, ٢٪	٩, ٤٢٣

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٨.

نتيجة لارتفاع معدل الدخل القومي العام ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة التنموية الأولى (١٣٩٠/ ١٣٩٤هـ) كما هو موضح في الجدول رقم (١٣)، إذ حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً قدره (٨,٩٪) كمتوسط سنوي، كما حقق معدل نمو بلغ (٧,١٨٪) كمتوسط سنوي خلال الخطة. وأسهم هذا التحسن في زيادة معدل الإنفاق الحكومي خلال سنوات الخطة، إذ بلغ (٦,٦٣) بليون ريال خلال سنوات الخطة الخمس.

وفي الخطة التنموية الثانية (١٣٩٥/ ١٣٩٩هـ) حقق معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال سنوات الخطة بمتوسط سنوي قدره (٦,٥٪)، وبالتالي ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي على امتداد سنوات الخطة الخمس ليبلغ (٤٩٨) بليون ريال.

أما في الخطة التنموية الثالثة فلقد بلغت تقديرات الإنفاق الحكومي المبدئية الإجمالية (١٢٠٠) بليون ريال بما يعادل تقريباً ضعف قيمة الإنفاق الفعلي للخطة الخمسية الثانية. وارتفع الإنفاق الفعلي الحكومي في نهاية الخطة إلى (١٢٢٧) بليون ريال. ومن المؤشرات المهمة خلال تلك المرحلة التاريخية زيادة معدلات النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية كمؤشر على استيعاب المجتمع لأهمية تفعيل هذه الأنشطة الاقتصادية لتشكل رافداً اقتصادياً مهماً للسلعة الرئيسة (النفط) التي يعتمد عليها المجتمع كمصدر أساسي للدخل القومي.

وشهدت سنوات خطة التنمية الرابعة انخفاضاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي خلال سنوات الخطة (٠,٧٪) فقط. وأثر ذلك على الإنفاق الحكومي الإجمالي للموازنة

العامـة، إذ بلـغ (٨٥٣) بليون ريال بانخفاض قـدره (١٤٧) بليون ريال عما كان مخططـاً له. إلا أنه ينبغي الإشـارة إلى أن المعدل السـنوي لمتوسـط النمو الحقيقـي للصادرات غـير النفطية قد حقق خلال هـذه المرحلة نمواً واضحاً ليبلغ (٥ , ١٩٪) في مقابل (٨ , ١٣٪) خلال خطة التنمية الثالثة، مما قلل من الآثـار الناجمة عن انخفاض أسـعار النفط. وخلال الخطة التنموية الخامسـة عاد الناتج المحلي ليحقق ارتفاعا، إذ بلغ متوسـط معدله السـنوي (٤ , ٤٪)، وذلـك نتيجـة لارتفاع العائـدات النفطية مجـدداً، إذ حقق قطـاع النفط نمواً خلال سـنوات الخطة بمعدل (٧ , ٩٪). وفي المقابل اسـتفاد المجتمع من هذا الارتفـاع للناتج المحلي في زيادة معدل الإنفـاق الحكومي الإجمالي، إذ بلغت قيمته (٥ , ١٠٢٠) بليون ريال (منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، ص ٢٦٧).

وكان مـن الأهـداف الأساسـية لخطـة التنمية السادسـة تحسـين الموارد البشريـة. فكانت نسـبة الإنفاق عـلى تنمية الموارد البشريـة في الخطة التنموية الأولى (٦ , ٢٠٪) مـن إجمـالي حجـم الإنفاق، ثـم انخفضت خـلال الخطة التنمويـة الثانيـة لتبلـغ (٧ , ١٤٪)، لتعـاود الارتفاع خلال الخطتـين الثالثة والرابعة بنسب محدودة، إذ بلغت على التوالي (٤ , ١٨٪) و(٣٣٪). أما خلال الخطـة التنموية الخامسـة فارتفعت نسـبة الإنفـاق على تنمية المـوارد البشرية لتبلـغ (٤٨ , ٠٪) مـن إجمالي حجم الإنفـاق الحكومي. وفي الخطـة التنموية السادسـة بلغ إجمالي الإنفـاق على قطاعـات التنميـة (٩ , ٤٢٣) بليون ريال خصص منها (١ , ٢٢٧) بليون ريال لتنمية الموارد البشرية. وكان الهدف من هذه الزيادة الرفع من كفاءة الأفراد العاملين في المجتمع السعودي، وذلك في سـبيل مواجهة التغيرات في سوق العمل التي تطلبت توفر مهارات تتناسب مـع التطورات الحادثـة في هذا المجـال. وبلغ معدل الإنفـاق الحكومي نحو

(٣,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال سنوات الخطة السادسة (منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، ص ٢٦٧).

أما بما يتعلق بالموارد البشرية التي تعتبر العنصر الأساسي المكمل للموارد الاقتصادية في المجتمع السعودي فإنه على الرغم من الاهتمام الذي أبداه المخططون في المجتمع بهذا القطاع، وبخاصة خلال الخطتين التنمويتين السادسة والسابعة، حقق نمواً متفاوتاً خلال الخطط التنموية الخمسية. وتشير البيانات المنشورة إلى حجم هذا التفاوت الذي ارتبط بشكل أساسي بحجم الإنفاق عليه الذي ارتفع مع استشعار المجتمع لأهمية هذا القطاع خلال سنوات الخطط التنموية المختلفة.

٥ ـ بعض الإحصاءات المتعلقة بالموارد البشرية

الجدول رقم (١٤)

بعض الإحصاءات المتعلقة بالموارد البشرية

السنة	قوى العمل السعودية (بالألف)	المتوسط السنوي للنمو	قوى العمل غير السعودية (بالألف)	المتوسط السنوي للنمو
١٩٨٠م (١٤٠١/٠٠هـ)	١,٥٢٧,٠	٢,٥٪	٢,٢١٠,٩	٢٤,١٪
١٩٨٤م (١٤٠٥/٠٤هـ)	١,٦٨٦,٣	٠,٨٪	٢,٨٣٠٣	١٠,٢٪
١٩٩٤م (١٤١٥/١٤هـ)	٢,٥٤٤,٨	٤,٤٪	٣,٩٤٥,٠	٢,٦٪
٢٠٠٢م (١٤٢٣/٢٢هـ)	٣,٥١٦,٤	٣,١٪	٤,٣١٣,٧	٣,٨٪

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٩١.

توضح البيانات المنشورة في الجدول رقم (١٤) اتجاهات النمو في حجم القوى العاملة السعودية وغير السعودية. فعلى الرغم من أن النمو في حجم قوى العمل المحلية والوافدة متشابه من حيث عدم الثبات وتقارب نسبة الارتفاع والهبوط، إلا أنه إجمالاً يلاحظ أن إسهام العمالة الوافدة في قوى العمل يفوق قوى العمل السعودية، فقد بلغ حجم قوى العمل السعودية في عام (١٤٠١/٠٠هـ) نحو (١ , ٥٢٧) ألف عامل، وبمتوسط نمو سنوي (٢ , ٥٪). وارتفع عددهم إلى (١ , ٦٨٦ , ٣) ألف عامل، وبنسبة نمو محدودة قدرها (٠ , ٨٪) في نهاية الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٥/٠٤هـ). وفي نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤١٥/١٤هـ) ارتفع عدد العاملين السعوديين، إذ بلغوا (٢ , ٥٤٤ , ٨) ألف عامل، كما ارتفعت نسبة نموهم لتصل إلى (٤ , ٤٪). وفي عام (١٤٢٣/٢٢هـ) استمرت أعدادهم في الارتفاع فبلغت (٣ , ٥١٦ , ٤) ألف عامل، وأما نسبة نموهم فانخفضت إلى (١ , ٣٪). وفي المقابل نجد أن البيانات تشير إلى أن حجم العمالة الوافدة بلغ في بداية الخطة التنموية الثالثة (١٤٠١/٠٠هـ) تقريباً (٢ , ٢١٠ , ٩) ألف عامل، وبمتوسط نمو سنوي عالٍ بلغ (١ , ٢٤٪). وفي نهاية هذه الخطة التنموية ارتفعت أعدادهم لتصل إلى (٢ , ٨٣٠٣) ألف عامل، ولكن تناقص متوسط نموهم إلى (٢ , ١٠٪). وفي نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤١٥/١٤هـ) ارتفع عدد العاملين غير السعوديين، إذ بلغوا (٣ , ٩٤٥) ألف عامل، كما انخفضت نسبة نموهم لتصل إلى (٦ , ٢٪). وفي عام (١٤٢٣/٢٢هـ) استمرت أعدادهم في الارتفاع فبلغت (٤ , ٣١٣ , ٧) ألف عامل، وأما نسبة نموهم السنوي فارتفعت إلى (٨ , ٣٪).

٦ ـ توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية السعودية الرئيسية

الجدول رقم (١٥)

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية السعودية الرئيسة

السنة	القطاع الزراعي	المتوسط السنوي للنمو	القطاع الصناعي	المتوسط السنوي للنمو	القطاعات الأخرى (الخدمات)	المتوسط السنوي للنمو
١٩٨٤م ٠٤/ ١٤٠٥هـ	٥١٥,٢	٧,٥ـ٪	٣٥١,٣	٤,٤٪	٣,٥٩٢,٤	٤,٨٪
١٩٩٤م ١٤/ ١٤١٥هـ	٥٠٠,٩	٣,١٪	٥٣٠,٨	٣,٦٪	٥,٣٥٧,٦	٣,٣٪
٢٠٠٢م ٢٢/ ١٤٢٣هـ	٥٥٨,٤	٠,١ـ٪	٥٧٩,٤	٠,٨ـ٪	٦,٥٧٥,٣	٤,٣٪

العدد: بالألف.

المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٢٩٤.

أما فيما يتعلق بتوزيع قوى العمل على القطاعات الاقتصادية الرئيسة في المجتمع السعودي، فإن البيانات المنشورة في الجدول رقم (١٥) تشير إلى أن حجم العاملين في القطاع الزراعي والمتوسط السنوي لمعدلات نموهم محدودة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي وكذلك قطاع الخدمات. ففي نهاية الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ) كان حجم العاملين في القطاع الزراعي (٥١٥,٢) ألف عامل، وكان متوسط نموهم السنوي (٧,٥ـ٪). وانخفض في نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) بشكل طفيف، إذ وصل حجم العاملين في

هـذا القطـاع إلى (٩ , ٥٠٠) ألـف عامل، وبمعدل نمـو (١ , ٣٪). وفي عام (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ) عـاود هذا الحجـم الارتفاع، إذ بلـغ (٤ , ٥٥٨) ألف عامـل، وكان المتوسـط السـنوي للنمـو (١ , ٠ ـ٪). بينما نجـد أن القطـاع الصناعـي، وهو من القطاعات الاقتصادية التي تعطي مؤشراً لنمو المجتمع، قد ارتفع معدل إسهامه في قوى العمل إذ كان حجم العاملين فيه (٣ , ٣٥١) ألـف عامـل في نهاية الخطـة التنمويـة الرابعـة (١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ)، وكان متوسـط نموهم السـنوي (٤ , ٤٪). وارتفع في نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) بشـكل واضح، إذ وصل حجم العاملين في هذا القطاع إلى (٨ , ٥٣٠) ألـف عامل وبمعدل نمو (٦ , ٣٪). وحقـق هذا الحجم ارتفاعاً مسـتمراً في عـام (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ) إذ بلغ (٤ , ٥٧٩) ألـف عامل، وكان المتوسط السنوي للنمو (٨ , ٠ ـ٪). بينما نجد أن قطاع الخدمات الذي يشكل القطاع الاقتصادي الأهم نسبة لحجم انتشاره في المجتمع السعودي فتوضح البيانات المنشورة أنه بلغ في نهاية الخطة التنموية الرابعة (١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ) نحو (٤ , ٥٩٢ , ٣) ألف عامل، وكان متوسـط نموهم السـنوي (٨ , ٤٪). وارتفع في نهاية الخطة التنموية الخامسـة (١٤/ ١٤١٥هـ) بشكل واضح، إذ وصـل حجم العاملين في هذا القطاع إلى (٦ , ٣٥٧ , ٥) ألف عامل وبمعدل نمو (٣ , ٣٪). وحقق هذا الحجم ارتفاعاً كبيراً إذ بلغ في نهاية الخطة التنموية السـابعة (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ) حـوالي (٣ , ٥٧٥ , ٦) ألـف عامـل، وكان المتوسط السنوي للنمو (٣ , ٤٪) محافظاً على المتوسط السنوي لمعدل نموه.

ويلخص البشر (١٤٢٢هـ، ص٢٦٩) أهم مظاهر التغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع السعودي بالآتي:

١ ـ تغـير النشـاط الاقتصـادي الـذي مـن صـوره اختفاء بعـض المهن التقليدية السـائدة قبل اكتشـاف النفـط، وظهور نشـاطات جديدة

ومتنوعة بعد ظهور النفط كصناعة تكرير النفط ومشتقاته وصناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية المرتبطة بها، وكذلك نمو قطاعي الصناعة والخدمات بشكل عام.

٢ ـ ظهور الحركة سكانية وهجرة داخلية إلى المناطق الحضرية من المناطق الأخرى في المجتمع، وذلك بهدف الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في المدن سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الأهلي.

٣ ـ التوسع في المشروعات التنموية الحكومية وغير الحكومية في القطاعات المختلفة، مثل القطاع التعليمي والصحي، والتوسع في القروض والمنح الاقتصادية.

٤ ـ وترتب على ذلك نمو حجم قوة العمل من الداخل وزيادة معدلات العمالة الوافدة من الدول العربية وغيرها من الدول الأخرى. كما ترتب على ذلك تغير في البناء المهني كظهور مهن جديدة، وكذلك وضوح القوانين المنظمة لقوة العمل المحلية والوافدة، وما ترتب عليه من تغير في الأجور وساعات العمل.

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر من وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ، ص ص ١٠٥ ـ ١١٤) إلى بعض المشكلات التي تواجه البناء الاقتصادي في المجتمع السعودي، ومنها:

أ ـ أن القوى العاملة السعودية تنمو بمعدلات شبه ثابتة نتيجة لتأثرها بعوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية لا يطرأ عليها تغيير جذري على المدى القصير والمتوسط، لذا فإن المرونة العالية لتغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتبطت بالعمالة غير السعودية أكثر من ارتباطها بالعمالة السعودية.

ب ـ أن ارتفاع حجم قوى العمالة الوافدة انعكس سلباً على البناء الاقتصادي في المملكة، فقد وصل معدل البطالة في الاقتصاد السعودي إلى (٨,٣٤٪) في عام ٢٠٠٢م.

ج ـ أن هذه البطالة توصف بأنها هيكلية، بمعنى أنها بطالة عدم التوافق (Mismatch Unemployment)، إذ لا تتوافق مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات السوق. وقد يكون عدم التوافق نتيجة للشروط المعروضة بها الوظائف مع الشروط التي يقبل بها طالبوها، وقد يكون عدم التوافق مرتبطاً بالبعد المكاني، بمعنى: عند توفر الفرص الوظيفية ذات الشروط الملائمة فإنها تكون في أماكن نائية بعيدة عن تلك التي يقطنها الباحثون عن العمل.

د ـ ومن العوامل السلبية التي أفرزها البناء الاقتصادي في المجتمع السعودي تدني مستوى الأجور وظروف العمل في القطاع الخاص، وكذلك عزوف بعض العمالة الوطنية عن بعض المهن، بصورة رئيسة المهن الحرفية واليدوية. ومنها أيضاً المنافسة المفتوحة التي أدت إلى ارتفاع حجم العمالة الوافدة، وخصوصاً في قطاع الخدمات الذي يستحوذ على النسبة العليا من الفرص الوظيفية في المجتمع السعودي.

١ . ٢ . ٣ الخصائص التعليمية للمجتمع السعودي

يعد التعليم إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات كوسيلة لتحقيق أهدافها التنموية. ولذا فقد اهتمت الخطط التنموية المختلفة في المجتمع السعودي بتوفير فرص النمو للقطاع التعليمي في مراحله المختلفة. كما حرص المجتمع على إلحاق أفراده الذكور والإناث كافة في مراحل التعليم، وبخاصة الأولية منها التي يعتبر فيها التعليم إلزامياً. كما أن مجانية

الالتحـاق في مراحل التعليم العام والعالي أسـهمت بدورها في نمو معدلاته.

وقـد بدأ التعليم النظامي في المملكة العربية السـعودية في عام ١٣٥٣هـ، وذلك من خلال إنشاء المديرية العامة للمعارف التي كانت تشرف على مراحل التعليـم العـام للطلاب في المجتمـع السـعودي. وقامت هـذه المديرية بوضع الأسـس والقواعد والتنظيمات المناسـبة للسياسـة التعليميـة في المملكة. ومن هذه الأسـس إصدار النظـم واللوائح الخاصة بالتعليم، وكذلك إنشـاء بعض المؤسسـات التعليميـة كالمعهد العلمي السـعودي ومدرسـة تحضـير البعثات وبعـض المـدارس المهنية والفنية. وفي عام ١٣٧٣هـ تـم ضم قطاعات التعليم المختلفة تحت إشراف وزارة المعارف التي تم إنشاؤها في هذا العام. أما بالنسبة لتعليم الطالبات فقد نشـأ متأخراً عن تعليم الطلاب، وذلك لعوامل اجتماعية مرتبطة بثقافة المجتمع، فقد ساد تخوف من بعض أفراد المجتمع من أن التعليم سـيؤدي إلى تخلخـل البنـاء الأسري نتيجة لخـروج المرأة للدراسـة ومن ثم إلى العمـل لاحقاً، مما قد يـؤدي إلى اختلاطها بالرجال. ولذا فلقد صاحب نشـأة الرئاسـة العامة لتعليم البنات في عـام ١٣٨٠هـ معارضة في بعض مدن وقرى المملكـة، إلا أن ذلك لم يؤثر بشـكل عـام في نمو القطاع التعليمي النسـائي في المجتمع السـعودي. وفي عام ١٤٢٣هـ تم دمج الرئاسـة العامة لتعليم البنات في وزارة المعارف تحت اسـم «وزارة التربية والتعليـم»، وذلك لدواعٍ تنظيمية واقتصاديـة، إذ إنـه مـن المتوقـع أن يـؤدي ذلك إلى تنسـيق الجهـود الإشرافية والتخطيطيـة للتعليم، كما سيسـاعد ـ كـما هو مخطط له ـ في خفـض التكاليف المنفقة على القطاع التعليمي (الحامد وآخرون، ١٤٢٣هـ، ص٣٢).

وأولت الخطتان التنمويتان السادسـة والسـابعة اهتمامـاً خاصاً بالتعليم باعتبـاره وسـيلة لتحقيـق الأهـداف التنمويـة للمجتمـع، وبخاصـة تلـك المتعلقـة بتنمية المـوارد البشرية، وذلك بهدف الإيفـاء بالمتطلبات الاقتصادية

والاجتماعية للدولة، وكذلك لسد العجز الذي يعاني منه المجتمع في موارده البشرية، وبالتالي التقليل من حجم العمالة الوافدة التي أثبتت العديد من الدراسات العلمية خطرها الاقتصادي والثقافي على المجتمع السعودي؛ فقد نما الإنفاق الحكومي على التعليم خلال الخطط التنموية الخمسية السبع وفقاً لاحتياجات هذا القطاع.

١ ـ تطور ميزانية التعليم خلال السنوات الأولى من الخطط التنموية السبع (١٣٩٠/ ١٤٢١هـ)

الجدول رقم (١٦)

تطور ميزانية التعليم خلال السنوات الأولى من الخطط التنموية السبع (١٣٩٠/ ١٤٢١هـ)

السنوات المالية	الميزانية العامة للدولة	ميزانية قطاع التعليم	نسبة ميزانية التعليم للميزانية العامة للدولة
١٤٠٠/ ١٤٠١هـ	٢٤٥,٠٠٠	٢١,٢٩٤	٨,٧٪
١٤١٠/ ١٤١١هـ	١٣٥,٩٠٨	٢٥,٤٦٠	١٨,٧٦٪
١٤٢٠/ ١٤٢١هـ	١٨٥,٠٠٠	٤٩,٢٨١	٢٦,٦٩٪

بالمليون ريال.

المصدر: الحامد وآخرون، ١٤٢٣هـ، ص٤.

وتظهر بيانات الجدول رقم (١٦) حجم تنامي الإنفاق على التعليم، إذ كان حجم الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة للدولة خلال العام الأول من الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٠/ ١٤٠١هـ) نحو (٢١,٢٩٤) مليون ريال، وبنسبة (٨,٧٪) من حجم الإنفاق بشكل عام. وواصل معدل الإنفاق الحكومي على التعليم خلال بداية الخطة التنموية الخامسة

(١٤١٠/ ١٤١١هـ) ارتفاعه ليبلغ (١٨,٧٦٪). وكان حجم الإنفاق (٤٦٠, ٢٥) مليون ريال. وشهدت بداية الخطة التنموية السابعة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الإنفاق الحكومي بلغ (٢٨١, ٤٩) مليون ريال على التعليم، وبنسبة (٦٩, ٢٦٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (١٤٢٠/ ١٤٢١هـ). وهذه الزيادة كان الهدف منها محاولة تحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية الموارد البشرية التي أكدتها هذه الخطة (الحامد وآخرون، ١٤٢٣هـ، ص٤٣).

أظهرت الإحصاءات التطور الكمي للتعليم النظامي في مراحله المختلفة. وتوضح البيانات الإحصائية المنشورة حجم هذا التطور الذي فاق التوقعات المخطط لها، إذ شمل كافة مراحل التعليم النظامي. ويوضح الجدول التالي النمو في بعض المؤشرات المتعلقة بالنظام التعليمي السعودي.

٢ ـ التغير في حجم طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية خلال الخطط التنموية

الجدول رقم (١٧)

التغير في حجم طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية خلال الخطط التنموية

الفترة الزمنية	الخطة التنموية الأولى (١٣٩٠/ ١٣٩٤هـ)	الخطة التنموية السابعة (١٤٢٠/ ١٤٢٤هـ)
عدد طلاب المرحلة الابتدائية	٢٦٧,٥٢٩	٥,١٨٠,٠٠٠
عدد طالبات المرحلة الابتدائية	١,٢٠٠,٥٩٨	١,١٠٧,٨٦٢

ـ العدد: بالألف.

ـ المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٣٨٢، و ص ٣٨٥.

والبيانـات المنشـورة في الجـدول رقـم (١٧) تربط بين الخطـط التنموية وكذلـك التغير في حجم الطلاب والطالبـات في المرحلة الابتدائية، فقد كان عدد الطلاب خلال بداية الخطة التنموية الأولى (٥٢٩ , ٢٦٧) ألف طالب، أمـا الطالبات فـكان عددهن (٠٠٠ , ١٨٠ , ٥) ألـف طالبة. وتطورت هذه الأعداد لتصل إلى (٥٩٨ , ٢٠٠ , ١) ألف طالب، و(٨٦٢ , ١٠٧ , ١) ألف طالبة خلال الخطة التنموية السابعة.

٣ـ التطـور التعليمـي لطـلاب وطالبـات المرحلة المتوسـطة خلال الخطط التنموية

الجدول رقم (١٨)

التطور التعليمي لطلاب وطالبات المرحلة المتوسطة خلال الخطط التنموية

الفترة الزمنية	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطالبات	عدد المدارس	عدد المعلمات
الخطة التنموية الأولى (١٣٩٠/ ١٣٩٤هـ)	٥١,٢٣٤,٠٠	٣٨٥,٠٠	٢,٧٩٦,٠٠	٢٨,٣٠٣,٠٠	٣٨٥,٠٠	١,٢٩٦,٠٠
الخطة التنموية السابعة (١٤٢٠/ ١٤٢٤هـ)	٥٨٩,٦٥٤,٠٠	٣,٥٠٦,٠٠	٤٦,٦٨٥,٠٠	٤٩٤,٢٨١,٠٠	٢,٨١٤,٠٠	٤٤,٩٠٧,٠٠

العدد: بالألف.

المصدر: منجزات خطط التنمية، (١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ)، ص٣٨٢، وص ٣٨٥.

أما بالنسـبة للمرحلة المتوسطة فتشـير الإحصاءات المنشورة في الجدول رقـم (١٨) أيضاً إلى تنامي أعداد الطلاب والطالبات خلال الخطط التنموية المختلفة، فقد كان عـدد الطلاب (٢٣٤ , ٥١) ألف طالب، وعدد الطالبات (٣٠٣ , ٢٨) ألـف. يدرس هـؤلاء الطلاب والطالبات في (٣٨٥) مدرسـة فقط، ويقوم بتعليمهم (٢٧٩٦) معلماً و(١٢٩٦) معلمة خلال الخطة التنموية

الأولى. ثم تطورت هذه الأرقام عبر الخطط التنموية التالية ليصل عددهم في الخطة التنموية السابعة إلى (٦٥٤, ٥٨٩) ألف طالب و(٢٨١, ٤٩٤) ألف طالبة. يقوم بتدريسهم (٦٨٥, ٤٦) معلماً و(٩٠٧, ٤٤) معلمات. كما ارتفع حجم المدارس خلال الفترة نفسها ليصبح (٥٠٦, ٣) مدارس للطلاب، وكذلك (٢٨١٤) مدرسة للطالبات.

٤ ـ التطور التعليمي للطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية خلال الخطط التنموية

الجدول رقم (١٩)

التطور التعليمي للطلاب والطالبات

في المرحلة الثانوية خلال الخطط التنموية

الفترة الزمنية	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد الطالبات	عدد المدارس	عدد المعلمات
الخطة التنموية الأولى(١٣٩٠/ ١٣٩٤هـ)	٣٦,٧٧٤	١٤١	١,٣٥٦	٥,٧٩٥	١٣	٢٣٩
الخطة التنموية السابعة(١٤٢٠/ ١٤٢٤هـ)	-	-	-	٣٦١,٦٥٥	١٥٢٠	٣٠,٠٣٤

ـ العدد: بالألف.

ـ المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٣٨٢، و ص ٣٨٥.

أما المرحلة الثانوية فقد سجلت الإحصاءات المنشورة في الجدول رقم (١٩) نمواً واضحاً لمؤشرات التعليم المرتبطة في هذه المرحلة. فنجد أن هذه الإحصاءات قد أظهرت ارتفاعاً في معدلات الطلاب والطالبات الملتحقين بالتعليم الثانوي، إذ كان عددهم خلال الخطة التنموية الأولى

(٣٦,٧٧٤) ألـف طالـب يدرسـون في (١٤١) مدرسـة، ويقـوم بتعليمهم (١٣٥٦) معلماً. كما كان عدد الطالبات في تلك الفترة (٥,٧٩٥) ألف طالبة يتعلمن في ثلاث عشرة مدرسـة، ويقوم بتعليمهن (٢٣٩) معلمة. وارتفعت هذه المعدلات خلال الخطة التنموية السـابعة لتصل إلى (٣٦١,٦٦٥) ألف طالبـة و(١,٥٢٠) مدرسـة و(٣٠,٠٣٤) معلمة. ويلاحظ بشـكل عام أن معـدلات تطور الطالبات في المرحلة الثانوية تقارب معدلات تطور الطلاب عـلى الرغـم من أن تعليـم الفتيات في المجتمع السـعودي كما سـبق أن أشرنا جاء تالياً لتاريخ التحاق الطلاب في التعليم بصفة عامة. ويمكن تفسير ذلك بالخيـارات المتعـددة للطلاب بعد المرحلة المتوسـطة مقارنة بالطالبات اللاتي كانـت مجالات التعليم لديهن محصورة في القطاعات الوظيفية التي يمكن أن يلتحقن بها بعد تخرجهن.

أما بالنسـبة للتعليم العالي في المملكة العربية السـعودية فقد كان الهدف الأساسي من نشأته وتطوره عبر مراحله المختلفة هو النهوض بالمجتمع والرفع مـن مسـتوياته الاقتصادية والثقافيـة والمجتمعية وتلبيـة احتياجاته التنموية. ومر هذا القطـاع التعليمي بمرحلتين أساسـيتين: الأولى منهما كانت مرتبطة بمدرسة تحضير البعثات التي كانت ترسل خريجيها للدراسة خارج المملكة، وبخاصة في بعض الدول العربية المجاورة، ثم تلا ذلك نشأة بعض الكليات العليا، وخصوصاً في المدن الرئيسة في المملكة. وكان من أولى هذه المؤسسات التعليميـة كلية الشريعـة في مكة المكرمة التابعة لوزارة المعارف التي أنشـئت في عـام ١٣٦٩هـ. أمـا المرحلة الثانية فقد ارتبطت بنشـأة الجامعـات التابعة لـوزارة التعليم العـالي، التي كانت من أولاها من حيث النشـأة (١٣٧٧هـ) جامعـة الملك سـعود في مدينة الرياض. ونظراً لارتباط الأهداف الأساسـية التـي حاول قطـاع التعليم العالي تحقيقهـا بالاحتياجـات التنموية للمجتمع

السعودي، فقد تلاءمت هذه الأهداف مع الظروف والتطورات التي مرت بها الخطط التنموية عبر مراحلها السبع، لذا تطور حجم مؤسسات التعليم العالي إذ بلغ في عام (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ) ثماني جامعات و (٢١٥) كلية علمية (الحامد، ١٤٢٣هـ، ص١٢٤).

٥ ـ النمو في أعداد الملتحقين والملتحقات ببرامج الدراسات العليا بالمجتمع السعودي

الجدول رقم (٢٠)

النمو في أعداد الملتحقين والملتحقات

في برامج الدراسات العليا بالمجتمع السعودي

السنة	التعليم العالي للبنين	المتوسط السنوي للنمو	التعليم العالي للبنات	المتوسط السنوي للنمو
١٩٨٠م (١٤٠١/٠٠)	٤٠	١٤,٣٪	١٦	٢٣,١٪
١٩٨٤م (١٤٠٥/٠٤)	٥٨	١١,٥٪	٣٦	٢٨,٦٪
١٩٩٤م (١٤١٥/١٤)	٨٧	١,١ـ٪	٨٣	١٠,٧٪
٢٠٠٢م (١٤٢٣/٢٢)	٢٠٥	٢٦,٥٪	١٨٩	١٣,٣٪

ـ العدد: بالألف.

ـ المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٣٧٩، و ص ٣٨٦.

وتوضح البيانات المنشورة في الجدول رقم (٢٠) اتجاهات النمو في

حجـم الطـلاب والطالبات الملتحقين ببرامج الدراسـات العليـا في المجتمع السـعودي. ويلاحـظ أن أعداد الطـلاب تفوق أعداد الطالبات بشـكل عام طوال السـنوات الماضية، فقـد بلغ حجم الطلاب في عـام (٠٠/ ١٤٠١هـ) (٤٠) ألـف طالب، وبمتوسـط نمو سـنوي (٣, ١٤٪). وارتفع عددهم إلى (٥٨) ألـف طالـب وبنسـبة نمو قدرهـا (٥, ١١٪) في نهاية الخطـة التنموية الثالثة (٠٤/ ١٤٠٥هـ). وفي نهاية الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) ارتفع عدد الطلاب فبلغوا (٨٧) ألف طالب، ولكن انخفضت نسبة نموهم لتصـل إلى (١, ١ ـ٪). وفي عـام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) اسـتمرت أعدادهـم في الارتفـاع فبلغت (٢٠٥) آلاف طالب، وأما نسـبة نموهم فارتفعت بشـكل واضح إذ بلغت (٥, ٢٦٪). وفي المقابل نجد أن البيانات تشـير إلى أن أعداد الطالبات الملتحقات ببرامج الدراسـات العليا بلغت في بداية الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) فقط (١٦) ألف طالبة، وبمتوسـط نمو سنوي عالٍ بلـغ (١, ٢٣٪). وفي نهاية هذه الخطة التنمويـة ارتفعت أعدادهن لتصل إلى (٣٦) ألف طالبة، واسـتمر ارتفاع متوسط نموهن إلى (٦, ٢٨٪). وفي نهاية الخطة التنموية الخامسـة (١٤/ ١٤١٥هـ) ارتفع عدد الطالبات فبلغن (٨٣) ألـف طالبـة، كـما انخفضت نسـبة نموهـن لتصـل إلى (٧, ١٠٪). وفي عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) استمرت أعدادهن في الارتفاع فبلغن (١٨٩) ألف طالبة، إلا أن متوسط نموهن السنوي قد انخفض بشكل ملحوظ فبلغ (٣, ١٣٪).

ومن الركائز الأساسية للتعليم في المجتمع السعودي التعليم الفني. وكان من أهم الأهداف التي سـعى إليها هذا النوع من التعليم هو تأهيل المواطنين فنيـاً للقيام بالأعمال المهنية والحرفية، إضافة إلى توفير فرص التعليم للطلاب غير القادرين على الاسـتمرار في التعليم النظامي لعدم مناسـبته لقدراتهم أو ميولهم. وعنيت خطط التنمية، وبخاصة الخطة التنموية الخامسـة، بمشـكلة

ما يسمى بمفهوم السعودة الذي يقوم على فكرة إحلال المواطنين السعوديين الذين هم في سن العمل في الوظائف والمهن التي تشغلها قوة العمل الوافدة، وبخاصة في المهن التي يُقبل السعوديين على العمل فيها، ولذا فإن الاتجاه السائد في المجتمع كان مرتبطاً بهذا التوجه خلال تلك المرحلة.

٦ ـ التطور التعليمي في مراحل التعليم الفني

الجدول (٢١)

التطور التعليمي في مراحل التعليم الفني بالمجتمع السعودي

مراحل التعليم الفني	١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٢٠٠٢م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)
التعليم الثانوي التجاري	١,٠٤٧	١,٧٦٢
التعليم الثانوي الصناعي	٣٢١	٢,٢٤٣
التعليم الثانوي الزراعي	٩٥	٧٤
التدريب المهني	٦,٤٣٨	٦,٦٠٦

ـ العدد: بالألف.

ـ المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص ٣٩٧.

وتوضح الإحصاءات المنشورة في الجدول رقم (٢١) التطور الكمي في أعداد الخريجين من التعليم الفني. ويلاحظ التفاوت في حجم نمو أعداد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم الفنية المختلفة، فمثلاً كانت أعداد الطلاب المتخرجين من التعليم الثانوي التجاري في عام (٠٠/ ١٤٠١هـ) الذي يوافق بداية الخطة التنموية الثالثة (١,٠٤٧) ألف طالب، ثم نمت أعدادهم خلال الخطط التنموية التالية حتى وصل حجمهم إلى نحو

(١,٧٦٢) ألف طالب في عام (١٤٢٣/٢٢هـ). أما بالنسبة إلى النمو في حجم التعليم الثانوي الصناعي فقد كان أقل من التعليم الثانوي التجاري، إذ بلغ عدد الخريجين (٣٢١) خريجاً في عام (١٤٠٠/ ١٤٠١هـ) ليصل إلى (٢٤٣.٢) ألف خريج في عام (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ). وأما أعداد الخريجين من التعليم الزراعي فقد كانت الأقل في برامج التعليم الثانوي الفني، إذ كانت في عام (١٤٠١/ ١٤٠٢هـ) (٩٥) ألف خريج فقط، وتناقصت أعدادهم لتبلغ (٧٤) ألف خريج في عام (١٤١٩/ ١٤٢٠هـ).

وكان هناك نمو في حجم خريجي التعليم المهني (مراكز التدريب المهني) التي شهدت تطوراً عبر الخطط التنموية السبع من الناحية النوعية. فقد تم إعادة صياغة المناهج العلمية تبعاً للتطورات التقنية التي يشهدها القطاع الفني والصناعي. وتوسعت المؤسسة العامة للتدريب المهني في افتتاح المراكز المهنية التي توفر حاجة المتدرب. وفي المقابل فإن هذه الجهود المرتبطة بالمجال النوعي لم يواكبها نمو في المجال الكمي بالدرجة نفسها. فقد كان حجم المتخرجين من هذه المراكز محدوداً، ولم يكن بحجم النمو نفسه الذي شهده قطاع التعليم العام. فقد نمت أعداد خريجيه بشكل محدود جداً كما هو واضح في البيانات المنشورة في الجدول السابق رقم (٢١). فقد نمت أعداد الخريجين من (٤٣٨,٦) ألف خريج في عام (١٤٠٠/ ١٤٠١هـ) ليصل عددهم إلى (٦٠٦,٦) ألف خريج خلال العام الهجري (١٤٢٢/ ١٤٢٣). ويرتبط ذلك النمو المحدود بالنظرة الدونية لأفراد المجتمع السعودي نحو العمل المهني؛ بشكل عام، وكذلك محدودية فرص العمل المتاحة لخريجي التعليم المهني؛ نظراً لارتباط تلك الفرص بظروف القطاع الخاص الذي لا يُقبِل على توظيف العمال السعوديين لأسباب إدارية واقتصادية. ويضاف إلى هذين العاملين ضيق مجال التعليم العالي المتاح لهؤلاء الخريجين، ومن ثم فإن

فرص النمو الوظيفي بدورها تصبح عادة محدودة. ولذا فإن التعليم المهني لم يجذب إلا أعداداً محدودة من الطلاب السعوديين، وخصوصاً الذين يعانون من مشكلات تعليمية وظروف اقتصادية واجتماعية تدفعهم للانخراط في هذا النوع من التعليم على الرغم من تلك العوامل السلبية.

وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن التعليم المهني العالي قد شهد نمواً واضحاً، إذ ارتفعت أعداد الخريجين من التعليم العالي الفني من (١٢٠) خريجاً في بداية الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) ليتضاعف عدد الخريجين عبر سنوات الخطط التنموية التالية ليصل إلى (٧٨٤, ٤) ألف خريج خلال الخطة التنموية السابعة (٢٢/ ١٤٢٣هـ) (منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، ص٣٩٧).

ومن القضايا الأساسية التي عنيت بها السياسة التعليمية في المجتمع السعودي برامج محو الأمية، إذ أشارت وثيقة سياسة التعليم إلى أن مشروع محو الأمية في المجتمع السعودي يقوم على تخليص المواطنين من مشكلة الأمية، وذلك بمحاولة الوصول بهذا المواطن إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من تملُّك المهارات التعليمية الأساسية، وتوفير المناخ الثقافي والاجتماعي الذي يحفزه للمشاركة الايجابية في الإنتاج، وبالتالي تحقيق المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع. وتم إنشاء أول نظام لمحو الأمية وتعليم الكبار عام ١٣٨١هـ. ومنذ هذا التاريخ تحققت العديد من التطورات المتعلقة بهذا النمط من التعليم. ومن أبرز المؤشرات التي تدل على انخفاض معدلات الأمية في المجتمع السعودي تنامي أعداد الملتحقين ببرامج محو الأمية (الحامد وآخرون، ١٤٢٣هـ، ص٤٩).

٧ ـ التطور فى أعداد الملتحقين والملتحقات ببرامج تعليم الكبار

الجدول (٢٢)

التطور في أعداد الملتحقين والملتحقات ببرامج تعليم الكبار بالمجتمع السعودي

الفترة الزمنية	أعداد الملتحقين ببرامج محو الأمية	أعداد الملتحقات ببرامج محو الأمية
١٤٠٠/ ١٤٠١هـ	٨٩٠٠٠,٠٠٠	٤٧٠٠٠,٠٠٠
١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ	٣١٠٠٠,٠٠٠	٦٤٠٠٠,٠٠٠

ـ العدد: بالألف.

ـ المصدر: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ ـ ١٤٢٣هـ، (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ص٣٨٢، و ص ٣٨٥.

تشير البيانات المنشورة في الجدول رقم (٢٢) إلى تصاعد أعداد الملتحقين ببرامج تعليم الكبار في بداية الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ)، إذ بلغت (٠٠٠ , ٠٠٠ , ٨٩) دارس، و(٠٠٠ , ٠٠٠ , ٤٧) دارسة. ويلاحظ أن معدلات الأفراد الذكور الملتحقين ببرامج مكافحة الأمية قد بدأت في الانخفاض، خلال الخطط التنموية الخمسية اللاحقة، ويعود ذلك إلى توجه أفراد المجتمع الذكور إلى الالتحاق بقطاع العمل للاستفادة من الفرص المتاحة، وخصوصاً أن القطاع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي عليهم في قوة العمل أكثر من الإناث. كما أن برامج التعليم والتدريب التي توفرها عادة المؤسسات التي يلتحق بها هؤلاء الأفراد قد أسهمت في التقليل من معدلاتهم في برامج محو الأمية؛ مما أدى إلى تناقص أعدادهم. لذا فلقد تقلصت أعداهم لتبلغ (٠٠٠ , ٠٠٠ , ٣١) دارس خلال الخطة التنموية السابعة (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ). أما الدارسات في برامج محو الأمية فقد تابعت معدلاتهم الزيادة لاستمرار حاجتهن لهذا النوع من التعليم نتيجة للظروف

الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وكذلك نتيجة لمحدودية الفرص الوظيفية المتاحة لهن، إذ بلغت أعدادهن في بداية الخطة التنموية السابعة (٦٤٠٠٠,٠٠٠) دارسة.

وتؤكد إحصاءات الأمم المتحدة كما هو موثق في الخليفة (١٤٢١هـ، ص٥٦) هذه النتائج، إذ تشير إلى حدوث تغيرات ايجابية في معدلات الأمية في المجتمع بشكل متنام، فقد انخفضت نسبة الأمية بين الذكور بنحو (٢٪) خلال الفترة من عام ١٩٨٥م حتى عام ١٩٩٥م. كما انخفضت هذه النسبة بين الإناث للفترة نفسها بنحو (٨٪). وكان متوسط المملكة في مؤشر نسبة الأمية بين السكان الذكور البالغين خمسة عشر عاماً فأكثر خلال الفترة (١٩٦٠/ ١٩٩٦م) أقل من نظيره على مستوى دول الشرق الأوسط بنحو (٣٪)، وكذلك يقل بين السكان الإناث بنسبة (٣٪). وفي المقابل فإن هذا المتوسط يزيد على نظيره على مستوى دول العالم خلال الفترة نفسها بين الذكور بنسبة (٨٪)، أما بين الإناث فيرتفع بنسبة (١٠٪).

وعلى الرغم من حجم النمو في القطاع التعليمي في المجتمع السعودي إلا أن هذا القطاع قد عانى مجملاً من بعض جوانب القصور التي من أبرزها:

١ ـ أن هناك خللاً واضحاً يتعلق بمخرجات التعليم التي لا تتناسب بصورة واضحة مع الاحتياجات المجتمعية التي حاولت خطط التنمية المختلفة إشباعها، وخصوصاً في المجال الاقتصادي.

٢ ـ أن ذلك الخلل مرتبط بصورة أساسية بالعوامل التالية:

أ ـ عدم قدرة المؤسسات التعليمية، وخصوصاً فيما يتعلق بالخطط والمناهج الدراسية، ولا سيما في المراحل التعليمية العامة،

على مواجهة التغيرات التي أثرت في الأبنية الاجتماعية في المجتمعات النامية، التي أحدها المجتمع السعودي. ومن أبرز هذه التغيرات الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي يتطلب مهارات وقدرات لا تتوافق مع ما يقدم في هذه المؤسسات؛ مما يجعلها غير قادرة على الإيفاء بمتطلباته أو حتى بمواجهته.

ب ـ عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على رفع مستوى كفاءة مخرجاتها؛ نظراً لعدم قدرة هذه المؤسسات على إدراك متطلبات سوق العمل، وهذه المتطلبات بدورها لم تكن واضحة لافتقار المجتمع للاستقرار الاقتصادي نتيجة للتقلبات في الناتج المحلي وبالتالي في الدخل القومي. إضافة إلى أن هناك ارتفاعاً في معدلات الطلاب الملتحقين بالتخصصات النظرية التي قد لا يحتاج سوق العمل لمعظمها.

ج ـ ويرتبط بالعوامل السابقة الفجوة بين مؤسسات التعليم العام والعالي التي كان من نتاجها الاتجاه نحو التخصصات التعليمية التي لا توفر المهارات والقدرات المناسبة التي يحتاجها المجتمع لتنفيذ خططه التنموية.

د ـ التعليم الفني الذي كان يفترض به أن يسهم في إشباع الاحتياجات الوظيفية في المجال المهني في المجتمع السعودي عانى من مشكلات قللت من فاعليته. وترتبط هذه المشكلات بالجوانب التنظيمية التي تعاني من قصور في الطاقات البشرية والمادية والفنية. إضافة إلى أن القيم الاجتماعية السائدة في ثقافة المجتمع السعودي، التي منها النظرة الدونية لقيمة العمل المهني، قللت من فرص التحاق أفراد المجتمع بهذا النوع من التعليم.

٣ ـ أدى ذلك كله إلى آثار سلبية على المجتمع بشكل عام، وخصوصاً على البناء الاقتصادي للمجتمع السعودي.

ويمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:

أ ـ أن هناك هدراً للجهود التنموية، ومن أهم مظاهر هذا الهدر عدم تناسب مخرجات التعليم مع مدخلاته؛ مما يجعله يشكل عبئاً اقتصادياً على المجتمع بدلاً من أن يقدم حلولاً لعلاج المشكلات التي يعاني منها.

ب ـ ومن هذه الآثار: القصور في تنمية الموارد البشرية المحلية، ومن أهم مؤشراته ارتفاع معدلات البطالة بين أفراد المجتمع الذين ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة الذين يعتمد عليهم المجتمع في تحقيق الكثير من أهدافه التنموية. وأسهم في ذلك عدم توافق المهارات التي اكتسبوها من التعليم مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي محدودية استفادتهم من فرص العمل التي يتيحها المجتمع لأفراده.

ج ـ وترتب على ذلك نتيجة مهمة تتعلق بزيادة الطلب على العمالة الوافدة لسد العجز في العمالة المحلية، إذ بلغت معدلاتهم كما سبق أن أوضح الباحث مستوى أعلى من قوى العمل المحلية. وهذه العمالة الوافدة أسهمت في تعميق المشكلات الأمنية؛ إذ أظهرت الإحصاءات تورُّطهم في الكثير من الجرائم الاقتصادية، وبخاصة الموجهة منها ضد النظام العام كجرائم الرشوة والتزييف.

الفصل الثاني

الجـــرائم الاقتصـــادية

المفاهيم النظرية والخلفية التاريخية

٢ . الجـــرائم الاقتصـــادية

المفاهيم النظرية والخلفية التاريخية

تمهيد:

يناقـش هذا الفصل عدداً مـن المفاهيم المتعلقـة بالجرائم الاقتصادية التـي عنت الدراسـة التي قام بهـا الباحث بالتعرف عـلى طبيعتها واتجاهاتها، وذلـك من خلال اسـتعراض الخلفيـة التاريخية لاسـتخدام مفهـوم الجرائم الاقتصادية في الأدبيات العلمية المهتمة بهذا النمط من الجرائم، وشمل ذلك تحديـد معاني المفاهيـم الفرعية الداخلـة في إطار مفهوم الجرائـم الاقتصادية التي تشمل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية الفردية، وكذلك الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، وتتضمن ذلك توضيح المعاني اللغوية والاصطلاحية لهذه المفاهيم، مع تحديد موقف الإسلام من هذه الجرائم. كما حاول الباحث أن يقدم خلال هذا الفصل النصوص التي تجرم هذه الأفعال في النظام السعودي والتي تمثل المفاهيم الإجرائية للدراسة التي قام بها؛ نظراً لاعتمادها على التحديد الذي تقدمه الوثائق الرسمية لهذه المفاهيم في متابعتها لهذه الجرائم ونموها في المجتمع مجال الدراسـة. وكمحاولة لاستجلاء المعنى المقصود من مفهوم الجرائم الاقتصادية، لابد من تحديد المفهوم العام للجريمة من خلال مفهوم الجريمة في الإسلام تمهيداً لفهم السلوك الإجرامي ومن ثم استيعاب طبيعة الجرائم الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

٢ . ١ مفهوم الجريمة في الإسلام

يتضح موقف الإسلام من ظاهرة الجريمة من خلال النصوص الشرعية التي تعرضت لهذا المفهوم. ومن هذه النصوص قوله تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدِلوا اعدِلُوا هو أقرب لِلتقَوى) (المائدة: ٨)؛ أي لا يحملنكم حملاً آثما بغضكم لقوم على ألا تعدلوا معهم. وبذلك يمكن إطلاق مفهوم الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم، واشتق من ذلك المعنى إجرام. ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴿٢٩﴾ (المطففين)، ويقول الله تعالى: ﴿ كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ﴿٤٦﴾ (المرسلات). ووفقاً لذلك يتضح أن الجريمة في معناها اللغوي تنتهي إلى أنها فعل الأمر الذي لا يستحسن ويستهجن، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه لا يحاول تركه، بل لا يرضى بتركه (عوض، ١٤٢٤هـ، ص١٦٤).

وتُعرَف الجريمة لغوياً بأنها الذنب، وهي مشتقه من الجرم بمعنى القطع والكسب، واستعملت كذلك بمعنى التعدي والذنب والحمل على العدل حملاً آثماً. ومن التعريفات اللغوية للجريمة أن الجرم هو التعدي، والجرم الذنب، والجمع أجرام وجروم، وهو الجريمة. والجرم الذنب، وجرُم إذا عظم جرمه؛ أي أذنب، وأجرم أي جنى جناية (منصور، ١٤١٠هـ، ص١٠) وفي الاصطلاح عرفها الماوردي (١٣٨٣هـ،٢١٩) بأنها «محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير». والمحظور وفقاً لتعريف عودة (١٩٨٥م، ج١، ص٦٦) هو «إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به، وكونها شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير».

ويذهب علماء التشريع الجنائي الإسلامي إلى أن هناك ثلاثة أركان للجريمة، وهي:

١ ـ الركن الشرعي: وهو النص الشرعي الذي يبين الجريمة ويحرم ارتكابها، وكذلك يحدد عقوبتها.

٢ ـ الركن المادي: ويتحدد بوقوع الفعل المكون للجريمة سواء كان فعلاً أو امتناعاً، ويعرف كذلك بأنه الفعل أو القول الذي ترتب عليه الأذى بآحاد الناس أو الإفساد في المجتمع.

٣ ـ الركن المعنوي: ويرتبط ذلك بالسمات الشخصية للجاني التي منها أن يكون بالغاً عاقلاً ذا إرادة حرة فاهماً للتكليف عند ارتكابه للجريمة (عودة، ١٩٨٥م، ص٣٨١).

٢ . ٢ مفهوم ـ خصائص ـ تصنيف الجرائم الاقتصادية

لم يرد تعريف محدد للجرائم الاقتصادية في أدبيات الجريمة إلا في الفترات الأخيرة. فلم يكن هذا المفهوم شائعاً في التراث النظري. وقد كان للبحوث العلمية التي اهتمت بظاهرة الجرائم الاقتصادية دور أساسي في تحديد المعنى المقصود من هذا المفهوم. ويرجع عدم وضوح مفهوم هذا النمط من الجرائم إلى تداخلها وتنوعها وتباينها ونسبيتها من مجتمع لآخر.

٢ . ٢ . ١ مفهوم الجرائم الاقتصادية

وردت تعريفات مختلفة للجرائم الاقتصادية، فنجد أن قانون العقوبات المصري عام (١٩٦٦م) قد تضمن تعريفاً للجريمة الاقتصادية «بأنها كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية

للدولـة، إذا نـص على تجريمه في هذا القانـون أو القوانين الخاصة». ويعرفها سـلامة (١٩٧٦م) بأنهـا: «سـلوك يحظـره القانون بسـبب إخلالـه بالتوزيع العادل للثروة بين الأفراد ومقتضيات إسعاد أكبر عدد منهم مهما كان مظهره وأيـاً كان موضوعه». بينما تتجه عبـد الحميد (١٩٩٤هـ) إلى اعتبار أنها "نوع مـن الجرائم التي تقع مخالفة للتشريعات والقوانين الجنائية والاقتصادية التي تنظـم مختلـف النشـاطات الاقتصاديـة، وتهدد بالتـالي المصلحـة الاقتصادية بالخطر أو الأذى" (عبد الحميد ١٩٩٤هـ، ص١٨).

كـما يعرفهـا الخيـال (١٤١٤هـ، ص٢٤) بأنهـا «تعنـي كافـة الأفعـال والامتناعـات التي تشـكل اعتداء عـلى النظام الاقتصادي للدولة والمسـاس بالحمايـة اللازمـة للسياسـة الاقتصاديـة». ويذهـب اليوسـف (١٤٢٠هـ، ص٢١٣) إلى أن الجرائـم الاقتصاديـة «كل سـلوك يؤثـر بالاقتصاد الوطني بصفـة عامة مثل جرائم الاختلاس للمال العام وجرائم تزييف النقود. وبهذا فـإن الجريمة الاقتصادية هي: كل فعل أو امتناع من شـأنه المسـاس بسـلامة البنيان الاقتصادي كما تعبر عنه القواعد الآمرة للنظام الاقتصادي المشـمولة بالجزاء الجنائي».

٢ . ٢ . ٢ خصائص الجرائم الاقتصادية

يشـير الخيال (١٤١٤هـ، ص٢٥) إلى الخصائص التـي تمتاز بها الجرائم الاقتصادية:

١ ـ أنها لا تخضع بصفة مطلقة لقاعدة «لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون»، وذلـك لأن التشريـع هنـا يتطلـب العلـم بكافـة مشـكلات الحيـاة الاقتصاديـة وأبعادهـا المختلفـة، وبالتـالي فهي تخضـع للمختصين الذين هم أكثر خبرة في هذا المجال.

٢ ـ أن معظمها يقوم على تجريم الفعل الخطر بصرف النظر عن تحقيق الضرر من عدمه، فتقوم الجريمة لمجرد مخالفة النص، كما هو الحال مثلاً في المعاقبة على مجرد عدم الإعلان عن سعر السلعة المسعرة، في حين أن الأصل المستقر في الجرائم التقليدية أن التأثيم لا يكون إلا للفعل، وأحياناً للفعل المنبئ بالضرر.

٣ ـ تتسم معظم الجرائم الاقتصادية بسمة التوقيت، إما لأنها جرائم موجهة لحالات طارئة، وإما أنها مرتبطة بظواهر مؤقتة، وإما لتغيير أسباب قيامها بتغيير السياسة الاقتصادية للدولة من نظام لآخر، وإما نتيجة للتدرج في النظام نفسه تخفيفاً أو تطرفاً.

٤ ـ تتجه بعض التشريعات إلى إسناد سلطة التحقيق والحكم في الجرائم الاقتصادية إلى لجان إدارية، وليس إلى السلطة المختصة بالتحقيق في الجرائم الجنائية، على اعتبار أن هذا النمط من الجرائم أقرب للمخالفات لأوامر السلطة.

ويضيف اليوسف (١٤٢٥هـ، ص٧٩) إلى هذه الخصائص أن الجرائم الاقتصادية المستحدثة قد خضعت لتأثير التغيرات العالمية التي لعبت دوراً بارزاً في إفرازها، ولذا فهي تتطلب نوعاً جديداً من المعرفة لتوصيفها، وتحديد معالمها، والوقوف على خطورتها. وهذه المعرفة تكمن في عدد من النظريات أو النماذج النظرية ذات الطبيعة التعددية (Multi – Perspective) التي تختلف عن المعارف الكلاسيكية المعهودة في العلوم الاجتماعية.

٢ . ٢ . ٣ تصنيف الجرائم الاقتصادية

تباينت التصنيفات العلمية التي حاولت تنميط الجرائم الاقتصادية، فيرى البداينة (١٤٢٠هـ) أن هناك عدة أنماط من الجرائم الاقتصادية

ضمنهـا في النموذج الذي طوره عـام (١٩٩٧م). ويزعم المؤلف أن تصميم هـذا النموذج قـد أخذ في الاعتبار التطور النظري لتفسـير الجريمة، وكذلك تنظيـم المعلومـات المتعلقـة بالجريمـة والمجرمـين في العالم العـربي. وتضمن هـذا النموذج عدة أنماط من الجرائـم الاقتصادية، وهي: جرائم التعدي على الممتلـكات، والجرائم الماليـة، وجرائم التعدي على النظـام العام. كما أضاف إليهـا بعض الجرائم الاقتصادية التي يصنفها بأنها حديثة؛ مثل جرائم السرقة المتعلقة بالحاسـب واسـتخداماته، وجرائـم سرقة بطاقـات الائتمان، وسرقة السـيارات، وغسـل الأموال. بينما يرى اليوسـف (١٤٢٠هـ، ص٢١١) أن الأنظمـة الاقتصادية الشـائعة في المجتمعات المختلفة تلعب دوراً أساسـياً في تحديـد وتصنيف الجرائـم الاقتصادية. ففي الدول الغربيـة التي تطبق النظام الرأسمالي ويقوم فيها النظام الاقتصادي على المنافسة الحرة، وتعد قيمة الربح هـي الحافز الأسـاسي للنشـاط الاقتصادي، نجـد أنها تميـل إلى تجريم بعض الممارسـات السـلوكية؛ مثل: الاحتكار، والسـطو، والتهـرب من الضرائب، والمماطلة في سـداد الديـون، والاتجار بالرقيـق والأطفال، وتلويـث البيئة أو الإسـاءة في اسـتخدام مصادرها، أو أي ممارسات يترتب عليها إخلال بنظام العرض والطلب باعتبارها جرائم اقتصادية. وفي المقابل نجد أن الدول التي تطبق النظام الاشـتراكي الذي تحتكر فيه الدولة النشـاط الاقتصادي تميل إلى اعتبار الرشوة والاختلاس والسوق السوداء جرائم اقتصادية.

وبشكل عام تكاد تتفق المجتمعات على تجريم بعض الأنشطة الاقتصادية التقليديـة؛ مثـل السرقـة بأنواعهـا، والنصب والاحتيـال، والمتاجـرة بالمواد المخدرة، وتعاطي الرشـوة، وتزييف العملة، وتهريب الممنوعات، والسـطو بأشـكاله المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المتخصصـين في أدبيات الجريمة يتجهـون إلى تصنيـف أنشـطة اقتصاديـة أخـرى على أنهـا جرائـم اقتصادية

مستحدثة، ومنها: جرائم غسل الأموال، والجرائم المرتبطة باستخدام الحاسوب كسرقة مكوناته أو البيانات المخزنة فيه لأغراض مالية، وكذلك جرائم سرقة أو تزوير بطاقات الائتمان، والقرصنة بخدمات الاتصالات، ومنها أيضاً جرائم الاتجار بأعضاء الإنسان، والجرائم البيئية ذات الأبعاد الاقتصادية.

وبذلك نجد أن الباحثين قد اختلفوا في تصنيفهم الجرائم الاقتصادية في دراساتهم المختلفة تبعاً للعوامل التالية:

١ ـ اهتمامات الباحثين أنفسهم في الدراسات التي يقومون بإجرائها.

٢ ـ طبيعة وكفاية البيانات المتاحة للاستخدام.

٣ ـ اتجاه المصادر الأساسية للبيانات نحو الطريقة التي يتم من خلالها تصنيف هذه البيانات.

٤ ـ طبيعة البناء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد في مجتمع الدراسة الذي يتحكم عادة في تجريم أي نشاط اقتصادي أو عدم تجريمه.

ولذا فإنه يلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً في أدبيات الجريمة بين الباحثين في تصنيف الجرائم الاقتصادية التي يقومون بدراستها. فالبعض منهم يتجه إلى حصر الجرائم الاقتصادية بنمط واحد كجريمة السرقة، كما أن البعض الآخر يحصرها فقط في الجرائم المالية. ونجد دراسات أخرى تتوسع في اهتماماتها لتشمل العديد من الجرائم الإنسانية التي يترتب عليها أضرار اقتصادية على المجتمع، كما أن هناك دراسات أخرى تتجه إلى الاهتمام فقط بالجرائم الاقتصادية المستحدثة.

أما الدراسة التي قام بها المؤلف فإنها تميل إلى اعتبار مفهوم الجرائم

الاقتصادية يشـمل كل الجرائم التي ينتج عنها أضرار اقتصادية على المجتمع وأفـراده؛ كالجرائم الاقتصاديـة الموجهة ضد المُلكيِة الفردية. كما يتضمن هذا المفهوم أنماطاً أخرى من الجرائم ليسـت في طبيعتها جرائم اقتصادية، ولكنها ينتج أيضاً عن ممارسـتها آثار سـلبية على البناء الاقتصـادي للمجتمع، وهي التي حددها الباحث بالجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، كجرائم الرشـوة والتزييف. وقد حاول الباحث أن يقدم تعريفاً لهذين المفهومين وفقاً للمعاني والتفسـيرات المتضمنة لها في الـتراث العلمي، وكذلك تبعاً للتحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة الذي يقوم على المعاني التي حددها النظام السعودي في تجريمه لهذه الأنماط وبناء على ما سبق فقد حاول الباحث تصنيف الجرائم الاقتصاديـة من خلال تحديد المعنـى المقصود بكل منها من الناحيتين اللغوية والاصطلاحيـة مع التركيز عـلى توضيح رؤية الدين الإسـلامي في ذلك مع تحديد موقف النظام السعودي من هذه الجرائم الاقتصادية .

٢ . ٣ مفاهيم وأنماط الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي

٢ . ٣ . ١ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكية الفردية

يتضمـن هـذا النمط من الجرائـم العديد من الجرائم التـي يترتب عليها أضرار ماليـة مباشرة على المجتمع والأفراد. وقد عني الإسـلام بهذه الجرائم ووضع لها تعريفات محددة، كما رتب عقوبات لمرتكبيها، وهي مصنفة ضمن جرائم الحدود، ويعرَف الحد بأنه "العقوبة المقدرة شرعاً في المعصية، ويدخل في هذا القصاص والديات التي قدرها الشارع في القرآن والسنة. (أبو زهرة، د ت، ص٢٥).

ومـن أهم أنـماط الجرائم الاقتصاديـة الموجهة ضد المُلكيِـة الفردية التي عنيت هذه الدراسـة بمحاولة فهمها وتفسيرها جرائم سرقة المنازل وجرائم سرقة المحلات التجارية وجرائم سرقة السيارات. ولتوضيح المعنى المقصود مـن هـذه المفاهيـم كان لا بـد من تحديـد مفهوم السرقـة على اعتبـار أن هذه المفاهيم متضمنة تحت هذا المفهوم العام.

ومنهـج الباحث في تحديده المفاهيم المتضمنة في هـذا النمط من الجرائم قام على المراحل التالية:

* تبيـين المعنـى المقصـود مـن هـذه الجرائـم مـن الناحيتـين اللغويـة والاصطلاحية.
* توضيح رؤية الإسلام لهذه الجرائم، مع الاستشهاد بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي اهتمت بهذه الجرائم.
* تحديد موقف النظام السعودي من هذه الجرائم الاقتصادية مع الإشارة إلى كل مـن الركن المادي والركـن المعنوي الذي حدده النظام لتجريم هـذه الأفعـال اللامشروعـة، وهـو ما يعتـبر أيضـاً تحديـداً للمفاهيم الإجرائية لتلك الجرائم والتي حددها المؤلف في دراسته.

أولاً: مفهوم جريمة السرقة

المفهوم اللغوي والاصطلاحي لجريمة السرقة

يتحدد المفهوم اللغـوي لجريمة السرقة من خلال التعريف الذي يقدمه ابـن منظـور من أنها: لغةً تعنـي «أخذ الشيء على وجه الاسـتخفاء بحيث لا يعلم به المسروق منه. فالسارق من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فـإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومسـتلب ومنتهب، فـان منع مما في يديه فهو

غاصب» (ابن منظور، ب ت، ص١٩٩٨). أما اصطلاحاً فهي «أخذ بالغ عاقل مختار التزم حكم الإسلام نصاباً من المال بقصد سرقته من حرز مثله لا شبهة فيه» (البشر، ١٤٢٢هـ، ص٥١). ويعرفها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤٠٥هـ، الكتاب الأول، ص٦٧) بأنها «أخذ المال المحذور على وجه الاختفاء، كأن يدخل أحد دكاناً أو منزلاً فيأخذ منه ثياباً أو حباً أو ذهباً ونحو ذلك».

مفهوم جريمة السرقة في الإسلام

حرم الإسلام السرقة بالكتاب والسنة والإجماع، وقد ورد نص قرآني إجمالي لهذا النمط من الجرائم، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنْ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ (المائدة).

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: أن قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت فقالوا: من يكلم فيها رسول الله؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد؟ فقال: «يا أسامة! أتشفع في حد من حدود الله؟ إنما أهلك بني إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد. والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (جامع الأصول لابن الأثير، جزء٤، ص٣١٤).

أما حكمها فهي من الكبائر التي حرمها الله تعالى، ومرتكبها ملعون، ومنفي الإيمان عن صاحبها وقت فعلها. وهي تثبت بأحد أمرين: إما باعتراف السارق الصريح بأنه سرق اعترافاً لم يلجأ إليه بضرب أو تهديد، وإما بشهادة عدلين يشهدان أنه سرق. وإن رجع المتهم في اعترافه فلا تقطع يده، وإنما عليه ضمان المسروق فقط؛ إذ يستحب أن يلقن الإنكار تلقيناً

حفاظاً على يد المسلم (مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٤٠٥هـ، الكتاب الأول، ص٦٨).

وتنقسم السرقة في الشريعة الإسلامية إلى نوعين: سرقة حدية، وهي التي عقوبتها حد، وسرقة تعزيرية، وهي التي عقوبتها التعزير. وينقسم هذان النوعان بدورهما إلى:

- السرقة الحدية: وهي السرقة التي تكون عقوبتها توقيع الحد على السارق، بمعنى: الموجبة للقطع. وينقسم هذا النوع إلى صورتين، هما:
- السرقة الصغرى: ويقصد بها أخذ مال المجني عليه خفية مع توافر باقي الشروط التي أشار إليها الفقهاء.
- السرقة الكبرى: وتسمى الحرابة، وتتمثل في أخذ المال بعلم وعلى مرأى من المجني عليه وباستخدام الإكراه.
- السرقة التعزيرية: وهي السرقة المخففة. وتنقسم إلى صورتين، هما:
- السرقة الحدية: وهي التي لم تتوافر فيها الشروط الموجبة لقطع اليد.
- سرقة المال بعلم المجني عليه، ولكن من دون رضاه. ويدخل في هذه الصورة الاختلاس وخيانة الأمانة (حسين، ٢٠٠٢م، ص٦١).

مفهوم جريمة السرقة في النظام السعودي

يتميز النظام السعودي بأنه يعتمد في سياسته الجنائية على الموازنة بين اعتبارين رئيسين: الأول أن تكون الشريعة الإسلامية في الإطار العام الذي يحتوي النظام الجديد، فلا يتضمن هذا الأخير أية أحكام تخالف الشريعة. أما الاعتبار الثاني فيقوم على الاستفادة من التجارب التي عرفتها

الأنظمة الإجرائية المختلفة، والاستعانة بأحدث الأفكار والنظريات التي لا تتعارض مع إطار الشريعة الإسلامية. ولذا استند النظام السعودي في الأحكام الشرعية المتعلقة بالجرائم الحدية إلى النصوص الشرعية. وبناء على ذلك تقوم المحاكم الشرعية بموجب المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من النظام القضائي في المملكة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٦٤ وتاريخ ١٤/ ٧/ ١٣٩٥هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م/ ٧٦ لعام ١٣٩٥هـ والمرسوم رقم م/ ٤ لعام ١٤٠١هـ في الاختصاص بالنظر في الجرائم الموجبة للقطع كجرائم السرقة، ومن ثم تقوم هذه المحاكم برفع تلك القضايا إلى محكمة التمييز ومجلس القضاء الأعلى لمراجعة هذه الأحكام الصادرة وتصديقها (بلال، ١٤١١هـ،ص١٦٧)، وكذلك (البشر، ١٤٢٢هـ، ص٤٢٦).

ثانياً: أركان جريمة السرقة

هناك أركان أساسية لجريمة السرقة ينبغي توافرها حتى يمكن تجريم فعل السرقة. ونظراً لاختلاف ظروف جريمتي سرقة المنازل وسرقة المحلات التجارية عن جريمة سرقة السيارات، فإنه تم تحديد الأركان التي يجب توافرها في جريمتي سرقة المنازل والمحلات التجارية، ثم تم تحديد بعد ذلك أركان جريمة سرقة السيارات.

١ـ محددات جرائم سرقة المنازل والمحلات التجارية

تتحقق جريمتا سرقة المنازل والمحلات التجارية بتوفر أركانها المادية والمعنوية وفقاً للشروط التي تنطبق على جريمة السرقة في الشريعة الإسلامية بشكل عام، ومنها: ملكية المال للغير، وتوفر شرط الأخذ خفية من مكان

تتوفر فيه الشروط المتعلقة بمكان السرقة "الحرز". ويقصد بالحرز هنا الموضع أو المكان الحصين الذي يُحفظ فيه المال، حيث لا يعد صاحبه مضيعاً له بوضعه فيه. وكذلك القصد الجنائي لدى مرتكب الجريمة. ولتوضيح هذه الشروط بشيء من التفصيل عرض الباحث الركن المادي لجريمة السرقة وكذلك الركن المعنوي لهذه الجريمة.

ـ الركن المادي : ويتحدد من خلال توفر الشروط التالية:

ـ أن يكون المأخوذ مالاً، والمال هو ما يمكن حيازته وإحرازه والانتفاع به انتفاعاً معتاداً. ويشترط أن يكون هذا المال منقولاً ومنتفعاً به ومحرزاً، وأن يبلغ النصاب. والنصاب ثلاثة دراهم فضة، أو ربع دينار ذهب.

ـ أن يكون المال مملوكاً للغير.

ـ أن يكون الأخذ خفية، ويتحقق ذلك بأن يكون الأخذ دون علم المالك ورضاه، فإن كان الأخذ بعلم المالك فلا يعتبر سرقة، ولكن اختلاساً. ويكون الأخذ تاماً بإخراج المال المسروق من حرزه ومن حيازة المالك وإدخاله في حيازة السارق، فإن لم يتوفر ذلك فلا سرقة تستوجب الحد، وإنما يعزر السارق لعدم توفر شرط الأخذ. وهذا الركن هو الذي يميز أركان السرقة في الشريعة الإسلامية عن أركان السرقة في القانون الوضعي، حيث لا تتضمن محددات جريمة السرقة في القانون الوضعي هذا الركن (عودة، ١٤١٨هـ، ج٢، ص٥١٤).

ويجب أن تتوفر خمسة شروط في السارق ، وهي:

ـ أن يكون مكلفاً، بمعنى أن يكون بالغاً وعاقلاً ومختاراً.

ـ أن يقصد فعل السرقة؛ أي أن السارق يأخذ المال مع علمه بتحريم السرقة، وأن هذا المال مملوك لغيره.

ـ ألاَ يكون مضطراً إلى الأخذ؛ لأن الضرورة تبيح للإنسان أن يأخذ من مال غيره ليدفع عن نفسه جوعاً أو عطشاً، فلا عقوبة عليه، على ألاَ يتجاوز ذلك قدر الحاجة الفعلية للأخذ.

ـ أن تنتفي القرابة بين السارق والمسروق منه، وذلك بألاَ يكون السارق أصلاً أو فرعاً للمسروق منه.

ـ ألا تكون عنده شبهة في استحقاقه ما أخذ، فإن كان للسارق شبهة ملك أو استحقاق في المال المسروق فلا يقام عليه الحد.

أما المسروق منه فيشترط الفقهاء توفر شروط فيه لتكتمل السرقة، وهي:

ـ أن يكون معلوماً، بمعنى أن يكون صاحب المال معلوماً؛ لاحتمال أن يكون المال غير مملوك.

ـ أن تكون يده صحيحة على المال المسروق؛ بمعنى أن تكون ملكيته للمال صحيحة.

ـ أن يكون معصوم المال؛ أي أن يكون مسلماً أو ذمياً أو مستأمناً (العتيبي، ١٤٢٤هـ، ص٤٣٩).

ـ الركن المعنوي للجريمة

ويتحقق من خلال توفر القصد الجنائي الذي يتحقق عندما يكون الجاني يعلم وقت أخذه للمال أن السرقة حرام، وأنه لا يتملك المال، وأنه أخذه دون علم صاحبه ورضاه. ولا يكفي القصد العام وحده لإكمال جريمة السرقة، بل لا بد من توفر القصد الخاص، ومقتضاه أن تنصرف إرادة

الأخـذ إلى إخراج المـال من حيازة صاحبـه وإدخاله في حيازتـه وبنية تملكه، فمـن يأخذ مالاً لغيره بقصد اسـتعماله ثم إعادته إلى صاحبه لا يكون سـارقاً (عودة، ١٤١٨هـ، ج٢، ص٦٠٩).

محددات جريمة سرقة السيارات

تتحقق جرائم السرقة كما سـبق إيضاحه بتحقق أركانها المادية والمعنوية. ولا تنفرد جرائم سرقة السيارات بأحكام خاصة في فقه الشريعة الإسلامية، فهي خاضعة للأحكام العامة لجريمة السرقة، شأنها في ذلك شأن أية جريمة سرقـة أخرى. إلا أن هناك صعوبـات تتعلق بتطبيق أركان السرقة على سرقة السـيارات؛ مما يميزها عـن غيرها من السرقات، وتتمثـل تلك الصعوبات فيما يلي:

ـ الركن المادى

عـلى الرغـم من أن جرائم سرقة السـيارات تتوافر فيهـا بعض الشروط التي يتحقق بموجبها الركن المادي لجريمة السرقة، ومنها:

ـ الـشرط المتعلـق بفعـل الاختلاس، وهو متحقق في هـذه الجريمة على اعتبار أن مجرد فتح السيارة وإدارة محركها في غياب صاحبها يعد فعلاً وعقلاً اعتداءً على مال مملوك للغير دون رضاه أو قبول منه.

ـ الـشرط المتعلـق بالمحل، وهـو متحقق في هذه الجريمة؛ فالسـيارة مال منقول، وهي ليست مملوكة لمن اعتدى عليها.

إلا أن الـشرط المتعلـق بمـكان السرقة وهـو أحد عنـاصر الركن المادي «الحرز» غير متوفر بالنسـبة لسرقة السـيارات. ويقصد بالحرز هنا الموضع أو المـكان الحصين الذي يُحفظ فيه المال، حيث لا يعد صاحبه مضيعاً له بوضعه

فيه، حيث يشترط لاعتبار المكان حرزاً وجود حافظ يراقب المال المحروز، وهذا الإجراء عادة لا يتوفر في حق السيارة (العنقري، ١٤٢٣هـ، ص٢٩).

ـ الركن المعنوى

ويتعلق بمدى توافر القصد الجنائي الخاص بالنسبة لسرقة السيارات، بمعنى أخذها بنية الانتفاع الاقتصادي كالتملك ، فيلاحظ أنه غير متحقق على اعتبار أن ثمة مشكلات قانونية تثار حول مدى توافره بالنسبة لهذا النمط من الجرائم. فهناك من يأخذ السيارة بقصد قضاء حاجة ثم تركها بإرادته دون أن يأخذ منها شيئاً، وبالتالي يذهب البعض إلى اعتبار أنه لم تقع جريمة سرقة تامة، بينما يرى آخرون أن هذا الفعل يقف عند حد الشروع في السرقة، ويذهب فريق ثالث إلى تجريم الفعل على أساس أنه جنحة.

ومما سبق يتضح أن جرائم سرقة السيارات في الشريعة الإسلامية تعد جريمة تعزيرية لعدم توافر الشروط المتعلقة بمكان السرقة «الحرز»، وكذلك مدى توفر القصد الخاص بالنسبة لسرقة السيارات، بمعنى توفر القصد الجنائي لدى مرتكب الجريمة. ولذا فهي تدخل في الاختصاص العام للقضاء الشرعي، حيث يكون للقاضي الحق في تقدير العقوبة الملائمة بالنسبة للمتهم في سرقة سيارة متى ثبتت إدانته (المنشاوي،١٩٩٤م، ص٧٢).

ثالثاً: عقوبة جريمة السرقة

بعد ثبوت جريمة السرقة لتحقق أركانها المادية والمعنوية ينفذ في حق الجاني عقوبة حدية وفقاً لما نصت عليه النصوص الشرعية. ويشترط بشكل عام لإثبات جريمة السرقة إقامة الدعوى من مالك الشيء المسروق. وتثبت السرقة بالإقرار، ويدرأ الحد بالشبهة إذا عُدِل عنه. كما تثبت السرقة بشهادة

شاهدين، ولا يكون القطع إلا بإقرار أو بالبينة، فإذا نسب المجني عليه السرقة للمتهم فنكل السارق عن اليمين فحلفها المدعي ثبت له المال المسروق فقط (مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الكتاب الثالث، ١٤٠٥هـ، ص١٤٦).

وتتمثل العقوبة على جريمة السرقة في الشريعة الإسلامية والتي يتبناها النظام القضائي السعودي في العقوبات التالية:

- القطع: وتتدرج عقوبة القطع على مرحلتين، هما:

- قطع يده اليمنى من مفصل الكف، وهو الكوع؛ فقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أنهما قالا: إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع. والعلة في قطع اليد اليمنى أن البطش فيها أقوى، فكانت البداية بها أردع؛ لأنها آلة السرقة فتناسب عقوبتها بإعدام آلتها.
- إذا ارتكب الجاني جريمة السرقة مرة أخرى تقطع رجله اليسرى، حيث روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال في السارق: «إذا سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله» الحديث في سنن الدارقطني ج٣، ص١٨١، كتاب الحدود والديات، برقم (٢٩٢).

- الضمان: يضمن الجاني المرتكب لجريمة السرقة رد العين المسروقة إلى مالكها وإن كانت تالفة، فيغرم قيمتها سواء كان موسراً أو معسراً (العتيبي، ١٤٢٤هـ، ص٤٤٦).

- وتختص جرائم سرقة السيارات على اعتبار أنها جريمة تعزيرية بعقوبة خاصة بها وفقاً لظروف هذه الجريمة، حيث تفاوتت الأحكام الشرعية الصادرة بحق مرتكبي جرائم سرقة السيارات في النظام السعودي خلال الفترة من ١٤١١هـ حتى عام ١٤١٩هـ من السجن

مـدة شـهرين كحـد أدنى إلى السـجن ثـماني عشرة سـنة كحـد أعلى، وكذلـك الجلد من خمسـين جلدة إلى خمسـة آلاف ومائتي جلدة كحد أعـلى. كما تفاوتـت الغرامـات المالية في حـق الجناة المرتكبـين لجرائم سرقة السـيارات من تسـعمائة ريـال إلى ثلاثة آلاف ريـال (العنقري، ١٤٢٣هـ، ص٢٩).

٢ . ٣ . ٢ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام

الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام هي الجرائم التي ليست في طبيعتها اقتصادية، ولكنها سـلوك يؤثر في البناء الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة.

واتبـع الباحـث في تحديده المفاهيـم المتضمنة في هذا النمـط من الجرائم المراحل التالية:

- تبيين المعنى المقصود بهذه الجرائم من الناحيتين الشرعية والاصطلاحية.
- توضيح رؤية الإسلام لهذه الجرائم، مع الاستشهاد بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي اهتمت بهذه الجرائم.
- تحديد موقف النظام السعودي من هذه الجرائم الاقتصادية مع الإشارة إلى كل مـن الركـن المـادي والركـن المعنـوي لتجريـم هـذه الأفعـال اللامشروعة.
- تعقيـب الباحـث الـذي يحدد فيـه المفاهيـم الإجرائية لهـذه الجرائم في دراسته.

أولاً: تحديد مفهوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام «المفهوم اللغوي»

يندرج هذا النمط من الجرائم ضمن ما يُعرف بجرائم التعزير التي ليس لها عقوبات محددة. إذ يُعرف التعزير؛ بأنه «العقوبة غير المقدرة شرعاً، والتي تُرِك لولي الأمر تقديرها بحسب ما يرى به دفع الفساد في الأرض ومنع الشر. فلقد تُرِك لولي الأمر حق تطبيق العقوبة في هذا النمط من الجرائم الاقتصادية بحسب المفاسد التي تترتب عليها وبشكل لا يجعلها مساوية لجرائم الحدود والقصاص» (أبو زهرة، د ت، ص٢٥).

وجاء عند ابن قدامة التعريف الشرعي للتعازير بأنها عقوبة مقدرة مشروعة في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة. وعرفها الماوردي بأنها «تأديب على ذنوب لم تشرع فيها حدود، ويختلف حكمه اختلاف حاله وحال فاعله»، كما تعرف بأنها العقوبات التي يقدرها ولي الأمر جنساً وقدراً. وهي بالتالي مجموعة الجرائم التي لم يشرع فيها ولا في جنسها حد ولا قصاص، ويشمل ذلك جرائم التزييف والاختلاس والرشوة وغيرها من الجرائم التي نهى عنها الشرع وترك تقدير عقوبتها لولي الأمر وفقاً لثلاثة قيود، هي:

- أن يكون الباعث حماية المصالح الإسلامية المقررة الثابتة، لا حماية الأهواء والشهوات باسم حماية المصالح.
- أن تكون ناجحة في القضاء على الفساد، وألا يترتب على العقوبة فساد أشد وفتك واضح لمعنى الآدمية والكرامة الإنسانية.
- أن تكون ثمة مناسبة بين الجريمة والعقاب، وألا يكون ثمة إسراف في العقاب ولا إهمال ولا استهانة (البشر، ١٤٢٢هـ، ص٥٦).

ثانياً: مفهوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في الإسلام

تعتبر جرائم الاعتداء على النظام العام من الجرائم التعزيرية التي وردت حولها بعض النصوص في الشريعة الإسلامية، ومن هذه النصوص قوله تعالى ناهياً عن الفساد ودافعاً للضرر: (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) (هود: ٨٥). وقد استخدم الرسول ﷺ وبعض صحابته أساليب متعددة في العقوبات التعزيرية. ومن هذه الأساليب العزل من الوظيفة وما يترتب على ذلك من عقوبات مادية ومعنوية كعقوبة تأديبية تندرج تحت مفهوم التعزير، وخصوصاً أن بعض الوظائف العامة تضيف على شاغلها بعداً اجتماعياً وتكسبه ميزات مادية، مما يجعل أثر هذه العقوبة التعزيرية قوياً في صاحبها.

ولا تتوقف جرائم التعزير على نمط واحد بل تتعدد وتتباين، ولقد اهتمت الدراسة التي قام بها المؤلف بصنف واحد من هذه الجرائم، وهي التي تصنف بأنها تدخل ضمن المعاصي؛ مثل تعاطي الرشوة والتزييف وجرائم الاختلاس. وقد تباينت المصادر العلمية بتحديدها لتعريف هذه الجرائم، وذلك تبعاً لأنواعها ولطبيعتها. ويمكن عرض بعض هذه الجهود العلمية التي قام بها المؤلف في حدود أهداف دراسته وأغراضها وبشكل يوضح المعنى المقصود منها.

١ ـ جريمة الرشـــوة

تعد جريمة الرشوة من جرائم التعزير التي فُوض لولي الأمر تحديدها وتقدير العقوبة المناسبة لها. ولتوضيح المعنى المقصود بهذا المفهوم، ناقش الباحث القضايا التالية:

أ ـ المقصود بمفهوم الرشوة

تعـددت التعريفـات التـي اهتمت بتحديـد المعنى المقصـود من مفهوم الرشـوة. فالرشـوة تعرف لغوياً بأنها اسـم من رشـا يرشـو أي أعطاه جُعلاً، والرشـوة: فعل الرشوة، ويقال رشـوته. والمراشاة هي المحاباة، ومن معانيها أيضـا الجُعـل. وقال ابن الأثير: الرشـوة والرُشـوة هي الوصلـة؛ أي الحاجة بالمصانعة. وهي بشكل عام تعني التوصل والامتداد وتحصيل الشيء بواسطة شيء آخر، فهي اسـم للمال الذي يُقصد به التوصل إلى المهدى إليه. والرائش هو الذي يُسـدي بين الـراشي والمرتشي، والراشي من يعطـي الذي يعينه على الباطل، والمرتشي الآخذ، والرائش الذي يسـعى بينهما، يستزيد لهذا وينقص لهـذا. أما اصطلاحـاً فتعني ما يُعطى لإبطال حـق، أو لإحقاق باطل، وهي: «كل مـال دُفع ليبتاع به مـن ذي جاه عوناً على ما لا يحل». وقال الحافظ: هي «ما يُؤخذ بغير عوض، ويُعاب آخذه» (أحمد، ١٤٢٣هـ، ص٨).

وتوجـه بعض الانتقـادات لتحديد مفهـوم جريمة الرشـوة في القانون الوضعـي، ومن أهمهـا أنه اقتصر على تجريـم الموظف العـام (الحكومي) ولم يشمل ذلك تجريم العاملين في القطاع الخاص. وبذلك فإن التعريف القانوني قد حصر مفهوم الرشوة على نطاق موظفي الدولة ومَنْ في حكمهم، بعكس التعريـف الشرعي الذي توسـع في تحديد المعنى المقصود مـن هذا المفهوم إذ شـمل كل صاحب نفوذ أو جاه واسـتغل نفوذه أو تاجـر بجاهه. فقد نصت المـادة (١٠٣) من قانون العقوبات المصري على تحديد هذا المفهوم بأنه: «كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره، أو قبل، أو أخذ وعداً، أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته، يعد مرتشياً» (الرعوجي، ١٤٢٤هـ، ص٢٤).

ب ـ مفهوم جريمة الرشوة في الإسلام

يجمع الفقهاء على تحريم جريمة الرشوة ومن الأدلة الشرعية التي نصت على تحريم جريمة الرشوة قول الله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ (البقرة). قال البغوي: (أي لا تعطوها الحكام على سبيل الرشوة؛ ليغيروا الحكم لكم). ففي الآية: النهي عن أكل الأموال بالباطل، ولو طابت به نفس باذلة، كالرشوة (الهاشم، ١٤٢٥هـ، ص١٥١).

أما في السُنة ففي الحديث الذي رواه عمرو بن أبي سلمه، عن أبي هريرة قال:

«لعن رسول الله ـ ﷺ ـ الراشي والمرتشي في الحكم». الجامع الصحيح للترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، رقم (١٣٣٦). وقال الترمذي في جامعه (ج٣/ ٦٢٢): «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح». وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش». قال في كشف الخفا (ج٢/ ١٨٦): «رواه أحمد بن منيع عن ابن عمر، وسنده حسن». ورواه أحمد والطبراني والبزار عن ثوبان بلفظ: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما». (أحمد، ١٤٢٣هـ، ص١٢).

ج ـ مفهوم جريمة الرشوة في النظام السعودي

تعد الرشوة جريمة تعزيرية، إذ تتولى السلطة التنظيمية في المملكة القيام بها استناداً إلى تفويض الشريعة الإسلامية التي تعد الأساس النظامي لكل الأحكام. وقد سعت المملكة إلى إصدار الأنظمة التي تجرم هذا السلوك في

صـوره المختلفة. وتدرجت مراحـل تجريم صور أفعال الرشـوة منذ صدور نظـام المأمورين العـام الصادر في عام ١٣٥٠هـ وما أعقبـه من أنظمة أخرى حتى صدور النظام الجديد في عام ١٤١٢هـ، إذ اُستحدِث نظام جديد لمواكبة التغـيرات التي مـر بها المجتمع في جوانبـه الاقتصادية والإداريـة التي ترتب عليها ظهور أشكال جديدة من جرائم الرشوة لم يألفها المجتمع (الرعوجي، ١٤٢٤هـ، ص٢٢٧).

وتتحـدد جريمة الرشـوة وفقاً لهـذه الأنظمة من خـلال نصوص المواد الـواردة في نظـام مكافحـة الرشـوة التي منها هـذان النصان اللـذان يحددان مفهوم الرشوة في النظام السعودي:

١ ـ أن كل موظـف عـام طلب لنفسـه أو لغيره أو قبـل أو أخذ وعداً أو عطيـة لأداء عمل مـن أعمال وظيفته أو يزعم أنه مـن أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعاً يعد مرتشياً.

٢ ـ أن كل موظـف عـام طلب لنفسـه أو لغيره أو قبـل أو أخذ وعداً أو عطيـة للامتنـاع عن عمل من أعـمال وظيفته ولو كان هـذا الامتناع مشروعاً يعد مرتشـياً، ويعاقـب بالعقوبات المنصـوص عليها، ولا يؤثر في قيام الجريمة اتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بما وعد به.

وأُلحِـق في نظـام الرشـوة أنـماط أخرى مـن الجرائـم في النظـام الجديد الـذي صدر في عـام ١٤١٢هـ، منها قبـول المكافأة اللاحقـة، وقبول الرجاء أو التوصيـة أو الوسـاطة من صاحب المصلحة نظـير قيامه بأعمال وظيفية أو امتناعه عن القيام بها، فقد اعتبره النظام مرتشياً. ومفهوم الرشوة هنا يفترض وجود طرفين؛ أولهما الموظف العام أو المسـتخدم الذي يأخذ أو يطلب فائدة ما أو وعداً بهذه الفائدة، والآخر هو صاحب المصلحة الذي يقبل الصادر عن

الموظـف أو مـن في حكمه أو يعطي أو يعرض فائدة من أي نوع كانت (نظام مكافحة الرشـوة، المواد ١ ـ ٦، ١٤١٢هـ)، وكذلك (آل سـعود، ١٤١٧هـ، ص٨٧).

ويقصد بالموظف العام وفقاً إلى الفقه الإداري كل شخص يعهد إليه من سـلطة مختصة بأداء عمل دائم في خدمة مرفق عام يدار بأسـلوب الاستغلال المباشر. وقد عني نظام مكافحة جريمة الرشوة الذي صدر في عام (١٣٨٢هـ) وفي عام (١٤١٢هـ) بتحديد مفهوم الموظف العام، **إذ ينص النظام السعودي على بعض الفئات من العاملين الذين يدخلون تحت هذا المفهوم، وهم:**

١ ـ كل مـن يعمـل لدى الدولـة أو لدى أحد الأجهزة ذات الشـخصية المعنوية العامة. سواء كان يعمل بصفة دائمة أو مؤقتة.

٢ ـ المحكم أو الخبير المعين من قبل الحكومة أو من أية هيئة لها اختصاص قضائي.

٣ ـ الطبيب أو القابلة بالنسبة إلى الشهادات التي يحررها، ولو لم يكن أي منهما موظفاً عاماً.

٤ ـ كل من يعمل لدى الشركات أو المؤسسات الفردية التي تقوم بإدارة وتشـغيل المرافق العامة، أو صيانتها، أو تقوم بمباشرة خدمة عامة، وكذلـك كل من يعمل لدى الشركات المسـاهمة، والـشركات التي تساهم بها الحكومة، ومؤسسات الصيرفة الفردية. ويتضمن رؤساء وأعضـاء مجالـس إدارات هذه الـشركات (نظام مكافحة الرشـوة، المادة الثامنة، ١٤١٢هـ).

ويلاحظ بشكل عام أن نظام الرشوة في المجتمع السعودي في كل مراحله قد حصر الرشـوة في نطاق الوظائف الحكومية ومـا يرتبط بها من تعاملات،

سواء كان الأفراد المرتكبون لها ينتمون إلى مؤسسات حكومية أو غير حكومية. وكان يُفترض أن يشمل ذلك النظام الأفراد الذين يمارسون هذا السلوك حتى لو كانوا لا يؤدون أية أعمال ذات طبيعة عمومية (حكومية)، وإن كان هؤلاء الأفراد الذين ينتمون للقطاع الخاص يخضعون للمسألة القضائية من خلال مؤسسات قضائية شرعية أخرى (نور، ١٤١٧هـ، ص١٥٨).

د ـ أركان جريمة الرشوة

١ ـ **الركن المادي للجريمة**: حددت نصوص المواد الثلاث الأولى من نظام مكافحة الرشوة الركن المادي لجريمة الرشوة بطلب الموظف أو قبوله أو أخذه فائدة مادية أو معنوية، لنفسه أو لغيره، من صاحب المصلحة نظير قيامه بعمل أو امتناع يدخل في اختصاصه أو يزعم أنه من اختصاصه. وبالتالي فإن هذا الركن ينحصر في ثلاث صور هي: الطلب والقبول والأخذ. وتكفي أي صورة من هذه الصور الثلاث لقيام جريمة الرشوة باعتبارها جريمة تامة، فلا يشترط اجتماعها.

٢ ـ **الركن المعنوي للجريمة**: تعد الرشوة من الجرائم العمدية التي لا بد لقيامها من توفر القصد الجنائي الذي هو القصد العام، ويتوافر بطلب الموظف أو قبوله أو أخذه عطية أو وعداً بها مع علمه بذلك وأن المقصود من الوعد أو العطية أن يكون مقابلاً لأداء عمل أو امتناع أو إخلال بواجبات وظيفته. فإذا كان لا يعلم بوجود العطية أو الوعد بها، أو كان يعتقد وقت تقديمها أن المقصود منها غرض لا علاقة له بأعمال وظيفته، فلا يقوم القصد الجنائي ولا تتوافر في حقه جريمة الرشوة (الشاذلي، ١٤١٠هـ، ص٤٦، و ص٦١).

هـ ـ عقوبة جريمة الرشوة في النظام السعودي

حـدد نظام مكافحة الرشـوة عدة أنـماط من العقوبات لجريمة الرشـوة التـي يختـص بها ديوان المظـالم، إذ نصت المـادة الثامنة من نظـام ديوان المظالم عـلى أن يختص الديوان بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشـوة، والجرائـم المنصـوص عليهـا في المرسـوم الملكـي رقـم ٤٣ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٣٧٧هـ، والجرائـم المنصـوص عليها في نظـام وظائف مباشرة الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٧٧ بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٣٩٥هـ.

ونظـام مكافحة الرشـوة الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم م/ ٢٦ بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤١٢هـ. والعقوبات المنصوص عليها في النظام هي:

١ ـ **العقوبة الأصلية**: نصت المادة الأولى على السـجن من سـنة إلى خمس سنوات والغرامة من خمسة آلاف ريال إلى مائة ألف ريال، أو إحدى هاتـين العقوبتـين فقـط. وتطبق هـذه العقوبة عـلى كل من الموظف المرتشي والشريك في الرشوة، سواء كان راشياً أو وسيطاً أو كان قد اشـترك في الجريمة بأي صورة من صور الاشـتراك، وهي: الإنفاق والتحريض والمساعدة.

٢ ـ **العقوبـة التكميليـة**: ونصـت عليهـا المـادة الثالثة عشرة مـن النظام وتقـضي بأنـه يحكـم في جميـع الأحـوال بمصـادرة المـال أو الميزة أو الفائدة موضوع الجريمة متى كان ذلك ممكناً عملاً.

٣ ـ **العقوبة التبعية**: نصت عليها المادة الثانية عشرة من النظام بقولها: «الحكم بالإدانـة في جريمـة من الجرائم المنصوص عليها في هـذا النظام يترتب عليه حتماً وبقوة النظـام العزل من الوظيفة وحرمان المحكوم عليه من تولي الوظائف العامة ومـن الدخول في المناقصات أو المزايدات العامة

أو التوريـدات أو التزامـات الأشـغال العامـة التي تجريهـا الحكومة أو غيرها من السلطات العامة المحلية ولو كان ذلك عن طريق الممارسة أو الإنفـاق المباشر. ويجوز لمجلس الوزراء إعـادة النظر في العقوبة التبعية بعد مرور خمس سنوات على الحكم بالعقوبة الأصلية».

٤ ـ **الإعفـاء مـن العقـاب**: نصـت المـادة الرابعة عـشرة من النظـام بعد تعديلهـا على سـبب الإعفاء مـن العقـاب بقولها: "ويعفـى الراشي أو الوسـيط إذا أخبر السـلطات بالجريمة قبل اكتشـافها". ويقتصر الإعفـاء على الراشي أو الوسـيط دون المرتشي الـذي لا يمتنع عقابه متى توافرت أركان جريمة الرشـوة في حقه (نظام مكافحة الرشوة، المـواد:١١،٩،٧، ١٥،١٣، ١٦، ١٨، ١٤١٢،١٩هـ)،وكذلـك (الشاذلي،١٤١٠هـ،ص٦٦).

٢ ـ جريمة الاختلاس

تعـد جريمة الاختلاس كما هو حال جرائم الرشـوة مـن جرائم التعزير التـي لولي الأمر حق تحديدها وتقدير العقوبة المناسـبة لهـا. ولتوضيح المعنى المقصود بهذا المفهوم ناقش الباحث القضايا التالية:

أ ـ المقصود بمفهوم الاختلاس

الاختلاس والخلس في اللغة يعني أخذ الشيء مخادعة عن غفلة. وقيل: الاختـلاس أسرع من الخلس، وقيل: الاختلاس هو الاسـتلاب. ويرى ابن منظور أن الخلس هو الأخذ في نهرة ومخاتلة، خلسـة يخلِسُـه خلسـاً، وخلسة إيـاه فهو خالـس وخلاس. وقـال الخليل: الخلـس والاختـلاس يعني أخذ الشيء مكابرة، تقول: اختلسه اختلاساً واجتذاباً.

أما اصطلاحاً فيعرفه الفقهاء بأنه «أخذه المال بحضرة صاحبه على غفلة منه، وفرار آخذه بسرعة». وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المختلس الذي يجتذب الشيء، فيعلم به قبل أخذه» (العتيبي، ١٤٢٤هـ، ص٥٥).

ب ـ مفهوم جريمة الاختلاس في الإسلام

اختلاس الأموال سواء كانت عامة أو خاصة محرم شرعاً؛ لأنه أكل لأموال الناس بغير وجه حق. وجميع أدلة تحريم جريمة السرقة التي سبق ذكرها تنطبق على جريمة اختلاس الأموال. وإذا وقع الاختلاس على مال عام فهو جريمة اختلاس، أما إذا وقع على مال خاص فهو جريمة سرقة لا قطع فيها، وتعد جريمة تعزيرية يقدر عقوبتها القاضي؛ لما رواه أبو داود وغيره عن جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع»، (أبو داود، برقم ٤٣٩١)، على اعتبار أنها جريمة (العتيبي، ١٤٢٤هـ، ص٥٦).

ج ـ مفهوم جريمة الاختلاس في النظام السعودي

فرق النظام السعودي بين صورتين من صور اختلاس الأموال العامة؛ إحداهما بسيطة تفترض أن مرتكبها موظف أياً كانت وظيفته، والأخرى مشددة تفترض أن مرتكبها موظف عام تتعلق وظيفته مباشرة بحفظ المال العام؛ أي يحوز المال العام بسبب وظيفته لحساب الدولة التي تأتمنه عليه. وتكون الجريمة بتحويل الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة تجعله يتصرف في المال العام كما لو كان ملكه الخاص. ويدخل في مفهوم الموظف العام هنا كل شخص يعد موظفاً في تطبيق أحكام نظام مكافحة الرشوة الذي سبق الإشارة إليه. ويقصد النظام هنا بالمال العام أنه كل شيء يصلح لأن يكون

محـلاً لحق من الحقوق، فلم يحدد الأموال التي تصلح لأن تكون محلاً لجريمة الاختلاس. وحَدد النظام السـعودي لهاتين الصورتين من جرائم الاختلاس على النحو التالي:

ـ الصورة البسيطة

وحددت من خلال المادة الثانية من المرسوم رقم ٤٣ لسنة ١٣٧٧هـ التي تنـص على أنه يعاقب كل موظف يثبـت ارتكابه لإحدى جرائم الاختلاس، وكذلك من يشـترك أو يتواطأ معه على ارتكابها سـواء كانوا موظفين أو غير موظفين.

ـ الصورة المشددة

وحـددت من خلال المادة التاسـعة من وظائف مبـاشرة الأموال العامة على أنه يعاقب كل موظف يشمله هذا النظام ويثبت ارتكابه لجرم الاختلاس أو التبديـد أو التصرف بوجه غير شرعي في أمـوال الدولة العامة أو الأعيان أو الطوابع أو الأوراق ذات القيمة المسـلمة إليه، كما يعاقب بالعقوبة نفسـها مـن اشـترك أو تواطـأ معـه عـلى ارتكاب إحـدى تلـك الجرائم، سـواء كان موظفـاً أو غـير موظـف، بالإضافـة إلى إلزامهـم بإعـادة الأمـوال والأعيان والطوابـع والأوراق ذات القيمة المختلسـة أو المبددة أو المفقودة أو ما يعادل قيمتهـا (نظام تأديـب الموظفين الصادر بالمرسـوم الملكي رقـم م/ ٧ وتاريخ ١١/ ٢/ ١٣٩١هـ)، وكذلك (بلال، ١٤١١هـ، ص٥٦٤).

د ـ أركان جريمة الاختلاس:

١ ـ الركـن المـادي: يتحقق في صورة جرائم الاختلاس البسـيطة بإتيان

الجـاني فعل الاختـلاس الذي يقع عـلى مال يحوزه الموظف بسـبب وظيفتـه لحسـاب الدولـة. ويتحقـق في صـورة جرائـم الاختلاس المشـددة بإضافـة الجـاني المال المملـوك للدولـة الموجـود في حيازته الناقصـة إلى ملكـه الخـاص وتصرفـه فيه تـصرف المالـك في ملكه، وبالتالي فإن عنـاصر الركن المادي هي فعل الاختلاس وموضوعه. وقد أشـارت المادة الثانية من المرسـوم رقم ٤٣ لسـنة ١٣٧٧هـ إلى موضوع الاختلاس بأنه الأموال العامة التي يحوزها الموظف بسبب وظيفتـه. أما فعل الاختـلاس فيتحقق بإضافة الجـاني المال المملوك للدولـة أو لفرد من الناس، وهو ما يحوزه بسـبب وظيفته، إلى ملكه الخاص وتصرفه فيه تصرف المالك.

٢ ـ **الركـن المعنـوي**: جريمـة اختلاس المـال العام بصورتيها البسـيطة والمشـددة تعتـبر جريمـة عمديـه يتخذ الركـن المعنـوي فيها صورة القصـد الجنائي الذي يتطلب فيه القصـد العام الذي يقوم على علم الجـاني بعناصر الجريمة كافة، وإرادته تحقيـق الجريمة على رغم هذا العلـم. كما يتطلـب كذلك القصد الخاص الـذي يتمثل في نية تملك المـال المختلـس؛ أي نيـة المتهم إنكار حـق الدولة في المـال، ونيته أن يمارس عليه سلطات المالك (الشاذلي، ١٤١٠هـ، ص٢٣٧).

هـ ـ عقوبة جريمة الاختلاس في النظام السعودي

قرر النظام السـعودي أربعة جزاءات كعقوبة مقررة لجريمة الاختلاس تشـمل كلاً من الفاعلين والشركاء في الجريمة، ويستوي بالنسبة للشريك أن يكـون موظفا أو غير موظف. وهذه العقوبات حددها نظام مباشرة الأموال العامـة الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم م/ ٧٧ وتاريـخ ٢٣/ ١٠/ ١٣٩٥هـ،

وعدلت بعض مواده بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٥ وتاريخ ١٤/ ٤/ ١٤٠٠هـ، وهي:

١ ـ عاقبت المادة الثانية من المرسوم رقم ٤٣ لسنة ١٣٧٧هـ بعقوبة أصلية لجريمة الاختلاس في صورتها البسيطة، هي السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات، أو الغرامة التي لا تزيد على عشرين ألف ريال، ولا يجوز الجمع بين عقوبتي السجن والغرامة. أما بالنسبة لجريمة الاختلاس في صورتها المشددة فإن العقوبة هي السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو غرامة لا تزيد على مائة ألف ريال أو بكلتيهما معاً.

٢ ـ يضاف إلى ذلك عقوبة عزل الموظف المختلس باعتباره عقوبة للموظف الذي يخل بالشرف والأمانة وفقاً لما أشارت إليه المادة ٣٠/ ١٤ من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٤٩ بتاريخ ١٠/ ٧/ ١٣٩٧هـ. والعزل عادةً عقوبة تأديبية لا ينطبق إلا إذا حكم على الموظف بالسجن.

٣ ـ نصت المادة الثالثة من المرسوم رقم ٤٣ لسنة ١٣٧٧هـ على رد المال المختلس باعتباره جزاء مدنياً، إذ إنه عقوبة تكميلية، فنصت على أنه: «يحكم على من يثبت إدانته بالتعويض المناسب لمن أصابه ضرر، وترد المبالغ التي أخذت بغير وجه شرعي إلى أربابها».

٤ ـ أما الجزاء الرابع المقرر لهذه الجريمة فهو التعويض، إذ قررت المادة الثالثة من المرسوم ٤٣ لسنة ١٣٧٧هـ أنه: "يحكم على من يثبت إدانته بالتعويض المناسب لمن أصابه ضرر من الجريمة". وراعى النظام أن صاحب الصفة في التعويض هنا هو غالباً الدولة (جريدة أم القرى، عدد ٢٦٠١، ١٣٩٥هـ)، وكذلك (جريدة أم القرى، عدد ٢٨١٦، ١٤٠٠هـ)، وكذلك (العتيبي، ١٤٢٤هـ، ص٥٦).

٣ـ جريمة التزييف

تعـد جريمة تزييـف العملات من جرائم التعزير كـما هو حال جريمتي الرشوة والاختلاس. وكما سبق أن أشار الباحث فإن هذا النمط من الجرائم قـد فُوَض لـولي الأمر تحديدها وتقدير العقوبة المناسـبة لها. ولتوضيح المعنى المقصود بهذا المفهوم ناقش الباحث القضايا التالية:

أ ـ المقصود بمفهوم التزييف

يُعـرف ابن منظور الزيف بأنـه من وصف الدراهم، يقـال: زافت عليه دراهمـه؛ أي صـارت مـردودة لغش فيهـا، وقـد زيفـت؛ إذا أُرِدَت، والجمع زيـوف، وزاف الدراهـم وزيفهـا: جعلها زيوفاً، ودرهم زيـف وزائف (ابن منظور، د ت، ج٩، ص١٤٢).

والتزييـف هـو كل اصطنـاع لأيـة عملة تقليـداً لعملـة صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة. أما التقليد فهو إنشاء عملة غير صحيحة، لم تكن موجودة من قبل، مشـابهة لعملة صحيحة في شكلها ووزنها وحجمها. أما تغيير العملة فهو عبارة عن تعديل يجريه الجاني على العملة الصحيحة من شـأنه تغيير قيمتها الحقيقيـة أو تغيير بياناتها الظاهرية (الشـثري، ١٤٢٠هـ، ص٤٠).

ب ـ مفهوم جريمة التزييف في الإسلام

أما المنظور الشرعي لجريمة التزييف فإنه يتحدد من خلال نهي الإسلام إجمـالاً عن جميع ما يؤدي إلى الإفسـاد في الأرض ومـا يتبعه من الاعتداء على أمـوال الناس وأكلها بالباطل، ويدخل ضمن ذلـك تزييف النقود وتقليدها

وتغيير معالمها. والدليل من القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴿١٥٢﴾ (الأنعام) وقوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ...﴿٨٥﴾ (هود).

أما في السُنة فلقد ورد في حديث علقمة بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس» الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج٣، ص٤١٩).

ج ـ مفهوم جريمة التزييف في النظام السعودي

على الرغم من أن جرائم التزييف تعد من الجرائم الحديثة النشأة في المجتمع السعودي إلا أن النظام السعودي اهتم بتحديدها وقدر العقوبات المناسبة لها، فقد جرمها النظام مع غيرها من الجرائم المتعلقة بها في نظام مكافحة التزوير الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٥٠ بتاريخ ٣/ ١١/ ١٣٨٢هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم ٥٣ بتاريخ ٥/ ١١/ ١٣٨٢هـ. ومن الجرائم الملحقة بها جريمة تزييف وتقليد النقود التي نص النظام أيضاً على تجريمها في النظام الجزائي رقم ١٢ بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٣٧٩هـ (نظام مكافحة التزوير، ١٤٠١هـ، ص٢١).

وهناك عدد من الأفعال الداخلة ضمن جرائم الاعتداء على العملة الرسمية لم ترد في نص هذه المادة وأفردت بنص مستقل؛ وذلك نظراً لكونها أخف جرماً وعقوبة، وهي الجرائم الواردة في نص المادة الثالثة التي تتعلق بتغيير معالم النقود المتداولة نظاماً داخل المملكة العربية السعودية أو تشويهها أو تمزيقها أو غسلها بالوسائل الكيماوية أو إنقاص وزنها أو حجمها أو إتلافها جزئياً بأية وسيلة متعمداً وبسوء قصد. وتتباين العقوبات المنصوص عليها في النظام بين جرائم التزييف والتقليد أو التغيير بحسب حجمها

والآثـار المترتبـة عليها. ويُقصد بالنقود هنا كل النقـود المعدنية على اختلافها أيـاً كان نـوع المعدن المسـكوكة منه، وكذلك النقـود الورقيـة المتداولة نظاماً داخـل المملكـة العربية السـعودية أو خارجها. ولا يدخـل في ذلك البونات والكوبونـات التي يصدرها الأفراد ويسـتعملونها في تسـوية حسـاباتهم من النقود. كما يُشترط أن تكون متداولة نظاماً، وأن تكون الدولة مُلزمةً للأفراد بقبولهـا كأداة وفـاء للديـون. وأشـترط كونها متداولـة نظاماً لإسـباغ الحماية المقـررة لهـا بنصـوص مكافحـة التزييـف والتقليد. وهـذا النظام لا يشـمل المسـكوكات المعدنيـة كالذهـب والفضة وما في حكمهما. كـما لم يفرق النظام السعودي بين العملة المحلية والأجنبية ما دامت متداولة نظاماً داخل المملكة أو خارجهـا. أمـا إذا كانت العملة التي جرى عليهـا التزييف غير متداولة في المملكة، كعملة إسرائيل مثلاً، فإنها لا يشملها التجريم. والفائدة من التسوية في التجريـم بـين العملة المحلية والأجنبيـة هو إتمام التعـاون الدولي لمكافحة هـذه الجرائم (نظام مكافحـة التزوير، ١٤٠١هـ، ص٢١)، وكذلك (مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٤٠٥هـ، ص ١٠٨).

د ـ أركان جريمة التزييف

١ ـ **الركـن المادي**: ويُحدد نص المادة الثانية من النظام السـعودي الركن المـادي للجريمـة بـأن تزييـف وتقليد النقـود يتحقق بأحـد فعلين: التزييـف أو التقليد، ولا يشـترط اجتماعهما، بل يكفي أحدهما لقيام الجريمة، فنتحدث عـن التزييف ثم التقليد ثم نتبعهما بما ورد النص عليه في المـادة الثالثة من الجرائم المخففـة، ويطلق عليها كاصطلاح عـام: التغيير. وبذلـك فإن الركن المـادي يتحقق بـكل فعل يترتب عليـه إحداث تغيـير في عملة متداولـة نظاماً في المملكـة، بشرط أن

يحصل الجاني من هذا التغيير على فائدة مادية. وبذلك فإن الركن المادي يتحقق بكل فعل يترتب عليه إحداث تغيير في عملة متداولة نظاماً بشرط أن يحصل الجاني من هذا التغيير على فائدة مادية (نظام مكافحة التزوير، ١٤٠١هـ، ص٢١)، وكذلك (الألفي، ١٣٩٦هـ، ص١٥٣).

والمقصود بالتقليد إنشاء عملة غير صحيحة، لم تكن موجودة من قبل، مشابهة لعملة صحيحة في شكلها ووزنها وحجمها. ويشترط لكي تكون الجريمة تامة أن يكون هناك قدر من التماثل بين العملة المقلدة والعملة الصحيحة. أما إذا كان التقليد لا ينخدع به لعدم تماثله مع العملة الصحيحة فإن المادة الثامنة من النظام تعتبره شروعاً في الجريمة تعاقب عليه فقط بنصف العقوبة. ويختلف التقليد عن التزييف بأن التقليد ينتج عنه عملة غير صحيحة لا وجود لها أصلاً، بينما التزييف يفترض وجود عملة صحيحة تصبح غير صحيحة نتيجة للتشويه الذي يلحق بها نتيجة لعملية التزييف، وبذلك يعني التزييف إنشاء عملة غير صحيحة.

٢ ـ **الركن المعنوي**: جريمة تزييف النقود أو تقليدها تعد من الجرائم العمدية التي يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي. ويجب أن يتوفر القصد الجنائي العام لقيام هذه الجريمة، ويشترط تحققه بتوفر عنصرين، هما: العلم والإرادة. وينبغي بالإضافة إلى توفر القصد الجنائي العام توفر القصد الخاص الذي يتمثل في نية إدخال العملة غير الصحيحة دائرة التعامل على أنها عملة صحيحة، بمعنى: نية الترويج (نظام مكافحة التزوير، المادة الثامنة، ١٤٠١هـ، ص٢١)، وكذلك (الشاذلي، ١٤١٠هـ، ص١٢٨، ١٣٧).

هـ- عقوبة جريمة التزييف في النظام السعودي

نصَت المادة الثانية من نظام مكافحة تزييف وتقليد النقود على عقوبة أصلية واحدة لكل هذه الأفعال، وهي: «السجن مع الأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة مع غرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تتجاوز مائة ألف ريال». ويجب الحكم بالسجن والغرامة في الحدود المنصوص عليها، فالجمع بين السجن والغرامة وجوبي، وبالتالي لا يجوز الحكم بإحدى هاتين العقوبتين فقط. وبالإضافة إلى العقوبة الأصلية نصت المادة الحادية عشرة من النظام بعد تعديلها في المرسوم الملكي رقم ٥٣ بتاريخ ٥/ ١١/ ١٣٨٢هـ على عقوبة تكميلية تتمثل في مصادرة جميع النقود المزيفة والمقلدة، وجميع الأدوات والمواد المستعملة في الجريمة أو المتحصلة عليها، وتسليمها إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (نظام مكافحة التزوير، ١٤٠١هـ، ص٨)، وكذلك (الألفي، ١٣٩٦هـ، ص١٥٣).

٢ . ٤ واقع الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي «عرض إحصائي»

اهتم هذا الجزء من الدراسة باستعراض اتجاهات الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي. فقد صاحب نمو المجتمع في مجالاته المختلفة ارتفاع في حجم الجريمة بشكل عام، والجرائم الاقتصادية بشكل خاص. وأسهمت العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في التغير في معدلات الجريمة .

وقام منهج الباحث في تناوله للتغير في حجم الجرائم الاقتصادية على عرض البيانات الإحصائية المرصودة في الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة

الداخلية. وتضمن ذلك توضيح النمو في حجم هذه الجرائم خلال الفترات الزمنيـة التي مـرت بها الخطـط التنمويـة في المجتمع السـعودي، وذلك على النحو التالي:

١ ـ التغير في نمو حجم الجريمة بشكل عام في المجتمع السعودي

الجدول رقم (٢٣)

نمو حجم الجرائم في المجتمع السعودي

السنة	حجم الجرائم	سعودي	غير سعودي	ذكر	أنثى
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	١٦,٣٤٣	١٠,٨٤٣	٦,٦٠٧	١٦,٥٣٤	٩١٧
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٢٧,٣٠٧	١٦,٣٥٠	١٠,٠٥٥	٢٣,٩٣٥	٢,٤٧٠
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٢٧,٧٩٨	١١,٣٩٧	٩,٣٠٠	١٩,٠٦١	١,٦٣٦

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

فالبيانات المنشـورة في الجدول رقم (٢٣) تشـير إلى العديـد من النتائج التي يمكن ملاحظاتها حول ظاهرة الجريمة في المجتمع السـعودي. فقد كان عـدد الجرائـم المرتكبة في عـام ١٩٨٤م الـذي يصادف نهاية الخطـة التنموية الثالثـة (٠٤/ ١٤٠٥هـ) (١٦٣٤٣) جريمة، أسـهم في ارتكابها (١٠٨٤٣) سـعودياً و (٦٦٠٨) غير سعودي. وكان عدد الذكور المرتكبين لهذه الجرائم (١٦٥٣٤)، أمـا الإنـاث فـكان عددهـن (٩١٧). وفي نهاية الخطـة التنموية الخامسـة (١٤/ ١٤١٥هــ) ارتفع حجـم الجرائم المرتكبة فبلـغ (٢٧٣٠٧) جريمة، ارتكبها (١٦٣٥٠) سـعودياً و (١٠٠٥٥) غير سعودي. وكان عدد

الذكور المرتكبين للجرائم (٢٣٩٣٥) وعدد الإناث (٢٤٧٠). وخلال الخطة التنموية السابعة تناقصت معدلات نمو الجرائم بشكل عام، إذ انخفض حجمها ليبلغ (٢٧٧٩٨) جريمة، وكان عدد السعوديين المرتكبين لها يفوق عدد غير السعوديين كما هو حال الفترات السابقة، إذ بلغ (١١٣٩٧) سعودياً مقابل (٩٣٠٠) غير سعودي. كما أن الذكور المرتكبين للجرائم العامة ظل أعلى من الإناث بصورة واضحة، حيث كان عدد الذكور (١٩٠٦١) بمقابل (١٦٣٦) أنثى.

ويلاحظ وفقاً للبيانات المنشورة أن الجرائم الاقتصادية التقليدية كالاعتداء على الممتلكات الفردية ظهرت بصور مختلفة ومستحدثة من جهة، كما تنامت معدلاتها في المجتمع من جهة أخرى. بل رافق النمو الاقتصادي للمجتمع السعودي ظهور أنماط جديدة من الجرائم الاقتصادية لم يألفها المجتمع السعودي، وهي في الغالب وفدت من الثقافات الأخرى التي اتصلت بثقافة المجتمع المحلية. ولتوضيح طبيعة التغيرات التي تعرضت لها الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي، وكذلك حجم النمو في معدلاتها، عرض الباحث أهم التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي عبر الفترات الزمنية المختلفة التي مر بها المجتمع. والجدول التالي رقم (٢٤) يرصد طبيعة هذا التغير خلال الفترة منذ بداية الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٠/ ١٤٠١هـ) حتى السنة قبل الأخيرة من الخطة التنموية السابعة (١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ).

٢ ـ التغير في نمو حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي

الجدول رقم (٢٤)

التغيرات في الجرائم الاقتصادية خلال الفترة

من (١٤٠٠هـ) وحتى (١٤٢٣هـ)

الجرائم الاقتصادية	١٤٠٠هـ	١٤٢٣هـ
جرائم سرقة السيارات	٨٦٥	٢٢٠٧٩
جرائم سرقة المنازل	٦٠٦	٦١٧٠
جرائم سرقة المحلات التجارية	٤٨٨	٣٤٩٩
جرائم الرشوة	٢١	٤١٨
جرائم الاختلاس	٦٩	٩٢٤
جرائم التزييف	١٢	٤٧٧

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

ويوضح الجدول رقم (٢٤) أن اتجاهات النمو في الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية قد سجلت ارتفاعاً ظاهراً مقارنة بالجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. فقد ارتفع حجم سرقة السيارات بشكل ملحوظ مقارنة بباقي الجرائم الاقتصادية المرصودة، فارتفع عددها من (٨٦٥) جريمة خلال الفترة (٠٠/ ١٤٠١هـ) التي تعد بداية للخطة التنموية الثالثة إلى (٢٢٠٧٩) جريمة خلال الخطة التنموية السابعة (٢٢/ ١٤٢٣هـ). أما جرائم سرقة المنازل فكان ارتفاع حجمها أقل من جرائم سرقة السيارات، إذ كانت (٦٠٦) جريمة في عام (٠٠/ ١٤٠١هـ) فارتفعت في عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) إلى (٦١٧٠) جريمة. وفي المقابل نجد أن جرائم سرقة المحلات التجارية لم تسجل ارتفاعاً واضحاً خلال فترات

رصدهـا، إذ كان عددهـا (٤٨٨) جريمة في عام (٠٠/ ١٤٠١هـ)، ثم ارتفع إلى (٣٤٩٩) جريمة في عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ).

أما الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام فلقد أظهرت البيانات المنشورة في الجدول السابق (٢٤) ارتفاع معدلاتها ولكن بصورة أقل خطورة مـن الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضـد المُلكيِة الفردية. فقـد كان عدد جرائم الرشـوة في عـام (٠٠/ ١٤٠١هـ) الذي يعتـبر بداية للخطـة التنموية الثالثة (٢١) جريمة فارتفع عددها خلال الخطة التنموية السابعة (٢٢/ ١٤٢٣هـ) إلى (٤١٨) جريمـة. وأظهرت الإحصاءات ارتفـاع جرائم الاختلاس، فقد ارتفعـت مـن (٦٩) جريمـة خلال السـنة الأولى مـن الخطة التنمويـة الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هــ) إلى (٩٢٤) جريمـة خلال السـنة قبل الأخـيرة من الخطة التنموية السابعة (٢٢/ ١٤٢٣هـ). وسجلت جرائم التزييف ارتفاعاً واضحاً خلال الفترات الزمنية المختلفة، إذ كان عددها في عام (٠٠/ ١٤٠١هـ) فقط (١٢) جريمة ثم ارتفعت إلى (٤٧٧) جريمة في عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ).

أ ـ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية في المجتمع السعودي

اسـتمرت جرائـم الاعتـداء عـلى الممتلـكات في الارتفـاع في المجتمـع السـعودي بشـكل مطرد. وعلى الرغم من أن التغيرات التـي مر بها المجتمع في خصائصـه البنائيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لم تـسر باتجـاه تصاعدي كما سـبق أن أوضحت الدراسـة في اسـتعراضها للخصائص التنموية للمجتمع السـعودي. فقد سـجلت الجرائـم الاقتصاديـة الموجهة ضد المُلكيِـة الفردية بشـكل عـام ارتفاعاً مسـتمراً وبشـكل فـاق كل أنـماط الجرائـم الأخرى في المجتمع السـعودي. وتوضح البيانات المنشورة طبيعة هذه التغيرات التي تم عرضها في الجدول التالي رقم (٢٥):

الجدول رقم (٢٥)

اتجاهات التغير في حجم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية في المجتمع السعودي

العام	حجم الجرائم	نسبتها إلى إجمالي الجرائم	سعودي	غير سعودي	ذكر	أنثى
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٢٧٩٧	٢٤٪	٩٢٢	٨١١	١٦٧٩	٥٤
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٥٤٩٠	٣٣,٦٪	٨٢٧	١١٥٤	١٩٣٢	٤٩
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	١١١٣٦	٤١٪	١١٧٩	١٤٦٣	٢٥٢٣	١١٩
١٩٩٩م (١٩/ ١٤٢٠هـ)	١٣٢٢٩	٤٦٪	١٣٩٨	١٣٥٢	٢٥٩٨	١٥٢
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٣٩٦٨٢	٤٧٪	٦٠٨٧	٤٥٠٠	١٠٢٨٤	٣٠٣

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

وفقاً للبيانات المنشورة في الجدول رقم (٢٥) نجد أن اتجاه هذا الحجم تصاعدي بشكل لافت إذ بلغت الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية في عام ١٩٨٠م (٢٧٩٧) جريمة، مشكلة (٢٤٪) من إجمالي الجرائم في المجتمع، ارتكبها (٩٢٢) سعودياً و(٨١١) غير سعودي، وكانت نسبة الذكور المرتكبين لهذا النمط من الجرائم الاقتصادية عالية (١٦٧٩) في مقابل الإناث (٥٤)؛ مما يدل على أن هذه الجرائم في المجتمع السعودي ذكورية،

بمعنى أنها ترتبط بالذكور بنسبة عالية عن الإناث. وفي عام (١٩٨٤م) الذي يوافق نهاية الخطة التنموية الثالثة (٠٤/ ١٤٠٥هـ) ارتفع عددها فبلغ (٥٤٩٠) جريمة، وبنسبة مرتفعة بلغت (٦ , ٣٣٪)، وتناقصت مساهمة السعوديين المتورطين في ارتكابها، فبلغ عددهم (٨٢٧) جانحاً في مقابل (١١٥٤) غير سعودي، واستمر فارق الذكور عن الإناث فبلغ الذكور (١٩٣٢) جانحاً في مقابل الإناث اللاتي نقص عددهن عن السنوات السابقة حيث بلغن (٤٩) جانحة فقط. ثم حققت الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية ارتفاعاً واضحاً في الفترات الزمنية التالية فبلغت في عام ١٩٩٤م (١١١٣٦) جريمة، وكانت نسبتها من إجمالي الجرائم عالية جداً فبلغت (٤١٪)، واستمرت مساهمة غير السعوديين مرتفعة فبلغ عددهم (١٤٦٣) جانحاً في مقابل (١١٧٩) سعودياً، واستمر عدد الذكور مرتفعاً فبلغ (٢٥٢٣) جانحاً، بينما كان عدد الإناث المتورطات بهذه الجرائم (١١٩) جانحة فقط. وفي عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) ارتفع عددها فبلغ (٣٩٦٨٢)، كما ارتفعت نسبتها مشكلة (٤٧٪) من إجمالي الجرائم؛ أي بما يوازي نصف الجرائم المرتكبة في المجتمع السعودي تقريباً. وتظهر الإحصاءات تغيراً في خصائص الجانحين المرتكبين للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية خلال هذه الفترة عن الفترات الزمنية السابقة، فقد فاق السعوديون نظراءهم غير السعوديين بعكس الفترات الزمنية السابقة، إذ كان عددهم (٦٠٨٧) جانحاً في مقابل (٤٥٠٠) جانحاً غير سعودي. أما بالنسبة لجنس الأشخاص المتورطين بهذا النمط من الجرائم الاقتصادية فلم يتغير، إذ ظل عدد الذكور متفوقاً عن عدد الإناث، حيث بلغ الذكور (١٠٢٨٤) جانحا في مقابل (٣٠٣) جانحة.

ومن الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية التي سعت

هـذه الدراسـة إلى محاولة رصـد اتجاهها في المجتمع السـعودي، ومحاولة فهم الظـروف المحيطة بهـا والعوامل التي تقف خلف حدوثهـا، كل من: جرائم سرقـة السـيارات، وجرائم سرقـة المنـازل، وكذلك جرائم سرقـة المحلات التجارية، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ أن هذه الجرائم وفقاً للإحصاءات المنشـورة أكثر شيوعاً من الأنماط الأخرى مـن الجرائم الموجهة ضـد المُلكيِة الفردية كجرائم السـطو والنشل وغيرها.

ب ـ أن الآثـار الاجتماعية والاقتصاديـة الناجمة عنها في كل من المجتمع وأفراده أكثر وضوحاً من الأنماط الأخرى في المجتمع.

ج ـ أن بعض هذه الأنماط كجرائم سرقة المنازل وجرائم سرقة المحلات التجاريـة لم تَحْـظَ بالاهتـمام الكافي من الدراسـات التـي أجريت في المجتمع السعودي والتي اهتمت بدراسة الجرائم الاقتصادية.

ـ جرائم سرقة السيارات

يمتاز هـذا النمط من الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضـد المُلكيِة الفردية بأنه من الجرائم التعزيرية التي لا تخضع لمفهوم الحرز؛ نظراً للاعتبارات التي تم توضيحها عند تحديد هذا المفهوم من المنظور الشرعي. وهذه الاعتبارات تتعلـق بصفـة عامة بعـدم توفـر شروط الجرائم الحديـة عليها كـما هو الحال في جرائـم السرقـة الأخـرى كجرائم سرقـة المنازل وجرائـم سرقة المحلات التجارية.

وتعـد هذه الجريمة إجمـالاً من الجرائـم الحديثة في المجتمع السـعودي، بمعنـى أنها لا تنـدرج ضمن مفهوم الجرائـم التقليدية التي كانت سـائدة في

الفترة المبكرة لنشـأة المجتمع السـعودي، إذ كان ظهورها ونموها في المجتمع مرتبطاً بحجم انتشار استخدام المركبات (السيارات) في الطرق.

الجدول رقم (٢٦)

النمو في حجم جرائم سرقة السيارات في المجتمع السعودي

السنة	حجم الجرائم	النسبة
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٨٦٥	٣١٪
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	١٢٨٦	٢٤٪
١٩٨٩م (٠٩/ ١٤١٠هـ)	٣١٢١	٣٤٪
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٤٨٢٣	٤٤٪
١٩٩٩م (١٩/ ١٤٢٠هـ)	٨٥٥٢	٦٥٪
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٢٢٠٧٩	٥٧٪

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

مـن خـلال بيانـات الجـدول رقـم (٢٦) يلاحـظ أن جرائـم سرقـة السـيارات خلال فـترات رصدها في المجتمـع مرتفعة مقارنـة بباقي الجرائم الاقتصاديـة الموجهـة ضد المُلكيِـة الفردية؛ مما يؤكد أهمية فهـم اتجاه نمو هذا النمـط مـن الجرائـم الاقتصاديـة والعوامل التي تقـف خلف هـذا النمو في محاولة للإسـهام في التقليل من حجمها في المجتمع. وتشير البيانات المنشورة في الجدول (٢٦) إلى أن جرائم سرقة السيارات تنمو بشكل مستمر، فقد كان عددها في عام (٠٠/ ١٤٠١هـ) (٨٦٥) جريمة مشكلة نسبة قدرها (٣١٪) مـن إجمالي جرائـم الاعتداء على المُلكيِـة الفردية، وفي عـام (٠٤/ ١٤٠٥هـ) ارتفعت من حيث الحجم لتبلغ (١,٢٨٦) جريمة، ولكن نسـبتها إلى إجمالي الجرائـم تناقصـت لتبلـغ (٢٤٪). ثـم عاودت نسـبة هذا النمط مـن جرائم

الاعتداء على المُلكيةِ الفردية ارتفاعها، لتبلغ (٣٤٪) في عام (٠٤/ ١٤٠٥هـ)، كما استمر عددها في الارتفاع فبلغت (١٢١ , ٣) جريمة. وفي العام الأخير من الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) ارتفع حجم جرائم سرقة السيارات فبلغت (٨٢٣ , ٤) جريمة، وكانت نسبتها (٤٤٪). وفي عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) ارتفع حجمها ليبلغ (٢٢٠٧٩) جريمة، كما ارتفعت نسبتها مشكلة (٥٧٪)؛ أي ما يعادل أكثر من نصف الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية في المجتمع السعودي.

ويلاحظ أن معظم مرتكبي جرائم سرقة السيارات من خلال الإحصاءات المنشورة في الكتاب السنوي لوزارة الداخلية (٢٠٠٣م) هم من السعوديين، فقد كان عددهم في العام الميلادي (٢٠٠٠) (٥٠٤ , ١) سعوديين في مقابل (٥٣٧) غير سعودي. وفي عام (٢٠٠٣م) بلغ عدد السعوديين المتهمين في ارتكاب هذا النوع من الجرائم (١٦٢١) جانحاً، بينما كان عدد غير السعوديين (٤٧٥) جانحاً (الكتاب السنوي لوزارة الداخلية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣م، ص ص ٤٢ ـ ٤٣).

ـ جرائم سرقة المنازل

تعد جريمة سرقة المنازل من الجرائم التقليدية التي كانت وما زالت شائعة في المجتمع السعودي منذ تاريخ نشأته، فقد أشارت الدراسات السابقة التي اهتمت بتتبع نمو الجرائم الاقتصادية كدراسة البشر (١٤٢٢هـ، ص٣٠١) إلى أن هذا النمط من الجرائم كان شائعاً في المجتمع السعودي منذ فترة ما قبل توحيد المملكة العربية السعودية، واستمر في النمو في الفترات التالية بعد توحيدها. كما يؤكد البشر أن سرقة المنازل استمرت على النمط نفسه الذي كانت عليه في السابق، فكانت تتم دون اللجوء إلى العنف أو

استخدام القوة. كما اتسمت هذه الجرائم بمحدودية الانتشار وعدم التنظيم معتمدة على الأسلوب الفردي، وكانت أغلب المسروقات من المنازل قطع الأثاث والنقود.

الجدول رقم (٢٧)

النمو في حجم جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي

السنة	حجم الجرائم	النسبة
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٦٠٦	٪٢١,٦
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	١,٥٩١	٪٢٨,٩
١٩٨٩م (٠٩/ ١٤١٠هـ)	٢,٣٩٧	٪٢٦
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٢,١٣١	٪١٩
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٦,١٧٠	٪١٥,٥

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

توضح البيانات في الجدول (٢٧) أن حجم انتشار جرائم سرقة المنازل أقل من حجم جرائم سرقة السيارات في المجتمع السعودي، ولكنها في المقابل أعلى من الأنماط الأخرى من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية كجرائم النشل والسطو. وتسجل بيانات الجدول نمواً مستمراً في أعداد جرائم سرقة المنازل خلال السنوات التي تم رصد هذه الجريمة خلالها. ففي عام ١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ) كان حجم هذه الجرائم (٦٠٦) جريمة مشكلة (٢١,٦٪) من إجمالي جرائم الاعتداء على المُلكِية الفردية المسجلة خلال هذه السنة. ثم حققت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات التالية فبلغت في العام الأخير من الخطة التنموية الثالثة (٠٤/ ١٤٠٥هـ) (١,٥٩١) جريمة، كما ارتفعت نسبتها لتبلغ (٢٨,٩٪)، وهي أعلى نسبة

مسجلة لها خلال سنوات رصدها. وفي سنة ١٩٩٤م التي توافق العام الأول من الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) بلغ حجم جرائم سرقة المنازل (٢١٣١) جريمة، وانخفضت نسبة إسهامها لتصل إلى (١٩٪) فقط. وعلى الرغم من استمرار نمو حجم هذا النمط من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية الذي بلغ (٦١٧٠) في عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) إلا أن نسبتها إلى إجمالي الجرائم استمرت في الانخفاض فبلغت (٥ , ١٥٪).

وكما هو الحال في جرائم سرقة السيارات يلاحظ أن معظم مرتكبي جرائم سرقة المنازل هم من السعوديين، فقد كان عددهم في العام الميلادي (٢٠٠٠) (١٠٨٦) سعودياً في مقابل (٤٩٤) غير سعودي. وفي العام (٢٠٠٣م) بلغ عدد السعوديين المتهمين في ارتكاب هذا النوع من الجرائم (١٣١٢) جانحاً، بينما كان عدد غير السعوديين (٧١٠) جانحاً (الكتاب السنوي لوزارة الداخلية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣م، ص ص ٤٢ ـ ٤٣).

ـ جرائم سرقة المحلات التجارية

الجدول رقم (٢٨)

النمو في حجم جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي

العام	حجم الجرائم	النسبة
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٤٨٨	٪١٧,٤
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٩٤٠	٪١٧,١
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٩٠٢	٪٨
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٣,٤٩٩	٪٠,٨٨

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

تكمـن أهمية هذا النمط من الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفرديـة في تأثيره عـلى الاقتصاد القومي. فمفهوم المحلات التجارية يشـمل كل أشـكال الاسـتثمارات التجاريـة الفردية وبخاصة المؤسسـات الصغيرة. ونمـو حجم الاعتـداءات على هذه الأنشـطة الاقتصادية تنعكـس آثاره على البناء الاقتصادي للمجتمع سـلباً. ومن خلال البيانات المنشـورة في الجدول رقم (٢٨) يمكن القول: إن هناك نمواً في عدد الجرائم المرتكبة ضد المحلات التجاريـة في المجتمع السـعودي خلال الفترات التي تم رصـد هذه الجريمة خلالهـا. ففي عام ١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ) كان عدد هذه الجرائم (٤٨٨) جريمة ممثلة (٤ , ١٧٪) من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية. ثـم ارتفع عددها في عام ١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ) فبلغت (٩٤٠) جريمة؛ أي بزيـادة قدرهـا (٤٥٢) جريمـة؛ أي مـا يعـادل ضعـف عددهـا خـلال الفترة السـابقة (١٩٨٠م)، وبنسـبة (١ , ١٧٪). إلا أنـه في عام (١٩٩٤م) (١٤/ ١٤١٥هـ) انخفض عدد هذه الجرائم فبلغت (٩٠٢) جريمة مشـكلة فقط (٨٪) من هذه الجرائم. وعلى الرغم من استمرار انخفاض نسبة جرائم سرقـة المحلات التجارية خلال الفـترة (٢٢/ ١٤٢٣هـ) فبلغت (٨٨ , ٠٪) مـن إجمـالي الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِـة الفردية ، إلا أن حجمها قد ارتفع خلال الفترة نفسها ليبلغ (٤٩٩ , ٣) جريمة.

ويلاحظ بشـكل عام أن هـذه الجرائم لا ترتبط بجنسـية محددة، فقد سجلت الإحصاءات المنشورة نتائج تؤكد ارتباطها بكل من السعوديين وغير السـعوديين بنسب متقاربة. فعلى الرغم من أن غير السعوديين كانت نسبتهم أعـلى من السـعوديين خلال العـام الميلادي (١٩٩٥) فبلـغ عددهم (٣٢١) مجرمـاً، وفي المقابـل كان عـدد السـعوديين (١٨٧) مجرمـاً، إلا أنـه في عامـي (٢٠٠٠م) و(٢٠٠٣م) تقاربـت أعدادهـم فكان عـدد المتهمين (١١٠ , ١)

منهـم (٥٩٩) سـعودياً و(٤١٢) غير سـعودي ثـم كان عددهم (١,٣٠٣) مجرماً، منهم (٧٦٤) سـعوديين و(٥٢٩) غير سـعودي على التوالي (الكتاب السنوي لوزارة الداخلية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٣م، ص ص ٤٢ ـ ٤٣).

ب ـ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي

تباينـت الدراسـات المختلفـة في تصنيفهـا لهـذا النمـط مـن الجرائم الاقتصاديـة تبعـاً لعوامـل عديدة مرتبطـة برؤيـة الباحث، وكذلـك بطبيعة المجتمـع المدروس. وتتجه بعض الدراسـات كدراسـة الخليفـة (١٤٢١هـ) والدوسري (١٤١٨هـ) والعسـيري (١٤٢٤هـ) إلى إطلاق تسمية (الجرائم الوافـدة) عـلى هـذا النمط مـن الجرائـم، التي يحددهـا الخليفـة (١٤٢١هـ، ص١٧) بأنها: «تلك التي ظهرت في المجتمع السعودي مع ازدياد توافد أبناء الجنسيات المختلفة في المجتمع السعودي».

وقد اختار الباحث في دراسـته لهذه الجرائم في المجتمع السـعودي ثلاثة أنـماط منها، وهي: جرائم الرشـوة، وجرائم الاختـلاس، وجرائم التزييف، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ أن هـذه الجرائـم أكثر انتشـاراً في المجتمع السـعودي من غيرها من الجرائم الاقتصادية الأخرى التي تدخل تحت هذا المفهوم.

٢ ـ أن هـذه الجرائـم في الغالب ترتكب للحصول عـلى منفعة اقتصادية أكثـر من الجرائم الأخرى التي تصنف عـلى أنها موجهة ضد النظام العـام، كجرائـم التزويـر وجرائم التهريـب، التي قد يكـون الدافع لارتكابها غير اقتصادي.

٣ ـ قلـة الدراسـات التي اعتنت بتتبـع نموها مع ربط ذلـك بالتغيرات التنموية في المجتمع السعودي.

ومن خلال البيانات المنشورة في الكتاب السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ) (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م) يمكن تتبع اتجاهات نمو هذه الجرائم في المجتمع السعودي على النحو التالي:

ـ جرائم الرشـــوة

تصنف جرائم الرشوة في توصيفها الحالي الذي يقصرها على الاعتداء على الوظائف العامة (الحكومية) على أنها من الجرائم الاقتصادية الحديثة النشأة في المجتمع السعودي، إلا أن ذلك لا يعني أنها كسلوك إجرامي لم تكن موجودة في فترات مبكرة من نشأة هذا المجتمع.

ويلاحظ من بيانات الجدول التالي رقم (٢٩) أن نمو حجم هذه الجرائم تصاعدي خلال السنوات المختلفة، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٢٩)

نمو جرائم الرشوة في المجتمع السعودي

السنة	حجم الجرائم	نسبتها	سعودي	غير سعودي
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	٢١	٤٢٪	٨	١٧
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٢٤	١٥,٦٪	٨	٢١
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	١٤٠	٢٣٪	١٦٠	١٩٨
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٤١٨	٢٢٪	٨٨٢	٣٨٤

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

كان عدد جرائم الرشوة المرتكبة في عام (٠٠/ ١٤٠١هـ) (٢١) جريمة، ممثلة (٤٢٪) من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، وهي أعلى نسبة مسجلة لها خلال سنوات رصدها. وأسهم في ارتكابها (٨) سعوديين

و(١٧) غـير سـعودي. وفي عـام (٠٤/ ١٤٠٥هـ) ارتفع عدد هـذه الجرائم فبلغـت (٢٤) جريمـة، وانخفضـت نسـبة إسـهامها إلى (٦ , ١٥٪) فقـط. ويلاحظ اسـتمرار النمو في عدد غير السعوديين الذين قاموا بارتكابها الذين بلغوا (٢١) جانحاً في مقابل (٨) جانحين سـعوديين، وهو العدد المسجل في الفترة السـابقة نفسـه. واستمر نمو جرائم الرشـوة خلال السنوات اللاحقة فبلغت في العام الأخير من الخطة التنموية الخامسة (١٤/ ١٤١٥هـ) (١٤٠) جريمة، وبنسـبة (٢٣٪). وتوَّرط في ارتكابها (١٦٠) سعودياً و(١٩٨) غير سـعودي. وفي عـام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) ارتفع معدل السـعوديين المتورطين في ارتكاب جرائم الرشـوة أكثر من نظرائهم غير السـعوديين بعكس السنوات السـابقة، فقد أظهرت الإحصاءات المنشـورة في الجدول أن عدد السعوديين كان (٨٨٢) في مقابل (٣٨٤) غير سعودي قاموا مجتمعين بارتكاب (٣٦٤) جريمة رشوة.

ـ جرائم الاختلاس

تعد جرائم الاختلاس النمط الثـاني من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام التي تهتم هذه الدراسـة برصدها وتتبع نموها. وهذا النمط مـن الجرائـم يعـد من الجرائـم الحديثـة في المجتمع السـعودي التـي لم يألفها المجتمع. والجدول التالي يوضح التغير في حجم هذا النمط من الجرائم.

الجدول (٣٠)

جرائم الاختلاس في المجتمع السعودي

السنة	حجم الجرائم	نسبتها	سعودي	غير سعودي
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠٥هـ)	١٧	٣٤٪	-	
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٥٤	٣٥٪	-	
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	١٩٧	٣٣٪	-	
٢٠٠٠م (٢٠/ ١٤٢١هـ)	٥٨٢	٣٦,٦٪	٨٧	٤٣٨
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٩٢٤	٤٩٪	١٨٥	٦٩٧

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

من خلال بيانات الجدول (٣٠) الذي يلخص بعض الإحصاءات المنشورة المتعلقة بجرائم الاختلاس في المجتمع السعودي يمكن التوصل إلى المؤشرات التي تقدم مدلولاً لحجم واتجاه التغيرات لهذه الجرائم في المجتمع. فخلال السنة الأولى من الخطة التنموية الثالثة (٠٠/ ١٤٠١هـ) كان عددها (١٧) جريمة فقط، مشكلة نسبة قدرها (٣٤٪) من إجمالي الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. ثم تضاعف عددها في السنوات اللاحقة ليصل إلى (٥٤) جريمة في نهاية الخطة التنموية الثالثة (٠٤/ ١٤٠٥هـ). وخلال الأعوام (١٤/ ١٤١٥هـ) و(٢٠/ ١٤٢١هـ) التي تشكل بدايات الخطط التنموية الخامسة والسادسة استمر معدل هذه الجرائم في الزيادة فبلغ (١٩٧) جريمة ثم (٥٨٢) جريمة، وبنسب متقاربة. وفي عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) ارتفعت نسبة جرائم الاختلاس فبلغت (٤٩٪) من إجمالي الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، وكان عددها (٩٢٤) جريمة. أما بالنسبة لجنسية مرتكبي هذه الجرائم فيلاحظ أن معظمهم من

غير السعوديين. ففي عام (٢٠٠٠م) كان عدد غير السعوديين يفوق عدد السعوديين فبلغوا (٤٣٨) جانحاً في مقابل (٨٧) جانحاً. واستمر هذا الفارق في العام (٢٠٠٣م) فبلغ عدد غير السعوديين (٦٩٧) جانحاً، بينما كان عدد السعوديين (١٨٥) جانحاً.

ـ جرائم التزييف

ومن أنماط الجرائم الموجهة ضد النظام العام ذات الطابع الاقتصادي جرائم التزييف. وتعد هذه الجرائم، كما هو الحال في جرائم الرشوة، من الجرائم الحديثة النشأة بالمجتمع السعودي التي ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية في المجتمع. ويوضح الجدول التالي طبيعة التغيرات في حجم هذه الجرائم:

الجدول رقم (٣١)

نمو جرائم التزييف في المجتمع السعودي

السنة	حجم الجرائم	نسبتها	سعودي	غير سعودي
١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ)	١٢	٢٤٪	٢	١٠
١٩٨٤م (٠٤/ ١٤٠٥هـ)	٧٥	٤٩٪	٥	٧٠
١٩٩٤م (١٤/ ١٤١٥هـ)	٢٥٩	٤٣٪	٧٧	١٩٩
١٩٩٩م (١٩/ ١٤٢٠هـ)	١٧١	٢٥٪	٨٥	١٠٧
٢٠٠٣م (٢٢/ ١٤٢٣هـ)	٥٢٦	٢٨٪	٢٠١	٢٦٥

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ).

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣١) إلى أن هذه الجرائم نمت خلال السنوات المختلفة بشكل محدود، فقد كان حجم جرائم التزييف في عام ١٩٨٠م (٠٠/ ١٤٠١هـ) (١٢) جريمة فقط، مشكلة (٢٤٪) من إجمالي

الجرائـم الاقتصاديـة الموجهـة ضد النظام العام المسـجلة خلال هذه السـنة. ويلاحـظ أن غير السـعوديين كانوا أكثـر تورطاً في ارتكابهـا، إذ بلغ عددهم (١٠) جانحـين، بينـما كان عـدد السـعوديين (٢) فقط. ولكن في السـنوات التالية ارتفعت معدلات ارتكابها في المجتمع السـعودي مع تفاوت بسيط في هذا الارتفاع. فقد ارتفع حجم جرائم التزييف خلال العام (٠٤/ ١٤٠٥هـ) الـذي يوافـق نهاية الخطة التنمويـة الثالثة فبلغ (٧٥) جريمة وبنسـبة مرتفعة بلغـت (٤٩٪)، وقـام بارتكابهـا (٧٠) غير سـعودي و(٥) سـعوديين. وفي الأعوام التالية (١٤/ ١٤١٥هـ) و(١٩/ ١٤٢٠هـ) اسـتمر ازدياد في حجم هـذه الجرائـم ولم تتغـير خصائـص مرتكبيهـا، إذ ظـل غير السـعوديين أكثر تورطاً من نظرائهم السعوديين، فقد كان عدد السعوديين (٧٧) ثم (٨٥) في مقابل (١٩٩) ثم (١٠٧) غير سعودي. وفي عام (٢٠/ ١٤٢١هـ) تضاعف حجم جرائم التزييف في المجتمع السـعودي فبلغت (٥٢٦) جريمة وبنسـبة (٢٨٪). وعلى النقيض من الجرائم الاقتصادية الواقعة في فئتها كان حجم غير السـعوديين المتورطين في هذه الجرائم طـوال الفترات التاريخية التي رُصِدت خلالها جرائم التزييف (١٤٠٠ ـ ١٤٢٣هـ) أعلى من نظرائهم السـعوديين، فقـد كان الفـارق بينهـما واضحاً، إذ تجـاوز الضعف في معظم السـنوات كما هو واضح في الجدول، إذ تشـير البيانات إلى أن عدد غير السـعوديين في عام (٢٢/ ١٤٢٣هـ) كان (٢٦٥) جانحـاً بينـما كان عـدد السـعوديين (٢٠١) جانحاً.

الفصل الثالث

الإطار النظري والدراسات السابقة

٣ . الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيـــد

ناقـش هذا الفصـل من الرسـالة التي تقـدم بها المؤلـف للحصول على درجة الدكتـوراه أبرز الاتجاهات النظرية الاجتماعية لتفسـير ظاهرة الجرائم الاقتصاديـة والتي تتضمنها بعض النظريات العلميـة المفسرة لتلك الظاهرة مـع محاولـة ربط مفاهيمهـا وتصوراتهـا النظريـة بواقع المجتمع السـعودي. وبالإضافة إلى ذلك تم استعراض عدد من الدراسات السابقة التي ساعدت في فهـم ظاهـرة الجرائم بصفـة عامة والعوامـل المرتبطة بها، مع الإشـارة إلى بعض جوانب القصور في هذه الدراسـات. وكذلك مدى الإسـهام العلمي الـذي يمكـن أن تقدمه الدراسـة التي أعدهـا الباحث لمعالجة هـذا القصور بهدف إثراء التراكم المعرفي في مجال علم اجتماع الجريمة.

٣ . ١ أبـرز النظريـات الاجتماعيـة التـي تفـسر ظاهـرة الجرائم الاقتصادية وعلاقتها بالخصائص التنموية للمجتمع السعودي

اهتـم هذا الجزء من الدراسـة باسـتعراض أهـم النظريات العلميـة التي حاولت تفسـير ظاهـرة الجرائـم الاقتصاديـة مـن خـلال الربط بـين كل من السـلوك الإجرامي ومكونات البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد، وهو ما يعرف بالاتجاه الاجتماعي.

فتكاد تتفق الاتجاهات الاجتماعية لتفسير الجريمة على ربطها بالمتغيرات

الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة بدلاً من ربطهـا بالمتغـيرات البيولوجية والنفسـية الخالصة. وتقـوم الفكرة المحورية للنظرية الاجتماعية على أسـاس أن السـلوك الإجرامـي إفـراز اجتماعـي، إذ إنـه ينجـم عن مظاهر السـلوك والتفاعـلات والعمليـات الاجتماعية الأخـرى. وبصفة عامة فـإن الباحثين أصبحوا يركزون في العوامل التي يثبت بالدراسة ارتباطها بالظاهرة بدلاً من البحث عن سبب الظاهرة، وذلك لأن هذه الظواهر لا تصدر عن سبب بعينه وإنـما ترتبـط في كل مجتمع بمجموعة كبيرة من العوامـل التي يمكن التعرف عليها من خلال الدراسـات الواقعية المستعينة بالمنهج الإحصائي (الشثري، ١٤١٦هـ، ص١٩). ويلاحـظ عـلى النظريات الاجتماعية أنهـا تتحدث من منطلق يمكن اسـتيعابه، وأيضاً قياسـه، كما يمكن تفسيره وعلاجه أو التأثير فيه، عكس النظريات الفسـيولوجية والنفسية التي قد لا تستطيع توضيح أو وصف العلاقة بين الجريمة والمجتمع (كاره، ١٩٨٥م، ص٢٦٣).

ولفهم وتفسـير ظاهرة الجرائم الاقتصادية سـعى الباحث في هذا الجزء من الدراسـة إلى اسـتعراض أهم المفاهيم والتصـورات النظرية التي اهتمت بهـذا النمـط من الجرائم، وذلـك من خلال التركيز في العوامـل التي حددتها تلك النظريات. فالتكامل في العرض النظري للاتجاهات المختلفة للمدارس الفكريـة المتباينة في مفاهيمهـا وتصوراتها النظرية يعطي الدراسـة بعداً بنائياً متكامـلاً يمكـن أن يثـري الجانـب المعرفي لقضيتهـا. وعلى الرغـم من تعدد المداخـل الاجتماعيـة النظرية التي عنيت بتفسـير ظاهرة الجريمة بشـكل عام مـن خلال اسـتخدام وحـدات تحليلية مختلفـة إلا أن تحليل وتفسـير الجرائم الاقتصادية على المسـتوى المجتمعي لم يَحْظَ بالاهتمام نفسـه. ولذا لجأ الباحث إلى اسـتعراض بعض المفاهيم والتصورات النظرية الموجهة بشكل مباشر إلى تفسـير الجرائم الاقتصادية التي وردت في هذه النظريات للاسـتفادة منها في

فهم قضايا دراسته. وعلى الرغم من الانتقادات المختلفة التي وجهت لهذه الاتجاهات إلا أنها يمكن أن تقدم صورة تحليلية توجه الباحث في مناقشة قضايا بحثه.

وهذه الدراسة كما سبق أن أشار الباحث تهتم بدراسة ظاهرة الجرائم الاقتصادية على المستوى المجتمعي، ولذا فقد تم التركيز في الإطار النظري في النظريات المندرجة تحت موضوع الانحراف كنتاج للتقييم الموضوعي، إذ تتجه بعض النظريات إلى اعتبار الانحراف نتاج سلوكيات تخالف نظام القيم الثقافية العامة أو سلوكاً يخالف المعايير التي يشترك فيها غالبية الأفراد في المجتمع. ومن ثم فإن هذه المخالفات تطيح بالتوازن الاجتماعي في المجتمع؛ مما يحدث الانحراف والجريمة. فالانحراف هنا ينظر إليه كنتاج موضوعي يرتبط بالضغوط البيئية الاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب سلوك منحرف كنمط من أنماط الأمراض الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي (اليوسف، ١٤٢٠هـ، ص٣٢). ومن هذه الاتجاهات النظرية ما يلي:

٣ . ١ . ١ نظرية التفكك الاجتماعي

تتناول النظرية الأيكولوجية (نظرية التفكك الاجتماعي) السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، إذ يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساوٍ وغير متكافئ في الناس؛ في الأماكن المختلفة التي يعيشون فيها، وفي الأزمنة المختلفة. فهي تتناول العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الفعل الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية. وهذه العلاقة ليست ثابتة

بـل هي في تغير مسـتمر، وتنشـأ عنها ظواهر تتغـير كنتيجة لعمليـة التفاعل الاجتماعـي والأيكولوجـي. ولا تنظر هذه النظريـة إلى متغيرات كانخفاض مستوى المعيشـة والأمية والازدحام السكاني والسـكن غير الصالح للإقامة باعتبارهـا عوامل مفسرة للجريمة، وإنما تنظـر إليها باعتبارها أعراضاً لنظام انحـلالي؛ أي أن المناطـق الإجراميـة يرجـع ظهورهـا إلى تدهـور خصائص ومقومات الضبط، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعزى هنا إلى عامل التغير الاجتماعـي والحضـاري السريع المصحـوب بالتصنيع، وكذلـك إلى الصراع الحضاري الناشـئ عن هذا التغير وما ينطـوي عليه من تناقض قيمي وتباين في ضوابـط السـلوك (السـيد، ٢٠٠١م، ص١٠٧). وتبعـاً للمفاهيـم التـي تطرحهـا هـذه النظرية فإنه أمكن الاسـتفادة منها في تفسـير بعـض الظواهر المرتبطة بالجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي، فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معـدلات النمـو الحضري وزيـادة في معـدلات الكثافة السـكانية في هذا المجتمـع نتيجة لارتفـاع معـدلات الهجرة الداخليـة والخارجيـة، وبخاصة في المـدن الكبرى، حيث يعيـش وفقاً لإحصاءات الأمـم المتحدة (٢٠٠٤م) أكثـر مـن (٨٧٪) مـن السـكان في المناطق الحضريـة في المجتمع السـعودي. وتبعاً لمقـولات النظرية فإنه يمكن التوقع بوجود علاقة طردية بين متغيرات كالارتفـاع في معـدلات حجـم وكثافة السـكان وبين الارتفـاع في معدلات بعض أنماط الجرائم الاقتصادية داخل هذه المناطق.

وبحسـب النتائـج التي توصلـت إليها بعض الدراسـات التـي اهتمت بظاهـرة الجريمـة في المجتمـع السـعودي وارتباطهـا بالتغـيرات الاجتماعيـة في المجتمع؛ كدراسـة الخليفـة (١٤١٣هـ) والخليفة (١٤٢١هـ) والوليعي (١٤١٣هـ) وزعـزوع (١٤٠٧هـ) والخريـف (١٤١٩هـ) واليوسـف (٢٠٠٤م)، يلاحـظ اتجاه السـكان الأصليين المقيمين في أحياء وسـط المدينة

والأحياء الانتقالية المتاخمة لها في معظم المناطق الحضرية في المملكة إلى الانتقال إلى الأحياء الأخرى في المدينة وبالتالي شغل هذه المناطق بالعمالة الوافدة. وهذا التغير يتوافق مع ما ذهب إليه شورمكي (Shaw & Macky, 1942) في دراستهما لمدينة شيكاغو في وصفهما للأحياء الانتقالية المجاورة لمركز المدينة التي هجرها سكانها لتصبح مأوى للعمال المهاجرين الجدد والمنحرفين. ولأن الباحثين يلجؤون عادة إلى استخدام متغيرات كارتفاع معدلات الذكور مقارنة بالإناث في المجتمع، وكذلك شيوع الفئات العمرية الشابة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، إذ تقل قدرة المجتمع على ضبط سلوك أفراده، لقياس مضامين نظرية التفكك الاجتماعي (الخليفة،١٤١٣هـ)، فإن ذلك ينطبق على حالة العمالة الوافدة الذين يشيع بينهم الذكورية والعزوبية وكذلك الانتماء للفئات العمرية الشابة. كما أن انتماءهم لجنسيات وثقافات متعددة وضعف علاقتهم بالمجتمع وثقافته يجعلهم مهيئين لمخالفة قيمه وقواعده الاجتماعية المختلفة. ويضاف إلى ذلك أن معدلات حراكهم المرتفعة تقلل من فرص قيام علاقات قوية بينهم وتزيد من حدة عزلتهم في المجتمع. وكل هذه العوامل تعد وفقاً لمفاهيم هذه النظرية مؤشرات لحدوث التفكك الاجتماعي وتساعد على نمو الظواهر الانحرافية والإجرامية بينهم. فتبعاً لاتجاه النظرية فإن السلوك الإجرامي ينحسر في الأوساط الاجتماعية التي تتميز بالترابط الاجتماعي بعكس الأخرى التي تعاني من التفكك الاجتماعي. وهذا ما توصلت إليه الدراسات التي سبق الإشارة إليها من ارتفاع في معدلات ارتكاب الجرائم الاقتصادية بين غير السعوديين. فقد فسَّر متغيرا ارتفاع نسبة السكان غير السعوديين في المدن السعودية وزيادة معدلات الكثافة السكانية في دراسة الخريف (١٤١٩هـ) أكثر من نصف التباين بين المدن في معدلات الاعتداء على المُلكيِة. كما توصلت نتائج الدراسة إلى تركُّز بعض أنماط الجرائم

الاقتصاديـة الموجهة ضـد النظام العام كجرائم التزييـف في المدن الكبرى، إذ شـكلت (٦٠٪) من مجموع هذه الجرائم في المملكة. وفسرت نسـب السكان غير السـعوديين ونسـب المباني الرديئة نحو ثلث التباين بين المدن في معدلات هذا النمط من الجرائم. ووجدت دراسـة الخليفـة (١٤١٣هـ) أن الخصائص البيئية والأوضاع الاجتماعية غير المستقرة تتناسب طردياً مع معدلات الجرائم بمدينـة الريـاض. كما توصلت دراسـة زعـزوع (١٤٠٧هـ) إلى تركُّز جرائم السرقـة في مدينـة جدة في منطقـة البلد (وسـط المدينة) بما يعـادل(٣٥٪) من مجموع الجرائم، ثم في الأحياء المجاورة لوسـط المدينة (الأحياء الانتقالية) بما يعـادل (٣٠٪) من إجمالي جرائم السرقة. واقتصرت هذه الجرائم على الذكور الذيـن كان معظمهـم من الفئات العمرية الشـابة (٦١٪)، وبلغت نسـبة غير السعوديين بينهم (٦٥٪).

٣ . ١ . ٢ نظرية الأنـــومي (اللامعيارية)

ومـن النظريات المهمة المندرجة تحت موضوع الانحراف كنتاج للتقييم الموضوعـي نظريـة الأنومـي (اللامعياريـة) ، ومـن أبـرز روادهـا دوركايم (Durkheim) الـذي يفـسر الانحـراف والجريمـة من خـلال المفاهيم التي يتبناهـا عن طبيعـة العلاقة بين الفرد والمجتمع، والبناء الاجتماعي، وتقسـيم العمـل الاجتماعـي، وحالة الانومـي. فالمجتمع عندمـا يزداد نمـواً وتطوراً تـزداد درجة تقسـيم العمل، ويزداد نظامه تعقيداً، فتنشـأ حالـة من الافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الوظائف المختلفة، وهذا الوضع من شـأنه أن يزيـد التمايـز أو اللاتجانـس بـين أعضـاء المجتمـع، وينقص مـن قدراتهم عـلى تحقيـق التضامـن وخلـق اتصـالات إيجابية بينهـم، كما يضعـف القوى الاجتماعية، ويسـلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس

الأفـراد، وهذه الحالة التي يصل إليها المجتمع هي ما يطلق عليه "الأنومي". وهـي حالة تتصـف عموماً بفقدان المعايير والافتقـار إلى القواعد الاجتماعية (الغزوي والبنوي، ١٩٩٦م، ص ١٣٧).

ووفقـاً للتفسـير الـذي يقدمه هذا الاتجـاه يمكن القول بـأن الانحراف والجريمـة انعـكاس للتغيرات التي يتعـرض لها البناء الاجتماعـي للمجتمع السـعودي نتيجة للعوامل التنموية المختلفة. فكما أن الإحصاءات قد أكدت نمو المجتمع في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ أكدت المؤشرات الإحصائية امتداد الخطط التنموية السـبع الماضية زيادة الناتج المحلي الإجمالي مـن (١٥٧) بليون ريـال في عام (١٣٨٩هـ) إلى (٤ , ٦٤٠) بليون ريال مع العام الثاني للخطة التنموية السابعة (١٤٢١/ ١٤٢٢هـ)؛ مما يدل على تحسن المسـتوى الاقتصادي للمجتمع. وبلغ المتوسـط السـنوي لمعـدلات النمو في مـؤشرات الالتحاق بالمؤسسـات التعليمية (١ , ٧٪) للطـلاب و(٤ , ٩٪) للطالبات لفترة نفسـها. كما زادت معدلات حجم السكان من (١١٢ , ١٤) مليون نسـمة عام (١٩٩٣م) إلى (٦٢٧ , ٢٠) مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م، وارتفع معدل الكثافة السـكانية من ثمانية أفراد لكل كيلو متر مربع إلى عشرة أفراد في الفترة نفسها. كما سجل معدل النمو الحضري ارتفاعاً سنوياً بمقدار (٣ , ٦٪) للفـترة نفسـها (منجـزات خطـط التنميـة، ١٤٢٢هـ، ص٣٠). فإنهـا في المقابـل أكدت أيضاً تنامي معدلات الجرائـم الاقتصادية في المجتمع السعودي بشـكل موازٍ. فيلاحظ أن الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، فبعد أن كانت تمثل (٢٤٪) من الجرائم في المجتمـع السـعودي في عـام (١٩٨٠م). ارتفـع معدلها لتبلـغ (٤٨٪) من إجمـالي الجرائـم خلال العـام الميـلادي (٢٠٠١). وبالمثل تزايـدت معدلات الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضـد النظام العام، إذ كانـت في عام (١٩٨٠م)

(٥٠) جريمـة ثم أرتفع معدلها في عـام (٢٠٠٣م) لتبلغ (٨٦٨, ١) جريمة. وهذا التغير يتناسب مع ما اتجهت إليه مقولات نظرية الأنومي وفقاً «لنموذج دوركايـم للتحديث» الذي تـم صياغته تبعاً لفكـرة دوركايم حول الاعتقاد بظهـور حالـة الأنومـي في المجتمعات الصناعيـة. ويقوم هـذا النموذج على فكـرة أن التحديث الذي عادة يقاس بالتغير الإيجابي في العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالدخل القومي ومستويات النمو الحضري، يؤدي إلى الإخـلال بالنظام الأخلاقـي والمعياري في المجتمع؛ مما يؤدي إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسـمي، وبالتالي زيـادة معدلات الانحراف (الخليفة، ١٤٢٠هـ، ص٥١).

ويضيف ميرتون (١٩٣٨م Merton) إلى آراء دوركايم بعض الصياغات لاسـتخدام مفهوم اللامعيارية (الأنومي)، هادفاً من نظريته إلى الكشف عن الكيفيـة التـي تمارس فيهـا الأبنيـة الاجتماعية ضغوطا محددة على أشـخاص معينـين في المجتمع تدفعهم لارتكاب الجريمة والسـلوكيات المنحرفة. ويعد موقف التجديد والابتكار (الاستجابة الثانية في نظرية ميرتون) الأكثر شيوعاً في المجتمعـات الحضرية الصناعية، وهو يقوم على فكرة قبول الأهداف التي حددهـا البناء الثقافي للمجتمع ورفض الوسـائل المشروعة لتحقيقها. وعليه فـإن ميرتـون يتفق مـع دوركايـم في أن حالة الأنومي تنشـأ نتيجـة لاختلال التوازن بين توقعات أفراد المجتمع وبين مقدرتهم على تحقيق هذه التوقعات، فالإخلال بالتوازن بين الحاجات والمقدرة على إشباعها يؤدي إلى اتجاه الأفراد للسلوك الانحرافي.

ويمكن توظيف الفكرة الأساسـية التي تقوم عليها نظرية الأنومي عند ميرتـون من خلال تفسـير اتجـاه بعض أفـراد المجتمع السـعودي إلى اللجوء

إلى الأساليب اللامشروعة في سبيل الحصول على المال لتحقيق أهدافهم ورغباتهم الاقتصادية. فعندما يؤكد البناء الثقافي للمجتمع بعض المفاهيم المادية كالسعي لتحقيق الثراء من أجل الحصول على المنفعة المادية والمعنوية دون تأكيد الاهتمام بالوسائل ومدى شرعيتها، وعندما يتيح المجتمع الفرص الوظيفية لبعض الأفراد التي تؤهلهم لتحقيق طموحاتهم الاقتصادية دون الآخرين الذين قد يحرمون منها بسبب بعض المعوقات كانخفاض مستويات التعليم والتدريب، فإنه وفقاً للمنظور الذي تقدمه هذه النظرية فإن هؤلاء الأفراد يخبرون حالة الأنومي وبالتالي الانخراط في الانحراف، وبخاصة في الجرائم الاقتصادية، كجرائم الاعتداء على المُلكيِة الفردية. كما أن شيوع القيم المادية في المجتمع قد يشجع الأفراد على اتباع الأساليب غير الشرعية للحصول على المال والثروة كارتكاب الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام مثل الرشوة والاختلاس. وهذا ما أكدته إحصاءات الجرائم الاقتصادية المرصودة في المجتمع السعودي، إذ توصلت الدراسة التي أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة في الرياض (١٤١٣هـ) عن جريمة السرقة في السعودية إلى ارتفاعها بين الفئات العمرية الشابة، وكانت السمات الغالبة على المجرمين أن معظمهم من غير السعوديين، وترتفع بينهم نسبة الأمية، وأغلبهم من غير المتزوجين. ومن أهم العوامل التي أسهمت في حدوث هذا النمط من الجرائم وفقا لهذه الدراسة هي البطالة والفقر والفراغ، وكذلك ضعف الوازع الديني. وقد أيدت نتائج دراسة الملك (١٤١٣هـ) عن ظاهرة السرقات في السعودية من حيث أبعادها وخصائصها هذا التفسير؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة مرتكبي حوادث السرقة من غير السعوديين بلغت (٥٠٪) عام ١٤٠٧هـ، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٥٦٪) عام ١٤٠٨هـ، وإلى (٦٠٪) عام ١٤٠٩هـ. وفي هذا الشأن توصلت دراسة

الخريف (١٤١٩هـ) إلى أن بعض أنماط الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام كجرائم الرشوة والاختلاس والتزييف تعد جرائم حضرية وتشيع بين الجناة غير السعوديين.

وينبغي هنا الإشارة إلى أن الاختلاف بين رؤيتي دوركايم وميرتون حول نشوء الجريمة والانحراف في المجتمع تتضح من خلال رؤيتهما لمنشأ الانحراف والجريمة في المجتمع. فدوركايم يميل إلى ربط الانحراف بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أو انخفاض معدلاته، إذ إن التغيرات الاقتصادية في أي اتجاه تؤدي إلى ضعف ميكانزمات الضبط في المجتمع. أما الاتجاه الذي يتبناه ميرتون فإنه يحصر الانحراف في المجتمع، وبخاصة ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية، في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، إذ يرجع ذلك إلى تناقص الفرص في الاقتصاد المتدهور؛ مما يؤدي إلى زيادة الانحراف والجريمة (الصالح، ٢٠٠٢م، ص١٠٠).

٣ . ١ . ٣ نظرية الفرصة الاجتماعية

ينتمي الاتجاه النظري لنموذج الفرصة إلى جهود بعض علماء الجريمة الذين حاولوا أن يحددوا الأوضاع الاجتماعية الضرورية لحدوث الجريمة. وجاءت هذه المحاولات تحت أسماء مختلفة؛ مثل: نظرية الأنشطة الروتينية لكوهين وفلسون (١٩٧٩م Cohen & Felson)، ونظرية طريقة الحياة لهند لنج (١٩٧٨ م Hindelang)، ونظرية الفرصة لكرونيش وكلارك (١٩٨م Crunish & Clarke).

إن الإسهام الأساسي لهذه النظرية يتمثل في تأكيدها أن فرص ارتكاب السلوك المنحرف موزعة توزيعاً غير متساوٍ في المجتمع، مثلها في ذلك مثل

فـرص الانخـراط في السـلوك السـوي، فالجريمة تحـدث حينما وأينـما تتوفر فـرص ارتكابهـا. وقد توسـع اسـتخدام هذا المفهـوم حتى أصبح يسـتخدم كإطـار تفسـيري للجرائم التي تقـع في البيئة الحضريـة. والصياغات الحديثة لمفهوم الفرصة تتركز في أنها ذات بنية اجتماعية، ولذا نجد أن بعض الباحثين قام بتطبيق مفهوم الفرصة البيئية باعتباره محفزاً للسـلوك الإجرامي في مجتمع المناطـق الحضريـة. ويربط هـذا المدخـل بين الخصائـص السـكانية وظاهرة الجريمـة، إذ يـرى أن هذه العلاقة انعكاس للفرص الكـبرى المتاحة في المدن والنابعـة من أسـاليب الحيـاة الحضرية المعـاصرة في المدن التـي تضع الأفراد في أطـر اجتماعيـة تعرضهم وممتلكاتهم لخطـر الجريمة (الخليفـة، ١٤٢٠هـ، ص٧٤).

ويمكن أن يسهم هذا الاتجاه في فهم وتفسير التغير في معدلات الجرائم الاقتصاديـة الموجهـة ضـد المُلكيِـة الفرديـة في المناطق الحضريـة في المجتمع السعودي، إذ أظهرت الإحصاءات حدوث تغير في معدلات النمو السكاني في المناطـق الحضرية، فقد بلغ متوسـط مسـتوى التحضر نحـو (٩٩,٦٤٪) خلال الفترة (١٩٦٠ـ١٩٩٦م)، كما حققت معدلات النمو الحضري ارتفاعاً ملحوظـاً وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة (٢٠٠٤م)، التي تشـير إلى أن أكثر من (٨٧٪) من السـكان في المجتمع السـعودي يعيشـون في المناطق الحضرية (World Bank Atlas, 1980 - 2004). وقـد أدى ذلـك إلى توسـع المـدن وظهـور الأحياء الطرفية والضواحي التي تتسـم غالبـا بانخفاض معدلات الكثافة السـكانية وضعف رقابة وسـائل الضبط الرسمية؛ مما يزيد من فرص تعرض ممتلكات سكان هذه الأحياء للاعتداء. وهذا ما أكدته دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) عن السرقـة في مدينة الرياض من أن تطرف المنازل وبعدها عن المسـاكن الأخـرى تمثل عوامل محفـزة لارتـكاب جرائم سرقة المنـازل. وفي

السياق نفسه توصلت نتائج دراسة مرشان (١٤١٢هـ) عن الأنماط المكانية لتوزيع جرائم السرقة في مدينة الرياض إلى ارتفاع معدلات جرائم السرقة في الأحياء البعيدة عن وسط المدينة التي تمتاز بانخفاض معدل الكثافة السكانية؛ كحي العليا بمعدل (٨,٦٪) مقارنة بالأحياء المتاخمة لوسط المدينة كحي الملز الذي كان معدل جريمة السرقة فيه (٧,٤٪) من مجموع جرائم السرقات في مدينة الرياض. كما أن شيوع بعض الظواهر في المجتمع السعودي كزيادة معدلات العمالة الوافدة، وضعف العلاقات الاجتماعية، وبخاصة الأولية منها، بين أفراد المجتمع، وزيادة معدلات البطالة وخاصة بين الأفراد الذين ينتمون للفئات العمرية الشابة (١٥ ـ ٣٤ عاماً)، إضافة إلى تغير نمط الأنشطة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع السعودي الذي من مظاهره زيادة مساهمة المرأه في العمل، إذ ارتفع معدل إسهامها في إجمالي قوى العمل من (٦,٧٪) في عام (١٩٨٠م) إلى (٧,١٧٪) في عام (٢٠٠٢م) (World Bank Atlas, 1980 - 2004)، وكذلك شيوع ظاهرة سفر الأسر السعودية لخارج المملكة، وبخاصة خلال الإجازات والمواسم الصيفية، إذ ارتفع عدد المسافرين من (١,٨) مليون مسافر في عام (١٩٨٠م) إلى (٨,١٥) مليون مسافر في عام (٢٠٠٣م)، وكذلك ميل السكان لاقتناء السيارات وخاصة الموديلات الحديثة، إذ بلغت في عام (١٩٨٠م) (٧,٢) مليون سيارة؛ ثم ارتفع عددها في عام (٢٠٠٣م) إلى (٥,٩) ملايين سيارة (وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، كل هذه المتغيرات وغيرها أسهمت في تعريض الممتلكات الخاصة كالمنازل والسيارات وكذلك المحلات التجارية لخطر جريمة السرقة. فقد كشف (٩,٤٤٪) من الجناة الذين تورطوا في ارتكاب جرائم سرقة المنازل في مدينة الرياض في دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) أن الذي دفعهم إلى ارتكاب هذا النمط من الجرائم هو

خلوهـا من السـكان. أما على النطـاق الزمني فقد أظهرت دراسـة زعزوع (١٤٠٧هـ) عن جرائم السرقة في مدينة جـدة أن معظمها (٧١٪) قد وقعت في فترة العمل (٧ص ـ ٢ظ). وكذلك في أيام الإجازة الأسـبوعية (الخميس والجمعـة) بمعدل (٥٤٪)، ويعود ذلك لزيادة معدل فرص غياب السـكان عـن ممتلكاتهـم. وكذلك تشـير دراسـة الوليعـي (١٤١٣هـ) إلى أن معظم جرائـم السرقة في الريـاض (٥٦,٧٪) تحدث في النهار، وأن (٤٨,٧٪) من جرائم السرقة التي تحدث في الرياض قد وقعت خلال النهار (٧ص ـ ٤م).

وهـذه النتائـج تتناسـب مـع مـا توصلـت إليه كل مـن دراسـة كوهين وفيلسـون التي استخدمت نظرية الأنشـطة الروتينية كمفسر لارتفاع معدل جرائـم الاعتداء على الملكية ما بـين عامي ١٩٦٠م و١٩٧٢م، إذ يتجهان إلى رد ذلـك إلى التغـيرات الاجتماعية في نمط الأنشـطة الروتينية كارتفاع نسـبة النسـاء المتزوجـات العاملات، وكذلك ازدياد الأشـياء الثمينـة الموجودة في المنازل. ولذا نجد أنه في دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) كان (٥٠٪) من الأشياء المسروقة من المنازل في مدينة الرياض هي الأموال والمجوهرات والحلي. كما أن نمو الضواحي التي لا يكاد السكان يعرفون بعضهم البعض أسهم في غياب الحراسـة من الأسرة والأصدقاء والجيران (اليوسـف والمهيـزع، ١٤٢٣هـ، ص١٦). وفي السياق نفسه قامت دراسة دلباك (١٩٩٠م Dahlback) التي أجراها في السويد على فحص النظرية التي تذهب إلى أن جرائم التعدي على الممتلـكات هي نتيجة لأربعة عوامل هي: معدل حـراك الأفراد في المجتمع، ومعـدل توفـر كميات البضائع لهـؤلاء الأفراد، ومعدل الكثافة السـكانية في الضواحـي، ومعدل احتمالية ارتـكاب الجريمة عندما تكـون الفرصة مواتية لذلك. وقد توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين هذا النمط من الجرائم وبعـض المتغيرات المتضمنة في هذه العوامل، وبخاصة متغير الكثافة السكانية (البداينة، ١٤٢٠هـ، ص٧٩).

ويشير بريت (Brit 1994) إلى أن الجريمة تحدث نتيجة لوجود الأهداف المناسبة للجريمة مع ضرورة توفر الأشخاص الذين لديهم القابلية للاستفادة من هذه الفرص. ويؤكد برايت أنه وفقاً لمنظور الفرصة الاجتماعية فإن التفسير الذي يقدمه يخالف الاتجاه الذي تتبناه نظرية الأنومي عند ميرتون؛ فمنظور الفرصة يقوم على فرضية انخفاض معدلات الجريمة خلال فترة سوء الأحوال الاقتصادية لعدم توفر الفرص المناسبة لارتكابها، بخلاف ما تذهب إليه نظرية الأنومي التي تتنبأ بزيادة معدلات الجريمة خلال فترات الكساد الاقتصادي (الخريف، ١٤١٩هـ، ص ٨٠).

وهذه النتائج بشكل عام تدعم المقولات الأساسية للنظرية التي ترى ضرورة توفر ثلاثة عناصر لارتكاب الجريمة، هي: المجرم المتحفز لارتكاب الجريمة، غياب من لديه المقدرة على منع الجريمة، والأهداف المقصودة من وراء الجريمة (اليوسف والمهيزع، ١٤٢٣هـ، ص١٦).

٣ . ٢ الدراسات السابقة المرتبطة بالجرائم الاقتصادية

عنيت العديد من الدراسات والأبحاث بالجرائم الاقتصادية، وتباينت اتجاهاتها والتصورات النظرية والتطبيقات الميدانية التي استخدمتها. وقد سعى الباحث هنا إلى استعراض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوعها، هادفاً إلى الاستفادة منها في بناء القضايا النظرية والتطبيقية التي يمكن أن تقوم عليها دراسته.

ويلاحظ أن هذه الدراسات قد تطرق بعضها بشكل مباشر لقضية الدراسة، فكانت عبارة عن بحوث موجهة أساساً لدراسة بعض أنماط الجرائم الاقتصادية، وبعضها الآخر كانت غير مباشرة، إذ تضمنت دراسة

الجريمة بشكل عام مع الاهتمام ببعض أنماطها التي منها الجرائم الاقتصادية. ولذا فإن منهج الباحث في عرضها قد توقف على أمرين أساسيين:

أولاً: طبيعتها، بمعنى التركيز في نمط الجرائم التي تهتم بها هذه الدراسة (الجرائم الاقتصادية).

ثانياً: مدى توضيحها لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

عليه فإن الباحث صنف الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات، هي:

١ ـ الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات السكانية.

٢ ـ الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية.

٣ ـ الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التعليمية.

وفي نهاية عرض الباحث للدراسات السابقة قدم تعقيباً نقدياً لهذه الدراسات لتوضيح جوانب القوة والضعف فيها، وتضمن ذلك إيضاح ما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة من معالجة لجوانب القصور، وما يمكن أن تضيفه لما سبقها من دراسات اهتمت بموضوعها.

٣ . ٢ . ١ الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات السكانية

اهتمت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية بمناقشة العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات السكانية المختلفة. فمن هذه

الأبحاث دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) عن جرائم السرقة في مدينة الرياض، هادفاً إلى إبراز الاختلافات في أعداد السرقات بين أحياء المدينة في محاولة منه للتعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الاختلافات. وعنيت الدراسة بربط هذه الاختلافات بدراسة بعض الخصائص الاجتماعية لمرتكبي السرقات التي كان بعضها يتعلق بالخصائص السكانية للمبحوثين. ومن النتائج التي توصلت إليها أنه في عام (١٤٠٦هـ) أسهم العمال الوافدون في (٥٥٪) من جرائم السرقة في مدينة الرياض على الرغم من أنهم لا يمثلون إلا (٣٩٪) من حجم السكان. بينما لم يسهم السعوديون إلا في (٤٥٪) من هذه الجرائم، على الرغم من أنهم يشكلون (٦١٪) من حجم السكان. ومع نمو نسبة السكان السعوديين في عام (١٤١١هـ)، إذ وصل إلى (٦٤٪)، ارتفع أيضاً معدل جرائم السرقة بينهم إلى (٤٧٪) تقريباً. وفي المقابل فإن هذا النمط من الجرائم الاقتصادية انخفض بين الوافدين ليصل إلى (٥٣٪) مع انخفاض حجمهم إلى (٣٦٪) من جملة سكان المدينة.

وفي دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة في الرياض (١٤١٣هـ) عن جريمة السرقة في السعودية، معتمداً على عينة من نزلاء سجون مدينة الرياض الموقوفين في جرائم السرقة، بالإضافة إلى عينة من رجال الأمن، وأخرى من سكان المدينة، وذلك من خلال مقارنتهم بأشخاص مرتكبين للنمط نفسه من الجرائم في بريطانيا. وتوصلت الدراسة إلى أن مرتكبي جريمة السرقة في السعودية أصغر سناً من أمثالهم في المجتمع البريطاني، كما أن نسبة الإناث المرتكبات لجرائم السرقة في المجتمع البريطاني، أعلى من نسبة السعوديات المرتكبات لهذا النمط من الجرائم الاقتصادية.

قامت الباحثة زعزوع (١٤٠٧هـ) بدراسة عن الأنماط المكانية لجرائم

السرقة في مدينة جدة، وتوصلت إلى بعض الخصائص التي يتسم بها مرتكبو جرائم السرقة في هذه المدينة. فقد كانت نسبة السعوديين بينهم (٢٣٪)، واقتصرت جرائم سرقة السيارات على الذكور الذين بلغت نسبة غير السعوديين منهم (٦٥٪)، أما السعوديون فبلغت نسبتهم (٣٥٪). وكان معظم الجناة من الفئات العمرية الشابة (٦١٪). وأوضحت الدراسة أن أكثر الشهور نسبة في ارتكاب الجرائم هو شهر ذي الحجة(٣١٪)، وهي الفترة التي يزيد فيها حجم وكثافة السكان غير السعوديين، نظراً لمناسبة أداء فريضة الحج.

أما مكي (١٤١٢هـ) فقد أجرى دراسة عن التوزيع المدني والريفي للجريمة في المملكة العربية السعودية، مؤكداً ارتباط التوزيع المكاني للجريمة بالتوزيع المكاني للسكان. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة بين معدل نمو الجريمة ومعدل النمو السكاني في المناطق الحضرية. ومن نتائجها أيضاً أن السعوديين يمثلون (٦٥٪) من الجناة، وكانت الجرائم الاقتصادية التي تشيع بينهم هي الجرائم المالية. وفي المقابل كانت جرائم الاعتداء على الأموال ثم جرائم الاحتيال والتزوير هي الشائعة بين غير السعوديين.

وحللت دراسة الملك (١٤١٣هـ) ظاهرة السرقات في السعودية من حيث أبعادها وخصائصها هادفةً إلى الكشف عن طبيعة الأسباب الكامنة وراء ارتكاب بعض جرائم السرقة في المجتمع السعودي مع مقارنتها بدوافع السرقة في مجتمعات أخرى. وتوصلت نتائجها إلى أن نسبة مرتكبي حوادث السرقة من غير السعوديين بلغت (٥٠٪) عام ١٤٠٧هـ، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٥٦٪) عام ١٤٠٨هـ، وإلى(٦٠٪) عام ١٤٠٩هـ. وكان معظم مرتكبي السرقة من ذوي الفئات العمرية الشابة (٢٠ ـ ٢٥) سنة.

ومـن هذه الدراسـات ما توصلت إليه دراسـة الـدوسري (١٤١٨هـ) عـن التوزيـع المكاني للجريمـة في مدينة جدة، وخصائص الجنـاة الاجتماعية والاقتصاديـة والتعليميـة، إذ تبين أن أكثر الجرائم انتشـاراً في مدينة جدة هي جرائم السرقات، وأقلها جرائم الرشوة. وكان إسهام غير السعوديين في هذه الجرائم أكثر من نظرائهم من الجناة السعوديين، إذ شكلت نسبتهم (٧, ٥٢٪) من إجمالي الجناة. ومن الخصائص السـكانية أن فئة الشـباب (٢٥ ـ ٣٠ سنة) أعـلى من الفئـات السـكانية الأخرى بنسـبة (٤, ٣١٪). كـما اتصف معظم الجناة بالذكورية والعزوبية؛ إذ احتل الرجال نسـبة عالية قدرها (٧, ٩١٪)، وكانت نسبة العزاب بينهم (٧, ٧٩٪).

وفي دراسة للخريف (١٤١٩هـ) التي اهتمت بدراسة الجريمة في المدن السـعودية هدف الباحث إلى إعطاء صورة شـاملة عن تطـور أعداد الجريمة خلال الزمن وتباينها بين المدن السعودية، وخصائص الجناة والمجني عليهم، معتمـداً على بيانات مركز أبحاث مكافحة الجريمة. وكشـفت الدراسـة عن ارتفاع في جرائم النصب والاحتيال والتزييف وسرقة السيارات. كما أظهرت النتائج أن الجريمة في المجتمع السـعودي مشكلة حضرية، وأن هناك تبايناً في معدلاتهـا بين المدن السـعودية. وبالنسـبة لأنماط الجرائم فقـد كانت الجرائم ضـد المُلكيةِ عالية، إذ سـجلت جرائـم السرقات نحـو (٣٨٪) يتركز أغلبها (٦٢٪) في المـدن الكـبرى (جدة ثم مكة فالريـاض)، وتركزت جرائم سرقة السيارات في هذه المدن بمعدل (٧٠٪) من إجمالي السرقات في السعودية. أما سرقة المنازل فكانت أقل حدوثاً، إذ تمثل نحو (٦٪) فقط من مجموع الجرائم بشـكل عام، ونحو (١٦٪) من جرائم الاعتداء على الملكية، وتركز أغلبها في مدينة جدة (٣٧٪)، فالرياض بنسـبة (١١٪)، ثم مكة المكرمة بنسـبة (٩٪). وقد فسرت ثلاثة متغيرات مسـتقلة (ارتفاع نسـبة السـكان غير السعوديين،

وزيادة معدلات الكثافة السكانية، وانخفاض نسب فرصة القبض على الجناة) أكثر من نصف التباين بين المدن في معدلات الاعتداء على الملكية. أما ما يتعلق بخصائص الجناة السكانية بعلاقتها بنمط الجرائم الاقتصادية المرتكبة فنجد أن جرائم الاعتداء على الممتلكات كالسرقة هي الأكثر شيوعاً بين السعوديين، وأن جرائم الاعتداء على النظام العام مثل الرشوة والتزييف والنصب والاحتيال تشيع بين الجناة غير السعوديين.

وقام الخليفة (١٤٢١هـ) بدراسة عن أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي. وتمثل مجتمع الدراسة في كافة الجنسيات التي يوجد لها وافدون يعملون في المجتمع السعودي خلال الفترة (١٤٠٦ ـ ١٤٢٠هـ). كما تم تأمين بيانات الدراسة من مصادر متعددة؛ ومنها قاعدة بيانات مركز أبحاث مكافحة الجريمة. ومن أنماط الجرائم التي اهتمت بها الدراسة الجرائم الموجهة ضد المُلكيِة والجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. ومن أبرز النتائج التي لها صلة بموضوع هذا البحث أن لمركب البنية الدينية غير الإسلامية تأثيراً كبيراً على الجرائم الموجهة ضد النظام العام، ومن ثم على جرائم المُلكيِة. كما كان لمركب المسافة الاجتماعية القائم على بعدي اللغة والدين تأثير واضح على جرائم المُلكيِة. وكان لعامل الهجرة الأسرية أثر محدود على الجرائم الاقتصادية.

ومن الدراسات التي اهتمت بالفروق الديموجرافية بين السكان في ارتكاب الجرائم، ومنها بعض أنماط الجرائم الاقتصادية، دراسة العسيري (١٤٢٤هـ). واهتمت هذه الدراسة بتحديد دوافع الجريمة النسوية في المجتمع السعودي. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها أن معظم الجانيات

متزوجات وينتمين إلى الفئة العمرية (٢٠ ـ ٤٠ سنة)، وينتمين إلى أسر كبيرة الحجم ومفككة، إلا أن الأرامل كن أكثر ارتكاباً لجرائم السرقة من الأخريات. كما أن معظمهن يقمن في المناطق الحضرية، وبخاصة المدن الكبرى مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة، ويلاحظ أن معظم مرتكبات جرائم السرقة يقمن في مدينة مكة المكرمة، ويعزو الباحث ذلك إلى الخصائص التي تمتاز بها عن باقي المدن السعودية. وكان معظم المرتكبات لجرائم السرقة والرشوة والاختلاس من السعوديات. وتمثل جريمة السرقة النمط الخامس من الجرائم النسوية الشائعة بين السعوديات، وتتمثل في نمطين: أحدهما السرقات البسيطة، والآخر الاختلاس من قبل موظفات بعض المؤسسات الحكومية.

وفي دراسة اليوسف (٢٠٠٤م) التي اهتمت بالتعرف على أسباب الانحراف الاجتماعي من خلال تسليط الضوء على أنماط السلوكيات المنحرفة لدى الشباب السعودي في الفئة العمرية من ١٥ ـ ٣٦ سنة. توصلت نتائجها إلى بعض الخصائص الديموجرافية للمبحوثين والتي في ضوئها تم طرح مجموعة من الحلول العلاجية لمشكلة انحرافات الشباب، ومن أهمها: اتضح أن الفئة العمرية (٢٥ ـ ٣٠) سنة كانت أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجريمة بشكل عام. إلا أن الفئة العمرية (١٩ ـ ٢٤) سنة كانت أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجريمة السرقة بينما كانت الفئة العمرية (٣١ ـ ٣٦) أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجريمة التزييف. كما اتضح أن العزاب يشكلون الفئة العظمى من الجناة المرتكبين للجرائم الاقتصادية مثل جريمتي السرقة والتزييف.

كما هدفت دراسة الربايعة (١٤٠٤هـ) إلى التعرف على أثر الثقافة

والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ومعرفة الأساليب والطرق المستخدمة في ممارستها على مستوى المجتمعات العربية. فقد أظهرت نتائجها أن الأفراد بين سن (٢٠ ـ ٢٩) سنة أكثر ميلاً إلى ارتكاب جرائم الاختلاس والتزوير، في حين يميل كبار السن إلى ارتكاب جرائم السرقة. واتضح أن غير المتزوجين أكثر ارتكاباً للجريمة من المتزوجين أو الأرامل أو المطلقين. وأخيراً أشارت الدراسة إلى أن المجتمعات الحضرية تفوق المجتمعات غير الحضرية في معدل الجريمة.

وفي دراسة الصالح (٢٠٠٢م) التي عنيت بتفسير التغير في حجم الجريمة وأنماطها المختلفة في المجتمع الأردني توصلت نتائجها إلى أن التحضر كان أقوى العوامل تفسيراً للتغير في حجم ومعدلات الجريمة، وبخاصة الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام كجرائم التزوير والغش والرشوة، وذلك على المستوى المجتمعي. وقد عزا الباحث ذلك إلى كل من التغير في أسلوب الحياة المصاحب لعملية التحضر وما يترتب عليه من شيوع القيم المادية التي ترتبط بالكسب غير المشروع، وكذلك إلى زيادة معدلات العمالة الوافدة التي عادة تتركز في المناطق الحضرية ويرتبط بها هذا النمط من الجرائم الاقتصادية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين جرائم المُلكيِة وزيادة حجم السكان، وبخاصة في المدن الرئيسة كالعاصمة. وتبين كذلك أن معظم مرتكبي الجرائم كانوا من الذكور العزاب الذين ينتمون إلى الفئات العمرية المبكرة (٢٠ ـ ٢٩ سنة).

وقامت العديد من الدراسات الأجنبية على فرضية العلاقة بين بعض المتغيرات السكانية والجريمة بصفة عامة. ومن أبرز الدراسات المبكرة التي لاحظت طبيعة هذه العلاقة دراسة شو ومكي (Shaw & Mckay ١٩٤٢م)

التي أجريت في مدينة شيكاغو. وربطت هذه الدراسة بين الإقامة في الأحياء الانتقالية المتاخمة لأحياء مركز المدينة التي تتسم بالكثافة السكانية العالية، وسوء الأحوال المعيشية والاقتصادية بصفتها مؤشرات للتفكك الاجتماعي وبين شيوع السلوك الإجرامي، إذ إن الإحصاءات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة قد أكدت ارتفاع معدلات الجريمة في هذه المناطق باعتبارها مناطق جنوح.

وفي دراسة أجراها بينيت وآخرون (١٩٩٧م Bennett et al) في محاولتهم لفهم طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تحليل البيانات المتاحة عن ثلاثة مجتمعات نامية متماثلة من حيث أبعادها الجغرافية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي مجتمعات كل من جامايكا وتاباجو وترينيداد، تم تصميم نموذج أطلق عليه نموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتوفير المقارنات المتعلقة بالتنمية. وتم بناء هذا النموذج وفقاً لبعدين أساسيين: نموذج المؤشرات التنموية الاجتماعية، وتضمن التحضر وحجم الفئات الشابة من السكان والبطالة باعتبارها متغيرات اجتماعية تقيس اتجاهات التنمية في المجتمعات التي حددتها الدراسة، وكذلك نموذج المؤشرات التنموية الاقتصادية الذي تضمن معدل الدخل القومي والتضخم الاقتصادي ومعدل إسهام القطاع الخاص. ثم حاول قياس أثر هذه المتغيرات المستقلة المتضمنة في هذا النموذج (نموذج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية) في معدلات الجريمة في مجتمع الدراسة. وقد توصلت نتائجها إلى أنه على الرغم من تشابه هذه المجتمعات في خلفيتها التنموية وظروفها المختلفة إلا أن معدلات الجريمة بشكل عام سجلت اختلافات واضحة من مجتمع لآخر، وكذلك عبر الفترات الزمنية المختلفة التي قيست خلالها علاقة الجريمة بالتنمية في هذه المجتمعات.

قام رفين (١٩٩٩م Rephan) بإجراء دراسة تحليلية للبيانات الإحصائية الثانوية المنشورة هادفاً إلى التعرف على التغيرات الحادثة على معدلات الجرائم في المناطق غير الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان من بين الجرائم التي اهتمت بها الدراسة بعض أنماط الجرائم الاقتصادية، كجرائم الاعتداء على الممتلكات والسطو وجرائم السرقة. وقد توصلت نتائجها إلى أن معدلات الجريمة في زيادة مستمرة بفضل العديد من العوامل التي كان من أبرزها: زيادة معدلات الحراك السكاني في المناطق غير الحضرية، وارتفاع معدلات التحضر، وتحول النشاط السكاني من الشكل التقليدي الذي يقوم على النشاط الزراعي إلى الشكل الحديث الذي يقوم على النشاط الصناعي. بينما لم تظهر الدراسة أهمية لكل من الاختلاف في معدلات الفئات العمرية للسكان والتغير في معدلات الطلاق كمفسر للتغير في معدلات الجريمة.

ومن الدراسات التي اهتمت بمناقشة أثر بعض المتغيرات السكانية في الجرائم الاقتصادية دراسة سوريس (٢٠٠٤م Soares) فقد حاول الباحث التعرف على طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تتبع الدراسات المختلفة التي عنيت بهذه القضية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التحضر بصفته أحد المتغيرات التنموية أظهر تأثيراً إيجابياً في كل من جرائم السرقة والسطو، وجرائم الثقة العامة.

٣ . ٢ . ٢ الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التنموية الاقتصادية

اهتمت بعض الدراسات ببحث العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وبين الجريمة بشكل عام وبعض أنماط الجرائم الاقتصادية. ففي الدراسة التي أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٣هـ) عن جريمة

السرقة في السعودية توصلت نتائجها إلى أن من أهم العوامل التي أسهمت في حدوث هذا النمط من الجرائم حسب رأي رجال الشرطة والسكان هما عاملي البطالة والفقر. وأكدت دراسة الملك (١٤١٣هـ) التي أجراها حول ظاهرة السرقات في المجتمع السعودي أن معظم مرتكبيها هم من العاطلين العزاب ذوي الدخول المنخفضة.

وفي دراسة زعزوع (١٤٠٧هـ) عن الأنماط المكانية لجرائم السرقة في مدينة جدة تبين أن فئة العمال يمثلون الأغلبية من بين باقي المهن من حيث معدل ارتكابهم لجرائم السرقة في المدينة، إذ بلغت نسبتهم (٤٤٪) من إجمالي مرتكبي جرائم السرقة، واتضح أن معظمهم (٦٦٪) من ذوي الدخول المنخفضة. وقد تركزت جرائم السرقة في منطقة البلد (وسط المدينة) بما يعادل (٣٥٪) من مجموع الجرائم، ثم في الأحياء المجاورة لوسط المدينة (الكندرة) بما يعادل (٣٠٪) من إجمالي الجرائم، وهي الأحياء التي تتسم برخص مساكنها، كما يتسم سكانها بضعف دخولهم الاقتصادية. أما بالنسبة للنطاق الزمني للجرائم فنجد أن معظمها (٧١٪) وقعت في فترة العمل (٧ص ـ ٢ظ) وفي أيام الإجازة الأسبوعية (الخميس والجمعة) بمعدل (٥٤٪)، ويعود ذلك لزيادة معدل فرص غياب السكان عن منازلهم.

أما مكي (١٤١٢هـ) فقد أجرى دراسة عن التوزيع المدني والريفي للجريمة في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل النمو في بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كانخفاض مستوى الدخل والبطالة ونوعية المسكن ومدى توفر الخدمات تعد من مسببات نمو الجريمة في المجتمع السعودي.

وأكدت دراسة الدوسري (١٤١٨هـ) التي سبق الإشارة إليها الارتباط

بين العامل الاقتصادي كمحفز لارتكاب الجريمة، إذ تبين أن معظم مرتكبي الجرائم في مدينة جدة هم من العاطلين عن العمل، وكانت نسبتهم (٥ , ٢٣٪) من إجمالي الجناة، وتلاهم فئة العمال الذين بلغت نسبتهم (٦ , ٢٢٪).

وفي دراسة العسيري (١٤٢٤هـ) اتضح أن من الخصائص الاقتصادية للجانحات أن معظمهن ربات منازل، وينتمين إلى أسر فقيرة، ويعشن في منازل شعبية أو شقق صغيرة، وأن من العوامل التي دفعتهن لارتكاب جرائم السرقة هو عامل الفقر.

وتوصلت دراسة اليوسف (٢٠٠٤م) التي اهتمت بالتعرف على أسباب الانحراف الاجتماعي من خلال تسليط الضوء على أنماط السلوكيات المنحرفة لدى الشباب السعودي في الفئة العمرية (١٥ ـ ٣٦) سنة إلى أن العاطلين عن العمل يحتلون المرتبة الأولى من بين الخصائص المهنية للجناة. كما كشفت الدراسة عن أن (٤٤٪) من مرتكبي جرائم السرقة كانوا من العاملين في القطاع الأهلي. وشكل العاملون في القطاع العسكري النسبة العليا بين مرتكبي جرائم التزييف، إذ كانت نسبتهم (٤ , ٠٪) من إجمالي مرتكبي هذا النمط من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

كما سجل العمال غير المهرة والموظفون في دراسة الربايعة (١٤٠٤هـ) ميلاً إلى ارتكاب الجريمة أكثر من غيرهم، وكانت الجرائم المتصلة بالسرقة أكثر أنماط الجرائم انتشاراً بينهم. وفي دراسة أخرى للربايعة (١٩٨٨م) عن أثر العوامل الاجتماعية في الدفع لارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني، أظهرت نتائجها أن المستويات الاقتصادية المتدنية كان لها دور واضح في دفع الأفراد لارتكاب الجرائم. وفي دراسة العزة (١٩٨٠م) لظاهرة تكرار الجنوح عند الأحداث في الأردن تبين أن تكرار ارتكاب جريمة السرقة يتضح بين الأحداث العاطلين عن العمل.

وفي دراسة الصالح (٢٠٠٢م) التي عنيت بتفسير التغير في حجم الجريمة وأنماطها المختلفة في المجتمع الأردني توصلت نتائجها إلى أن المتغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية شكلت أهمية في تفسير الجريمة. وكان أقوى هذه المتغيرات هو نسبة الدخل القومي الإجمالي الذي يعد أكثر المتغيرات ملاءمة لقياس التنمية على المستوى القومي؛ مما يشير إلى أهميته كمبدأ تفسيري للجريمة على المستوى المجتمعي. كما أظهر متغير الرقم القياسي لتكاليف المعيشة علاقة إحصائية موجبة مع المعدل العام للجريمة. ومن جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين مستويات الدخول المنخفضة والجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة.

ومن الدراسات الأجنبية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والجرائم الاقتصادية دراسة شو ومادين (١٩٩٨م Chiu & Madden) التي طورت نموذجاً لتحليل العلاقة بين جرائم السطو وعدم المساواة في الدخل. وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الاختلاف في معدلات عدم المساواة في الدخل صاحب ذلك ارتفاع في معدلات جرائم السطو.

واستخدم ستاك (١٩٨٤م Stack) بعض المتغيرات الاقتصادية كمتغير الإنتاج القومي العام بصفته مقياساً لمفهوم التنمية الاقتصادية، ومتغير عدم المساواة في الدخل، وكذلك متغير ثقافة المساواة، محاولاً التعرف على علاقتها بجرائم الملكية، وأظهرت نتائج الدراسة علاقة إيجابية بين كل من معدل الإنتاج القومي العام ومتغير ثقافة المساواة وبين معدل جرائم المُلكيِة، بينما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير عدم المساواة ومتغير جرائم المُلكيِة.

قـام رفـين (١٩٩٩م Rephann) بإجـراء دراسـة تحليليـة للبيانـات الإحصائيـة الثانوية المنشـورة، هادفـاً إلى التعرف على التغـيرات الحادثة على معـدلات الجرائم في المناطق غـير الحضرية في الولايات المتحـدة الأمريكية؛ وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسـة أن المتغيرات المتضمنة في البعد المتعلق بالمتغير الاجتماعي الاقتصادي، مثل متغيري الدخل الفردي والبطالة، أظهـرت تأثيراً ايجابياً على معدلات الجريمـة، وبخاصة الجرائم الموجهة ضد المُلكيِـة كجرائـم السـطو. بينما لم يظهـر متغير عدم المسـاواة في الدخل علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدلات الجريمة.

وفي دراسـة لكيـلي (٢٠٠٠م Kelly) هدفـت إلى التعـرف عـلى العلاقة بـين التنمية التي تم قياسـها مـن خلال بعض المـؤشرات الاقتصادية كمتغير عـدم المسـاواة في الدخـل وبعـض أنـماط الجرائـم الاقتصادية عـبر المجتمع الأمريكـي أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بـين التنمية وجرائم السرقة وجرائم السـطو. وعلى العكس من ذلك لم تظهر الدراسـة وجود علاقة بين التنمية وجرائم الاعتداء على الممتلكات وجرائم سرقة السيارات في المجتمع الأمريكي.

وفي دراسـة لكل من جوليد ووينبرج ومستارد (٢٠٠٢م& Mustard, Gould . Weinberg) حاولـوا مـن خلالها التعرف عـلى طبيعة العلاقة بين التغـير في معـدل الجريمة بشـكل عـام وجرائم الاعتـداء على المُلكيِة بشـكل خـاص، وكذلـك التغير في فرص سـوق العمل المحـلي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٩٧م)، وتوصلوا إلى أن معدل الأجور والبطالة أظهرا تأثيراً مهماً نحو الجريمة، ولكن معدل الأجور لعب دوراً أكبر في التغـير في معـدل الجريمة خلال العقود الأخـيرة الماضية، إذ فسر التغير في

معدل الأجور أكثر من (٥٠٪) من الزيادة في جرائم الاعتداء على المُلكيِة. كما توصلت الدراسة إلى أن التقليل من (١,٣٪) من معدل البطالة بين الذكور الذين مستوى تعليمهم أقل من الجامعي بعد عام (١٩٩٣م) أدى إلى التقليل من معدل الجريمة، وذلك أكثر من تأثير الزيادة في معدلات الأجور لهذه الفئة خلال الفترة نفسها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة فريمان وروجرز (١٩٩٩م Freeman & Rodgers) التي توصلت إلى نتائج مشابهة. فقد وجدت أن التقليل من (١٪) من معدل البطالة بين الفئة العمرية الشابة في المجتمع الأمريكي أدى إلى خفض معدل الجريمة بين هذه الفئة بنسبة (٥,١٪).

كما قام سوريس (٢٠٠٤م Soares) بدراسة هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تتبع الدراسات المختلفة التي عنيت بهذه القضية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكدت الدراسة أهمية متغير عدم المساواة في الدخل الذي أظهر تأثيراً إيجابياً على جرائم السرقة. وفي المقابل لم تتوصل الدراسة إلى وجود ارتباط بين التنمية التي تم قياسها من خلال متغير الدخل القومي الإجمالي وبين الجريمة بشكل عام، كما أظهرت نتائجها أن التحسن في النمو الاقتصادي يسهم في خفض معدلات جرائم السرقة.

قامت دراسة لكنت وجوي (٢٠٠٤م Kent & Goe) بفحص العلاقة بين البطالة ومعدل جرائم الاعتداء على المُلكيِة في المناطق المتربولتينية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وجدت أن البطالة بين العاملين في القطاع الصناعي ترتبط إيجابياً بالتغير في معدل جرائم الاعتداء على المُلكيِة. وفي المقابل فإن البطالة بين العاملين في القطاع غير الصناعي ترتبط سلبياً بالتغير في معدل جرائم الاعتداء على المُلكيِة. وهذه النتيجة تشير إلى أن المعدلات

المرتفعة من جرائم الاعتداء على المُلكيِة تبقى على حالتها من الارتفاع في المناطق المتروبولتينية التي يتم فيها استبدال وظائف غير صناعية بالوظائف الصناعية المفقودة. كما توصلت إلى أن البطالة في القطاع غير الصناعي ترتبط سلبياً بالتغير في معدل جرائم سرقة السيارات، ولكنها لم تظهر أهمية نحو التغير في جرائم السطو.

٣ . ٢ . ٣ الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التعليمية

توصلت العديد من الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والأجنبية إلى نتائج تؤكد العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التعليمية المختلفة. فنجد أن الدراسة التي أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٣هـ) عن جريمة السرقة في السعودية قد توصلت نتائجها إلى أن السمات الغالبة على المجرمين أن معظمهم من غير السعوديين الذين ترتفع بينهم نسبة الأمية.

وفي دراسة زعزوع (١٤٠٧هـ) عن الأنماط المكانية لجرائم السرقة في مدينة جدة توصلت نتائجها إلى بعض الخصائص التي يتسم بها مرتكبو جرائم السرقة في هذه المدينة، وكان من بينها ارتفاع نسبة الأمية بينهم، إذ بلغت نحو (٤٧٪).

وكشفت دراسة الملك (١٤١٣هـ) التي حللت ظاهرة السرقات في السعودية من حيث أبعادها وخصائصها، أن معظم الجناة كانوا من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة. أما مكي (١٤١٢هـ) فقد توصلت دراسته التي حاولت التعرف على التوزيع المدني والريفي للجريمة في المملكة العربية السعودية عن وجود علاقة بين معدل نمو الجريمة وبعض المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية؛ كانخفاض المستوى التعليمي. واتفقت هذه النتائج مع دراسة التويجري (١٤١٣هـ) التي اهتمت بدراسة جرائم الأحداث بالسعودية على أن (٥٠٪) من المبحوثين المودعين في دور الملاحظة هم من مرتكبي جرائم السرقة. كما تبين أن (٨٧٪) منهم كانوا منتظمين في الدراسة وقت ارتكاب الجريمة.

وفي دراسة الدوسري (١٤١٨هـ) عن التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، تبين أن من الخصائص التعليمية للجناة أن معظمهم ذوو مستوى تعليمي منخفض، فقد أشارت الدراسة إلى أن الذين يقرؤون ويكتبون دون شهادة يمثلون النسبة العظمى من الجناة، إذ سجلوا نسبة عالية قدرها (٢ , ٧٨٪)، وتلاهم الأميون وكانت نسبتهم (٤ , ١٢٪).

وأجرى الحيدر (٢٠٠٢م Al - Haidar) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر كل من العوامل التالية: العائلة، والمدرسة، والنشاطات الدينية التي تؤدى في المسجد في المجتمع السعودي في السلوك الإجرامي. وكشفت نتائجها عن علاقة سلبية بين الالتحاق بالمدرسة وممارسة الأنشطة التعليمية وبين جرائم السرقة. كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين هذا النمط من الجرائم وبين سوء الإدارة التعليمية المدرسية التي لا توفر بيئة صحية للأطفال، وبالتالي تسهم في انحرافهم وممارستهم السلوك الإجرامي. إضافة إلى ذلك فإن مستوى تعليم الوالدين يؤثر بشكل غير مباشر في زيادة معدل انحراف الأطفال، وبالتالي ارتكابهم للجرائم، وبخاصة جريمة السرقة.

كما كشفت دراسة اليوسف (٢٠٠٤م) التي سبق الإشارة إليها إلى أن الطلاب احتلوا المرتبة الثانية من بين المرتكبين للجرائم بشكل عام. وفي

المقابـل تبين أن الأميين كانوا أكثر الفئات ارتكابا لجرائم السرقة، إذ شـكلت نسبتهم (٦٩,٦٪) من إجمالي المرتكبين لهذه الجرائم.

وفي دراسـة العسـيري (١٤٢٤هـ، ص٤٢١) اتضح أن من الخصائص الاجتماعيـة للجانحات السـعوديات وغير السـعوديات انخفاض المسـتوى التعليمي، فقد وجدت الدراسـة أن المسـتوى التعليمي لكافة النسـاء اللاتي شـملتهن الدراسـة منخفض إلى حد كبير، إذ لا تمثل الجامعيات أو حتى من يحملن أو يدرسن في المرحلة الثانوية سوى نسبة قليلة لا تتجاوز (١٥٪) من الجانحات، بل إن الأمية تشيع بين النسبة الكبرى من مرتكبات الجرائم.

أما في دراسـة العزة (١٩٨٠م) عن ظاهرة تكرار الجنوح عند الأحداث في الأردن تبـين أن تكـرار ارتـكاب جريمـة السرقـة يتضح بشـكل أكبر بين الأحداث الذين هم دون مستوى المرحلة الابتدائية.

وحـاول الربايعـة (١٤٠٤هــ) في دراسـته التعـرف عـلى أثـر الثقافـة والمجتمـع في العـالم العربي في دفـع الفرد إلى ارتكاب الجريمـة. وقد أظهرت نتائجهـا أن الأميـين والأفـراد الذيـن ينتمون إلى مسـتويات تعليميـة متدنية أكثـر ميلاً لممارسـة الجريمة من الذين يتسـمون بمسـتويات تعليمية مرتفعة، وبخاصة جرائم الاحتيال والتهريب والسرقة. وهذا ما أكدته دراسـة زهران (١٩٩٠م)، إذ تبـين أن معظم الجانحين الذين تكـرر ارتكابهم للجرائم كان مستواهم التعليمي متدنيا.

وأظهـرت نتائـج دراسـة البداينـة (١٤٢٠هــ) التي حـاول من خلالها التعـرف على آفاق الجريمة في المجتمع العربي أهمية كل من متغيري معدلات الأمية وعدد رياض الأطفال في تفسير التباين في معدلات الجريمة، وبخاصة جرائـم الاعتـداء على الممتلكات في الوطن العربي بشـكل عـام. كما أرجعت

دراسة السراج (١٩٩٢م) التي حاولت تحديد ملامح الجريمة في الوطن العربي الارتفاع في معدلات الجريمة في العالم العربي، وبخاصة في جرائم السرقة والاختلاس والتزييف والنصب والاحتيال، إلى كل من متغيري الأمية وانخفاض مستوى الثقافة والتعليم.

وتوصلت دراسة الخليفة (١٤٢٠هـ) التي سعى من خلالها إلى الوقوف على اتجاهات الجريمة في العالم العربي إلى أن المتغيرات التعليمية التي شكلت عامل التنمية البشرية قد أثرت عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية، إذ فسر هذا العامل (٢٢٪) من التباين في معدلات الجريمة، بمعنى أن الدول العربية التي تتميز بارتفاع معدلات التعليم وبالتالي ارتفاع معدلات التنمية البشرية تتسم بانخفاض معدلات الجريمة بأنماطها المختلفة التي منها الجرائم الاقتصادية، بعكس الأخرى التي تتسم بانخفاض معدلات هذا العامل إذ تتسم بارتفاع معدلات الجريمة.

ومن الدراسات الأجنبية التي اهتمت بمناقشة أثر المتغير التعليمي في الجرائم الاقتصادية، دراسة هنري وآخرين (١٩٩٩م Henry et al) التي أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة طبيعة العلاقة بين الانتظام في الدراسة بين الأطفال والمراهقين وبين فرصة انضمامهم إلى العصابات الإجرامية واتجاههم للسلوكيات المنحرفة. أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية بين الالتحاق بالدراسة في المراحل التعليمية المختلفة وارتكاب الجريمة بشكل عام.

كما توصلت دراسة أروم وبيتيا (١٩٩٩م Arum & Beattie) إلى أن الطلاب الخريجين والمتفوقين دراسياً في الولايات المتحدة الأمريكية أقل احتمالاً لارتكاب الجرائم عن غيرهم من غير المتفوقين دراسياً، كما أن

الطلاب المشاركين في الأنشطة التعليمية وكذلك الذين أظهروا قبولاً للتعليم أقل ميلاً لارتكاب الجريمة. ومن ناحية أخرى، فإن الطلاب الذين تأثروا ببعض العوامل السلبية في البيئة التعليمية مما أدى إلى تسربهم من التعليم في مرحلة مبكرة من أعمارهم يصبحون عادةً منحرفين.

وفي دراسة سوريس (٢٠٠٤م Soares) التي حاولت التعرف على طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تتبع الدراسات المختلفة التي عنيت في هذه القضية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان من النتائج التي توصلت إليها أن المتغير التعليمي له تأثير سلبي في معدلات جرائم السرقة، وقد فسرت الدراسة هذا الارتباط بأن الالتحاق بالتعليم يقلل من فرص انخراط الأحداث في العصابات الإجرامية التي تقوم عادة ببعض الجرائم الاقتصادية، مثل جرائم النشل.

٣ . ٣ التعليق على الدراسات السابقة

اتسمت الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث بالعمق والأصالة والشمولية في الطرح، إذ تناولت معظم القضايا والمسائل المتعلقة بموضوع الدراسة، وخلصت إلى شبه اتفاق في النتائج التي توصلت إليها سواء ما أجري منها على المجتمع السعودي أو على المجتمعات العربية أو الأجنبية، وأكدت مجملاً أن هناك تأثيرات متبادلة ملموسة وواضحة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التنموية. وعلى الرغم من الجهد الواضح الذي بذلته هذه الدراسات إلا أنها عانت من بعض جوانب القصور والضعف في معالجتها للقضايا التي تصدت لها، وذلك أمر طبيعي في مجال الدراسات الاجتماعية التي تحتاج إلى جهود بشرية ومادية مضاعفة حتى تتمكن من

تحقيـق أهدافها العلميـة. ويمكن الإشـارة إلى هذه الجوانـب في الملاحظات النقدية التالية:

- **فيـما يتعلـق بموضوع هذه الدراسـات** نلاحظ إجمـالاً أن معظمها قد ركزت في نمـط واحد فقط من الجرائم الاقتصادية؛ كجريمة السرقة، وذلـك على حسـاب الأنماط الأخـرى مـن الجرائـم الاقتصادية التي لا تقل أهمية سـواء مـن الناحية العلمية المتعلقـة بالجوانب النظرية أو مـن الناحية العملية المتعلقة بحاجة المجتمـع. ومن أمثلة هذه الأنماط التي كان ينبغي الاهتمام بدراسـتها الجرائم المتعلقة بالتزوير والرشـوة والاختلاس وغيرها من الجرائم الاقتصادية.
- **أمـا الإطـار النظـري** الذي قدمته بعـض هذه الدراسـات فقد اغفلوا إلى عرض أهم النظريات العلمية التي اعتنت بتفسـير ظاهرة الجريمة واتجاهاتهـا التصوريـة المختلفـة والمقارنـة بينهـا بهـدف الوصـول إلى أكثرها قدرة على الربط بين الجريمة والمجتمع؛ مما أفقدها موضوعيتها وجديتهـا العلميـة. فهـذه الدراسـات كان يفـترض أن تسـتعرض الأدبيـات العلمية التي ناقشـت ظاهرة الجريمة ومـن ثم الوصول إلى الإطـار النظـري الذي يمكـن أن يقدم تفسـيراً لعمليـة التغير في هذه الظاهرة مع ربطها بالنسق الاجتماعي في مجتمعات الدراسة.
- ونظـراً لاتجـاه الباحثـين لتغليـب العامـل الواحد في حـدوث التغير في معـدلات الجريمـة فلقـد اهتموا بوصـف العوامل التـي عنيت بها دراسـاتهم عـلى حسـاب الجوانـب الأخـرى التـي كان لهـا دورها في إحـداث التغـير الاجتماعي في مجتمعات الدراسـة. ثـم إن تبني عامل واحـد في تفسـير ظاهرة الجريمة يعنـي إعطاء صفة الحتميـة التي فيها

الكثير من عملية التبسيط وما يترتب على ذلك من استبعاد عوامل أساسية لحدوث التغير في المجتمع، وكذلك التأثير في ظاهرة الجريمة.

- **وفيما يتعلق بالإطار المنهجي** نجد أن معظمها قد ركز في دراسة مدينة بعينها أو المقارنة بين مدينتين باعتبارها مجالاً جغرافياً لها وميدانا لتطبيق الدراسة. وهذا الاتجاه أفقدها القدرة على تتبع التغير في اتجاه وحجم الجرائم الاقتصادية عبر المجتمع. فعلى سبيل المثال نجد أن الدراسات المختلفة التي تناولت المشكلات المتعلقة بالدول النامية كشفت عن شيوع ظاهرة التسلط الحضري، بمعنى تركيز جهودها التنموية على بعض المدن الكبرى على حساب باقي المناطق الجغرافية، وبالتالي فإن محاولة قياس حجم الظاهرة الإجرامية واتجاهاتها على مستوى أجزاء محدودة من المجتمع قد لا يعطي الباحث القدرة على تعميم نتائج بحثه؛ مما يقلل من أهمية النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات.

والدراسة الحالية حاولت أن تعالج بعض جوانب النقص والقصور في الدراسات السابقة من خلال تلافي الملاحظات النقدية التي عانت منها هذه الدراسات سواء من حيث موضوعها أو في جوانبها النظرية أو المنهجية.

- **فمن حيث موضوع هذه الدراسة** فإن الباحث لم يقتصر على نمط واحد من الجرائم الاقتصادية، بل إنه حاول أن يختار أكثر أنماط الجرائم الاقتصادية شيوعاً في مجتمع الدراسة التي تم رصدها ونشرها بشكل منتظم. وهذه الجرائم الاقتصادية تم حصرها في بعدين أساسيين، هما: الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية، والجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

- **أمـا ما يتعلق بالجانب النظري** من الدراسـة فإنها اعتمدت على خلفية نظريـة قائمـة على بنـاء نظري يعتمد عـلى اتجاهات متعـددة في محاولة مـن الباحث لإثـراء الجانب النظري للدراسـة بدلاً مـن الاعتماد على اتجـاه واحـد يقيد الباحث، فكما نعلم أن التكامـل في العرض النظري للاتجاهات المختلفة للمدارس الفكرية المتباينة في مفاهيمها وتصوراتها النظريـة يعطي الدراسـة بعداً بنائيـاً متكاملاً يمكـن أن يثري الجانب المعـرفي لقضيتها. ولذا فإن هذه الدراسـة اعتمدت في إطارها النظري على المدخل الاجتماعي لتفسير الجريمة. ويتضمن هذا المدخل العديد من الاتجاهات النظرية التي رأى الباحث أنها يمكن أن تسـهم في فهم وتفسـير قضايـا دراسـته، ومنهـا نظرية التفـكك الاجتماعـي ونظرية الأنومـي ونظريـة الفرصـة الاجتماعيـة. كـما يلاحـظ أن الدراسـات السـابقة قد وظفت هذه النظريات أو بعضها في تفسير ظاهرة الجريمة بشـكل عام، إلا أن تحليل وتفسـير الجرائم الاقتصادية باستخدام هذا المدخـل لم يَحْـظَ بنفس الاهتمام؛ ولذا لجأ الباحث إلى اسـتخدام بعض المفهومـات والتصـورات النظريـة الموجهة بشـكل مباشر إلى تفسـير الجرائم الاقتصادية التي وردت في مضامين هذه النظريات.
- **أمـا مـن الناحية المنهجية** فإنـه وفقاً لاتجاه الدراسـة وتحقيقـاً لأهدافها فـإن الباحث ناقش طبيعـة العلاقة بين الجرائـم الاقتصادية والعوامل التنمويـة عـلى المسـتوى المجتمعي؛ بمعنـى لم يقتصر على دراسـة جزء مـن المجتمـع كالمدينة أو غيرها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الدراسـة حاولـت أن تتبـع التغير في حجم الجرائم الاقتصاديـة ومدى ارتباطها بالعوامل التنموية عبر الزمن، وذلك يعني أنه لم يقتصر على فترة زمنية محدودة، بل تم تحليل طبيعة هذه العلاقة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

الفصـل الـرابـع

المنهجية التصميم

٤ . المنهجية التصميم

تمهيـــــد

حظيت دراسة العلاقة بين الجريمة والتنمية باهتمام العديد من الدراسات العلمية في معظم المجالات البحثية. فمنذ بدء الاهتمام بدراسة ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع تنوعت وتباينت الاتجاهات النظرية والتطبيقية التي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة.

ولقد بدأت الجريمة في السنوات الأخيرة تزداد حدة، وتحمل معها خطراً كبيراً على المجتمع. فبجانب أنها تسهم في هدر الأموال والأنفس والحقوق والحريات فإنها تخل بأمن المجتمع واستقراره، وتعوق المؤسسات الاجتماعية عن أداء أدوارها ووظائفها في المجتمع، كما أنها باهظة التكاليف وتشكل عبئاً على الاقتصاد القومي فتقلل من فعالية خطط التنمية وقدرتها على الإسهام في تحقيق أهداف المجتمع.

ولقد كان من المنطق أن يؤدي تقدم المجتمع ونموه إلى الحد من ظاهرة الجرائم الاقتصادية، إلا أنه من خلال الدراسات المختلفة في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية ثبت عكس ذلك تماماً، فنجد أن العلاقة بين تقدم المجتمع وتطوره والجرائم الاقتصادية علاقة طردية. ومن العوامل التي أسهمت في ذلك تعقد الحياة الاجتماعية، وعدم استقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وشيوع الفردية وغيرها من التغيرات التي قد تؤثر في سلوك الأفراد وتدفعهم لارتكاب الجرائم.

والمجتمع السعودي بصفته أحد المجتمعات النامية يمر بتحولات

سريعة ومتلاحقة في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية؛ نتيجة للعمليات التنموية التي كانت نتاجاً للخطط التنموية المختلفة منذ بداية التسعينيات الهجرية، فقد حققت مؤشرات النمو ـ وكما أوضحنا ذلك بالتفصيل فيما سبق ـ تصاعداً في مستوياتها، حيث سجل معدل الإنفاق على تنمية الموارد الاقتصادية ارتفاعاً من (٥ , ٩) بلايين ريال في الخطة التنموية الأولى إلى (١ , ٣٤) بليون ريال خلال الخطة الخمسية الخامسة. كما سجل معدل النمو في الموارد البشرية ارتفاعاً من (٦ , ٢٠٪) إلى (٧ , ٥٦٪) خلال الفترة التاريخية نفسها. وارتفع متوسط دخل الفرد السعودي من ٤٧٨٠ ريالاً في عام ١٩٧١م إلى ٤١٤٤٦ ريالاً خلال العام الميلادي ٢٠٠٤م (تقرير التنمية البشرية، ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ، ص٥٨). وقد صاحب هذه التحولات تغير في حجم وأنماط الجرائم الاقتصادية، ففي عام ١٩٨٠م بلغت الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية وفقاً لإحصاءات وزارة الداخلية (١٩٥٩) جريمة، بينما كان حجم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام (٥٠) جريمة. ثم ارتفعت هذه الأنماط من الجرائم في عام ٢٠٠٣م لتبلغ على التوالي (٣١٧٤٨) جريمة اقتصادية موجهة ضد المُلكِية الفردية، و(١٨٦٨) جريمة اقتصادية موجهة ضد النظام العام. وأشارت دراسة محمد العتيبي (١٤٢٢هـ) إلى أن الجرائم الاقتصادية قد تأثرت بالنمو الحضري السريع لمدينة الرياض، حيث سجلت هذه النوعية من الجرائم تزايداً مستمراً في معدلاتها. وفي السياق نفسه أكدت بعض نتائج مركز أبحاث مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية (١٤١٣هـ) أن معظم الجرائم الاقتصادية ترتكب في المدن الكبرى، حيث تتركز المشروعات التنموية، وتكون في الغالب نتاجاً للعوامل الاقتصادية كدوافع لارتكاب الجريمة (ص٨٣). وهذا ما أكدته دراسة الخريف (١٤١٩هـ) من أن الجريمة في المجتمع السعودي مشكلة

حضرية، فقد تركزت نسبة (٦٢٪) من إجمالي جرائم السرقة في المدن الكبرى (جدة، ثم مكة، فالرياض).

وقد حاولت تلك الدراسة والتي تقدم بها المؤلف للحصول على درجة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة أن نلمس أبرز الاختلافات في هذا النمط من الجرائم من خلال تحليل البيانات والإحصاءات المنشورة عبر التقارير السنوية لوزارة الداخلية منذ الفترة التاريخية التي نشرت فيها بشكل منتظم ومتكامل من عام ١٤٠٠ هـ حتى عام ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، وذلك بهدف تحديد مدى ارتباط هذه الاختلافات بمتغيرات تنموية متعددة في مجتمع الدراسة. وهذه المتغيرات تضمنت بعض العوامل السكانية والاقتصادية والتعليمية، وذلك بقصد التعرف على طبيعة هذه العلاقة وأثرها في تطور مجتمع الدراسة ونموه، وكذلك للاستفادة منها في السياسات التخطيطية المستقبلية. كما يمكن أن يسهم هذا الجهد في إثراء الناحية المعرفية من خلال اختبارها بعض المفهومات العلمية وقياسها في ضوء ما توصلت إليه التصورات النظرية التي اهتمت بتحليل وتفسير الجريمة، إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات السابقة ومدى تطابقها أو اختلافها معها في نتائجها المختلفة.

٤ . ١ مشكلة الدراسة

هذه الدراسة تسعى إلى إبراز العلاقة القائمة بين أحد الأنماط المهمة من الجرائم الإنسانية، وهي الجرائم الاقتصادية بصفتها ظاهرة اجتماعية، وبين نمط التغيرات الاجتماعية الناشئة عن العمليات التنموية داخل المجتمع السعودي وما صاحبها من عمليات تحضر وتحديث وتصنيع في ذلك المجتمع وأثر ذلك كله على هذه الجرائم.

وقد حظيت ظاهرة الجرائم الاقتصادية باهتمام المجتمع السعودي، فعلى المستوى الرسمي تم التصدي لهذه الجرائم من خلال تفعيل السياسة الجنائية التـي تضمنت إصدار الأنظمة المحددة لطبيعة هذه الجرائم. كما تضمن ذلك إصدار التشريعات والقوانين والعقوبات التي تسهم في الحد من انتشارها.

أما على المستوى غير الرسمي فقد عنيت المؤسسات العلمية بهذه المشكلة من خلال القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية. كما تضمن ذلك إقامة العديد من المؤتمرات والندوات العلمية التي ناقشـت القضايا المختلفة المتعلقة بالجرائم الاقتصادية.

والجريمة الاقتصادية وفقاً لتعريف عبدالحميد (١٩٩٤م) هي «نوع من الجرائم التي تقع مخالفة للتشريعات والقوانين الجنائية والاقتصادية التي تنظم مختلف النشـاطات الاقتصادية، وتهدد بالتالي المصلحة الاقتصادية بالخطر أو الأذى» (ص٣٧).

ولقـد تعـددت الأطر النظريـة والمنهجية لدراسـة الجرائـم الاقتصادية بحسـب اتجاهات الباحثين واختـلاف تخصصاتهم العلمية. وقد اتخذت هذه الدراسة من المنظور الاجتماعي إطاراً تصورياً تنطلق منه، حيث يعد السلوك المنحـرف في ضـوء هـذا المدخـل إفـرازاً اجتماعياً ناتجـاً عن مظاهر السـلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع.

ويطرح هذا المنظور رؤية للسلوك المنحرف من خلال اتجاهين أساسيين:

الأول: يربط التغيرات في معدلات الجرائم بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي، وهنـا يتم الربط بين معدلات الجريمـة وبعض المتغيرات الاجتماعية؛ مثل حجم السكان ومعدلات التحضر والدخل والمهنة.

الثـاني: الربط بين الانحراف والتفاعل الذي يحدث بـين الأفراد داخل البناء الاجتماعـي، والـذي مـن خلاله يتشـكل سـلوك الأفراد سـواء كان جانحاً أو سـوياً، ويطرحون هنا بعض المفاهيـم مثل المحاكاة والقيم (اليوسف، ١٤٢٠هـ، ص١٢).

وهذه الدراسة كما سبق إيضاحه تحاول قياس الأثر المصاحب للمتغيرات التنمويـة على حجم الجرائـم الاقتصادية في المجتمع السـعودي بصفته جزءاً مـن العالم النامي، وخصوصاً أنه قد تباينت الاتجاهات النظرية حول العلاقة بين التغير في نسـب الجرائم بشـكل عام والجرائم الاقتصادية بشـكل خاص وبين التغير في معدلات النمو الاجتماعي والاقتصادي في كل من المجتمعات المتقدمـة والنامية. وبهـذا فإن هذه الدراسـة تتبنى الاتجـاه الأول من المنظور الاجتماعي.

وترجع بعض الدراسات، كما هو الحال في دراسة أبو بطين (١٤١٧هـ، ص١٢٠)، أثـر التنميـة، وخصوصاً في الدول الناميـة، في ظاهرة الجريمة إلى عدة عوامل، من أهمها:

١ ـ التركيز في بعض جوانب التنمية وإعطاؤها أهمية خاصة على حساب جوانب أخرى بالغة الأهمية بالنسـبة للجريمة، كالاهتمام بالجوانب الاقتصادية على حساب الجوانب البيئية.

٢ ـ التركيـز في إجـراءات التنميـة في حـد ذاتها وإغفال الظـروف التي تتم فيها، بل والأسس التي تقوم عليها أحياناً. بمعنى عدم الاهتمام بظـروف المجتمع الثقافيـة والاجتماعية ومـدى ملاءمة المشروعات التنموية والمراحل التي تتم بها لحاجات المجتمع.

٣ ـ الفـرق بـين معـدل التغير الاجتماعـي المترتب على التنميـة الوطنية

السريعة وبين قدرة المنظمات الاجتماعية المختلفة والإنسان العادي على إعادة التكيف والتنظيم. بمعنى مدى قدرة الأفراد والمؤسسات الاجتماعية على استيعاب التغيرات الناتجة عن برامج التنمية المختلفة والتفاعل معها بشكل ايجابي.

٤ ـ التركيز في مناطق جغرافية أكثر من مناطق أخرى لأسباب إدارية أو اجتماعية أو غيرها. ويكون التركيز في الغالب في المناطق الحضرية دون الريفية أو البدوية. ولذا تؤكد بعض التقارير أن التنمية غير المتوازنة تؤدي إلى الجريمة حيث أكد التقرير الاجتماعي الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة، ومعاملة المذنبين الذي انعقد في فيينا عام ١٩٨٨م أن التنمية غير المتوازنة، أو المختلة وظيفياً، تميل إلى تفريخ الجريمة.

وفي السياق نفسه توصلت دراسة فرايدي (١٩٨٤م Friday) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى خطورة الجريمة ومستوى التنمية الانتقالية، فالمجتمعات التي لديها مستوى اقتصادي عالٍ من الدخل القومي ونسبة منخفضة من سكانها يعملون في الزراعة سجلت معدلات عالية في بعض أنماط الجرائم الاقتصادية، وذلك بخلاف المجتمعات التي لديها مستوى اقتصادي متدنٍّ (الدخل القومي) ونسبة عالية من سكانها يعملون في الزراعة. ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسات ستاك (١٩٨٤م Stack) وشيشور (١٩٩٠م Shichor) والبداينة (١٤٢٠هـ) والخليفة (١٤٢٠هـ) من وجود علاقة إيجابية بين بعض أنماط الجرائم الاقتصادية وبعض متغيرات التحديث والنمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك توصلت دراسة رالف (١٩٩٦م Ralph) وميشيل (١٩٩٤م Michael) إلى أن النمو الاقتصادي

في الدول النامية يسهم في خفض بعض أنماط الجرائم الاقتصادية (البداينة، ١٤٢٠هـ، ص٨٤).

وتعد هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة من خلال إجابتها عن سؤال كثيراً ما يُطرح في الدراسات الاجتماعية، وهو: ما مدى إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسات على كل المجتمعات النامية؟ بمعنى: هل يصاحب التنمية تغيرات مشابهة في حجم وأنماط الجرائم الاقتصادية، أم أن هناك خصائص بنائية وتاريخية لكل مجتمع تظهر طبيعة هذه العلاقة بشكل مختلف، حيث لا نستطيع أن نصل إلى عدد من القضايا والتعميمات التي تثري الإطار النظري في ميدان الدراسات الاجتماعية؟

ولذا فيمكن أن تضيف هذه الدراسة فهماً أعمق وأشمل لطبيعة هذه القضية من خلال التعرف على اتجاهاتها في المجتمع السعودي. فعلى الرغم من تعدد الأبحاث التي أجريت في هذا المجتمع؛ مثل دراسات الوليعي (١٤١٣هـ)، وزعزوع (١٤٠٧هـ)، والبشرى(١٤٢٠هـ)، وشاهين (١٤١٧هـ)، والخريف (١٤١٩هـ)، والدوسري (١٤٢٠هـ)، والخليفة (١٤٢١هـ)، والعنقري (١٤٢٣هـ)، والعسيري (١٤٢٤هـ) و اليوسف (١٤٢٠هـ) وغيرهم، إلا أنه يلاحظ بشكل عام أن هذه الدراسات لم تقدم تصوراً كافياً لطبيعة الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي. بمعنى أن دراسة ظاهرة الجرائم الاقتصادية من منظور اجتماعي وعلى مستوى النسق الكلي (المجتمع) وخلال فترات زمنية مختلفة، مع ربط ذلك بالخصائص التنموية للمجتمع السعودي، من القضايا التي لم تلق الاهتمام الكافي من البحث والدراسة في المجتمع السعودي، ولذا فإن الحاجة العلمية والمجتمعية تدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة أن

تلقي الضوء عليه. فالباحث يسعى إلى تقديم تحليل وتفسير لفهم هذه القضية العلميـة من خلال محاولة رصد التغيرات في بعض أنماط الجرائم الاقتصادية والخصائص التنموية المصاحبة لها في المجتمع السعودي وخلال فترات زمنية مختلفة.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في أنها:

محاولـة التعـرف على طبيعة التغـير في الجرائم الاقتصاديـة الموجهة ضد المُلكيِـة الفردية والجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، وعلاقة ذلك بالمتغـيرات التنمويـة المختلفـة في كل مـن أبعادهـا الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية في المجتمع السعودي، وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٨٠م حتـى عـام ٢٠٠٣م، على اعتبار أن هذه الفترة تمثـل الفترة الزمنية التي تجرى خلالها هذه الدراسة.

٤ . ٢ أهداف الدراسة

في ضوء ما سبق ذكره يمكن للباحث أن يحدد هدف دراسته على النحو التالي:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على واقع بعض أنماط الجرائم الاقتصاديـة وعلاقته بالمتغيرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي.

ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

أ ـ محاولة التعرف على حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السـعودي خـلال فـترات زمنيـة مختلفة منـذ تاريخ نشرهـا بشـكل منتظم عام

(١٩٨٠م) حتى تاريخ نشر آخر إحصائية لها عام (٢٠٠٣م) على اعتبار أن هذه الفترة تمثل الفترة الزمنية التي تجرى خلالها هذه الدراسة.

ب ـ محاولة التعرف على علاقة التغير في هذه الأنماط من الجرائم الاقتصادية بالتغير في الخصائص التنموية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي للفترة نفسها.

ج ـ محاولة التعرف على أكثر هذه الخصائص التنموية أهمية في حدوث التغير في هذا النمط من الجرائم الاقتصادية.

وتطرح هذه الأهداف عدة تساؤلات تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، وهي:

١ ـ هل يختلف نمو حجم الجرائم الاقتصادية حسب أنماطها في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية من ١٩٨٠م حتى ٢٠٠٣م؟

٢ ـ إذا كان هناك تباين في حجم هذه الأنماط من الجرائم الاقتصادية فما علاقة ذلك بالعوامل التنموية المختلفة في المجتمع السعودي؟ ثم أي هذه العوامل أكثر تأثيراً في هذه الجرائم؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

٣ ـ ما العوامل التنموية التي تؤثر في نمو المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

أ ـ ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم سرقة السيارات في

المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

ب ـ ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

ج ـ ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

٤ ـ ما العوامل التنموية التي تؤثر في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

أ ـ ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

ب ـ ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم الاختلاس في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

ج ـ ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم التزييف في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟

٤ . ٣ أهميـــة الدراســـة

٤ . ٣ . ١ الأهمية العلمية

حفـل الـتراث العلمي في مجال علـم الاجتماع الجنائـي بتراكم معرفي مـاراً بمراحـل مختلفة بـدأت وصفية مسـحية ثم اتجهت إلى العمـق العلمي، وساير ذلك خضوع ظاهرة الجريمة بشكل عام، والجريمة الاقتصادية بشكل خاص، للبحث العلمي المنظم.

وتكمـن أهمية دراسـة الجرائـم الاقتصادية في المجتمع السـعودي في كونهـا أكثـر التصاقـاً بطبيعة التحـولات النوعيـة التي يخبرها هـذا المجتمع، وذلك يدعو إلى ضرورة تمييز علاقة الجرائم الاقتصادية بالخصائص التنموية في المجتمع السعودي. كما يرى برنهام (١٩٩٠م Burnham) أن البحث عن أسـباب الجريمة ورصدها ومعرفـة اتجاهاتها وأنماطها على مسـتوى المجتمع عملية مهمة في التخطيط الاجتماعي لمكافحة الجريمة وضبطها. كما أن دراسة الجريمة على مسـتوى الأنسـاق العامة الكلية مهم في توفير المقارنات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعـات أو داخل المجتمع الواحد (البداينة، ١٤٢٠هـ، ص١٢).

ومن خلال اسـتعراض التراث العلمي نجد أن هذه المشكلة البحثية عـلى الرغم من كثافة الدراسـات النظريـة والتطبيقية التي عنيـت بها، إلا أنه مـا زالت هنـاك حاجة لمزيد من الدراسـات التي يمكن أن تسـهم في معالجة القصـور في الجوانـب النظريـة والتطبيقيـة المتعلقـة بموضوعهـا. وبخاصـة الاسـتفادة مـن بعـض الصياغـات العلمية المتضمنـة في التراث الإسـلامي لتحديـد المعاني المتعلقـة بالجرائـم الاقتصادية، وكذلك التركيـز على المنظور

الاجتماعي والمداخل النظرية المنبثقة عنه والمندرجة تحت موضوع الانحراف كنتاج للتقييم الموضوعي كإطار تصوري للدراسة. وقد عنيت الدراسة الحالية بهذه الأبعاد النظرية من خلال توظيف بعض المفاهيم المستخلصة من التراث الإسلامي وخاصة مفهومي التعزير والحرز. كما استخدمت بعض النظريات العلمية المنتمية للاتجاه الاجتماعي، ومنها: نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية الانومي ونظرية الفرصة الاجتماعية.

وقد أسهمت هذه المداخل النظرية في تقديم تصور نظري مهد إلى فهم أعمق واشمل للظاهرة الإجرامية. ويقوم المنظور الاجتماعي على ربط ظاهرة الجرائم الاقتصادية بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بدلاً من ربطها بالمتغيرات البيولوجية والنفسية الخالصة. فالفكرة المحورية للنظرية الاجتماعية تتجه إلى عدِّ الجريمة والانحراف في المجتمع انعكاساً لسلوكيات تخالف نظام القيم الثقافية العامة أو سلوكاً يخالف المعايير التي يشترك فيها غالبية الأفراد في المجتمع. فالانحراف وفقاً لهذا التصور نتاج موضوعي يرتبط بالضغوط البيئية الاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب سلوك منحرف كنمط من أنماط الأمراض الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي (اليوسف، ١٤٢٠هـ، ص٣٢).

وقد تباينت الاتجاهات النظرية لهذا المدخل في تفسير الجرائم الاقتصادية، فمثلاً نجد أن مضامين نظرية التفكك الاجتماعي تذهب إلى أن السلوك الإجرامي يحدث خلال مراحل التغير التي يمر بها المجتمع، ولذا فإن هذه النظرية تركز في العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الفعل الانحرافية الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية. بينما يذهب الاتجاه الذي يتبنى مفهوم الأنومي (اللامعيارية) إلى تفسير الانحراف والجريمة،

عـلى فرضيـة أن التغير الإيجابي لمسـتويات النمو الاجتماعـي والاقتصادي في المجتمـع يؤدي إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسـمي، وبالتالي زيـادة معـدلات الانحراف. وبالمقابـل يذهب بعض الباحثين إلى اسـتخدام مفهوم الفرصة كإطار تفسـيري للجرائم التي تقـع في البيئة الحضرية، فيربط هـذا المدخل بين الخصائص السـكانية وظاهـرة الجريمة على اعتبـار أن هذه العلاقة انعكاس للفرص الكبرى المتاحة في المدن والنابعة من أساليب الحياة الحضرية المعاصرة التي تضع الأفراد في أطر اجتماعية تعرضهم للجريمة.

ويلاحـظ أن هنـاك اختلافـاً في النتائج التـي توصلت إليهـا العديد من الدراسـات التي حاولت الربط بين الجرائـم الاقتصادية والمتغيرات التنموية المختلفـة في المجتمـع. فقـد أظهـرت دراسـات كل مـن بترسـون (١٩٩١م Patterson)، ومـرفى (١٩٩٦مMerva)، وألـن (١٩٩٦م Allen)، وكيلـي (٢٠٠٠م Kelly) عـدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض أنـماط الجرائـم الاقتصاديـة كالسرقة وبـين التنمية. وعلى العكـس من ذلك توصلت دراسـات أخرى؛ كدراسـة بلاو وبلاو (١٩٨٢م Blau & Blau)، ودراسـة كارول وجاكسـون (١٩٨٣م Carol & Jakson)، وكذلك دراسة البداينـة (١٤٢٠هـ)، والخليفـة (١٤٢١هـ)، وفنجزبـر وآخرين (٢٠٠٠م Fanjzylper et al)، إلى وجـود علاقـة إيجابيـة بـين بعـض أنـماط الجرائـم الاقتصاديـة؛ مثـل الاعتـداء على الممتلـكات وكذلـك الاعتداء عـلى النظام العام، وبين بعض المتغيرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تبدو أهميتها من خلال ما يمكن أن تقدمه النتائج التي قد تتوصل إليها، وما تقدمه من إضافات علمية لما سـبقها من دراسات اهتمت بموضوعها. وإسهام ذلك في معالجة القصور بالجوانب النظرية والتطبيقية، مما يثري التراكم المعرفي في مجال علم الاجتماع الجنائي.

٤ . ٣ . ٢ الأهمية العملية

لأن هـذه الدراسـة تسـعى إلى التعرف عـلى التغير في حجـم واتجاهات بعـض أنـماط الجرائم الاقتصاديـة في المجتمع السـعودي، إضافـة إلى محاولة فهـم ارتباط ذلك بالخصائص التنموية في المجتمع، فإنه من الممكن أن تؤدي نتائجها من خلال التوصيات العملية التي سـتخرج بها إلى مساعدة متخذي القرار في رسـم السياسـات التنموية التي تهدف إلى محاولة التقليل من فرص ظهور المشكلات الاجتماعية التي من صورها الجرائم الاقتصادية.

٤ . ٤ مفاهيم الدراسة

٤ . ٤ . ١ الجرائم الاقتصادية

«هـي نوع من الجرائـم التي تقع مخالفـة للتشريعات والقوانـين الجنائية والاقتصادية التي تنظم مختلف النشاطات الاقتصادية، وتهدد بالتالي المصلحة الاقتصادية بالخطر أو الأذى» (عبدالحميد، ١٩٩٤م، ص٣٧).

ويـرى اليوسـف (١٤٢٠هـ، ص٢١٣) أن الجرائـم الاقتصاديـة هـي «كل سـلوك يؤثـر بالاقتصـاد الوطني بصفـة عامة؛ مثل جرائـم الاختلاس للـمال العام وجرائـم تزييف النقـود وجرائم التهريب الجمركـي. وبهذا فإن الجريمة الاقتصادية هي كل فعل أو امتناع من شـأنه المسـاس بسلامة البنيان الاقتصادي كما تعبر عنه القواعد الآمرة للنظام الاقتصادي المشـمولة بالجزاء الجنائي».

وفي ضـوء ذلـك يتحـدد التعريف الإجرائـي الذي تتبناه هذه الدراسـة مـن خـلال المعاني التي حددها النظام السـعودي في تجريمـه لهذه الأنماط من

الجرائم الإنسانية. وأنماط الجرائم الاقتصادية التي تهتم بها هذه الدراسة هي:

أولاً: الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية

وتشمل الجرائم المرصودة التي تم نشرها في الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٣م والتي تضمنت كلاً من جرائم سرقة السيارات، وجرائم سرقة المنازل، وجرائم سرقة المحلات التجارية.

ثانياً: الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام

وهي الجرائم التي ليست في طبيعتها اقتصادية ولكنها سلوك يؤثر في الاقتصاد الوطني بصفة عامة؛ بمعنى أنها يترتب عليها أضرار اقتصادية على المجتمع. وتشمل الجرائم المرصودة التي تم نشرها في الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ٢٠٠٣م والتي تضمنت كلاً من جرائم الرشوة، وجرائم الاختلاس، وجرائم التزييف.

٤ . ٤ . ٢ العوامل التنموية

يتحدد مفهوم العوامل التنموية من خلال التعرف على بعض المتغيرات المرتبطة بالخصائص التنموية للمجتمع السعودي التي يمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: الخصائص التنموية السكانية (الديموغرافية)

ويقصد بها في هذه الدراسة الأبعاد التي تعبر عن الخصائص السكانية لمجتمع الدراسة، والتي تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تعارفت عليها

الأدبيات العلمية في مجال التنمية، والتي منها حجم وكثافة السكان والتوزيع العمري لهؤلاء السكان، ومعدلات الخصوبة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ثانياً: الخصائص التنموية الاقتصادية

ويقصد بها في هذه الدراسة الأبعاد التي تعبر عن الخصائص الاقتصادية لمجتمع الدراسة، والتي تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تعارفت عليها الأدبيات العلمية في مجال التنمية، والتي منها معدلات الدخل القومي والدخل الفردي، وحجم الإنتاج المحلي، وحجم قوى العمل وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: الخصائص التنموية التعليمية:

ويقصد بها في هذه الدراسة الأبعاد التي تعبر عن الخصائص التعليمية والمعرفية لمجتمع الدراسة، والتي تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تعارفت عليها الأدبيات العلمية في مجال التنمية، والتي منها معدلات التعليم النظامي والفني والعالي للذكور والإناث.

٤ . ٥ الإجراءات المنهجية للدراسة

تناول هذا الجزء من الدراسة تحديد منهج الدراسة وكيفية توظيفه، وكذلك الإجراءات المنهجية المتعلقة بمجتمع الدراسة والوحدة التحليلية، ومتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، والأداة البحثية التي تم الاستعانة بها، وكذلك الأساليب الإحصائية التي استخدمتها الدراسة لاستخلاص نتائجها التي تجيب عن التساؤلات التي انطلقت منها. فهذه الدراسة سعت

إلى التعرف على بعض أنماط الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي وعلاقتها بالعوامل التنموية المختلفة وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية. وعليه فإن هذا الفصل ناقش القضايا التالية:

٤ . ٥ . ١ منهج البحث

بحسب الأهداف التي سعت هذه الدراسة إلى تحقيقها، ونظراً إلى تغطيتها لفترة زمنية تتجاوز العشرين سنة (١٩٨٠/ ٢٠٠٣م)، فإنها يمكن عدُّها دراسة تحليلية وصفية تقوم على تحليل وفهم وتفسير إحصاءات الجريمة المتعلقة ببعض أنماط الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي، وكذلك الإحصاءات المتعلقة بالعوامل التنموية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذا المجتمع، وذلك بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بينهما. ولذا فقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى والذي ساعد في تحقيق أهدافها.

٤ . ٥ . ٢ مجتمع البحث ووحدة التحليل

مجتمع الدراسة هو المجتمع السعودي، أما وحدة الدراسة فهي السنوات المختلفة التي تم رصد نمو الجرائم الاقتصادية فيها في هذا المجتمع، وذلك من واقع الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية كمصدر أساسي للإحصاءات الرسمية. وقد تم تتبع نمو هذه الجرائم منذ بداية تاريخ رصدها إحصائياً وبشكل منتظم حتى تاريخ إجراء الدراسة؛ أي من عام ١٤٠٠هـ حتى عام ١٤٢٣هـ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م).

٤ . ٥ . ٣ متغيرات الدراسة

وفقاً لاتجاه البحث الذي يقوم على محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية في المجتمع السعودي فإن متغيرات الدراسة تحددت في الآتي:

أولاً: المتغيرات التابعة

يمثل هذه المتغيرات مجموعة من المعدلات التي احتسبت لكل جريمة من الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م). وصنفت هذه الجرائم في فئتين أساسيتين وفقاً للخلفية النظرية للدراسة التي من خلالها تحددت أنماط هذه الجرائم وفقاً لاعتبارات مختلفة أشير إليها عند تحديد المعنى المقصود من هذه المفاهيم في الإطار النظري للدراسة، وهذه الأنماط هي:

١ ـ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية: وشملت جرائم سرقة السيارات، وجرائم سرقة المنازل، وجرائم سرقة المحلات التجارية.

٢ ـ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام: وشملت جرائم الرشوة، وجرائم الاختلاس، وجرائم التزييف.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

تتمثل في المتغيرات التنموية المختلفة التي حددتها الدراسة وفقاً لأهميتها التفسيرية للجرائم الاقتصادية على المستوى المجتمعي. وهذه المتغيرات تم التعرف عليها من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة وأدبيات

التنمية، إذ يرى الباحث أن هذه المتغيرات التنموية يمكن قياسها إجرائياً على المستوى المجتمعي من خلال البيانات الإحصائية المنشورة.

وقد أدرجت هذه المتغيرات المستقلة في ثلاث فئات رئيسة وفقاً للخلفية النظرية التي اعتمدت عليها الدراسة في استخلاص هذه المتغيرات. كما أن هذا الإجراء سهَّل على الباحث الكشف عن طبيعة علاقاتها بالجرائم الاقتصادية، وساعد كذلك في فهم وتفسير اتجاه هذه العلاقة عند مناقشة نتائج الدراسة، وربطها بإطارها النظري. وقد صُنِّفت هذه المتغيرات في ثلاثة محاور أساسية تندرج في إطارها، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ المتغيرات السكانية (الديمغرافية)

شملت هذه المتغيرات كلاً من: حجم السكان، وكثافة السكان، والنمو في عدد المواليد الذين لهم شهادات ميلاد، وتوقعات الحياة عند الولادة، والإعالة العمرية، والتحضر.

٢ ـ المتغيرات الاقتصادية

شملت هذه المتغيرات كلاً من: معدل الدخل القومي الإجمالي (تم تحويل معدلاته من الدولار الأمريكي إلى الريال السعودي)، ومتوسط الدخل الفردي، ونمو حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، والنمو في عدد الركاب المسافرين إلى خارج المملكة عبر مطارات المملكة، والنمو في عدد السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، وحجم قوى العمل السعودية، وحجم قوى العمل غير السعودية، وتوزيع قوى العمل في المجتمع السعودي على كل من القطاعات الزراعية والصناعية والتعدينية والخدماتية.

٣ ـ المتغيرات التعليمية

شـملت هذه المتغيرات كلاً من: حجم الإنفاق عـلى التعليم، والنمو في أعـداد خريجي المرحلـة الثانوية، والنمو في أعداد خريجـات المرحلة الثانوية، والنمـو في أعـداد خريجي التعليـم الفني، والنمـو في أعداد خريجـي التعليم العـالي، والنمـو في أعداد خريجـات التعليم العالي، والنمـو في أعداد خريجي التعليـم العـالي الفنـي. وقـد اقتـصر الاهتمام عـلى مخرجـات التعليـم الفني والثانوي والعالي؛ لارتباطها المباشر بالتنمية (البداينة، ١٤٢٠هـ).

٤ ـ بيانات الدراسة

اسـتخدمت الدراسـة البيانات الإحصائية المنشـورة من خلال المصادر الإحصائيـة المتاحـة. وهذه البيانات تـم الحصول عليها مـن خلال المنظمات الرسـمية المحليـة، إضافـة إلى البيانـات المنشـورة في إصـدارات المنظـمات الدوليـة. واسـتخدم الباحـث هـذه المـؤشرات عـلى شـكل قيـم ومعدلات ومتوسـطات لقياس متغيرات الدراسة المسـتقلة والتابعة، وذلك بهدف فهم وتفسير الاختلاف في حجم الجرائم الاقتصادية المحددة في الدراسة في ضوء خصائص المجتمع السعودي التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية.

٥ ـ مصادر البيانات

اعتمد الباحث على المصادر التالية للحصول على بيانات الدراسة:

أولاً: البيانات الخاصة بالمتغيرات التابعة: وهي الجرائم الاقتصادية التي حددتها الدراسة، وتم الحصول عليها من خلال البيانات الإحصائية المنشورة في الكتاب الإحصائي السـنوي لوزارة الداخلية، والاعتماد هنا على بيانات الجريمة للفترة

مـن (١٩٨٠م)، وهي السـنة التي نُشِرت فيها البيانات بشـكل منظم ومنتظم، حتى آخر إصدار متوفر لتلك البيانات أثناء فترة الدراسة (٢٠٠٣م).

ثانيـاً: البيانـات الخاصة بالمتغيرات المسـتقلة، وهي المتغـيرات التنموية التي حددتها الدراسة، وتم الحصول عليها من خلال المصادر التالية:

١ ـ البيانات الإحصائية المنشورة الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وقد اعتمد الباحث على مصدرين، هما:

أ ـ الكتـاب الإحصائـي السـنوي، ويتضمن بعـض الخصائص التنموية السـكانية والاقتصادية والتعليمية ابتداء من الفترة الزمنيـة (١٩٨٠م) التي تعد بدايـة الخطة التنموية الثالثة في المجتمع السعودي حتى آخر إصدار منشور عام (٢٠٠٣م).

ب ـ الإصدار الأخير لكتاب منجزات خطط التنمية (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م) الذي يتضمن بعض الخصائص التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية.

٢ ـ البيانات الإحصائية المنشورة والصادرة من هيئة الأمم المتحدة، تـم الاعتماد على مصدرين من منشـورات هذه المنظمة الدولية، هما:

أ ـ بيانـات البنـك الـدولي World Bank Atlas المنشـورة خـلال الفـترة (١٩٨٠/ ٢٠٠٣م)، وذلـك للحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة ببعض المتغيرات المسـتقلة التي اهتمت بها الدراسـة ولم ترد في الكتاب الإحصائي لمصلحة الإحصاءات العامة.

ب ـ بعض إصـدارات World Development Indicators (مؤشرات التنمية في العالم) الصادرة أيضاً من البنك الدولي لاستكمال البيانات التي لم ترد في المصادر الأخرى.

وتعاني الدراسات التي تعتمد على هذا النوع من البيانات عادة من بعض المشـكلات التـي تؤثر في كفاءة هـذه البيانات، وفي القدرة على اسـتخدامها، ومن أهم هذه المشكلات ما يلي:

١ ـ الأخطـاء غـير المقصـودة في الرصـد التي تحـدث في الغالـب نتيجة لعـدم التخصص أو ضعف الخبرة أو محدوديـة الإمكانيات البشرية أو الماديـة. وقد واجهت الدراسـة هذه المشـكلة تحديـدا مع بيانات الجرائـم الاقتصاديـة الموجهة ضد المُلكيِة الفرديـة، وبخاصة جرائم سرقة السيارات.

٢ ـ عـدم اتسـاق البيانات المنشـورة؛ بمعنى افتقار بعـض هذه البيانات للتسلسـل المنطقـي خـلال سـنوات رصدهـا، إذ يلاحـظ الفـروق الواضحـة بـين حجم البيانات خـلال بعض السـنوات دون وجود أسـباب منطقية لذلك. وهذه المشكلة تكررت في عدد من متغيرات الدراسـة سـواء المتعلقة بالجرائم الاقتصادية أو المتغيرات التنموية. وكان أكثرهـا وضوحـاً الجرائـم الاقتصاديـة الموجهـة ضـد النظام العام، وبخاصة جرائم الرشوة.

٣ ـ النقـص في البيانـات، إذ يلاحـظ أن معظـم مصـادر البيانـات لا ترصدها بشكل تتبعي سنوي؛ مما يؤدي إلى نقص في رصدها خلال بعض السـنوات، وذلك يؤثر في إمكانية تتبـع نموها خلال مراحل تطورهـا الزمني. وهذه المشـكلة ظهرت في بعـض البيانات المتعلقة

بالمتغيرات المستقلة للدراسة. وقد تجاوز الباحث هذه المشكلة من خلال تقدير قيم البيانات المفقودة، ومن أبرزها المتغيرات السكانية، كما هو الحال بمتغير النمو في عدد المواليد الذين لهم شهادات ميلاد، وكذلك المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع قوى العمل في المجتمع السعودي على كل من القطاعات الزراعية والصناعية والتعدينية والخدماتية، وذلك وفقاً لما هو متبع في الدراسات المماثلة التي استخدمت هذه النوعية من البيانات، ومنها دراسة الخليفة (١٤٢٠هـ)، ودراسة البداينة (١٤٢٠هـ)، ودراسة الصالح (٢٠٠٢م)، ودراسة Soares (٢٠٠٤م).

٤ ـ التباين في أسلوب رصد هذه البيانات من جهة إلى أخرى؛ بمعنى عدم وجود اتفاق بين هذه الجهات على طريقة محددة في الرصد، خاصة إذا كان بعض هذه الجهات محلياً داخلياً والبعض الآخر دولياً خارجياً. وقد اتضحت هذه المشكلة في البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة للدراسة التي اعتمد الباحث في الحصول عليها على أكثر من مصدر، إذ تكررت هذه المشكلة في البيانات الخاصة بالمتغيرات التنموية الاقتصادية التي تم استيفاء بياناتها من مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وكذلك من بيانات البنك الدولي الصادرة من هيئة الأمم المتحدة، وكان من أبرزها كل من معدل الدخل القومي الإجمالي وكذلك متوسط الدخل الفردي.

٥ ـ التفاوت الزمني، إذ إن بعض مصادر هذه البيانات تعتمد على التاريخ الهجري، وفي المقابل تعتمد المصادر الأخرى للبيانات على التاريخ الميلادي. كما أن بعضها يتم رصده في منتصف السنة، بينما

يتم رصد البعض الآخر في نهاية السنة. وقد اتضحت هذه المشكلة في البيانات الخاصة بالمتغيرات التنموية السكانية التي تم استيفاء بياناتها من مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وكذلك من بيانات البنك الدولي الصادرة من هيئة الأمم المتحدة. ومن أمثلة ذلك المتغير السكاني (معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي عند الولادة).

٦ ـ عدم توفر أي بيانات عن بعض المتغيرات التنموية السكانية والاقتصادية، ويعود ذلك إلى عدم استشعار أهمية هذه المتغيرات، أو نتيجة لأسباب إدارية أو تنظيمية. فقد واجهت الدراسة الحالية صعوبة في الحصول على البيانات السكانية الخاصة بحجم الهجرة الداخلية من المناطق الريفية والرعوية إلى المناطق الحضرية. ومن المتغيرات الاقتصادية التغير في اتجاهات الاستهلاك والاستثمار لدى أفراد المجتمع السعودي.

٧ ـ تنفرد المتغيرات السكانية بمشكلة خاصة ترتبط بطبيعتها، فمن المعلوم أن البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات تتوقف على الإحصاءات السكانية والتي تحتاج إلى استقصاء خلال فترات زمنية متقاربة حتى يمكن تتبع تطورها. ويلاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى مثل هذا الإجراء لأسباب مختلفة، فمثلاً يلاحظ النقص الواضح في البيانات السكانية بالمجتمع السعودي؛ نتيجة لتباعد الفترات التاريخية لإجراء عملية التعداد السكاني، إذ تم إجراء أول تعداد في عام (١٣٩٤هـ)، ثم أُجري التعداد الثاني في عام (١٤١٣هـ)، أما التعداد الأخير فقد تم إجراؤه في عام (١٤٢٥هـ). وكانت هذه المشكلة من أكثر الصعوبات التي واجهت الدراسة الحالية

في تعاملها مع البيانات المنشورة. فعلى الرغم من الأهمية التفسيرية لبعض المتغيرات السكانية التي كشفتها الخلفية النظرية للدراسة إلا أن الباحث لم يتمكن من الحصول على بيانات بعض هذه المتغيرات، أو أن البيانات المتوفرة عن بعضها لم تكن كافية، ولذا عانت الدراسة من المشكلات التالية عند تعاملها مع هذه المتغيرات السكانية:

أ ـ بعض هذه المتغيرات لم يتمكن الباحث من الحصول على بياناتها سواء من المصادر العلمية المنشورة داخل المملكة، أو من المصادر الخارجية مثل منشورات الأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك المتغيرات المتعلقة بتوزيع الفئات العمرية للسكان في المناطق الحضرية، وكذلك حجم الهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية.

ب ـ بعض هذه المتغيرات المستقلة على الرغم من توفر بياناتها إلا أنها غير كافية، إذ تكثر فيها الحالات المفقودة خلال فترة الدراسة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م). ومن أمثلة ذلك البيانات المتعلقة بالكثافة السكانية والإعالة العمرية ومعدل التحضر في المجتمع السعودي.

وللتقليل من حجم بعض هذه المشكلات، ولتحقيق مزيد من الدقة والوضوح في بيانات الدراسة، قام الباحث بإجراء المعاملات التالية:

١ ـ تم تحويل بيانات متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من بيانات خام (أعداد) إلى معدلات. ومن المزايا المنهجية لهذا الإجراء أنه يعطي بيانات الدراسة مزيداً من الدقة والوضوح، كما أنه يسهم في التقليل من المشكلات الناجمة عن الأخطاء غير المقصودة في

رصدها إذ إن التعامل هنا مع المعدلات بدلاً من الأعداد. إضافة إلى ذلـك فإنه يعطي بيانات الدراسـة المزيد مـن المنطقية، وبخاصة عند ربطها بالتغير في نمو حجم السـكان خلال فترات الدراسة. وقد تم احتسـاب هذه المعدلات لكل السـنوات المتضمنة في فترة الدراسـة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{ن} = \frac{\text{س}}{\text{ص}} \times ١٠٠٠٠٠$$

حيث:

ن: المعدل لكل من المتغيرات المستقلة أو التابعة.

س: العدد (الحجم) الخام لكل من المتغيرات المستقلة أو التابعة.

ص: حجم السكان.

٢ ـ تم اسـتكمال البيانات الناقصة في بعض السـنوات لبعض المتغيرات المسـتقلة التي لم تتوفر بعـض بياناتها في مصادرهـا الأصلية، وذلك مـن خلال تقدير هذه القيـم الناقصة. وهذا الإجـراء تم تطبيقه مع المتغيرات التي كانت فيها الحالات المفقودة قليلة؛ أي التي لم تتجاوز بياناتها المفقودة (٥٠٪) من الحالات المدروسة.

وقد أُجريت لهذه المتغيرات المعادلات الرياضية المناسـبة بحسـب موقع البيانات المفقودة في جداول البيانات المنشـورة في مصادرها الأصلية. وذلك على النحو التالي:

أـ عندما كانت البيانات الناقصة في بداية الفترة الزمنية المرصودة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م) تم تطبيق المعادلة التالية لاستكمال هذه البيانات:

ن = (س ـ ص) – س

حيث:

ن: القيمة المقدرة.

س: القيمة السابقة.

ص: القيمة اللاحقة.

من الأمثلة على ذلك: تم تطبيق هذه المعادلة على المتغيرات الاقتصادية الخاصة بتوزيع قوى العمل في المجتمع السعودي على كل من القطاعات الزراعية والصناعية والتعدينية والخدماتية. فلم ترد البيانات الخاصة بالفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣م)، مما تطلب استكمالها من خلال تقدير هذه القيم المفقودة. فمثلاً نجد أن رصد القيم المتعلقة بمتغير قوى العمل الزراعية قد بدأ منذ عام ١٩٨٤م، إذ بلغت القيمة (٢٠٠ , ٥١٥)، كما بلغت القيمة المرصودة لعام ١٩٨٥م (٤٣٤٢٠٠)، ووفقاً لذلك تم تقدير القيم الخاصة بالأعوام السابقة:

ـ القيمة المقدرة لعام ١٩٨٣م بلغت (٢٠٠ , ٤٣٤).

ـ القيمة المقدرة لعام ١٩٨٢م بلغت (٢٠٠ , ٣٥٣).

ـ القيمة المقدرة لعام ١٩٨١م بلغت (٢٠٠ , ٢٧٢).

ـ القيمة المقدرة لعام ١٩٨٠م بلغت (٢٠٠ , ١٩١).

ب ـ عندما كانت البيانات الناقصة في وسط الفترة الزمنية المرصودة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م) تم تطبيق المعادلة التالية لاستكمال هذه البيانات:

$$\text{ن} = \frac{\text{س} + \text{ص}}{٢}$$

مـن الأمثلة على ذلك: تم تطبيق هـذه المعادلة على المتغيرات التالية: النمو في عدد المواليد الذين لهم شـهادات ميلاد، والنمو في توقعات الحيـاة عنـد الـولادة، والنمو في عدد الـركاب المسـافرين إلى خارج المملكـة عبر المطارات. إذ يلاحظ فقدان بعـض البيانات الواقعة في وسـط فترة الدراسـة؛ أي بين عامـي ١٩٨٠م و٢٠٠٣م، مما تطلب اسـتكمالها من خلال تقدير هذه القيم المفقودة. فمثلاً نجد أن تقدير القيمة المفقودة لعام ١٩٨٣م المتعلقة بمتغير النمو في توقعات الحياة عنـد الولادة قـد تم تعويضها من خلال اسـتخدام القيمة المرصودة للعـام السـابق ١٩٨٢م التـي بلغـت (٥٦,٠٠٠)، وكذلك القيمة المرصـودة للعـام التـالي ١٩٨٤م التـي بلغـت (٦٢,٠٠٠)، ووفقا لذلـك تم تقديـر القيمة المفقـودة للعـام الميـلادي ١٩٨٣م فبلغت (٥٩,٠٠٠). وتم إجراء هذه العملية لباقي القيم المماثلة لهذا المتغير الواقعة أيضا في وسط فترة الدراسة.

ج ـ عندمـا كانـت البيانـات الناقصـة في نهايـة الفترة الزمنيـة المرصودة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، تـم تطبيـق المعادلـة التاليـة لاسـتكمال هـذه البيانات:

ن = (س ـ ص) + س

ومن الأمثلة على ذلك، تم تطبيق هذه المعادلة على المتغيرات التالية: نمـو حجـم قـروض الاسـتثمار، وحجـم قـوى العمل السـعودية، وحجـم قـوى العمـل غـير السـعودية، إذ لم تـرد البيانـات الخاصة ببعض السنوات الواقعة في نهاية فترة الدراسة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ممـا تطلب اسـتكمالها مـن خلال تقديـر هذه القيـم المفقـودة. فمثلاً نجـد أن تقديـر القيمة المفقـودة لعام ٢٠٠٣م المتعلقـة بمتغير النمو

في حجم قروض الاستثمار قد تم تعويضها من خلال استخدام القيمة المرصودة للعامين السابقين ٢٠٠١م التي بلغت (٦,٧٩٤) و٢٠٠٢م التي بلغت (١٠,٧١٠)، ووفقاً لذلك تم تقدير القيمة المفقودة للعام ٢٠٠٣ فبلغت (١٤,٢٦٢).

٤ . ٦ حدود الدراسة

بحسب اتجاه هذه الدراسة التي سعت إلى قياس العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والخصائص التنموية في المجتمع السعودي فقد اقتصر اهتمام الباحث على بعض أنماط هذا النوع من الجرائم التي تم رصدها ونشرها في الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية. ويعتقد الباحث أن هذه الأنماط من الجرائم الاقتصادية كافية لتحقيق هدف دراسته. وقد تم تتبع نمو هذه الجرائم خلال الفترة من عام ١٩٨٠م، وهي السنة التي توافق بداية الخطة التنموية الثالثة في المجتمع السعودي، حتى نشر آخر رصد لها أثناء فترة الدراسة (٢٠٠٣م). كما تم الاستعانة بكل من الكتاب الإحصائي لمصلحة الإحصاءات العامة (١٩٨٠/ ٢٠٠٣م)، وأيضاً كتاب منجزات الخطط التنموية (١٩٦٠/ ٢٠٠٣م)، وكذلك بيانات البنك الدولي World Bank Atlas (١٩٨٠/ ٢٠٠٣م) وWorld Development Indicators (مؤشرات التنمية في العالم) التي ترصد بعض المتغيرات التنموية في المجتمع السعودي التي تم استخدامها كمتغيرات تفسيرية للكشف عن العوامل التي تقف خلف التغير في نمو معدلات الجرائم الاقتصادية. وتوافق بداية فترة الدراسة مرور عشر سنوات على التجربة التنموية في المجتمع السعودي، وهي فترة كافية لظهور آثار العوامل التنموية في ظاهرة الجرائم الاقتصادية. ويؤكد ذلك ما تذهب إليه بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بالربط

بين الجريمة والتنمية، كما هو الحال في دراسات البداينة (١٤٢٠هـ) والخليفة (١٤٢٠هـ) والصالح (٢٠٠٢م) وSoares (٢٠٠٤م)؛ إذ ترى هذه الدراسات بشكل عام أن قياس التغيرات المترتبة على العمليات التنموية ينبغي أن يراعى فيه مرور فترة زمنية كافية لظهور هذه الآثار بشكل يمكِّن الباحث من تتبعها وقياسها وتفسيرها.

٤ .٧ مراحل التحليل الإحصائي

قام الباحث بإتباع المراحل التالية في عملية التحليل الإحصائي:

١ ـ تم استخدم أسلوب الإحصاء الوصفي الخاص بعرض ووصف بيانات الدراسة لقياس التشتت والتباين لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة. وشمل ذلك إجراء مقارنات على التغيرات الحادثة في حجم الجرائم الاقتصادية عبر الفترات الزمنية المختلفة التي حددتها الدراسة (١٩٨٠/ ٢٠٠٣م)، وكذلك عقد مقارنات للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع الدراسة للفترات نفسها. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الكبرى والقيم الصغرى لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة. ومن خلال هذا التحليل تم التعرف على نمط التوزيع الذي تتبعه متغيرات الدراسة، وذلك من خلال معرفة الفروقات بين متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية، إضافة إلى تدعيم هذه النتائج من خلال تعرف الفروقات بين القيم الكبرى والقيم الصغرى لهذه المتغيرات.

٢ ـ هذه الدراسة سعت إلى محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات

التنموية باعتبارها متغيرات مستقلة تفسيرية، والجرائم الاقتصادية باعتبارها متغيرات تابعة، ولذا استخدمت معامل بيرسون للارتباط الذي مكّن الباحث من الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. كما أن هذا الإجراء وضح العلاقة الثنائية بين كل نمط من الجرائم الاقتصادية وكل متغير مستقل على حدة عبر الزمن. ومن المتعارف عليه إحصائياً أن هذا المقياس يعد أسلوباً مبدئياً للكشف عن العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة من خلال تقديم نتائج أولية تصف طبيعة واتجاه هذه العلاقات، وكذلك فإن النتائج المستخلصة من هذا الإجراء تسهم في فهم طبيعة معاملات الانحدار الخاصة بتلك العلاقات.

٣ـ ولتحديد الآثار الخالصة للمتغيرات المستقلة في الجرائم الاقتصادية استخدم الباحث في المرحلة التالية من التحليل الإحصائي تحليل الانحدار المتعدد المنتظم، وذلك بهدف فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويتيح هذا النموذج الانحداري إدراج أقوى المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار بشكل متتال، وفي المقابل يتجاهل المتغيرات ضعيفة التأثير، أو التي ليس لديها تأثير أصلاً في المتغيرات التابعة، وذلك لتحديد مدى أهمية المتغيرات المستقلة في التأثير في المتغيرات التابعة للدراسة. ومن خلال هذا الإجراء أمكن تحديد الأثر الخاص بكل متغير مستقل في كل معدل من معدلات الجرائم الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج. وبالتالي فإن هذا التحليل ساعد على تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر أهمية في تفسير الجرائم الاقتصادية.

ونظراً إلى أن الدراسة الحالية تسعى إلى الكشف عن أثر المتغيرات السكانية والاقتصادية والتعليمية، باعتبارها متغيرات مستقلة، في الجرائم الاقتصادية، فقد عولجت هذه المتغيرات في نموذج الانحدار بشكل مستقل على ثلاث مراحل، إذ أدرجت المتغيرات السكانية في التحليل في المرحلة الأولى لقياس الآثار الخالصة لهذه المتغيرات في معدل الجرائم الاقتصادية، ثم في المرحلة الثانية أدرجت المتغيرات الاقتصادية لقياس الآثار الخالصة لهذه المتغيرات في معدل الجرائم الاقتصادية، وفي المرحلة الثالثة أدرجت المتغيرات التعليمية في التحليل لقياس الآثار الخالصة لهذه المتغيرات في معدل نمو الجرائم الاقتصادية. واقتصر استخدام نتائج تحليل الانحدار المتعدد المنتظم على قيمة التباين المفسر المصححة (Adjusted R Square)، وذلك بدلاً عن قيمة التباين المفسرة (R Square) التي قد تكون قيمتها كبيرة (متضخمة) وذلك لتحقيق الدقة النظرية في تحديد النموذج (Misspecification of the Model)، انظر الخليفة (١٤١٣هـ). وبناء على النتائج المستخلصة من خلال هذا التحليل تم مناقشة قضايا البحث التي على ضوئها أجاب الباحث عن تساؤلات الدراسة.

الفصل الخامس

عرض وتحليل النتائج

٥ . عرض وتحليل النتائج

تمهيد

قـام الباحث في هذا الفصل باسـتعراض نتائج تحليل بيانات الدراسـة. وقـد تضمن ذلك بيانات كل مـن الجرائم الاقتصادية والمتغـيرات التنموية. ووفقـاً للهـدف الرئيـس الذي سـعت إليه الدراسـة وهو: «محاولـة التعرف عـلى واقع بعض أنـماط الجرائم الاقتصادية وعلاقتهـا بالمتغيرات التنموية في المجتمع السعودي»، تم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة التي ساعدت في تحقيـق هذا الهدف، وتلا ذلـك عرض النتائج المسـتخلصة من خلال هذا التحليل الإحصائي. وبناء على ذلك تم تقسـيم هذا الفصل من الدراسـة إلى الآتي:

أولاً: تقديم وصف للتغير في حجم الجرائم الاقتصادية خلال فترة الدراسـة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)، ومـدى التبايـن في معـدلات هـذه الجرائـم في المجتمع السعودي.

ثانياً: تقديم وصف للتغير في معدلات العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية خلال فترة الدراسة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م).

ثالثـاً: تقديم تفسـير للاختـلاف في معدلات الجرائـم الاقتصادية من خلال توضيح العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والمتغيرات التنموية السكانية والاقتصاديـة والتعليميـة التـي حددتهـا الدراسـة. ويتضمـن ذلـك محاولـة التعـرف على أكثر هذه المتغيرات أهميـة في التأثير في التباين في حجم هـذه الجرائم؛ بمعنى تحديد أي المتغيرات المسـتقلة (المتغيرات

التنموية) المسؤولة بشكل أكبر عن تفسير المتغيرات التابعة (الجرائم الاقتصادية).

والشكل التالي رقم (١) يوضح المنهجية التي سار عليها الباحث في عرض النتائج:

منهج الباحث في عرض نتائج الدراسة

أولاً: العرض الوصفي للجرائم الاقتصادية (المتغيرات التابعة):	**ثانياً: العرض الوصفي للمتغيرات التنموية (المتغيرات المستقلة):**
١ ـ المعدل العام للجرائم الاقتصادية	١ ـ المتغيرات المستقلة السكانية
٢ ـ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية	٢ ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية
٣ ـ الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	٣ ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

ثالثاً: العلاقة بين المتغيرات التابعة (الجرائم الاقتصادية) والمتغيرات التنموية المستقلة السكانية والاقتصادية والتعليمية:

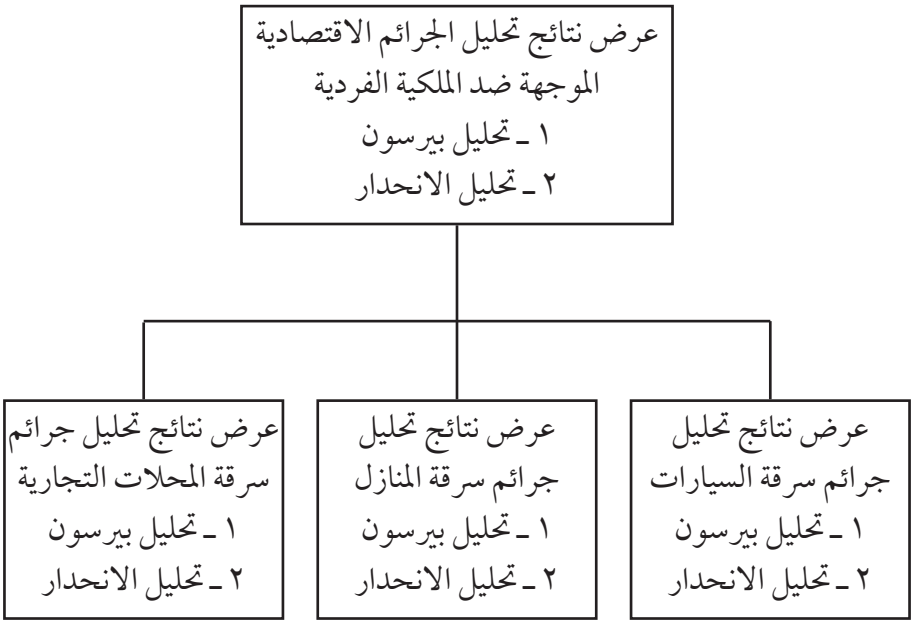

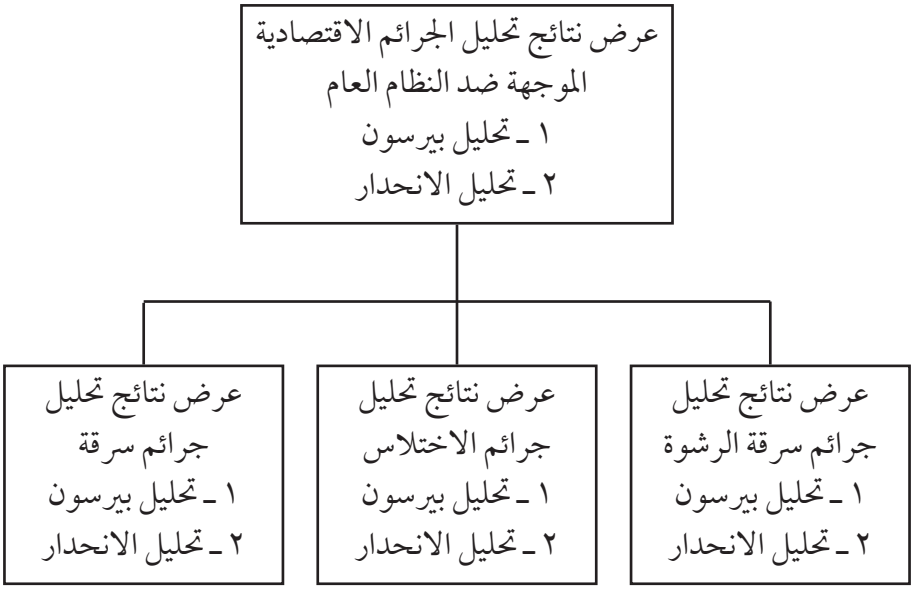

٥ . ١ التباين في حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي

وظف الباحث هنا التحليلات الإحصائية التي مكنت من قياس التشتت والتباين لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة. وقد اشتملت على عدة أساليب إحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الكبرى والقيم الصغرى. وأسهم هذا التحليل في توضيح نمط التوزيع الذي تتبعه متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة من خلال معرفة الفروقات بين متوسطاتها والانحراف المعياري لهذه المتوسطات، إضافة إلى تدعيم هذه النتائج بالتعرُّف على الفروقات بين القيم الكبرى والقيم الصغرى.

من خلال النتائج المستخلصة من التحليل الوصفي للمتغيرات التابعة المعروضة في الجدول التالي رقم (٣٢) تم الإجابة عن التساؤل الأول للدراسة الذي تمحور حول مدى التباين في نمو حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي خلال فترات رصدها، وتمثل في الآتي:

«هل يختلف نمو حجم الجرائم الاقتصادية حسب أنماطها في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية من ١٩٨٠م حتى ٢٠٠٣م؟»

الجدول رقم (٣٢)

بعض الإحصاءات الوصفية لمعدلات الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي

نمط الجريمة	المتغيرات			القيم	
	عدد المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الكبرى	الصغرى
معدل جرائم سرقة السيارات	٢٤	٣٣,٥٦	٢٦,٠٠	٩٧,٣٩	٨,٩٢
معدل جرائم سرقة المنازل	٢٤	١٣,٦٨٧	٥,٦٦	٢٧,٢٢	٤,٧٥
معدل جرائم سرقة المحلات التجارية	٢٤	٦,٨٢	٣,٥٢	١٥,٤٣	.٠٩
معدل جرائم الاختلاس	٢٤	١,٥٤٨	١,٤٨٣	٦,٢١	٠,١٨
معدل جرائم التزييف في المجتمع السعودي	٢٤	١,٠١	٠,٩٧٨	٣,٦٨	٠,٠٨
معدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي	٢٤	٠,٩١٧	٠,٤٨	١,٨٤	٠,٢٠
معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية	٢٤	٥٤,٦٤٧	٣٣,٧٤٢٩	١٤٠,٠٤	٢٠,٢٠
المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجه ضد النظام العام	٢٤	٣,٤٧٧٤	٢,٣٤٨٤	٨,٢٤	٠,٥٢
المعدل العام للجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي	٢٤	١٤,٤٥٩	٨,٩٣٦٦	-	-

١ ـ فيما يتعلق بالمعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية تشير النتائج إلى أن قيمة متوسط هذا المعدل (٦٤٧٠ , ٥٤) تفوق قيمة انحرافه المعياري الذي بلغ (٧٤٢٩٠ , ٣٣)؛ مما يدل على أن هذه الجرائم تتبع التوزيع الطبيعي. ويؤكد ذلك أن الفروق بين قيمها الكبرى التي بلغت (٠٤ , ١٤٠) وقيمها الصغرى التي بلغت (٢٠ , ٢٠) ليس كبيراً. ومن خلال هذه النتائج يتضح أن حجم التباين في نمو هذه الجرائم في المجتمع السعودي لا يعد كبيراً.

ومن أنماط الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية جرائم سرقة السيارات التي احتلت المرتبة الأولى من حيث انتشارها في المجتمع السعودي. وتوضح بيانات الجدول رقم (٣٢) أن متوسط معدل نموها قد بلغ (٥٦ , ٣٣)، وهو يفوق انحرافها المعياري الذي بلغ (٠٠ , ٢٦). كما كانت القيمة الكبرى لهذه الجرائم (٣٩ , ٩٧)، بينما بلغت القيمة الصغرى (٩٢ , ٨). وتشير هذه النتائج إلى أن اتجاه توزيع جرائم سرقة السيارات يميل إلى التوزيع الطبيعي؛ مما يؤكد أن حجم التباين في نمو هذه الجرائم لا يعتبر كبيراً.

ومن أنماط الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية جرائم سرقة المنازل. وتشير النتائج المنشورة في الجدول رقم (٣٢) إلى أن متوسطها قد بلغ (٦٨٧ , ١٣)، وانحرافها المعياري (٦٦ , ٥). كما فاقت القيمة الكبرى لهذه الجرائم القيمة الصغرى، إذ بلغت القيمة الكبرى (٢٢ , ٢٧)، بينما بلغت القيمة الصغرى (٧٥ , ٤). وبناء على ذلك فإن اتجاه توزيع جرائم سرقة المنازل يميل إلى التوزيع الطبيعي، ووفقاً لذلك فإن حجم التباين بين قيمها لا يعد كبيراً.

أما المرتبة الثالثة في شيوع الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة

الفرديـة في المجتمع السـعودي فقد احتلتها جرائـم سرقة المحلات التجاريـة. وتظهـر نتائـج الجدول رقـم (٣٢) أن متوسـطها قد بلغ (٨٢,٦)، وهـذه القيمـة تفوق قيمـة انحرافها المعيـاري الذي بلغ (٥٢,٣). كما بلغـت القيمة الكبرى (٤٣,١٥)، بينما بلغت القيمة الصغرى (٠٩,١). وتشـير هذه النتائـج إلى أن توزيع هذه الجرائم يتخذ الشـكل الطبيعي، وبالتالي فإن حجـم التباين في نموها لا يعد كبيراً.

وإجمـالاً يمكن القـول: إن توزيع الجرائم الاقتصاديـة الموجهة ضد المُلكيِـة الفرديـة قد اتبـع التوزيـع الطبيعي، واحتلـت جرائم سرقة السـيارات المرتبـة الأولى مـن حيث حجم الانتشـار، يليهـا جرائم سرقـة المنازل، بينما احتلـت جرائم سرقة المحـلات التجارية المرتبة الأخيرة من بين أنماط هذه الجرائم.

٢ ـ أظهـرت بيانـات الجـدول رقـم (٣٢) أن المعـدل العـام للجرائـم الاقتصاديـة الموجهـة ضـد النظـام العام يفـوق متوسـطه الذي بلغ (٤٧٧,٣) انحرافـه المعياري (٣٤٨,٢). كما كانت القيمة الكبرى (٢٤,٨)، وأمـا الصغرى فبلغت (٥٢,٠). وهذه النتائج تدل على أن توزيـع هذه الجرائم يتجه إلى الشـكل الطبيعـي، وتبعاً لذلك فإن حجم التباين في نموها بالمجتمع السعودي ليس شديداً.

وسـجلت جرائـم الاختـلاس المرتبـة الأولى بـين أنـماط الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام من حيث الانتشار في المجتمع السـعودي، والمرتبة الرابعة على مسـتوى الجرائم الاقتصادية ككل، إذ بلـغ متوسـطها (٥٤٨,١)، وانحرافهـا المعيـاري (٤٨٣,١)،

وكانت أكبر قيمة (٢١ , ٦)، أما أصغر قيمة فكانت (١٨ , ٠). وهذه النتائج تظهر أن توزيعها يميل للشكل الطبيعي، وبالتالي فإن حجم التباين بينها ليس كبيراً.

وسجلت جرائم التزييف المرتبة الثانية في فئتها من حيث حجم الانتشار في المجتمع السعودي، فقد بلغ متوسطها (٠١ , ١)، وانحرافها المعياري (٩٧٨ , ٠). كما فاقت القيمة الكبرى (٦٨ , ٣) القيمة الصغرى (٠٨ , ٠). وهذه النتائج تشير إلى أن توزيعها يميل للشكل الطبيعي؛ مما يدل على أن حجم التباين بها ليس شديداً.

ويلاحظ أن جرائم الرشوة كانت أقل أنماط الجرائم الاقتصادية انتشاراً في المجتمع السعودي، فقد كان متوسطها (٩١٧ , ٠)، والانحراف المعياري (٤٨ , ٠). أما القيمة الكبرى فلقد بلغت (٨٤ , ١)، بينما بلغت القيمة الصغرى (٢٠ , ٠). وكما هو حال الأنماط الأخرى من الجرائم الاقتصادية فإنها تميل للتوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن حجم التباين في نمو هذه الجرائم ليس كبيراً.

وإجمالاً يمكن القول: إن توزيع الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام اتبعت التوزيع الطبيعي، واحتلت المراتب الأخيرة من حيث انتشارها في المجتمع السعودي. فقد سجلت جرائم الاختلاس المرتبة الأولى ضمن فئتها، بينما احتلت جرائم التزييف المرتبة الثانية. ويلاحظ أن جرائم الرشوة كانت أقل أنماط الجرائم الاقتصادية انتشاراً إذ احتلت المرتبة الأخيرة بين أنماط هذه الجرائم.

٣ـ كما تظهر بيانات الجدول رقم (٣٢) أن المعدل العام للجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي قد فاقت قيمة متوسطه قيمة

انحرافه المعياري، إذ بلغت قيمة المتوسط (٤٥٩, ١٤)، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري (٩٣٦٦, ٨). وهذه النتائج تدل على أن توزيع هذه الجرائم يتجه إلى التوزيع الطبيعي؛ مما يؤكد أن اتجاه نمو هذه الجرائم في المجتمع السعودي ليس شديداً.

ومن خلال النتائج التي أظهرتها البيانات الإحصائية الوصفية في هذه الدراسة التي تم عرضها في الجدول رقم (٣٢) أمكن الإجابة عن تساؤل الدراسة الأول. فقد توصلت الدراسة إلى أن الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية، وكذلك الجرائم الاقتصادية، الموجهة ضد النظام العام، إضافة إلى المعدل العام لنمو الجرائم الاقتصادية، تتجه إلى التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)، وبالتالي فإن حجم التباين في نمو هذه الجرائم الاقتصادية بشكل عام في المجتمع السعودي ليس كبيراً.

٥ . ٢ العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م) (المتغيرات المستقلة)

الجدول رقم (٣٣)

بعض الإحصاءات الوصفية لمعدلات المتغيرات التنموية المستقلة

المتغير	العدد القيم	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
النمو في حجم السكان	٢٤	٩٧٠٠٠٠٠	٢٣٣٨٠٠٠٠	١٦٦٥٩١٦٦,٦٧	٤٢٨٣١٦١,٠٨
النمو في عدد المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	٢٤	١١٣٥,٠٩	٢١١١,٥٧	٢٧١,٢٦	٢١١٥,٣٨
النمو في معدل توقع الحياة في المجتمع السعودي	٢٤	٣٢,٢٣	٦٢٨,٨٧	٤٠٨,١٦	٨٥,٢٤
معدل الدخل القومي الإجمالي	٢٤	٣١٢,٢٦	٧٠٠,٥٠	٤٧٧,٢٤	١١٧,١٧
متوسط الدخل الفردي	٢٤	٢٢٦٤٠,٠٠	٦١٠٠٠,٠٠	٣٢٢١٦,٢٥	٩٧٧٠,٢٣
معدل حجم قروض الاستثمار	٢٤	٢٢,٨٢	٢٥٤,٣٣	٤٨,١٥	٧٤,٨٤
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	٢٤	٦١١١١,١١	١٠٥١٧,٣٩	٧٦١٤٥,٥١	١٣٨١٢,٨٣
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٢٤	٣٣٤٩,٩٦	٤١٨٣٨,٩٥	٣١١٠١,٠٤	٧٢٢٤,٢٩
معدل قوى العمل السعودية	٢٤	١٣٠٧٣,١٣	٢٠,٣٧٢,٣٠	١٤٩٣٣٠,٧٦	١٤٠١,٦٨
معدل قوى العمل غير السعودية	٢٤	١٥٢٤٦,٣٠	٢٧٤٠٩,٢٦	٢٠٨٦٩,٦٦	٢٥٤٦,٧٧
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	٢٤	١٩٧١,١٣	٤٢٢٢,٩٥	٢٧٢٣,٩٠	٥١١,٢٩

المتغير	العدد القيم	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	٢٤	٢٢٥,٩٦	٥٦١,٧	٤٤١,٥٧	٩٥,٨٥
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	٢٤	٢٨٠,٩٧	٢٩٣٢,٠٣	٢٦٦٧,٢٢	٥٢٨,١٢
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	٢٤	٢٤٣٤٣,٨٣	٣١٨٢٦,٨٠	٢٨٦٨٤,٧٠	١٨٧٤,٢٧
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٢٤	٩٧٠٥٨٨,٢٤	٢٣١٤٠٧١٤,٦٠	٧٢٣٢٢٧٧,٥٦	٦٣٠٠١٨١,٠٥
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٢٤	١١٨,٩١	٤١٦,٥٠	٢٣٤,٨٠	١٠٣,٢٦
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٢٤	٤٠,٤٤	٤٤٦,٠٠	٢١٦,٩٨	١٢٢,٨٣
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٢٤	٥٢,٠٩	١٢٨,٩٥	٧٦,٥٨	١٨,١٧
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٢٤	١٥,٨٥	١٢٠,٠٩	٦٢,٨٧	٣٣,٤٧
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٢٤	٠,٩٧	٤٤,٠٥	٨,١٠	٩,٣٢
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٢٤	١٨,٤٢	٥٥,٠٢	٣٠,٣٩	٨,٨٨
المعدل العام لنمو إجمالي المتغيرات المستقلة	٢٤	١٢٦٤٩٢٧,٤١	٧٦٨٥١,٢٩	٥٠١٤٠٤,٩٩	٢٩٩٥٠٧,٩٠

تشير بيانات الجدول رقم (٣٣) إلى أن المعدل العام للمتغيرات المستقلة يتبع التوزيع الطبيعي، إذ فاقت قيمة متوسطه (٥٠١٤٠٤,٩٩) قيمة انحرافه المعياري الذي بلغ (٢٩٩٥٠٧,٩٠). إلا أنه يلاحظ أن هذه المتغيرات قد تباينت من حيث

توزيعهـا، ففـي حين خضـع معظمها للتوزيع الطبيعـي إذ فاقت متوسـطاتها انحرافاتها المعياريـة فـإن البعض الآخر كان توزيعه غـير طبيعي، إذ كانت قيـم انحرافاته المعيارية أعلى من قيم متوسطاته. ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

٥ . ٢ . ١ المتغيرات المستقلة السكانية

سـجلت النتائج المنشورة في الجدول رقم (٣٣) اتجاهات نمو المتغيرات السـكانية في المجتمـع السـعودي، إذ اتضـح أن متغـير حجم السـكان يتجه للتوزيع الطبيعي. فقد فاقت قيمة متوسطه التي بلغت (١٦٦٥٩١٦٦ , ٦٦) قيمـة انحرافـه المعيـاري التـي بلغـت (٤٢٨٣١٦١ , ٠٨). كـما بلغـت القيمـة الكبرى لهـذا المتغـير (٢٣٣٨٠٠٠٠)، بينـما بلغت القيمـة الصغرى (٩٧٠٠٠٠٠). وهـذه النتيجة تشـير إلى أن التباين في نمـو حجم هذا المتغير السـكاني ليس شديداً. وفي المقابل أظهرت النتائج أن المتغير السكاني (معدل المواليد الذين لهم شـهادات ميلاد في المجتمع السعودي)، يتجه نحو التوزيع غير الطبيعي، إذ فاقت قيمة انحرافه المعياري التي بلغت (٣٨ , ٢١١٥) قيمة متوسطه التي بلغت (٢٦ , ٢٧١). بينما بلغت القيمة الكبرى (٥٧ , ٢٤١١) والقيمـة الصغـرى (٠٩ , ١١٣٥). وهذه النتائج تدل عـلى أن حجم التباين في نمـو هذا المتغير السـكاني كبير. كما أظهرت البيانـات أن متغير معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي عند الولادة يتجه نحو التوزيع الطبيعي، إذ فاق متوسـطه انحرافه المعياري، فقد بلغت قيمة المتوسـط (١٨ , ٤٠٨)، أما قيمـة الانحراف المعياري فقـد بلغت (٢٤ , ٨٥). كما بلغـت القيمة الكبرى (٨٧ , ٦٢٨)، وبلغـت القيمـة الصغـرى (٢٣ , ٣١٢)؛ ممـا يعنـي أن حجم التباين في نمو معدلات هذا المتغير في المجتمع السعودي ليست كبيرة.

٥ . ٢ . ٢ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

تشير بيانات الجدول رقم (٣٣) إلى أن جميع المتغيرات المستقلة الاقتصادية قد اتجهت إلى التوزيع الطبيعي، فقد أظهرت النتائج المتعلقة بالمتغير الاقتصادي (معدل الدخل القومي الإجمالي) أن قيمة متوسطه التي بلغت (٢٤ , ٤٧٧) قد فاقت قيمة انحرافه المعياري التي بلغت (١٧ , ١١٧). كما بلغت القيمة الكبرى لهذا المتغير الاقتصادي (٥٠ , ٧٠٠)، وبلغت القيمة الصغرى (٢٦ , ٣١٢). وهذه النتائج تدل على أن التباين في حجم نمو معدل الدخل القومي الإجمالي في المجتمع السعودي ليس كبيراً. كما أظهرت بيانات الجدول أن المتغير الاقتصادي (متوسط الدخل الفردي) أيضاً يتجه نحو التوزيع الطبيعي، إذ فاق متوسطه (٢٥ , ٣٢٢١٦) الانحراف المعياري (٢٣ , ٩٧٧٠). وكانت القيمة الكبرى (٠٠ , ٦١٠٠٠)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (٠٠ , ٢٢٦٤٠). وهذه النتائج تؤكد أن التباين في نمو متوسط الدخل الفردي ليس كبيراً. وتظهر النتائج أن المتغير الاقتصادي (معدل حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة في المجتمع السعودي) يتجه نحو التوزيع الطبيعي، إذ اتضح أن متوسط هذا المتغير الذي بلغ (١٤ , ٧٨) قد فاق انحرافه المعياري الذي بلغ (٨٤ , ٧٤). كما كانت القيمة الكبرى لهذا المتغير (٣٣ , ٢٥٤)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (٨٢ , ٢٢). كما أظهرت النتائج أن المتغير الاقتصادي (معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة)، قد فاقت قيمة متوسطه (٥١ , ٧٦١٤٥) قيمة انحرافه المعياري (٨٣ , ١٣٨١٢). وبلغت القيمة الكبرى (٣٩ , ١٠٥١٧)، بينما بلغت القيمة الصغرى (١١ , ٦١١١١)؛ مما يدل على أن هذا المتغير يتجه نحو

التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن التباين في حجم نموه ليس كبيراً. وأظهرت البيانات أن متوسط المتغير الاقتصادي (معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي) يفوق انحرافه المعياري، إذ بلغ متوسطه (٠٤ , ٣١١٠١)، بينما بلغ انحرافه المعياري (٢٩ , ٧٢٢٤). وكانت القيمة الكبرى لهذا المتغير الاقتصادي (٩٥ , ٤١٨٣٨)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (٩٦ , ٣٣٤٩). وهذه النتائج تشير إلى أنه يتجه نحو التوزيع الطبيعي.

وفي السياق نفسه أظهرت النتائج المنشورة في الجدول رقم (٣٣) أن المتغيرات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بقوى العمل في المجتمع السعودي بشكل عام تتجه نحو التوزيع الطبيعي؛ مما يدل على أن حجم التباين في نمو معدلاتها ليس كبيراً. فقد أظهرت البيانات أن متوسط المتغير الاقتصادي (معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي) قد بلغ (٧٥ , ١٤٩٣٣٠)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٦٨ , ١٤٠١)؛ وكانت القيمة الكبرى (٣٠ , ٢٠٣٧٢)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (١٣ , ١٣٠٧٣). وبلغ متوسط متغير معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي (٦٦ , ٢٠٨٦٩)، أما انحرافه المعياري (٧٧ , ٢٥٤٦)، والقيمة الكبرى (٢٦ , ٢٧٤٠٩)، وأما القيمة الصغرى (٣٠ , ١٥٢٤٦). أما متوسط متغير معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية فقد بلغ (٩٠ , ٢٧٢٣)، والانحراف المعياري بلغ (٢٩ , ٥١١)، وكانت القيمة الكبرى (٩٥ , ٤٢٢٢)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (١٣ , ١٩٧١). وبلغ متوسط معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية (٥٧ , ٤٤١)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٨٥ , ٩٥)، وكانت القيمة الكبرى (٧ , ٥٦١)، أما القيمة الصغرى فكانت (٩٦ , ٢٢٥). وأيضاً بلغ متوسط متغير معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية

(٢٢,٢٦٦٧)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (١٢,٥٢٨)، وكانت القيمة الكبرى (٠٣,٢٩٣٢)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (٩٧,٢٨٠). وبلغ متوسط المتغير الاقتصادي (معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية) (٧٠,٢٨٦٨٤)، وانحرافه المعياري (٢٧,١٨٧٤). أما القيمة الكبرى فقد كانت (٨٠,٣١٨٢٦)، وبلغت القيمة الصغرى (٨٣,٢٤٣٤٣). وهذه النتائج المتعلقة بتوزيع قوى العمل على القطاعات الاقتصادية في المجتمع السعودي تؤكد أنها بشكل عام تتجه نحو التوزيع الطبيعي؛ مما يعني أن حجم التباين في نمو معدلاتها ليس كبيراً.

٥ . ٢ . ٣ المتغيرات المستقلة التعليمية

أظهرت البيانات المنشورة في الجدول رقم (٣٣) نتائج متفاوتة حول اتجاه توزيع معدلات المتغيرات التعليمية في المجتمع السعودي، فقد اتبعت معظم هذه المتغيرات التوزيع الطبيعي؛ مما يعني أن حجم التباين في نمو معظم معدلات هذه المتغيرات ليس كبيراً. وهذه المتغيرات هي: معدل حجم الإنفاق على التعليم في المجتمع السعودي الذي فاق متوسطه (٥٥,٧٢٣٢٢٧٧) انحرافه المعياري (٠٤٦,٦٣٠٠١٨١). وكانت القيمة الكبرى لهذا المتغير التعليمي (٦٠,٢٣١٤٠٧١٤)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (٢٤,٩٧٠٥٨٨). وكذلك المتغير التعليمي (معدل الطلاب المتخرجين في المرحلة الثانوية) الذي بلغ متوسطه (٧٩,٢٣٤)، بينما انحرافه المعياري (٢٦,١٠٣). وكانت القيمة الكبرى (٥٠,٤١٦)، أما القيمة الصغرى (٩١,١١٨). ومعدل خريجات المرحلة الثانوية الذي فاق متوسطه (٩٧,٢١٦) انحرافه المعياري (٨٣,١٢٢). وكانت القيمة الكبرى (٠٠,٤٤٦)، أما القيمة الصغرى (٤٤,٤٠). وأيضاً معدل

خريجي برامج الدراسات العليا الذي بلغ متوسطه (٥٧ , ٧٦)، بينما انحرافه المعياري (١٦ , ١٨). وكانت القيمة الكبرى (٩٥ , ١٢٨)، أما القيمة الصغرى (٠٩ , ٥٢). ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا الذي بلغ متوسطه (٨٦ , ٦٢)، بينما انحرافه المعياري (٤٦ , ٣٣). وكانت القيمة الكبرى لهذا المتغير (٠٩ , ١٢٠)، أما القيمة الصغرى (٨٥ , ١٥). وأخيراً المتغير التعليمي (معدل خريجي برامج التدريب المهني) الذي بلغ متوسطه (٣٩ , ٣٠)، بينما انحرافه المعياري (٨٧٩ , ٨). وكانت القيمة الكبرى لهذا المتغير (٠٢ , ٥٥)، أما القيمة الصغرى فقد بلغت (٤٢ , ١٨).

وتشير البيانات إلى أن المتغير المستقل التعليمي معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني قد خضع للتوزيع غير الطبيعي، إذ أظهرت البيانات المنشورة في الجدول رقم (٣٣) أن قيمة انحرافه المعياري التي بلغت (٣١ , ٩) فاقت قيمة متوسطه التي بلغت (١٠ , ٨). وهذه النتيجة تشير إلى أن التباين في حجم نمو هذا المتغير في المجتمع السعودي كبير.

أما بالنسبة للمعدل العام لنمو إجمالي المتغيرات المستقلة فإن متوسطه الذي بلغ (٩٩ , ٥٠١٤٠٤) يفوق انحرافه المعياري والذي بلغ (٩٠ , ٢٩٩٥٠٧)، ومما يؤكد ذلك الفرق بين القيمة الكبرى (٢٩ , ٧٦٨٥١) والقيمة الصغرى (٢٧ , ١٢٦٤٩). وهذه النتيجة مجملاً تؤكد أن التباين في حجم نمو هذا المعدل في المجتمع السعودي ليس كبيراً؛ بمعنى أنه يميل إلى التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

٥ . ٣ أثـر المتغـيرات التنمويـة السـكانية والاقتصاديـة والتعليمية على الجرائم الاقتصادية

للتعرُّف على العوامل التي أسـهمت في حدوث التباين في معدلات نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي تم استخدام المعاملات الإحصائية المناسـبة التي أسـهمت نتائجها في الإجابة عن تسـاؤلات الدراسـة، إذ تمثل التساؤل الرئيس الثاني فيما يلي:

«إذا كان هنـاك تبايـن في حجم هـذه الأنماط من الجرائـم الاقتصادية فما علاقـة ذلـك بالعوامل التنموية المختلفـة في المجتمع السـعودي؟ ثم أي هذه العوامل أكثر تأثيراً في هذا النمط من الجرائم؟»

٥ . ٣ . ١ العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية في المجتمع السعودي

سـعت الدراسـة إلى محاولـة التعرُّف عـلى العوامـل التنموية السـكانية والاقتصاديـة والتعليميـة التـي أثرت في المعـدل العام للجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية، إذ تمثل تساؤل الدراسة في الآتي:

«ما العوامل التنموية التي تؤثر في نمو المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهـة ضـد المُلكيِـة الفرديـة في المجتمع السـعودي خـلال الفـترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

أولاً: نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة. والجدول رقم (٣٤) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٣٤)

العلاقة بين المعدل العام للجرائم الاقتصادية

الموجهة ضد المُلكيةِ الفردية وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	-	٠,٦٦٥(**)	٠,٠٠٠
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٧٨٦(**)	٠,٠٠٠
معدل حجم قروض الاستثمار	-	٠,٤٢٣(**)	٠,٠٣٩
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة	-	٠,٤٥٢(*)	٠,٠٢٦
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	+	٠,٤٢٣(*)	٠,٠٣٩
معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	+	٠,٥٦٦	٠,٠٠٤
معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	-	٠,٤٦٧(*)	٠,٠٢١
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية	+	٠,٤٠٨(*)	٠,٠٤٨
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية	-	٠,٥٢٧(**)	٠,٠٠٨
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٩٠٥(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٨٨٨(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٨٣١(**)	٠,٠٠٠

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٨٣٣(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٨٥٩(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٨٠٦(**)	٠,٠٠٠

أ ـ ارتبطت عشرة متغيرات مستقلة إيجابياً بمعدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٨٦)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية.

٢ ـ معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٢٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية.

٣ ـ معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥٦٦)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية.

٤ ـ معـدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية: وقد بلغت قيمـة العلاقـة الارتباطية (٤٠٨ , ٠)، وهي دالـة إحصائياً عند مسـتوى دلالة معنويـة (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلـما ارتفع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٥ ـ معـدل حجـم الإنفاق عـلى التعليـم: وقد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطية (٩٠٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مسـتوى دلالة معنويـة (٠٥ , ٠)؛ بمعنـى أنه كلما ارتفع معـدل حجم الإنفاق عـلى التعليم ارتفع المعـدل العام للجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٦ ـ معدل خريجـي المرحلة الثانوية العامة: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٨٨٨ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مسـتوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنـه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانويـة العامة ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٧ ـ معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٨٣١ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مسـتوى دلالة معنويـة (٠٥ , ٠)؛ بمعنـى أنه كلما ارتفع معـدل خريجي برامج الدراسـات العليـا ارتفـع المعـدل العـام للجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٨ ـ معـدل خريجـات برامـج الدراسـات العليـا: وقد بلغـت قيمة العلاقة الارتباطية (٨٣٣ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالـة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنـه كلما ارتفع معدل خريجات

برامج الدراسات العليا ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٩ ـ معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٨٥٩, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

١٠ ـ معدل خريجي برامج التدريب المهني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٨٠٦, ٠)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التدريب المهني ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

ب ـ ارتبطت خمسة متغيرات مستقلة سلبيا بالمعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٦٦٥, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل النمو في معدل توقع الحياة في المجتمع السعودي ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٢ ـ معدل حجم قروض الاستثمار: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٢٣, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل حجم قروض الاستثمار ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٣ـ معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٥٢ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل الركاب المسافرين ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٤ـ معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٦٧ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل قوى العمل غير السعودية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

٥ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٢٧ , ٠)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

ج ـ لم تظهر بعض المتغيرات السكانية والاقتصادية والتعليمية ارتباطاً بالمعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية، نظراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠٥ , ٠)، وهذه المتغيرات هي: معدل المواليد الذين

لديهم شهادات ميلاد في المجتمع السعودي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

الجدول رقم (٣٥)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية

المتغير	معامل الانحدار المعياري	امتحان تي	مستوى الدلالة
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	ـ ٠,٠٦٢	ـ ٠,٣٦٦	٠,٧١٨
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٦٦٥	ـ ٤,١٧٩	٠,٠٠٠
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٦٦٥
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٤٤٣
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٤١٧
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٧,٦٤٦
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٣٥) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية. وتعكس بيانات الجدول أن هناك متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية، إذ أثر معدل النمو في توقع الحياة، وقد كانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠)، كما بلغت قيمة إف (١٧,٦٤٦). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٤٢٪) من حجم التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية. أما المتغير الآخر (معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد) فلم يكن دالاً عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٣٦)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية

المتغـــــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى الدلالة
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٧٨٣	٧,٨٥٥	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	٠,٠١٤	٠,٠٥٩	٠,٩٥٣
معدل حجم قروض الاستثمار	٠,٤١٧-	٤,١٨١-	٠,٠٠٠
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	٠,١٣٤-	٠,٦٠٨-	٠,٥٥٠

المتغـــــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى الدلالة
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٠,١٣٣	١,٢٥٩	٠,٢٢٣
معدل قوى العمل السعودية	٠,٢٤٩	١,٩٨١	٠,٠٦١
معدل قوى العمل غير السعودية	٠,١٥٤-	١,٠٠٣-	٠,٣٢٨
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	٠,١٧٥-	١,٧٠٢-	٠,١٠٧
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	٠,٢٥٤-	٢,٠٧٩-	٠,٠٥١
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	٠,٠٦٧-	٠,٦٢٤-	٠,٥٣٩
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	٠,١٨-	٠,١٢٩-	٠,٨٩٩
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٨٩٠
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٧٩٢
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٧٧٢
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٣٩,٨٨٨
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٣٦) يشـتمل على تحليل الانحـدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفرديـة. وتعكـس بيانات الجدول أن هناك أحد عـشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشـف عن تأثير متغيرين في المعدل العام للجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية، وكان المؤثر الإيجابي هو معـدل الدخل القومي الإجمالي، بينما كان المؤثر السـلبي هو معدل حجم قروض الاسـتثمار، وكانا دالين عند مسـتوى (٠,٠٠)، كـما بلغت قيمة إف (٣٩,٨٨٨). وقد اسـتطاع هذا النموذج تفسـير ما نسبته (٧٧٪) من حجم

التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

أما بقية المتغيرات، وهي: متوسط الدخل الفردي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٣٧)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٤٠٨	٢,٧١٤	٠,٠١٣
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,٦٤١	٣,٧٨٢	٠,٠٠١
معدل خريجات المرحلة الثانوية	**٠,١٩٦**	**٢,١١٢**	**٠,٠٤٨**
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,١٠٢	٠,٥٧٣	٠,٥٧٣
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,٤٤٦-	١,٤٨٩-	٠,١٥٣
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,١٢٤	٠,٥٤٥	٠,٥٩٢

معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,٠٢٤	٠,٠٩٠	٠,٩٢٩
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٩٤٦
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٨٩٤
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٨٧٩
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٥٦,٥١٨
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية الجدول رقم (٣٧) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير ثلاثة متغيرات بشكل إيجابي في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية، وهي: معدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل حجم الإنفاق على التعليم. وقد كانت دالة عند مستوى (٠,٠٠)، كما بلغت قيمة إف (٥٦,٥١٨). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٨٨٪) تقريباً من حجم التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل خريجي برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني، فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية.

وللتعـرف على العلاقة بـين المتغيرات المسـتقلة السـكانية والاقتصادية والتعليميـة والأنماط المندرجة ضمن مفهوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية تم إجراء المعاملات الإحصائية المناسبة.

ثالثـاً: العوامل التنمويـة المرتبطة بالاختلاف في معـدل جرائم سرقة السيارات في المجتمع السعودي

سـعت الدراسـة إلى محاولة التعرف على العوامل التنموية السـكانية والاقتصادية والتعليمية التي أثرت في معدل جرائم سرقة السيارات، إذ تمثل التساؤل الفرعي الأول في الآتي:

«مـا أثر العوامـل التنموية في معدل جرائم سرقة السـيارات في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

١ ـ نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسـة، والجـدول رقم (٣٨) يعرض هذه النتائج بحسـب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٣٨)

العلاقة بين معدل جرائم سرقة السيارات وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية (معامل الارتباط)	مستوى الدلالة
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	-	٠,٦٥٣(**)	٠,٠٠١
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٨٤٣(**)	٠,٠٠٠

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية (معامل الارتباط)	مستوى الدلالة
معدل حجم قروض الاستثمار	-	٠,٣٩٤(**)	٠,٠٥٧
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة	-	٠,٤٤٣(*)	٠,٠٣٠
معدل السيارات المسجلة	+	٠,٣٩٦	٠,٠٥٥
معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	+	٠,٦٠٤	٠,٠٠٢
معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	-	٠,٤٣٨(*)	٠,٠٣٢
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية	+	٠,٥٠٤(*)	٠,٠١٢
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية	-	٠,٥٣٦(**)	٠,٠٠٧
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٩٢٤(**)	٠,٠٠٠
معدل نمو خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٩٠٩(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٨٣٤(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٨٦٦(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٨٦٤(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٨١٧(**)	٠,٠٠٠

أ ـ ارتبطت عشرة متغيرات مستقلة إيجابياً بمعدل جرائم سرقة السيارات في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معـدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٨٤٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنـى أنه كلما ارتفع معـدل الدخل القومي الإجمـالي ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٢ ـ معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٣٩٦, ٠)، ودلالتها الإحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٣ ـ معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٦٠٤, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٤ ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٠٤, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٥ ـ معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٩٢٤, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٦ ـ معدل خريجي المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٩٠٩, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٧ ـ معـدل خريجـي برامج الدراسـات العليـا: وقد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطيـة (٨٣٤, ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالة معنويـة (٠٥, ٠)؛ بمعنـى أنـه كلـما ارتفـع معـدل خريجـي برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٨ ـ معـدل خريجات برامج الدراسـات العليا: وقد بلغـت قيمة العلاقة الارتباطيـة (٨٦٦, ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالة معنويـة (٠٥, ٠)؛ بمعنـى أنـه كلما ارتفـع معدل خريجـات برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٩ ـ معـدل خريجي برامج التعليم العـالي الفني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٨٦٤, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

١٠ ـ معـدل خريجـي برامج التدريـب المهني، وقد بلغـت قيمة العلاقة الارتباطيـة (٨١٧, ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً أيضـاً عند مسـتوى دلالـة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التدريب المهني ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

ب ـ ارتبطت خمسة متغيرات مستقلة سلبياً بمعدل جرائم سرقة السيارات في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معـدل النمـو في توقـع الحياة: وقـد بلغت قيمة العلاقـة الارتباطية (٦٥٣, ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالـة معنويـة (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل النمو في توقع الحياة ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٢ ـ معدل حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٣٩٤, ٠)، ودلالتها الإحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل حجم قروض الاستثمار ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٣ ـ معدل عدد الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٤٣, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١, ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل عدد الركاب المسافرين ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٤ ـ معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٣٨, ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١, ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل قوى العمل غير السعودية ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

٥ ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٣٦, ٠)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥, ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات.

ج ـ **لم تظهر بقية المتغيرات السكانية والاقتصادية والتعليمية ارتباطاً بمعدل جرائم سرقة السيارات**؛ نظراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠٥, ٠). وهذه المتغيرات هي: معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد في المجتمع السعودي،

ومعـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الزراعيـة، ومعـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الصناعيـة، ومعـدل خريجـات المرحلة الثانوية.

٢ ـ نتائـج تحليل الانحـدار المتعدد لتأثير المتغيرات المسـتقلة في معدل جرائم سرقة السيارات

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

الجدول رقم (٣٩)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم سرقة السيارات

المتغـــــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
النمو في معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	ـ ٠,١٠٩	ـ ٠,٦٤٢	٠,٥٢٨
نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٦٥٣	ـ ٤,٠٣٤	٠,٠٠١
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٦٥٣
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٤٢٦
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٤٠٠
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٦,٣٤٤
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠١

جدول رقم (٣٩) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم سرقة السيارات. وتعكس بيانات الجدول

أن هنـاك متغيرين تـم إدراجهما في نموذج الانحـدار، إلا أن تحليل الانحدار كشـف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم سرقة السيارات، إذ أثـر معـدل النمو في توقع الحيـاة، وكانت دلالته الإحصائية عند مسـتوى (٠,٠١)، كما بلغت قيمة إف (١٦,٣٤). وقد استطاع هذا النموذج تفسير مـا نسـبته (٤٠٪) من حجـم التباين في معـدل جرائم سرقة السـيارات. أما المتغـير الآخر معدل المواليد الذين لديهم شـهادات ميـلاد فلم يكن دالاً عند مسـتوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة السيارات.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٤٠)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم سرقة السيارات

المتغـــــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٦٤٨	٧,٠٦٧	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	ـ٠,٠٥٩	ـ٠,٣٣٦	٠,٧٤٠
معدل حجم قروض الاستثمار	ـ٠,٤٣٢	ـ٥,٧٢٥	٠,٠٠٠
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	ـ٠,٠٥٤	ـ٠,٣٠٥	٠,٧٦٤
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	ـ٠,٠٨٤	١,٠٧٥	٠,٢٩٦
معدل قوى العمل السعودية	٠,٢٤١	٢,٤٥١	٠,٠٢٤
معدل قوى العمل غير السعودية	ـ٠,٠٩٦	ـ٠,٨٤٢	٠,٤١٠
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	٠,٠٩٤	ـ١,٠٦٠	٠,٣٠٢

معدل العاملين في القطاعات التعدينية	٠,١٢٩	١,٣٥٦ـ	٠,١٩١
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	٠,٠٤٧ـ	٠,٠٥٨٦	٠,٥٦٥
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	٠,٠٥٥ـ	٠,٠٥٣١	٠,٦٠٢
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٩٤٥
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٨٩٣
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٨٧٧
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٥٥,٦٤٠
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٤٠) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم سرقة السيارات. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير ثلاثة متغيرات على معدل جرائم سرقة السيارات، إذ أثر بشكل إيجابي كل من معدل الدخل القومي الإجمالي ومعدل قوى العمل السعودية، كما أثر بشكل سلبي معدل حجم قروض الاستثمار، وقد كانت جميع المتغيرات الثلاثة المشار إليها دالة عند مستوى (٠,٠٥) فما دون، كما بلغت قيمة إف (٥٥,٦٤٠). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٨٨٪) تقريباً من حجم التباين في معدل جرائم سرقة السيارات.

أما بقية المتغيرات، وهي: متوسط الدخل الفردي، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات

الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية، فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة السيارات.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٤١)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم سرقة السيارات

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٥٤٤	٤,٤٢٢	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,٤٤٨	٣,٦٣٩	٠,٠٠٢
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,١٣٣	١,٦٥٩ـ	٠,٠٦٩
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,١٩٨	١,٩٢٢	٠,١١٣
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,٤١٨ـ	١,٦٦٤ـ	٠,١١٢
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,٢١٩	١,٢٨٠	٠,٢١٥
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,١٧٢ـ	٠,٧٤١ـ	٠,٤٦٧
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٩٥٤
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٩١٠
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٩٠١
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٠٦,٠٧٦
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٤١) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم سرقة السيارات. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير ثلاثة متغيرات بشكل إيجابي في معدل جرائم سرقة السيارات، وهي: معدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل حجم الإنفاق على التعليم. وكانت جميعها دالة عند مستوى (٠,٠٥) فما دون، كما بلغت قيمة إف (١٠٦,٠٧٦). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٩٠٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة السيارات.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة السيارات.

٢ ـ العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في معدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي

سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أثرت في معدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي، إذ تمثل التساؤل الفرعي الثاني في الآتي:

«ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

أ ـ نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة. والجدول رقم (٤٢) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٤٢)

العلاقة بين معدل جرائم سرقة المنازل وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	-	٠,٦٧١(**)	٠,٠٠٠
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٥٥٠(**)	٠,٠٠٥
متوسط الدخل الفردي	-	٠,٤١٣(*)	٠,٠٤٥
معدل حجم قروض الاستثمار	-	٠,٥١٧(**)	٠,٠١٠
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	-	٠,٤٦٨(*)	٠,٠٢١
معدل السيارات المسجلة بالمجتمع السعودي	+	٠,٤٤٥(*)	٠,٠٢٩
معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	-	٠,٥١٣(*)	٠,٠١٠
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية	-	٠,٥٩٨(**)	٠,٠٠٢
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٧٧٤(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٧٦٥(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٧٢٢(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٦٩٠(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٧٥٦(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٧٠٤(**)	٠,٠٠٠

ب ـ ارتبطت ثمانية متغيرات مستقلة إيجابيا بمعدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥٥٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٢ ـ معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٤٥)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٣ ـ معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٧٤)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٤ ـ معدل خريجي المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٦٥)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٥ ـ معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٢٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٦ ـ معدل خريجات برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة

الارتباطية (٠,٦٩٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجات برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٧ـ معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٥٦)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٨ـ معدل خريجي برامج التدريب المهني، وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٠٤)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

ج ـ ارتبطت ستة متغيرات مستقلة سلبيا بمعدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٦٧١)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل النمو في توقع الحياة ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٢ ـ متوسط الدخل الفردي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤١٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما انخفض متوسط الدخل الفردي ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٣ ـ معدل حجم قروض الاستثمار، وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥١٧)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛

بمعنى أنه كلما انخفض معدل حجم قروض الاستثمار ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٤ ـ معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٦٨ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل الركاب المسافرين ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٥ ـ معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥١٣ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل قوى العمل غير السعودية ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

٦ ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٩٨ , ٠)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

د ـ ولم تظهر بقية المتغيرات المستقلة ارتباطاً بمعدل جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي؛ نظراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠٥ , ٠)، وهذه المتغيرات هي:

معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد، ومعدل قوى العمل السعودية، ومعدل العاملين في القطاعات التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الصناعية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية.

٢ ـ نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة في معدل جرائم سرقة المنازل

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

جدول رقم (٤٣)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية
في معدل جرائم سرقة المنازل

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	٠,٠٠٨	٠,٠٤٩	٠,٩٦٢
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٦٧١	ـ٤,٢٤٨	٠,٠٠٠
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٦٧١
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٤٥١
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٤٢٦
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٨,٠٤٨
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٤٣) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم سرقة المنازل. وتعكس بيانات الجدول أن هناك متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم سرقة المنازل، إذ أثر معدل النمو في توقع الحياة، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى

(٠٠ , ٠)، كما بلغت قيمة إف (٠٤٨ , ١٨). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٦ , ٤٢٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة المنازل. أما المتغير الآخر معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد فلم يكن دالاً عند مستوى الدلالة (٠٠ , ٠) ولا (٠٥ , ٠) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة المنازل.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٤٤)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم سرقة المنازل

المتغـــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٨٤٦	٥,١٩٠	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	ـ٠,١٢٧	ـ٠,٤٤٣	٠,٦٦٣
معدل حجم قروض الاستثمار	ـ٠,٥٦٦	ـ٤,٤٤٩	٠,٠٠٠
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	٠,١٩٢	٠,٦٩٥	٠,٤٩٦
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٠,١٢٣	٠,٨٩١	٠,٣٨٤
معدل قوى العمل السعودية	٠,١٨٨	١,١٣٠	٠,٢٧٣
معدل قوى العمل غير السعودية	٠,٠٢٦	٠,١٢٥	٠,٩٠١
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	٠,٠٠٦	٠,٠٣٨	٠,٩٧٢
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	٠,٤٦٩	٢,٨٥٤	٠,٠١٠
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	ـ٠,٧٤	ـ٠٥٤٢	٠,٥٩٤
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	٠,٩٩٥
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٨٣١

نسبة التباين المفسر (R Square)	٠,٦٩٠
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)	٠,٦٤٤
امتحان إف للدلالة الإحصائية	١٤,٨٦٦
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف	٠,٠٠٠

جدول رقم (٤٤) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم سرقة المنازل. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير ثلاثة متغيرات في معدل جرائم سرقة المنازل، إذ أثر بشكل إيجابي كل من معدل الدخل القومي الإجمالي ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، كما أثر بشكل سلبي معدل حجم قروض الاستثمار، وكانت دالة جميعها عند مستوى (٠,٠٥) فما دون، كما بلغت قيمة إف (١٤,٨٦٦). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٦٤٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة المنازل.

أما بقية المتغيرات، وهي: متوسط الدخل الفردي، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة المنازل.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٤٥)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات
المستقلة التعليمية في معدل جرائم سرقة المنازل

المتغـــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٤٩٩	١,٥٨٢	٠,١٢٩
معدل خريجي المرحلة الثانوية	ـ٠,٤٤	ـ٠,٣١٢	٠,٧٥٨
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,٧٧٤	٥,٧٣٤	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,٣٠٠	١,٤١٧	٠,١٧١
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,١٣٠	٠,٥١١	٠,٦١٤
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,٢٨٤	٠,٨٠٦	٠,٤٢٩
معدل خريجي برامج التدريب المهني	ـ٠,٢٣٦	ـ٠,٥٧٣	٠,٥٧٢
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٧٧٤
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٥٩٩
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٥٨١
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٣٢,٨٧٥
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٤٥) يشـتمل على تحليل الانحـدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم سرقة المنازل. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشـف عن تأثير متغير واحد بشـكل إيجـابي في معدل جرائم سرقـة المنازل،

وهو معدل خريجات المرحلة الثانوية، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠)، كما بلغت قيمة إف (٨٧٥,٣٢). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٥٨٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة المنازل.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل حجم الإنفاق على التعليم، ومعدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة المنازل.

٥ . ٣ . ٢ العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي

سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أثرت في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية، إذ تمثل التساؤل الفرعي الثالث في الآتي:

«ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

أولاً: نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة. والجدول رقم (٤٦) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٤٦)

العلاقة بين معدل جرائم سرقة المحلات التجارية وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	-	٠,٤٧٦(*)	٠,٠١٩
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٥٩٣(**)	٠,٠٠٢
معدل السيارات المسجلة بالمجتمع السعودي	+	٠,٤٠٥(*)	٠,٠٥٠
معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	+	٠,٤٢٩(*)	٠,٣٦
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية	-	٠,٤١١(*)	٠,٠٤٦
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٦٧٥(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٦٤٤(**)	٠,٠٠١
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٧٣١(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٥٤٢(**)	٠,٠٠٦
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٦٩٥(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٥٥٥(**)	٠,٠٠٥

أ ـ ارتبطت تسعة متغيرات مستقلة إيجابياً بمعدل جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥٩٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٢ ـ معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٠٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٣ ـ معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٢٩ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٤ ـ معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٦٧٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٥ ـ معدل خريجي المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٦٤٤ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٦ ـ معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٧٣١ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٧ ـ معدل خريجات برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٤٢ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

معنويـة (٠٥ , ٠)؛ بمعنـى أنـه كلما ارتفـع معدل خريجـات برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٨ ـ معـدل خريجـي برامج التعليم العالي الفني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (.٦٩٥)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٩ ـ معـدل خريجـي برامـج التدريـب المهني، وقـد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطيـة (٥٥٥ , ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً أيضـاً عند مستوى دلالـة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التدريب المهني ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

ب ـ ارتبط متغيران من المتغيرات المستقلة سلبياً بمعدل جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي، وهذان المتغيران هما:

١ ـ معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السـعودي: وقد بلغت قيمة العلاقـة الارتباطيـة (٥٧٣ , ٠)، وهـي دالة إحصائياً عند مستوى دلالـة معنويـة (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنـه كلما انخفض معـدل النمو في توقع الحياة ارتفع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٢ ـ معـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الخدماتيـة: وقد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطية (٤١١ , ٠)، وهـي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالـة معنويـة (٠١ , ٠)؛ بمعنـى أنه كلـما انخفض معدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية الخدماتية ارتفـع معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

ج ـ **لم تظهر بقية المتغيرات السكانية والاقتصادية والتعليمية ارتباطاً بمعدل جرائم سرقة المحلات التجارية**؛ نظراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠,٠٥) وهذه المتغيرات هي:

معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل حجم قروض الاستثمار، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج، ومعدل قوى العمل غير السعودية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

الجدول رقم (٤٧)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات
المستقلة السكانية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	٠,٠٥٩	٠,٢٩٣	٠,٧٧٢
النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ٠,٤٧٦	ـ٢,٥٣٦	٠,٠١٩
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٤٧٦
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٢٢٦
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,١٩١
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٦,٤٣٣
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠١٩

جدول رقم (٤٧) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية. وتعكس بيانات الجدول أن هناك متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل

جرائـم سرقة المحلات التجاريـة، وهو معدل النمو في توقـع الحياة، وكانت دلالته الإحصائية عند مسـتوى (٠,٠١٩)، كما بلغت قيمة إف (٤٣٣,٦). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (١٩٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية. أما المتغير الآخر (معدل المواليد الذين لديهم شـهادات ميلاد) فلم يكن دالاً عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسـات الاجتماعية؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٤٨)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات

المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية

المتغـــــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٥٩٣	٣,٤٥٥	٠,٠٠٢
متوسط الدخل الفردي	ـ٠,٢٢٠	ـ١,٢٩٢	٠,٢١١
معدل حجم قروض الاستثمار	ـ٠,٢١٢	ـ١,٢٥٣	٠,٢٢٤
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	ـ٠,١٤٨	ـ٠,٨٥٣	٠,٤٠٣
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٠,٢٧٣	١,٥٩٢	٠,١٢٦
معدل قوى العمل السعودية	٠,٠٨٢	٠,٣٥٧	٠,٧٢٥
معدل قوى العمل غير السعودية	ـ٠,١٥٢	ـ٠,٨٧٦	٠,٣٩١

معدل العاملين في القطاعات الزراعية	ـ٠,١٦٠	ـ٠,٩٢٨	٠,٣٦٤
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	ـ٠,٣٨٦	ـ١,٨٠٩	٠,٠٨٥
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	٠,٢٥٠	ـ١,٤٠٣	٠,١٧٥
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	ـ٠,٢٣٧	ـ١,٣٢١	٠,٢٠١
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٥٩٣
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٣٥٢
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٣٢٢
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١١,٩٣٤
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٢

جدول رقم (٤٨) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل إيجابي على معدل جرائم سرقة المحلات التجارية، وهو معدل الدخل القومي الإجمالي، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٢)، كما بلغت قيمة إف (١١,٩٣٤). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٢٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

أما بقية المتغيرات، وهي: متوسط الدخل الفردي، ومعدل حجم قروض الاستثمار، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في

القطاعات الاقتصاديـة الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينيـة، ومعـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية الصناعيـة، ومعدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الخدماتيـة؛ فلم تكن دالة عند مسـتوى الدلالـة (٠٠ , ٠) ولا (٠٥ , ٠) المقبولين في الدراسـات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٤٩)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات

المستقلة التعليمية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية

المتغـــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٢٦٦	١,١٤٩	٠,٢٦٤
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,٧٣١	٥,٠١	٠,٠٠٠
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,٠٥٦	٠,٣٧٣ـ	٠,٧١٣
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,٢١٧	٠,٩٨٢	٠,٣٣٧
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,٠٠٤	٠,٠١٦	٠,٩٨٧
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,٣٠٠	١,٢٢٢	٠,٢٣٥
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,٠٥٨	٠,٢٦٩	٠,٧٩١
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٧٣١
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٥٤٣
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٥١٣
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٢٥,٢٠٨
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٤٩) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل إيجابي في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية، وهو معدل خريجي المرحلة الثانوية، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠٠ , ٠)، كما بلغت قيمة إف (٢٠٨ , ٢٥). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٥١٪) من حجم التباين في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل حجم الإنفاق على التعليم، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠٠ , ٠) ولا (٠٥ , ٠) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم سرقة المحلات التجارية.

٥ . ٣ . ٣ العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي

سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أثرت في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، إذ تمثل تساؤل الدراسة في الآتي:

«ما العوامل التنموية التي تؤثر في المعدل العام للجرائم الاقتصادية

الموجهة ضد النظام العام، في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

أولاً: نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة والجدول رقم (٥٠) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٥٠)

العلاقة بين المعدل العام للجرائم الاقتصادية

الموجهة ضد النظام العام وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ	٠,٥٧٣(**)	٠,٠٠٣
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٦٩٩(**)	٠,٠٠٠
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	+	٠,٤٢٢(*)	٠,٠٤٠
معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	+	٠,٤٣٩(*)	٠,٠٣٢
معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	ـ	٠,٤٢٢(*)	٠,٠٤٠
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية	+	٠,٤٠٧(*)	٠,٠٤٨
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية	ـ	٠,٤٨٤(*)	٠,٠١٧
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٧٤٥(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٧٦٦(**)	٠,٠٠٠

معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٧٤٥(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٧١٨(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٧٠٢(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٦٤٤(**)	٠,٠٠١

أ- ارتبطت عشرة متغيرات مستقلة إيجابياً بالمعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ - معدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٦٩٩)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٢ - معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٢٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٣ - معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٣٩)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٤ - معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٠٧)، وهي دالة إحصائياً أيضاً

عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٥ ـ معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٧٤٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٦ ـ معدل خريجي المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٧٦٦ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٧ ـ معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٧٤٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج الدراسات العليا ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٨ ـ معدل خريجات برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٧١٨ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجات برامج الدراسات العليا ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٩ ـ معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني: وقد بلغت قيمة العلاقة

الارتباطية (٠,٧٠٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

١٠ ـ معدل خريجي برامج التدريب المهني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٦٤٤)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التدريب المهني ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

ب ـ ارتبطت ثلاثة متغيرات مستقلة سلبياً بمعدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥٧٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل النمو في توقع الحياة ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٢ ـ معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٢٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل قوى العمل غير السعودية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

٣ ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية: وقد بلغت

قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٨٤)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية ارتفع المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

ج- **ولم تظهر بقية المتغيرات المستقلة ارتباطاً بالمعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي**؛ نظراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠,٠٥) وهذه المتغيرات هي:

معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد في المجتمع السعودي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل حجم قروض الاستثمار، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية.

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

الجدول رقم (٥١)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام

المتغـــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	ـ ٠,١١٤	ـ ٠,٦٢٠	٠,٥٤٢
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٥٧٣	ـ ٣,٢٧٩	٠,٠٠٣
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٥٧٣
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٣٢٨
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٢٩٨
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٠,٧٤٩
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٣

جدول رقم (٥١) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. وتعكس بيانات الجدول أن هناك متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي على المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، هو معدل النمو في توقع الحياة، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٣)، كما بلغت قيمة إف (١٠,٧٤٩). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٠٪) من حجم التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد

النظـام العام. أما المتغير الآخر (معدل المواليد الذين لديهم شـهادات ميلاد) فلـم يكـن دالاً عنـد مسـتوى الدلالـة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولـين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٥٢) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام

المتغـــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠٠٧٦٠	٦,٩٨٤	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	٠,٠٨٧	٠,٠٧٩٥	٠,٦٢٦
معدل حجم قروض الاستثمار	ـ٠,٥١٩	٤,٧٦٥ـ	٠,٠٠٠
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	ـ٠,٣٠	٠,٢٢٨ـ	٠,٨٢٢
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	ـ٠,٥٢	٠,٤٥٢ـ	٠,٦٥٦
معدل قوى العمل السعودية	٠,٠٩٤	٠,٧٨٨	٠,٤٤٠
معدل قوى العمل غير السعودية	٠,٢٣٤	١,٦٢٣	٠,١٢٠
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	ـ٠,١٥٠	١,٢٥٨ـ	٠,٢٢٣
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	ـ٠,١٩٧	١,٨٧٢ـ	٠,٠٧٦
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	ـ٠,١٧٧	١,٢٥٥ـ	٠,٢٢٤
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	ـ٠,١١٥	١,٠٠٤ـ	٠,٣٢٧
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٨٦٩
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٧٥٥
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٧٣١
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٣٢,٢٧٥
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٥٢) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغيرين؛ أحدهما إيجابي والآخر سلبي، في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. أما المؤثر الإيجابي فكان معدل الدخل القومي الإجمالي، وكان المؤثر السلبي هو معدل حجم قروض الاستثمار، وكان دالين عند مستوى (٠٠ , ٠)، كما بلغت قيمة إف (٢٧٥ , ٣٢). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٧٣٪) من حجم التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

أما بقية المتغيرات، وهي: متوسط الدخل الفردي، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠٠ , ٠) ولا (٠٥ , ٠) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٥٣)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٦٧ـ	٠,٥٢٠ـ	٠,٦٠٨
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,٣٨٧	١٠٩٨١	٠,٠٦١
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,٢٠٦ـ	١,٣٢٠ـ	٠,٢٠١
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,٧٦٦	٥,٥٩٦	٠,٠٠٠
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,٣٥٨ـ	٠,٦٥٦ـ	٠,٥١٩
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,٢٩٨	١,٥١٣	٠,١٤٥
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,٢٠٢	١,٠٤٦	٠,٣٠٨
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٧٦٦
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٥٨٧
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٥٦٩
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٣١,٣١٨
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٥٣) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل إيجابي في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام، وهو معدل

خريجي برامج الدراسات العليا، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠)، كما بلغت قيمة إف (٣١,٣١٨). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٥٧٪) تقريباً من حجم التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل حجم الإنفاق على التعليم، ومعدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في المعدل العام للجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

وللتعرف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة السكانية والاقتصادية والتعليمية والأنماط المندرجة ضمن مفهوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام تم إجراء المعاملات الإحصائية المناسبة، وذلك على النحو التالي:

ثالثاً: العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في معدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي

سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أثرت في معدل جرائم الرشوة، إذ تمثل التساؤل الفرعي الأول في الآتي:

«ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

١ ـ نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة. والجدول رقم (٥٤) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٥٤) العلاقة بين معدل جرائم الرشوة وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	-	٠,٥٩١(**)	٠,٠٠١
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٦٨٦(**)	٠,٠٠٠
معدل حجم قروض الاستثمار	-	٠,٤٣٣(*)	٠,٠٣٤
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة	-	٠,٤٠٩(*)	٠,٠٤٧
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	+	٠,٤٣٩(*)	٠,٠٣٢
معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	+	٠,٣٩٠(**)	٠,٠٥٠
معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	-	٠,٤٤٨(*)	٠,٠٢٨
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية	+	٠,٤٢٧(*)	٠,٠٣٨
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية	-	٠,٥٠٥(*)	٠,٠١٢
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٧٨١(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٨٠٢(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجات المرحلة الثانوية	+	٠,٤٨١(*)	٠,٠١٧
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٥٦٢(**)	٠,٠٠٤
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٧٢٠(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٦٥٨(**)	٠,٠٠٠
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٦٤٥(**)	٠,٠٠١

أ ـ ارتبط أحد عشر متغيراً مستقلاً إيجابياً بمعدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٣٣)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٢ ـ معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٣٩)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٣ ـ معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٣٩٠)، ودلالتها الإحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٤ ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٢٧)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٥ ـ معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٨١)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٦ ـ معدل خريجي المرحلة الثانوية العامة: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٨٠٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية العامة ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٧ ـ معدل خريجات المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٨١)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجات المرحلة الثانوية ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٨ ـ معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥٦٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٩ ـ معدل خريجات برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٧٢٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجات برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم الرشوة.

١٠ ـ معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٦٥٨)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم الرشوة.

١١ ـ معدل خريجي برامج التدريب المهني، وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٦٤٥)، وهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى

دلالـة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التدريب المهني ارتفع معدل جرائم الرشوة.

ب ـ ارتبطت أربعة متغيرات مستقلة سلبياً بمعدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السـعودي: وقد بلغت قيمة العلاقـة الارتباطيـة (٠,٥٩١)، وهـي دالة إحصائياً عند مسـتوى دلالـة معنويـة (٠,٠٥)؛ بمعنى أنـه كلما انخفض معـدل النمو في توقع الحياة ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٢ ـ معـدل حجـم قـروض الاسـتثمار المقدمـة مـن صناديـق التمويـل الحكوميـة للقطـاع الخـاص والمؤسسـات العامة: وقـد بلغت قيمة العلاقـة الارتباطيـة (٠,٤٣٣)، وهـي دالة إحصائياً عند مسـتوى دلالـة معنويـة (٠,٠١)؛ بمعنـى أنـه كلـما انخفـض معـدل حجم قروض الاستثمار ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٣ ـ معـدل قـوى العمـل غـير السـعودية في القطاعـين الحكومـي وغـير الحكومـي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٤٤٨)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠١)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل قوى العمل غير السعودية كلما ارتفع معدل جرائم الرشوة.

٤ ـ معـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية الخدماتيـة: وقد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطية (٠,٥٠٥)، وهـي دالة إحصائياً أيضاً عند مسـتوى دلالـة معنويـة (٠,٠١)؛ بمعنـى أنه كلـما انخفض معدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية الخدماتية ارتفـع معدل جرائم الرشوة.

ج ـ **ولم تظهر بعض المتغيرات المستقلة ارتباطاً بمعدل جرائم الرشوة في المجتمع السعودي**؛ نظراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المستوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠,٠٥). وهذه المتغيرات هي: معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد في المجتمع السعودي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية.

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على جرائم الرشوة

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

جدول رقم (٥٥)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات
المستقلة السكانية في معدل جرائم الرشوة

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	ـ ٠,١٥٣	ـ ٠,٨٤٩	٠,٤٠٥
النمو في معدل توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٥٩١	ـ ٣,٤٣٨	٠,٠٠٢
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٥٩١
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٣٥٠
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٣٢٠
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١١,٨٢١
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٢

جدول رقم (٥٥) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم الرشوة. وتعكس بيانات الجدول أن هناك متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم الرشوة، وهو معدل النمو في توقع الحياة، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠٢)، كما بلغت قيمة إف (١١,٨٢). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٢٪) من حجم التباين في معدل جرائم الرشوة. أما المتغير الآخر (معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد) فلم يكن دالاً عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية. بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في معدل جرائم الرشوة.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٥٦) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم الرشوة

المتغـــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٦٨٣	٥,٣١٤	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	٠,٣٢١	١,١١٢	٠,٢٧٩
معدل حجم قروض الاستثمار	ـ٠,٤٢٧	ـ٣,٣٢٧	٠,٠٠٣
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة	٠,٠٨٥	٠,٢٩٥	٠,٧٧١
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٠,١٧٦	١,٢٩٩	٠,٢٠٩
معدل قوى العمل السعودية	٠,٠٥١	٠,٢٨٩	٠,٧٧٦

معدل قوى العمل غير السعودية	٠,١١٨ـ	٠,٥٨٤ـ	٠,٥٦٦
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	٠,٠٨٦ـ	٠,٦٠٩ـ	٠,٥٤٩
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	٠,١١١ـ	٠,٦٤٧ـ	٠,٥٢٥
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	٠,١٠ـ	٠,٠٦٩ـ	٠,٩٤٥
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	٠,٠٢٩ـ	٠,١٦٠ـ	٠,٨٧٥
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٨٠٨
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٦٥٤
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٦٢١
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٩,٨٠٩
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٥٦) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم الرشوة. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغيرين على معدل جرائم الرشوة. فأثر بشكل إيجابي معدل الدخل القومي الإجمالي، كما أثر بشكل سلبي معدل حجم قروض الاستثمار، وكانا دالين عند مستوى (٠,٠٥) فما دون، كما بلغت قيمة إف (١٩,٨٠٩). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٦٢٪) من حجم التباين في معدل جرائم الرشوة.

أما بقية المتغيرات، وهي: متوسط الدخل الفردي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي

وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم الرشوة.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٥٧) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم الرشوة

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٣٦١	١,٥٥٣	٠,١٣٥
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,٨٠٢	٦,٢٨٩	٠,٠٠٠
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,١٠١	٠,٦٧٦	٠,٥٠٧
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	ـ٠,٠٩٦	٠,٤٨٦ـ	٠,٦٣٢
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	ـ٠,٨٥٢	١,٧٨٢ـ	٠,٠٨٩
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,١٤٦	٠,٧٦٨	٠,٤٥١
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,١٥٥	٠,٨٥٤	٠,٤٠٣
معامل الانحدار (Multiple R)	٠,٨٠٢		
نسبة التباين المفسر (R Square)	٠,٦٤٣		
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)	٠,٦٢٦		
امتحان إف للدلالة الإحصائية	٣٩,٥٥٠		
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف	٠,٠٠٠		

جدول رقم (٥٧) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم الرشوة. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل إيجابي في معدل جرائم الرشوة، وهو معدل خريجي المرحلة الثانوية، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠)، كما بلغت قيمة إف (٣٩,٥٥). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٦,٦٢٪) من حجم التباين في معدل جرائم الرشوة.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل حجم الإنفاق على التعليم، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم الرشوة.

خامساً: العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في معدل جرائم الاختلاس في المجتمع السعودي

سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي أثرت في معدل جرائم الاختلاس، إذ تمثل التساؤل الفرعي الثاني في الآتي:

«ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم سرقة الاختلاس في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

١ ـ نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة. والجدول رقم (٥٨) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٥٨)

العلاقة بين معدل جرائم الاختلاس وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ	٠,٦٤٦(**)	٠,٠١
متوسط الدخل الفردي	ـ	٠,٥٧٩(**)	٠,٠٣
معدل حجم قروض الاستثمار	ـ	٠,٥٠١(*)	٠,٠١٣
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة	ـ	٠,٣٩٧	٠,٠٥٥
معدل السيارات المسجلة بالمجتمع السعودي	+	٠,٣٩٥	٠,٠٥٦
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية (خدمات)	ـ	٠,٤٦٠(*)	٠,٠٢٤
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٤٢٥(*)	٠,٠٣٨
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٤٩٩(*)	٠,٠١٣
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٥٣٦(**)	٠,٠٠٧
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٤٦٦(*)	٠,٠٢٢
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٤٧٥(*)	٠,٠١٩

أ- ارتبطت ستة متغيرات مستقلة إيجابياً بمعدل جرائم الاختلاس في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ - معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٣٩٥ , ٠)، ودلالتها الإحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل السيارات المسجلة ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٢ - معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٢٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٣ - معدل خريجي المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٩٩ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٤ - معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٣٦ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٥ - معدل خريجات برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٦٦ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجات برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٦ ـ معـدل خريجي برامج التعليم العالي الفني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٧٥ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

ب ـ ارتبطـت خمسـة متغيرات مسـتقلة سـلبياً بمعدل جرائـم الاختلاس في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معـدل نمـو توقـع الحيـاة: وقـد بلغـت قيمـة العلاقـة الارتباطيـة (٦٤٦ , ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالـة معنويـة (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل النمو في توقع الحياة ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٢ ـ متوسـط الدخـل الفـردي: وقـد بلغـت قيمـة العلاقـة الارتباطيـة (٥٧٩ , ٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالـة معنويـة (٠٥ , ٠)؛ بمعنـى أنه كلما انخفض متوسـط الدخـل الفردي ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٣ ـ معدل حجم قروض الاسـتثمار: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٠١ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعني أنه كلما انخفض معدل حجم قروض الاستثمار ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٤ ـ معدل عدد الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة: وقد بلغـت قيمـة العلاقة الارتباطيـة (٣٩٧ , ٠)، ودلالتهـا الإحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما انخفض معدل عدد الركاب المسافرين ارتفع معدل جرائم الاختلاس.

٥ ـ معـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الخدماتيـة: وقد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطية (٤٦٠ , ٠)، وهـي دالة إحصائياً أيضاً عند مسـتوى دلالـة معنويـة (٠١ , ٠)؛ بمعنـى أنه كلـما انخفض معدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية الخدماتية ارتفـع معدل جرائم الاختلاس.

ج ـ **ولم تظهـر بقيـة المتغيرات المسـتقلة ارتباطاً بمعـدل جرائم الاختلاس في المجتمع السـعودي**؛ نظـراً إلى عدم دلالتها الإحصائية عند المسـتوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠٥ , ٠) وهذه المتغيرات هي:

معـدل المواليـد الذين لديهم شـهادات ميلاد في المجتمع السـعودي، ومعـدل الدخـل القومـي الإجمـالي، ومعدل السـيارات المسـجلة في المجتمـع السـعودي، ومعـدل قـوى العمـل السـعودية في القطاعين الحكومـي وغـير الحكومـي، ومعدل قـوى العمل غير السـعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومـي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصاديـة الزراعيـة، ومعدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية التعدينيـة، ومعـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الصناعية، ومعـدل خريجـات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجـي برامج التدريب المهني.

سادساً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على جرائم الاختلاس

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

الجدول رقم (٥٩)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات
المستقلة السكانية في معدل جرائم الاختلاس

المتغـــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	ـ ٠,٢٠٢	ـ ١,٢٠٤	٠,٢٤٢
النمو في معدل توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٦٤٦	ـ ٩,٩٧٣	٠,٠٠١
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٦٤٦
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٤١٨
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٣٩١
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٥,٧٨٦
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠١

جدول رقم (٥٩) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم الاختلاس. وتعكس بيانات الجدول أن هناك متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم الاختلاس، وهو معدل النمو في توقع الحياة، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠١ , ٠)، كما بلغت قيمة إف (٧٨٦ , ١٥). واستطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٩٪)

مـن حجـم التباين في معـدل جرائـم الاختلاس. أمـا المتغير الآخـر (معدل المواليـد الذيـن لديهم شـهادات ميلاد) فلم يكـن دالاً عند مسـتوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولـين في الدراسـات الاجتماعيـة؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في معدل جرائم الاختلاس.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٦٠) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم الاختلاس

المتغـــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٢١٩	١,٢٦٩	٠,٢١٨
متوسط الدخل الفردي	ـ٠,٥٧٩	ـ٣,٣٣٤	٠,٠٠٣
معدل حجم قروض الاستثمار	٠,٠٦٣	٠,١٦٣	٠,٨٧٢
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	ـ٠,٠١٨	ـ٠,٠٧٥	٠,٩٤١
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٠,٢١٨	١,١٨٣	٠,٢٥٠
معدل قوى العمل السعودية	٠,٣١٦	١,٨٠٨	٠,٠٨٥
معدل قوى العمل غير السعودية	ـ٠,٠٣٤	ـ٠,١٥٧	٠,٨٧٧
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	ـ٠,١٩٨	ـ١,١٤٣	٠,٢٦٦
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	ـ٠,١١٢	ـ٠,٦٣٧	٠,٥٣١
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	ـ٠,٢٨٣	ـ١,٦٧٦	٠,١٠٩
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	ـ٠,٢١٧	ـ١,٠٦٩	٠,٢٩٧
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٥٧٩
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٣٣٦
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٣٠٥
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١١,١١٦
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٣

جدول رقم (٦٠) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم الاختلاس. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم الاختلاس. وهو متوسط الدخل الفردي، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠٣)، كما بلغت قيمة إف (١١,١١٦). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٠,٥٪) من حجم التباين في معدل جرائم الاختلاس.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل الدخل القومي الإجمالي، ومعدل حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية؛ فلم تكن دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم الاختلاس.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٦١)
تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات
المستقلة التعليمية في معدل جرائم الاختلاس

المتغـــــير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٠١٥	٠,٠٥٢	٠,٩٥٩
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,٢٢٠	٠,٧٩٧	٠,٤٣٤
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,٠١٤	٠,٠٧٨	٠,٩٣٩
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,٥٣٦	٢,٩٨١	٠,٠٠٧
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,١٥٣	٠,٥٦٢	٠,٥٨٠
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,١١٩	٠,٣٧٩	٠,٧٠٩
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,٠١٣ـ	٠,٤٩ـ	٠,٩٦١
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٥٣٦
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٢٨٨
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٢٥٥
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٨,٨٨٥
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٧

جدول رقم (٦١) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم الاختلاس. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم الاختلاس، وهو معدل خريجي برامج الدراسات العليا، وكانت دلالته

الإحصائيـة عند مسـتوى (٠,٠٠٧)، كما بلغت قيمـة إف (٨,٨٨٥). وقد اسـتطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٢٥,٥٪) من حجم التباين في معدل جرائم الاختلاس.

أمـا بقيـة المتغيرات، وهي: معـدل حجم الإنفاق عـلى التعليم، ومعدل خريجـي المرحلة الثانويـة ومعدل خريجات المرحلـة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسـات العليا، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجـي برامج التعليـم العالي الفني، معدل خريجي برامـج التدريب المهني؛ فلـم تكـن دالـة عنـد مسـتوى الدلالـة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسـات الاجتماعيـة؛ بمعنـى أنها غير قـادرة على تفسـير التباين في معدل جرائم الاختلاس.

سابعاً: العوامل التنموية المرتبطة بالاختلاف في معدل جرائم التزييف في المجتمع السعودي

سـعت الدراسـة إلى محاولـة التعرف عـلى العوامـل التنموية السـكانية والاقتصاديـة والتعليميـة التـي أثـرت في معـدل جرائـم التزييـف، إذ تمثـل التساؤل الفرعي الثالث في الآتي:

«ما أثر العوامل التنموية في معدل جرائم التزييف في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)؟»

١ ـ نتائج معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

كشف تحليل معامل بيرسون عن بعض العلاقات الارتباطية المبدئية بين متغيرات الدراسة. والجدول رقم (٦٢) يعرض هذه النتائج بحسب اتجاه علاقاتها الارتباطية:

الجدول رقم (٦٢)

العلاقة بين معدل جرائم التزييف وبعض المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ	٠,٥٦٤(**)	٠,٠٠٤
معدل الدخل القومي الإجمالي	+	٠,٦٠٧(**)	٠,٠٠٢
معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	+	٠,٤٠٦(*)	٠,٠٤٩
معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية (التعدينة)	+	٠,٣٩٣	٠,٠٥٧
معدل حجم الإنفاق على التعليم	+	٠,٥٢٦(**)	٠,٠٠٨
معدل خريجي المرحلة الثانوية	+	٠,٥٢٢(**)	٠,٠٠٩
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	+	٠,٦٣٤(**)	٠,٠٠١
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	+	٠,٥١٠(*)	٠,٠٠١
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	+	٠,٥٢٢(**)	٠,٠٠٩
معدل خريجي برامج التدريب المهني	+	٠,٤٧٠(*)	٠,٠٢١

أ ـ ارتبطت تسعة متغيرات مستقلة إيجابياً بمعدل جرائم التزييف في المجتمع السعودي، وهذه المتغيرات هي:

١ ـ معدل الدخل القومي الإجمالي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٦٠٧)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛

بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي ارتفع معدل جرائم التزييف.

٢ ـ معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٤٠٦ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠١ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية ارتفع معدل جرائم التزييف.

٣ ـ معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٣٩٣ , ٠)، ودلالتها الإحصائية ضعيفة عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية ارتفع معدل جرائم التزييف.

٤ ـ معدل حجم الإنفاق على التعليم: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٢٦ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتفع معدل جرائم التزييف.

٥ ـ معدل خريجي المرحلة الثانوية: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٥٢٢ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ارتفع معدل جرائم التزييف.

٦ ـ معدل خريجي برامج الدراسات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٦٣٤ , ٠)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠٥ , ٠)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم التزييف.

٧ـ معـدل خريجات برامج الدراسـات العليا: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطيـة (٠,٥١٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالة معنويـة (٠,٠١)؛ بمعنـى أنـه كلما ارتفـع معدل خريجـات برامج الدراسات العليا ارتفع معدل جرائم التزييف.

٨ـ معـدل خريجـي برامج التعليم العالي الفني: وقد بلغت قيمة العلاقة الارتباطية (٠,٥٢٢)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أنه كلما ارتفع معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني ارتفع معدل جرائم التزييف.

٩ـ معـدل خريجـي برامـج التدريب المهنـي: وقد بلغت قيمـة العلاقة الارتباطيـة (٠,٤٧٠)، وهـي دالـة إحصائيـاً عنـد مسـتوى دلالة معنويـة (٠,٠١)؛ بمعنـى أنـه كلـما ارتفـع معـدل خريجـي برامج التدريب المهني ارتفع معدل جرائم التزييف.

ب ـ **ارتبـط فقـط المتغير السـكاني (معـدل النمـو في توقع الحيـاة في المجتمع السـعودي) سـلبياً بمعـدل جرائـم التزييـف في المجتمـع السـعودي،** وبلغـت قيمة العلاقـة الارتباطية (٠,٥٦٤)، وهي دالـة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (٠,٠٥)؛ بمعنى أن معدل جرائم التزييف يرتفع بانخفاض النمو في معدل توقع الحياة في المجتمع السعودي.

ج ـ **لم تظهر بقية المتغيرات المستقلة ارتباطاً بمعدل جرائم التزييف في المجتمع السـعودي؛** نظـراً إلى عدم دلالتهـا الإحصائية عند المسـتوى المقبول في الدراسات الاجتماعية (٠,٠٥) وهذه المتغيرات هي:

معدل المواليد الذين لديهم شـهادات ميلاد، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل حجم قروض الاسـتثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية

للقطـاع الخاص والمؤسسـات العامة، ومعـدل الركاب المسـافرين عبر المطـارات إلى خـارج المملكـة، ومعدل السـيارات المسـجلة في المجتمع السـعودي، ومعدل قـوى العمل غير السـعودية في القطاعين الحكومي وغـير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعـات الاقتصادية الزراعية، ومعـدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية.

ثامنـاً: نتائـج تحليـل الانحـدار المتعدد لتأثـير المتغيرات المسـتقلة في جرائم التزييف

أ ـ المتغيرات المستقلة السكانية

الجدول رقم (٦٣) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم التزييف

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	ـ ٠,٢١٤	ـ ١,٢٣٣	٠,٢٤٥
معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي	ـ ٠,٦٣٣	ـ ٣,٩٦٩	٠,٠٠٣
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٥٤٩
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٣٣٧
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٣٠٢
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٣,٧٤٣
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٦

جدول رقم (٦٣) يشـتمل على تحليل الانحـدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة السكانية في معدل جرائم التزييف. وتعكس بيانات الجدول أن هناك

متغيرين تم إدراجهما في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير متغير واحد بشكل سلبي في معدل جرائم التزييف، وهو معدل النمو في توقع الحياة، وكانت دلالته الإحصائية عند مستوى (٠,٠٠٣)، كما بلغت قيمة إف (١٣,٧٤). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٠٪) من حجم التباين في معدل جرائم التزييف. أما المتغير الآخر (معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد) فلم يكن دالاً عند مستوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسات الاجتماعية؛ بمعنى أنه غير قادر على تفسير التباين في معدل جرائم التزييف.

ب ـ المتغيرات المستقلة الاقتصادية

الجدول رقم (٦٤) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم التزييف

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل الدخل القومي الإجمالي	٠,٦٧١	٩,٩٦٩	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	٠,٨١٤	٧,٠٦٣	٠٠٠.
معدل حجم قروض الاستثمار	٠,٠١٠	٠,٠٤٥	٠,٩٦٤
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	٠,٢٠١	٠,٩٢٧	٠,٣٦٦
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	٠,٠٠٣	٠,٠٤٢	٠,٩٦٧
معدل قوى العمل السعودية	٠,١٨٧	٢,٠٥٧	٠,٠٥٥
معدل قوى العمل غير السعودية	ـ٠,٠٣٨	ـ٠,٣٤٦	٠,٧٣٣
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	ـ٠,٢١٣	ـ٢,٨٦٣	٠,٠١٠
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	ـ٠,٠٢٠	ـ٠,٢١٥	٠,٨٣٣

معدل العاملين في القطاعات الصناعية	ـ٠,٠٦٣	ـ٠,٨٨٣	٠,٣٨٩
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	ـ٠,٠١٥	ـ٠,١٥٩	٠,٨٧٦
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٩٥٧
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٨٩٢
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٨٧٤
امتحان إف للدلالة الإحصائية			٥١,٧١٩
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠٠

جدول رقم (٦٤) يشتمل على تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة الاقتصادية في معدل جرائم التزييف. وتعكس بيانات الجدول أن هناك أحد عشر متغيراً تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف عن تأثير ثلاثة متغيرات في معدل جرائم التزييف؛ إذ أثر بشكل إيجابي كل من معدل الدخل القومي الإجمالي، ومتوسط الدخل الفردي، كما أثر بشكل سلبي معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية، وكانت دالة عند مستوى (٠,٠٥) فما دون، كما بلغت قيمة إف (٥١,٧٢). وقد استطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٨٧٪) من حجم التباين في معدل جرائم التزييف.

أما بقية المتغيرات، وهي: معدل حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية

التعدينيـة، ومعـدل العاملـين في القطاعـات الاقتصادية الصناعيـة، ومعدل العاملـين في القطاعـات الاقتصاديـة الخدماتيـة؛ فلم تكن دالة عند مسـتوى الدلالـة (٠٠,٠) ولا (٠٥,٠) المقبولين في الدراسـات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم التزييف.

ج ـ المتغيرات المستقلة التعليمية

الجدول رقم (٦٥) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم التزييف

المتغير	معامل الانحدار المعياري	اختبار تي	مستوى دلالة امتحان تي
معدل حجم الإنفاق على التعليم	٠,٠٧٨	٠,٢٨٨	٠,٧٧٦
معدل خريجي المرحلة الثانوية	٠,١٠٤	٠,٤٠٨	٠,٦٨٨
معدل خريجات المرحلة الثانوية	٠,٠٩٦	٠,٥٧٢	٠,٥٧٣
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	٠,٦٣٤	٣,٨٤٤	٠,٠٠١
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	٠,٠٩٢	٠,٣٦٨	٠,٧١٧
معدل خريجي برامج التعليم العالي الفني	٠,٠٢٤	٠,٠٨٤	٠,٩٣٤
معدل خريجي برامج التدريب المهني	٠,٠٢٧	٠,١١٠	٠,٩١٤
معامل الانحدار (Multiple R)			٠,٦٣٤
نسبة التباين المفسر (R Square)			٠,٤٠٢
نسبة التباين المصححة (Adjusted R Square)			٠,٣٧٥
امتحان إف للدلالة الإحصائية			١٤,٧٧٨
مستوى الدلالة المعنوية لامتحان إف			٠,٠٠١

جدول رقم (٦٥) يشـتمل على تحليل الانحـدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة التعليمية في معدل جرائم التزييف. وتعكس بيانات الجدول أن هناك سبعة متغيرات تم إدراجها في نموذج الانحدار، إلا أن تحليل الانحدار كشف

عـن تأثير متغير واحد بشـكل إيجـابي في معدل جرائم التزييـف، وهو معدل خريجـي برامـج الدراسـات العليا، وكانـت دلالته الإحصائية عند مسـتوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة إف (٧٧٨,١٤). واستطاع هذا النموذج تفسير ما نسبته (٣٧,٥٪) من حجم التباين في معدل جرائم التزييف.

أمـا بقية المتغيرات، وهي: معدل حجم الإنفاق على التعليم، ومعدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات برامج الدراسات العليا، ومعدل خريجي برامج التعليم العالي الفني، ومعدل خريجي برامج التدريب المهني؛ فلم تكن دالة عند مسـتوى الدلالة (٠,٠٠) ولا (٠,٠٥) المقبولين في الدراسـات الاجتماعية؛ بمعنى أنها غير قادرة على تفسير التباين في معدل جرائم التزييف

الفصل السادس

مناقشة نتائج الدراسة
وتوصياتها العلمية والمجتمعية

٦ . مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها العلمية والمجتمعية

٦ . ١ ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات التغير في حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي، وكذلك التعرف على علاقة هذا النمط من الجرائم بالعوامل التنموية السكانية والاقتصادية والتعليمية التي صاحبت هذا التغير. كما حاولت التعرف من جهة أخرى على أكثر هذه العوامل أهمية في تفسير التغير في حجم الجرائم الاقتصادية.

كما تم مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك لتقديم تصور واضح لظاهرة الجرائم الاقتصادية، مما قد يسهم في الوصول إلى العديد من القضايا والتعميمات التي تثري الإطار النظري والتطبيقي لعلم الاجتماع الجنائي.

وقد انطلقت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلين رئيسين، يدور أولهما حول تقصي التباين في حجم نمو الجرائم الاقتصادية التي حددتها الدراسة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م). وتشمل هذه الجرائم كلاً من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية التي تتضمن جرائم سرقة السيارات وجرائم سرقة المنازل وجرائم سرقة المحلات التجارية، وكذلك الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام التي تتضمن جرائم الرشوة وجرائم الاختلاس وجرائم التزييف. أما التساؤل الرئيس الآخر فقد اهتم بالتعرف على طبيعة العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والعوامل التنموية السكانية

والاقتصاديـة والتعليميـة في المجتمـع السـعودي. كما تضمن هذا التسـاؤل محاولة التعرف على أكثر هذه العوامل التنموية أهمية في تفسير التغير في حجم الجرائم الاقتصادية.

وقد تطلب الإجابة عن تساؤلات الدراسة تقديم عرض مختصر للسياق التنموي في المجتمع السـعودي؛ للتعرف عـلى طبيعة التغيرات التي مرت بها بعض الخصائص التنموية للمجتمع السـعودي في جوانبه المختلفة السكانية والاقتصاديـة والتعليميـة. ولذا فقد تـم رصد نمو هـذه الخصائص التنموية خلال الفترة الزمنية التي حددتها الدراسة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م).

ونظراً إلى ما يمثله مفهوم الجرائم الاقتصادية والمفاهيم الفرعية المرتبطة بـه مـن أهمية لهذه الدراسـة، وبخاصة وأن التراث العلمي قـد حفل بالعديد مـن الاتجاهات النظرية والإجرائية التي تباينـت في تناولها هذه المفاهيم، فقد سـعت الدراسة إلى استعراض تلك المفاهيم وتوضيح التطور التاريخي الذي مـرت به في الدراسـات العلمية المختلفة. وتحددت هـذه المفاهيم في كل من: مفهـوم الجريمة في الإسـلام، ومفهوم الجرائم الاقتصاديـة، ومفهوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية والمفاهيم الفرعية التي يشتمل عليها، وهي: مفهوم جرائم السرقة، ومفهوم جرائم سرقة السيارات، ومفهوم جرائم سرقة المنازل، ومفهوم جرائـم سرقة المحلات التجارية. كما تضمنت كذلك مفهـوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضـد النظام العام والمفاهيم الفرعية التي اشـتمل عليها وتمثلت في مفهوم جرائم الرشوة، ومفهوم جرائم الاختلاس، ومفهـوم جرائم التزييـف. وكان اتجاه الباحث في عرض هـذه المفاهيم يقوم عـلى توضيح المعـاني اللغوية والاصطلاحية لهذه المفاهيـم، مع تحديد موقف الإسـلام من هذه الجرائم. كما تم استعراض بعض النصوص التي تجرم هذه الأفعـال في النظـام السـعودي، التي تمثل المفاهيـم الإجرائية لهذه الدراسـة؛

نظراً إلى اعتمادها على التحديد الذي تقدمه الوثائق الرسمية لهذه المفاهيم في متابعتها لهذه الجرائم ولنموها في المجتمع السعودي مجال الدراسة.

ولفهم وتفسير ظاهرة الجرائم الاقتصادية قام الباحث باستعراض أهم المفاهيم والتصورات النظرية التي اهتمت بهذا النمط من الجرائم، وذلك من خلال التركيز في العوامل التي حددتها تلك النظريات. ولأن الدراسة الحالية تهتم بفهم ظاهرة الجرائم الاقتصادية على المستوى المجتمعي تم التركيز في الإطار النظري على النظريات المندرجة تحت موضوع الانحراف كنتاج للتقييم الموضوعي. ومن أهم النظريات المندرجة تحت هذا المفهوم نظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية الأنومي، ونظرية الفرصة الاجتماعية. فمن المعلوم أن التكامل في العرض النظري للاتجاهات المختلفة للمدارس الفكرية المتباينة في مفاهيمها وتصوراتها النظرية يعطي الدراسة بعداً بنائياً متكاملاً يمكن أن يثري الجانب المعرفي لقضيتها. وتطلب ذلك استعراض بعض المفهومات والتصورات النظرية الموجهة بشكل مباشر إلى تفسير الجرائم الاقتصادية التي وردت في هذه النظريات للاستفادة منها في تقديم صورة تحليلية توجه الباحث في مناقشة قضايا بحثه.

وفي ضوء ذلك اتخذت الدراسة من المنظور الاجتماعي إطاراً تصورياً تنطلق منه، إذ يعد السلوك المنحرف وفقاً لهذا المدخل إفرازاً اجتماعياً ناتجاً عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع. ويطرح هذا المنظور رؤية للسلوك المنحرف من خلال الربط بين التغيرات في معدلات الجرائم والتغيرات في التنظيم الاجتماعي، وهنا يتم الربط بين معدلات الجريمة وبعض المتغيرات الاجتماعية؛ مثل حجم السكان والدخل القومي والفردي ومستوى التعليم.

وقد تضمن البناء النظري مناقشة العديد من الدراسات العلمية السابقة التي عنيت بالجرائم الاقتصادية؛ للاستفادة منها في بناء القضايا النظرية والمنهجية التي يمكن أن تقوم عليها هذه الدراسة، إذ كان اهتمام بعض هذه الدراسات البحث في القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية أو بعض أنماطها كجرائم السرقة، بينما كان اهتمام الدراسات الأخرى يتجه نحو موضوع الجريمة بشكل عام، مع الاهتمام ببعض أنماطها التي كان منها الجرائم الاقتصادية موضوع الدراسة الحالية. واقتضى ذلك أن يكون منهج الباحث في عرضها قائماً على الاقتصار فقط على مناقشة نمط الجرائم التي تهتم بها هذه الدراسة، وهي الجرائم الاقتصادية. وتم تصنيف هذه الدراسات في عرضها بناء على الخلفية النظرية للدراسة، إذ تضمنت ثلاثة أقسام رئيسة: الأول منها اشتمل على الدراسات التي بحثت العلاقة بين المتغيرات السكانية والجرائم الاقتصادية، أما القسم الثاني فقد اشتمل على الدراسات التي بحثت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والجرائم الاقتصادية، واحتوى القسم الأخير على الدراسات التي بحثت العلاقة بين المتغيرات التعليمية والجرائم الاقتصادية. وفي نهاية عرض الدراسات السابقة قدم الباحث تعقيباً نقدياً لهذه الدراسات موضحاً جوانب القوة والضعف وما يمكن أن تقدمه الدراسة الحالية من معالجة لجوانب القصور، وكذلك ما يمكن أن تضيفه لما سبقها من دراسات اهتمت بموضوعها.

وقد أشار الباحث في الجانب المنهجي إلى أن الدراسة الحالية تعد تحليلية وصفية نظراً إلى تغطيتها لفترة زمنية تتجاوز العشرين سنة (١٩٨٠/ ٢٠٠٣م). كما تمثل المنهج المستخدم بمنهج تحليل المحتوى، وكانت الوحدة التحليلية السنوات التي تم خلالها رصد نمو متغيرات الدراسة في المجتمع السعودي. وأما المتغيرات التابعة فهي الجرائم الاقتصادية التي

تـم إدراجها ضمن فئتـين: الجرائم الاقتصادية الموجهة ضـد المُلكِية الفردية، والجرائـم الاقتصاديـة الموجهة ضد النظام العام. وتمثلت المتغيرات المسـتقلة المفـسرة للجرائـم الاقتصادية في المتغـيرات التنموية السـكانية والاقتصادية والتعليميـة. واعتمدت الدراسـة على عـدة مصادر للحصول عـلى البيانات الخاصة بمتغيراتها حسـب أهمية هذه المصادر. كما تم اسـتخدام عدة أساليب إحصائية سـاعدت عن اسـتخلاص النتائج التي تجيب على التساؤلات التي انطلقـت منها، ومنها أسـاليب الإحصاء الوصفـي الخاصة بعرض ووصف بيانات الدراسة، وذلك لقياس التشتت والتباين لمتغيرات الدراسة. وكذلك معامل بيرسون للارتباط الذي مكَّن الباحث من الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطيـة بـين متغيرات الدراسـة. هذا إضافـة إلى تحليل الانحـدار المتعدد المنتظـم (FORWARD)؛ لتحديـد الآثـار الخالصة للمتغيرات المسـتقلة في المتغـيرات التابعة للدراسـة، ومن ثـم إيضاح مدى الإسـهام الذي قدمه كل متغير من هذه المتغيرات المسـتقلة في تفسـير التباين في معدلات نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي.

٦ . ٢ مناقشـة نتائـج الدراسـة في ضـوء البنـاء النظري والدراسات السابقة

كشـفت نتائج الدراسـة المتعلقة بكل مـن الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضـد المُلكِيـة الفردية والجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد النظـام العام إضافة إلى المعـدل العام لنمو الجرائم الاقتصادية أن نمـو معدلاتها يتجه إلى التوزيع الطبيعـي (Normal Distribution)، ووفقـاً لذلك فإن حجم التباين بينها ليس شديداً.

كما كشفت نتائج الدراسة عن الأهمية التفسيرية لبعض المتغيرات المستقلة السكانية والاقتصادية والتعليمية التي اختلفت في تأثيراتها في معدلات نمو الجرائم الاقتصادية، فقد أظهرت بعض هذه المتغيرات آثاراً إيجابية، بينما كانت تأثيرات المتغيرات الأخرى سلبية، وفي المقابل لم تظهر بعض المتغيرات المستقلة ارتباطاً بهذه الجرائم.

والجزء التالي يحتوي على مناقشة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ العلاقة بين المتغيرات السكانية والجرائم الاقتصادية

لم تظهر النتائج أهمية تفسيرية للمتغيرات السكانية، وكانت نسبة التباين المفسرة من خلال هذه المتغيرات محدودة مقارنة بالمتغيرات المستقلة الأخرى الاقتصادية والتعليمية.

وهذه النتيجة تخالف ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي كشفت عن أهمية بعض المتغيرات السكانية، مثل متغيري الجنس والعمر اللذين أسهما في تفسير النمو في بعض أنماط الجرائم الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسات التي قام بها كل من مركز أبحاث مكافحة الجريمة في الرياض (١٤١٣هـ)، وزعزوع (١٤٠٧هـ)، والملك (١٤١٣هـ)، والدوسري (١٤١٨هـ) أن معظم مرتكبي الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي كانوا من الذكور العزاب الذين ينتمون إلى الفئات العمرية المبكرة. وفي دراسة الربايعة (١٤٠٤هـ) تبين أن الأفراد بين سن (٢٠ ـ ٢٩) سنة أكثر ميلاً إلى ارتكاب جرائم الاختلاس والتزوير، في حين يميل كبار السن إلى ارتكاب جرائم السرقة.

وتوصلت دراسة العسيري (١٤٢٤هـ) إلى أن الجرائم النسوية الشائعة بين السعوديات تتمثل في نمطين: أحدهما السرقات البسيطة والآخر الاختلاس من قبل موظفات بعض المؤسسات الحكومية، وأنها ترتكب في الغالب من قبل نساء ينتمين إلى الفئة العمرية (٢٠ ـ ٤٠) سنة. كما توصلت دراسة اليوسف (٢٠٠٤م) إلى أن الفئة العمرية (١٩ ـ ٢٤) سنة كانت أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجريمة السرقة، بينما كانت الفئة العمرية (٣١ ـ ٣٦) سنة أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجريمة التزييف. كما اتضح أن العزاب يشكلون الفئة العظمى من الجناة المرتكبين للجرائم الاقتصادية مثل جريمتي السرقة والتزييف.

وأشارت دراسات أخرى إلى أهمية العلاقة بين معدل نمو الجرائم الاقتصادية ومعدل النمو السكاني في المناطق الحضرية، إذ توصلت دراسة الربايعة (١٤٠٤هـ)، ومكي (١٤١٢هـ) إلى أن المجتمعات الحضرية تفوق المجتمعات غير الحضرية في معدل الجرائم الاقتصادية. كما أظهرت نتائج دراسة للخريف (١٤١٩هـ) والعنقري (١٤٢٣هـ) أن الجريمة في المجتمع السعودي مشكلة حضرية، وأن هناك تبايناً في معدلاتها بين المدن السعودية، فقد تركزت معظم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية كجرائم سرقة السيارات والمنازل في المناطق الحضرية، كما أن الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام كجرائم الرشوة والاختلاس تحدث في الغالب في المناطق الحضرية. وكشفت دراسة العسيري (١٤٢٤هـ) عن أن معظم المرتكبات للجرائم النسوية يقمن في المناطق الحضرية.

وتعود عدم أهمية هذه المتغيرات السكانية في الدراسة الحالية لأسباب منهجية أشار إليها الباحث في الفصل الثالث. وتتعلق هذه الأسباب

بمحدودية المتغيرات التي تم استخدامها نتيجة للقصور في البيانات السكانية المتاحة. فعلى الرغم من إدراك الباحث للأهمية التفسيرية لبعض المتغيرات السكانية كما اتضح في الإطار النظري للدراسة إلا أنه لم يتمكن إلا من استخدام ثلاثة متغيرات فقط أمكن الحصول على بياناتها وبالتالي إجراء المعالجة الإحصائية لها. وهذه المتغيرات هي: حجم السكان الذي تم استخدامه لتحويل بيانات متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من بيانات خام (أعداد) إلى معدلات لتحقيق مزيد من الدقة والوضوح في بيانات الدراسة. أما المتغيران الآخران: معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد في المجتمع السعودي ومعدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي، فقد تم قياس تأثيرهما في الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية والجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام.

وقد تبين من النتائج أن المتغير السكاني (معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد) قد قصر عن إحراز المستوى المطلوب من الدلالة المعنوية؛ مما يدل على ضعف تأثيره في معدل الجرائم الاقتصادية، وذلك بخلاف المتغير السكاني (معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي) الذي كان تأثيره عكسياً في جميع أنماط الجرائم الاقتصادية، إذ اتضح أنه كلما ارتفع معدل النمو في توقع الحياة في المجتمع السعودي انخفضت معدلات الجرائم الاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدل توقع الحياة يعد مؤشراً على ارتفاع نسبة فئة السكان المتقدمة في السن (٦٠ سنة فما فوق) الذين تشير إحصاءات وزارة الداخلية، وكذلك نتائج الدراسات السابقة كما هو الحال في الدراسة التي أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة في الرياض (١٤١٣هـ) ودراسة الملك (١٤١٣هـ) ودراسة الدوسري (١٤١٨هـ) ودراسة اليوسف (١٤٢٤هـ)، إلى محدودية تورُّط هذه الفئة في ارتكاب الجرائم الاقتصادية.

ووفقاً لهذه النتيجة يمكن الادعاء بأن ارتفاع نسبة هذه الفئة السكانية في المجتمع السعودي يعد مؤشراً لانخفاض معدل الجرائم الاقتصادية، وهذا طبيعي؛ فالجريمة يمارسها عادة صغار السن.

ب ـ العلاقة بين المتغيرات المستقلة الاقتصادية والجرائم الاقتصادية

تباينت المتغيرات المستقلة الاقتصادية من حيث تأثيرها على الجرائم الاقتصادية، إذ حققت بعضها أهمية تفسيرية واضحة نحو هذه الجرائم، بينما قصرت المتغيرات الاقتصادية الأخرى عن إحراز المستوى المطلوب من الدلالة المعنوية؛ مما يدل على ضعف تأثيرها بخلاف ما كان متوقعاً منها.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية: معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة، ومعدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي، ومعدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية؛ لم تظهر تأثيراً في معدلات النمو في الجرائم الاقتصادية. وهذه النتائج لا تتفق مع الخلفية النظرية للدراسة التي أشارت إلى الأهمية التفسيرية لهذه المتغيرات.

فبحسب الاتجاه النظري لنموذج الفرصة كان من المتوقع أن يؤثر طردياً متغير معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة في معدل جرائم سرقة المنازل، إذ يشير هذا الاتجاه إلى أن أساليب الحياة الحضرية المعاصرة تضع الأفراد في أطر اجتماعية تعرض ممتلكاتهم للخطر، ومن هذه الأساليب شيوع ظاهرة السفر، وبخاصة خلال المواسم والإجازات

الصيفيـة. ومما يؤكد ذلك أن (٩ , ٤٤٪) من الجناة الذين تورطوا في ارتكاب جرائـم سرقة المنازل في مدينة الرياض في دراسـة الوليعي (١٤١٣هـ) يرون أن من العوامل التي دفعتهم لارتكاب هذه الجرائم هو خلوها من السـكان. كـما أظهرت دراسـة زعـزوع (١٤٠٧هــ) أن (٥٤٪) من جرائـم السرقة في مدينـة جدة وقعـت في فترات الإجـازات، ويعود ذلك لزيـادة معدل فرص غياب السكان عن ممتلكاتهم الخاصة.

أمـا المتغـير الاقتصادي (معدل النمو في السـيارات المسـجلة في المجتمع السـعودي) فقـد كان مـن المتوقـع أن يؤثـر إيجابيـاً في معـدل جرائـم سرقـة السـيارات. فوفقاً للفرضية التي يقدمها منظور الفرصة الاجتماعية فإن زيادة معـدلات السـيارات في المجتمع يعـد عاملاً محفزاً لارتـكاب جرائم سرقتها. وقد أكدت ذلك نتائج بعض الدراسات السابقة، إذ توصلت دراسة العنقري (١٤٢٣هــ) إلى أن زيادة حجم السـيارات التي يفضـل مرتكبو جرائم سرقة السـيارات سرقتها يسـهم في ارتفاع معدل هذه الجرائم. وتشير دراسة جولد وينـبرج ومسـتارد (٢٠٠٠م، Gould, Weinberg & Mustard) إلى أن زيادة معدل السـيارات ذات الموديلات الحديثة التي تتسـم بارتفاع أثمانها يعد محفـزاً لارتـكاب جرائم سرقـة السـيارات في المجتمع. إلا أنه تجدر الإشـارة إلى أن هـذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسـة الحاليـة تتفق مع ما توصلت إليه دراسـة كيلي (٢٠٠٠م Kelly) التي كشـفت عن عـدم وجود علاقة بين زيـادة معـدل السـيارات وارتفاع معدل جرائـم سرقة السـيارات في المجتمع الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النتيجة تحتاج إلى مزيد من التفسير؛ فقد يعود ذلك إلى طبيعة جريمة سرقة السـيارات في المجتمع السـعودي التي كـما تذهب إليه دراسـة العنقـري (١٤٢٣هـ) لها مبرراتها التـي لا ترتبط دائماً بالعوامـل الاقتصادية باعتبارها عوامـل محفزة لارتكاب هذه الجرائم بقدر ما

ترتبط بعوامل اجتماعية أخرى كالمباهاة والعبث، أو كوسيلة لارتكاب جرائم أخرى غير اقتصادية كجرائم التهريب والإرهاب. وقد يعود ذلك إلى أسباب منهجية مرتبطة بنوعية البيانات التي سبق أن أوضح الباحث المشكلات المتعلقة باستخدامها.

ومن النتائج غير المتوقعة للدراسة الحالية عدم تأثر معدل الجرائم الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالوافدين، وهي: معدل قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية، ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية. وهذه النتيجة تتعارض مع الخلفية النظرية للدراسة، إذ تشير مضامين نظرية التفكك الاجتماعي إلى اتسام البنية الاجتماعية للمهاجرين من خارج المجتمع بخصائص تميزهم عن الفئات الأخرى من المجتمع كالإبهام واللاتجانس والذكورية والعزوبية وانتمائهم إلى الفئات العمرية الشابة؛ مما يجعلهم مهيئين أكثر من غيرهم لارتكاب السلوك الإجرامي. كما تؤكد أيضاً مضامين نظرية الأنومي على أن التوازن بين الأهداف الثقافية والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف يقلل من فرص ارتكاب الجرائم الاقتصادية. هذا إضافة إلى التأثير السلبي لعامل الحرمان النسبي الذي تربطه نظرية الأنومي بالسلوك الإجرامي. وهذه العوامل عادة تشيع في المجتمعات التي تعاني من تفاوت الدخول بين أفراد المجتمع كما هو الحال في العمالة الوافدة التي تشير البنية الاقتصادية لهم في المجتمع السعودي إلى انتمائهم في الغالب إلى الفئات ذات الدخول المنخفضة.

ويؤكد ذلك ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي أجريت في المجتمع السعودي، إذ أشارت نتائجها إلى أهمية متغير السكان غير السعوديين

(وبخاصة العمالة الوافدة) كمفسر للجرائم الاقتصادية سواء الموجهة ضد المُلكِية الفردية كجرائم سرقة المنازل والمحلات التجارية أو الموجهة ضد النظام العام كجرائم الاختلاس وجرائم التزييف، فقد أشارت دراستا كل من مكي (١٤١٢هـ) والملك (١٤١٣هـ) إلى أن الوافدين أسهموا في معظم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية. وتؤكد هذه النتيجة دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) التي أظهرت أن العمال الوافدين أسهموا في معظم جرائم السرقة في مدينة الرياض على الرغم من أنهم يمثلون الأقلية في حجم السكان. وفسر متغير ارتفاع نسبة السكان غير السعوديين في دراسة للخريف (١٤١٩هـ) أكثر من نصف التباين بين المدن في معدلات جرائم الاعتداء على المُلكِية الفردية، إذ كانت جرائم السرقة الأكثر شيوعاً بينهم. كما أن جرائم الاعتداء على النظام العام مثل الرشوة والتزوير والتزييف والاختلاس تشيع أيضاً بين الجناة غير السعوديين. وفي هذا السياق توصلت دراسة الدوسري (١٤١٨هـ) إلى أن أكثر الجرائم انتشاراً في مدينة جدة هي جرائم السرقات، وأقلها جرائم الرشوة، وكان إسهام غير السعوديين يفوق نظراءهم من السعوديين. وتوصلت دراسة اليوسف (٢٠٠٤م) إلى أن (٤٤٪) من مرتكبي جرائم السرقة كانوا من العاملين في القطاع الأهلي وينتمي معظمهم إلى قطاع العمالة الوافدة. أما دراسة العسيري (١٤٢٤هـ) فقد توصلت نتائجها إلى أن النساء غير السعوديات كن أقل تورطاً من السعوديات في ارتكاب جرائم السرقة والرشوة والاختلاس.

وفي المقابل توصلت الدراسة الحالية إلى أن بعض المتغيرات المستقلة الاقتصادية الأخرى قد أظهرت تأثيرات واضحة في الجرائم الاقتصادية، إذ فسرت نسبة عالية من التباين في معدل نموها. وقد تباينت اتجاهات تأثيراتها، إذ كان تأثير بعضها إيجابياً، بينما كان تأثير البعض الآخر سلبياً.

وكان من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي أثرت إيجابياً في الجرائم الاقتصادية معدل الدخل القومي الإجمالي، الذي أظهر أهمية تفسيرية لكل أنماط الجرائم الاقتصادية، وكذلك أسهم في تحقيق نسبة عالية من كمية التباين المفسر للنمو في معدلات هذه الجرائم؛ مما يعني أنه كلما ارتفع معدل الدخل القومي الإجمالي في المجتمع السعودي ارتفعت معدلات الجرائم الاقتصادية. كما أثر المتغير الاقتصادي متوسط الدخل الفردي إضافة إلى متغير الدخل القومي الإجمالي في معدل جرائم التزييف، إذ أسهما مجتمعين في تفسير نسبة عالية من التباين في معدل نمو هذه الجرائم. كما أظهر متغيرا معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي ومعدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية تأثيراً إيجابياً في بعض أنماط الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية، إذ تبين أنه كلما ارتفع معدل قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي ارتفع معدل جرائم سرقة السيارات، وكلما ارتفع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية ارتفع معدل جرائم سرقة المنازل.

وتتفق الدلالة النظرية لهذه النتائج مع مقولات نظرية الأنومي، وفقاً للاتجاه الذي قدمه دوركايم، وأُطلِق عليه: «نموذج دوركايم للتحديث». وتقوم الفكرة الأساسية لهذا النموذج على أن المجتمعات التي تمر بنمو اقتصادي سريع يصاحب ذلك في الغالب ارتفاع في معدلات الجرائم الاقتصادية، وبخاصة الجرائم الموجهة ضد المُلكِية الفردية، إذ يؤكد دوركايم أن عملية التحضر والتصنيع يصاحبها تغير اجتماعي سريع يؤدي إلى اختلال القيم والمعايير وانتشار مظاهر التفكك الاجتماعي التي من سماتها ضعف العلاقات الاجتماعية، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي، إذ تقل سلطة المجتمع على أفراده؛ مما يجعلهم يمرون بحالة من اللامعيارية

(الأنومي). وهذه الظروف يمكن أن تؤدي إلى ظهور مشكلات مختلفة، من بينها الانحراف وارتكاب الجرائم الاقتصادية؛ بمعنى أن التحديث يخل بالنظام الأخلاقي والمعياري في المجتمع؛ مما يضعف آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي وبالتالي زيادة معدلات الانحراف (الخليفة، ١٤٢٠هـ). كما تتفق هذه النتيجة مع مقولات نظرية التفكك الاجتماعي، إذ يُعزى السلوك الإجرامي إلى عامل التغير الاجتماعي والحضاري المصحوب بالتصنيع وارتفاع معدلات النمو الحضري وزيادة معدلات الكثافة السكانية نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وما ينطوي عليه ذلك التغير الاجتماعي والاقتصادي من تناقض قيمي وتباين في ضوابط السلوك بين أفراد المجتمع التي تعد عوامل ممهدة لظهور التفكك الاجتماعي، وبخاصة في البيئات الحضرية، ومن أهم مظاهر ذلك ارتفاع معدلات الجريمة (عوض، ٢٠٠١م).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من تأكيد الأهمية التفسيرية للمتغيرات الاقتصادية، فقد أشارت دراسة الخليفة (١٤٢١هـ) في تناولها لأبعاد الجريمة في الوطن العربي إلى أن عامل التنمية الاقتصادية يؤثر طردياً في معدلات الجريمة؛ بمعنى أن الدول العربية التي تتميز بارتفاع مستويات تنميتها الاقتصادية ترتفع بها معدلات الجرائم الاقتصادية. كما أكدت دراسة الصالح (٢٠٠٠م) الأهمية التفسيرية للمتغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في تفسير ظاهرة الجريمة في المجتمع الأردني، وقد كان أقواها تأثيرا متغير الدخل القومي الإجمالي الذي يرى أنه أكثر المتغيرات ملاءمة لقياس التنمية على المستوى القومي. وهذه النتائج تتوافق أيضاً مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات التي تم إجراؤها في المجتمعات الغربية. ومنها دراسة سوريس (٢٠٠٤م Soares) التي توصلت

إلى أن التحـضر بوصفه أحد المتغيرات التنموية أظهـر تأثيراً إيجابياً في جرائم السرقة في المجتمع الأمريكي. وفي دراسـة رفين (١٩٩٩م Rephann) أظهر المتغير الاقتصادي (متوسط الدخل الفردي) تأثيراً إيجابياً في معدلات الجرائم الموجهة ضد المُلكِية الفردية في المجتمع الأمريكي. وفي السياق نفسه توصلت دراسـة فرايـدي (١٩٨٤م Friday) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مسـتوى خطورة الجريمة ومسـتوى التنمية الانتقالية، فالمجتمعات التي لديها مستوى اقتصـادي عالٍ من الدخل القومي ونسـبة منخفضة من سـكانها يعملون في الزراعة سـجلت معدلات عالية في بعـض أنماط الجرائم الاقتصادية الموجهة ضـد المُلكِيـة الفردية. ويؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسـات سـتاك (١٩٨٤م Stack) وشيشـور (١٩٩٠م Shichor) والبداينـة (١٤٢٠هـ) مـن وجود علاقـة إيجابيـة بين بعـض أنماط الجرائـم الاقتصاديـة وبين بعـض متغيرات التحديث والنمو الاقتصادي.

ومـن خلال هـذه النتائـج يمكن الادعـاء بـأن المسـتويات المرتفعة من التنمية التي يعبر عنها التطور في البنية الاقتصادية للمجتمع السعودي الذي من مؤشراته ارتفاع معدل الدخل القومي الإجمالي ومتوسـط الدخل الفردي إلى جانب نمو قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، خاصـة في القطاع التعديني الذي يتميز بارتفاع مسـتوى أجور العاملين فيه، تؤثـر إيجابيـاً في معدل النمو في الجرائـم الاقتصادية، وبخاصـة الموجهة منها ضد المُلكِية الفردية كجرائم سرقة السيارات وجرائم سرقة المنازل.

وفي المقابل أظهرت بعض المتغيرات المسـتقلة الاقتصادية تأثيراً سلبياً في الجرائم الاقتصادية، وكان من أبرزها معدل حجم قروض الاسـتثمار المقدمة مـن صناديق التمويـل الحكومية للقطـاع الخاص والمؤسسـات العامة الذي

أظهـر أهمية تفسـيرية مع كل أنـماط الجرائم الاقتصادية الموجهـة ضد المُلكِية الفردية والموجهة ضد النظام العام، كما أسـهم في تحقيق نسـبة عالية من كمية التبايـن المفسر للنمو في معدلات هـذه الجرائم؛ مما يعني أنه كلما ارتفع معدل حجـم قـروض الاسـتثمار المقدمة مـن صناديق التمويـل الحكوميـة للقطاع الخـاص والمؤسسـات العامـة انخفضـت معـدلات الجرائـم الاقتصادية في المجتمع السعودي. كما أظهر متغيرا متوسط الدخل الفردي ومعدل العاملين في القطاعـات الاقتصاديـة الزراعيـة تأثـيراً سـلبياً في بعـض أنـماط الجرائـم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام. إذ تبين أنه كلما ارتفع متوسـط الدخل الفـردي انخفض معـدل جرائم الاختلاس، وكلما ارتفـع معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية انخفض معدل جرائم التزييف.

ويمكن تفسـير الأثر العكسي للمتغير الاقتصادي معدل حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة في معدل نمو الجرائم الاقتصادية من خلال الرؤية التي تطرحها نظرية الأنومي لميرتون، إذ نجد أن نمو القروض الاستثمارية يمكن أن يعزز الوسائل المقبولـة اجتماعياً لتحقيق الأهداف الثقافيـة المقبولة اجتماعياً. فارتفاع معدل القروض الاسـتثمارية يمكن أن يسـهم في زيادة معـدلات الفرص المشروعة التـي تحقق النمو الاقتصـادي لأفراد المجتمـع. وفي المقابل يمكن أن تسـهم هذه القروض الاسـتثمارية في التقليل من نمو الفرص غير المشروعة لتحقيق المنفعة الاقتصادية، ومن أهم صورها الجرائم الاقتصادية.

أما بالنسبة للتأثير العكسي للمتغير الاقتصادي متوسط الدخل الفردي في معـدل جرائـم الاختلاس فإنه يمكن تفسـيره من خلال مفهـوم الحرمان النسبي المنبثق عن نظرية الأنومي، فانخفاض متوسط الدخل الفردي لبعض

الفئات من القوى العاملة في المجتمع يولد لديهم مشاعر الإحباط والحرمان؛ وبخاصة عند مقارنة أنفسهم بالفئات الأخرى من العاملين الذين يمتازون عنهم بارتفاع مستوى دخولهم المادية. وبالتالي يكونون مهيئين لاستغلال الفرص غير المشروعة لتحسين دخولهم التي من صورها اختلاس الأموال العامة، وبخاصة عندما تكون هذه الأموال تحت مسؤوليتهم الوظيفية. وبحسب هذه النتيجة يمكن الادعاء بأن انخفاض متوسط الدخل الفردي للأفراد يؤدي إلى ارتفاع معدل جرائم الاختلاس، وفي المقابل فإن ارتفاع متوسط الدخل الفردي للأفراد يؤدي إلى انخفاض معدل جرائم الاختلاس في المجتمع السعودي. ومما يؤكد هذه النتيجة أنه وفقاً لإحصاءات وزارة الداخلية فإن العاملين من غير السعوديين الذين ينتمون في الغالب إلى الفئات الدنيا والمتوسطة من الدخول المادية كانوا أكثر تورطاً في ارتكاب هذه الجرائم، إذ بلغ عددهم في عام (٢٠٠١م) نحو (٥٧٧) شخصاً، في مقابل (١٥٠) جانحا سعودياً.

أما فيما يتعلق بالارتباط السلبي بين معدل العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية ومعدل جرائم التزييف، فإن ذلك يتناسب مع طبيعة هذه الجريمة التي تنتشر عادة في المناطق الحضرية، إضافة إلى أنها تتطلب مهارات معينة قد لا تتوفر في هذه الفئة من العمال، ولذا فإن ارتفاع معدل العاملين في القطاع الزراعي سيقلل من انتشار هذا النمط من الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي، كما أن ارتفاع معدل العاملين في القطاعات غير الزراعية سيؤدي في المقابل إلى ارتفاع معدلات هذه الجرائم. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة كدراسة مكي (١٤١٢هـ) ودراسة الخريف (١٤١٩هـ) من أن جرائم التزييف في المجتمع السعودي مشكلة حضرية تشيع عادة بين غير

السعوديين. وفي السياق نفسه توصلت نتائج دراسة البداينة (١٤٢٠هـ) عن واقع الجريمة في المجتمع العربي، ودراسة سوريس (٢٠٠٤م Soares) عن طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى أن الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام كجرائم التزييف تنتشر في المناطق الحضرية، إذ تتوفر فرص تزييف الأموال وترويجها. ويضاف إلى ذلك التفسير أنه في الغالب لا يتم الاعتناء برصد هذه الجرائم الاقتصادية في المناطق الريفية نظراً للاعتقاد السائد بمحدودية شيوعها في هذه المجتمعات.

ج ـ العلاقة بين المتغيرات التعليمية والجرائم الاقتصادية

سجلت بعض المتغيرات التعليمية أهمية تفسيرية واضحة في الدراسة الحالية، إذ أثرت في كل أنماط الجرائم الاقتصادية تقريباً، وفسرت نسبة عالية من التباين في معدل نمو هذه الجرائم، وكان اتجاه تأثيرها ايجابياً؛ مما يعني أن نمو معدلات الجرائم الاقتصادية يتأثر طردياً بنمو معدلات المتغيرات التعليمية التالية: معدل حجم الإنفاق على التعليم، ومعدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجات المرحلة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسات العليا. بينما قصرت المتغيرات التعليمية الأخرى عن إحراز المستوى المطلوب من الدلالة المعنوية؛ مما يدل على ضعف تأثيرها في معدل الجرائم الاقتصادية بخلاف ما كان متوقعاً منها. وهذه النتيجة تتفق مع الخلفية النظرية للدراسة من حيث قوة تأثير لمتغيرات التعليمية في الجرائم الاقتصادية، إلا أنها تتعارض مع هذا الخلفية من حيث اتجاه هذه العلاقة، إذ يفترض أن يتجه التأثير الذي تتركه المتغيرات التعليمية نحو خفض معدلات الجريمة باعتباره يؤدي وظيفة إيجابية وقائية لمنع الجريمة، وليس كمحفز لارتكابها كما تشير إليه نتائج الدراسة الحالية. فقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن

معظم مرتكبي الجرائم الاقتصادية كانت مستوياتهم التعليمية منخفضة. ففي الدراسة التي قام بها مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٣هـ) عن جريمة السرقة في السعودية تبين أن مرتكبي هذه الجريمة من غير السعوديين الذين ترتفع بينهم نسبة الأمية. وكشفت دراسة الحيدر (٢٠٠٢م Al - Haidar) عن علاقة سلبية بين الالتحاق بالمدرسة وممارسة الأنشطة التعليمية وبين جرائم السرقة. كما توصلت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية بين هذا النمط من الجرائم وبين سوء الإدارة التعليمية المدرسية التي لا توفر بيئة صحية للأطفال، وبالتالي تسهم في انحرافهم وممارستهم السلوك الإجرامي. إضافة إلى ذلك فإن مستوى تعليم الوالدين يؤثر بشكل غير مباشر في زيادة معدل انحراف الأطفال، مما قد يؤدي لارتكابهم للجرائم، وبخاصة جريمة السرقة. وأكدت هذه النتيجة دراسة اليوسف (٢٠٠٤م) إذ تبين أن الأميين من الشباب (١٥ ـ ٣٦ سنة) في المجتمع السعودي كانوا أكثر الفئات ارتكابا لجرائم السرقة، إذ شكلت نسبتهم (٦ , ٦٩٪) من الجناة. وفي دراسة العسيري (١٤٢٤هـ) اتضح أن من الخصائص الاجتماعية للجانحات السعوديات وغير السعوديات انخفاض المستوى التعليمي، فقد وجدت الدراسة أن المستوى التعليمي لكافة النساء اللاتي شملتهن الدراسة منخفض إلى حد كبير، إذ لا تمثل الجامعيات أو حتى من يحملن أو يدرسن في المرحلة الثانوية سوى نسبة قليلة لا تتجاوز (١٥٪) من الجانحات، بل أن الأمية تشيع بين النسبة الكبرى من مرتكبات الجرائم (ص٤٢١).

ولفهم طبيعة التأثير الإيجابي لعامل التعليم في الدراسة الحالية ينبغي إدراك الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المجتمع السعودي، إذ يفترض أن جهود تنمية الموارد البشرية التي تتمثل في مجالات التعليم العامة أو الفنية والمهنية توجَّه إلى إشباع احتياجات المجتمع الفعلية. ولكن الذي حدث

أن النمـو السريع في القطاع التعليمي لم يسـتوعب التحولات الاقتصادية في المجتمع؛ مما أدى إلى ظهور هذه المشـكلة التنموية المرتبطة بالبناء الاقتصادي للمجتمع. وبناء على ذلك فإن المخرجات التعليمية أنتجت خريجين يفتقدون إلى الإمكانـات والمهـارات المعرفيـة التـي تؤهلهم لشـغل الوظائـف والمهن المتاحة في سوق العمل. وقد سمح ذلك بظهور شكل من أشكال البطالة بين المتعلمـين الذين يرى البداينة (١٤٢٠هـ) أن انحرافهم سـيكون من أصعب أنواع الانحراف التي على المجتمع مواجهتها. ولذا فإن المتغير التعليمي معدل حجم الإنفاق على التعليم ارتبـط إيجابياً بمعدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية، وخاصة جرائم سرقة السـيارات. وبحسـب هذه النتيجة يمكن الادعاء بأن نمو معدل حجم الإنفاق على القطاع التعليمي يسهم بشكل غير مباشر في ارتفاع معدل هذه الجرائم.

وكان مـن أبـرز المتغـيرات التعليميـة التـي أثـرت إيجابيـاً في الجرائـم الاقتصاديـة معـدل خريجي المرحلـة الثانوية الذي أظهر أهمية تفسـيرية نحو معظـم أنـماط الجرائـم الاقتصاديـة. ويمكن تفسـير ذلك من خـلال الرؤية التـي قدمها ميرتون (١٩٥٧م) في نظرية الأنومي، وبخاصة موقف التجديد والابتكار (الاستجابة الثانية في النظرية). إذ إنه وفقاً لهذا التفسير تظهر حالة الأنومي (اللامعيارية) بين هؤلاء الخريجين من ذوي التعليم المنخفض الذين إضافـة إلى تواضع شـهاداتهم العلمية يفتقدون للخـبرة المهنية التي تمثل أحد الشروط الأساسـية للانضمام لقوى العمل في المجتمع السـعودي، وبخاصة في القطـاع الخـاص. وبالتـالي فإنهـم يكونـون أمام أحـد خيارين: إمـا البقاء عاطلين عن العمل معتمدين على الآخرين في إشباع احتياجاتهم الشخصية، وإما الحصول على مهن أو وظائف بسيطة لا تؤمن لهم الدخل الكافي لتحقيق أهدافهـم وطموحاتهـم. وبالتـالي تصبـح الوسـائل اللامشروعـة، كالسرقة

بأنماطها المختلفة، أحد الخيارات المتاحة أمامهم لتحقيق الأهداف الثقافية المقبولة اجتماعياً. ومما يؤكد ذلك أن هذا المتغير التعليمي أظهر تأثيراً واضحاً في هذه الدراسة نحو كل من جرائم سرقة السيارات وجرائم سرقة المحلات التجارية. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة، فقد وجدت دراسة العنقري (١٤٢٣هـ) أن معظم مرتكبي جرائم سرقة السيارات كانوا من السعوديين العاطلين عن العمل والطلاب. كما كشفت الدراسة التي أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بالرياض (١٤١٣هـ) عن أن معظم مرتكبي جرائم السرقة في السعودية ينتمون إلى المراحل العمرية المبكرة. وتشير دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) إلى أن الطلاب السعوديين يحتلون المرتبة الثانية بين الجناة المرتكبين لجرائم السرقة في مدينة الرياض، وتنحصر جرائمهم في سرقة السيارات والمنازل والمحلات التجارية. وتوصلت دراسة الخريف (١٤١٩هـ) إلى أن معظم مرتكبي جرائم سرقة السيارات والمنازل هم من الطلاب والعاطلين عن العمل من السعوديين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٢ ـ ٢٤ سنة).

أما فيما يتعلق بالأهمية التفسيرية للمتغير التعليمي (معدل خريجي برامج الدراسات العليا) نحو معظم أنماط الجرائم الاقتصادية فيمكن فهمها من خلال ما ذهبت إليه أيضاً نظرية ميرتون (١٩٥٧م) من أن الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً محددة على أشخاص معينين في المجتمع تدفعهم لارتكاب سلوكيات منحرفة، إذ تبرز قضية المفارقات بين طموحات هؤلاء الخريجين التي اكتسبوها من خلال ما تحصلوا عليه من مؤهلات علمية وبين التوقعات الفعلية التي يتيحها لهم البناء الاقتصادي. وهذه الظروف تجعلهم يعيشون نوعاً من الإحباط الذي يحفزهم لاستغلال الفرص اللامشروعة في المجتمع لتحقيق طموحاتهم الشخصية، وبخاصة ما يتعلق بالإشباع الاقتصادي

(تحقيق المنافع المادية). وتزيد حدة هذه المشكلة إذا ما رافق ذلك شعور بالحرمان النسبي (Relative Deprivation) الذي لا يتولد نتيجة للشعور بعدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كما يرى ستاك (١٩٨٤م Stack)، ولكن نتيجة للشعور بعدم تكافؤ الفرص داخل سوق العمل، وبأن هذا التوزيع يبنى على أسباب أخرى لا تعتمد على الكفاءة والتعليم الذي يرون أنهم يتمتعون به بقدر ما يبنى على عوامل مرتبطة بالنظام الاقتصادي للمجتمع الذي ليس لديهم قدرة على تغييره أو مواجهته.

ووفقاً لهذه النتيجة يمكن الادعاء بأن زيادة معدلات خريجي المراحل التعليمية الثانوية والعليا الذين قد لا يحصلون على الفرص المشروعة الكافية لتحقيق إشباع احتياجاتهم الشخصية وطموحاتهم التي تتناسب مع ثقافة المجتمع نتيجة لانضمامهم إلى العاطلين عن العمل أو الملتحقين بوظائف أو مهن بسيطة لا توفر لهم دخولاً مالية كافية؛ تزيد من فرص ارتكابهم للجرائم الاقتصادية باعتبارها وسائل غير مشروعة تحقق لهم المنفعة المادية التي يرغبونها.

أما بالنسبة للتأثير الإيجابي للمتغير التعليمي (معدل خريجات المرحلة الثانوية) في معدل جرائم سرقة المنازل فيمكن تفسير هذه العلاقة من خلال المقولات الأساسية لنظرية الفرصة الاجتماعية. فبحسب الاتجاه الذي تطرحه هذه النظرية فإن ارتفاع معدل هؤلاء الخريجات يزيد من فرص غياب من لديه القدرة على منع ارتكاب هذا النمط من الجرائم؛ بمعنى أن هؤلاء الخريجات في الغالب إما يتجهن للدراسة في المراحل العليا، أو أنهن يتجهن للعمل في الوظائف المتاحة لهن، إذ تشير الإحصاءات المنشورة إلى تغير نمط الأنشطة الاجتماعية في المجتمع السعودي الذي من مظاهره زيادة

مساهمة المرأة في العمل، إذ ارتفعت نسبة إسهامهن في إجمالي قوى العمل من (٦,٧٪) في عام (١٩٨٠م) إلى (٧,١٧٪) في عام (٢٠٠٢م). ومما يدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة الوليعي (١٤١٣هـ) أن من العوامل المحفزة لارتكاب جرائم سرقة المنازل في مدينة الرياض هو خلوها من السكان، وأن معظمها قد وقع خلال النهار (٧ص ـ ٤م). كما كشفت دراسة زعزوع (١٤٠٧هـ) عن جرائم السرقة في مدينة جدة أن معظمها (٧١٪) قد وقع في فترة العمل (٧ص ـ ٢ظ)، وكذلك في أيام الإجازة الأسبوعية (الخميس والجمعة) بمعدل (٥٤٪)، ويعود ذلك إلى زيادة معدل فرص غياب السكان عن ممتلكاتهم. وبناء على هذه النتيجة يمكن القول بأن زيادة معدل خريجات المرحلة الثانوية في المجتمع السعودي يمكن أن يسهم في زيادة فرص ارتكاب جرائم سرقة المنازل.

٦ . ٣ توصيات الدراسة

بناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج فإنها يمكن أن تقدم بعض التوصيات العلمية التي يمكن أن تثري التراث النظري والمعرفي في ميدان الدراسات الاجتماعية، وبخاصة في مجال علم اجتماع الجريمة. كما أن التوصيات المجتمعية التي ستخرج بها يمكن أن تساعد المخططين، وبخاصة في المجال الأمني، على التخفيف من الآثار السلبية لهذه الجرائم في المجتمع السعودي.

أ ـ التوصيات العلمية للدراسة

اهتم موضوع الدراسة الحالية بمحاولة التعرف على مدى التباين في نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي. كما حاولت الدراسة الكشف عن أهم العوامل

التنموية التي أثرت في هذه الجرائم. وعلى الرغم من محاولة الباحث مناقشة معظم أنماط الجرائـم الاقتصاديـة التي أظهرت الخلفية النظرية للدراسـة أهميتها إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية دراسـة الأنماط الأخرى من الجرائم الاقتصادية التي لم يتمكن من مناقشـتها. ولعـل من أكثر هـذه الجرائم حاجةً للدراسـة العلميـة الجرائم الاقتصادية المسـتحدثة؛ كجرائم غسـل الأمـوال، والجرائـم الاقتصادية المرتبطة باسـتخدام الحاسـوب. كما أن الحاجـة العلميـة تدعـو إلى قياس أثر بعض المتغـيرات التنموية الأخرى التـي لم تتناولها الدراسة الحالية في الجرائم الاقتصادية المختلفة. وفي ضوء ذلك فإن من أهم التوصيات العلمية التي تقدمها هذه الدراسة ما يلي:

ـ الجوانب النظرية

بالنسـبة للجوانـب النظرية للدراسـة فقـد أظهرت مراجعـة الأدبيات المتعلقـة بموضـوع البحث الحاجـة لبعض التوصيـات العلميـة التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

١ ـ حاولـت الدراسـة أن تقدم تصوراً مناسـباً لتحديـد مفهوم الجرائم الاقتصاديـة والمفاهيـم المتفرعة عنـه بهدف تحديد المعـاني المقصودة مـن هـذه الجرائـم، وذلك في ضـوء الأدبيـات العلمية التـي قامت بمراجعتها. وعلى الرغم من الجهد الذي بذله الباحث في هذا الشأن إلا أن الحاجـة تتطلب لمزيد من الجهود العلمية لتقديم تصور نظري وإجرائي أكثر دقة ووضوحاً لهذه المفاهيم، إذ إن طبيعة هذه المفاهيم وتبايـن الاتجاهات النظرية والإجرائية التـي يمكن أن تقدم تصوراً دقيقـاً للمعـاني المتعلقة بها تحتاج إلى جهـود بحثية قد تتجاوز حدود هذه الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها.

٢ ـ وظـف الباحـث بعـض الصياغـات العلميـة المتضمنـة في الـتراث

الإسـلامي لتحديد المفاهيم العلمية للجرائم الاقتصادية، ومن أهمها المعـاني المرتبطـة بتحديد مفهـوم جرائم السرقة، كمفهـوم الحرز. كما استفاد أيضاً من هذا التراث العلمي في تحديد المعاني المرتبطة بمفهوم التعزير الذي ساعد في صياغة مفهوم الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام كجرائم الرشوة والاختلاس. وبناء عليه يوصي الباحث بـضرورة توظيـف هـذا الـتراث الإسـلامي في الدراسـات العلميـة المسـتقبلية التـي تناقش ظاهـرة الجريمـة في المجتمعات الإسـلامية، وبخاصة الجرائم الاقتصادية. وهذا الإسـهام العلمي يمكن أن يقدم تصورات علمية تثري الجهود الموجهة نحو أسلمة العلوم الاجتماعية، إذ خلت غالبية الدراسات السابقة من مثل هذا التوظيف.

٣ـ اعتمدت الدراسـة على رؤية نظرية تتناسـب مع طبيعتها من خلال الاسـتفادة من المضامـين التي قدمتهـا النظريات العلميـة المندرجة ضمـن الاتجاه الاجتماعي. وقد أسـهمت التصـورات النظرية لكل من: نظرية الأنومي لدوركايم وميرتون وما انبثق عنها من صياغات حديثـة كنظريـة الحرمـان النسـبي (Relative Deprivation)، وكذلـك نظريـة الفرصـة الاجتماعية ومـا انبثق عنها مـن صياغات نظرية حديثة كمدخل الأنشـطة الروتينيـة (Routine Activities Approach) الـذي قدَّمـه كوهن وفيلسـون (١٩٧٩م Cohen & Felson) في فهم وتفسير قضايا الدراسة المختلفة. ووفقاً لذلك فإن الباحث يوصي بضرورة توظيف هاتين النظريتين سواء في صياغتهما المبكرة أو من خلال الصياغات الحديثة لهما في المزيد من الدراسـات العلميـة المشـابهة، وذلـك بهـدف إثراء الجوانـب النظريـة في ميدان الدراسات العلمية في علم اجتماع الجريمة.

ـ الجوانب المنهجية

أمـا بالنسـبة للجوانب المنهجية للدراسـة فقد أظهـرت القضايا المتعلقة بموضوع البحث بعض الملاحظات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١ ـ اقتضت طبيعة الدراسـة الاعتماد على البيانات الإحصائية المنشورة، وشـمل ذلـك البيانـات الخاصـة بالجرائـم الاقتصاديـة، وكذلـك البيانـات المتعلقـة بالمتغـيرات التنمويـة السـكانية والاقتصاديـة والتعليمية. وواجهت الدراسـة صعوبات في جمع وتصنيف وتنظيم هذه البيانات، ولمعالجة هذه المشكلات فإن الباحث يوصي بما يلي:

أ ـ بالنسبة للبيانات الخاصة بالجرائم الاقتصادية عانت الدراسة من مشـكلة عدم الانتظـام في رصد البيانـات، وخصوصاً البيانات التي ترصد الخصائص الشخصية للجناة. ففي بعض السنوات تنشر بيانات تفصيلية لكل أنماط الجرائم ولخصائص الجناة، وفي سنوات أخرى تدمج هذه الجرائم تحت مسمى واحد، ولا تنشر أي معلومـات تتعلـق بخصائص مرتكبيها. ولـذا فإن الباحث يوصي بضرورة الاتفاق على أسـلوب واحـد في الرصد يتوافق مع المنهج العلمي مع طبيعة البيانات وحاجات الباحثين.

ب ـ فيـما يتعلـق ببيانـات المتغـيرات التنموية فيلاحـظ أن البيانات الخاصـة بالمتغـيرات السـكانية تعـاني مـن نقص واضـح يقلل مـن فرص الاسـتفادة منها. ولذا فإن الدراسـة توصي بضرورة الاهتمام بتتبع نمو هذه المتغيرات ورصد بياناتها بشكل متكامل. ويمكن الاسـتفادة مـن المنهج الذي تتبعه الأمـم المتحدة الذي يقـوم عـلى رصـد البيانـات المسـتخلصة مـن التعداد السـكاني

الرسمي وتغطية السنوات الأخرى التي لا تتوفر لها بيانات من خلال تقديرها وفقاً لاتجاهات نموها في المجتمع.

٢ ـ أظهرت نتائج الدراسة أهمية تفسيرية لتأثير المتغيرات الاقتصادية، وبخاصة معدل الدخل القومي الإجمالي ومعدل حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة في الجرائم الاقتصادية. ووفقا لذلك فإن الدراسة الحالية توصي بالاهتمام بهذه المتغيرات في الدراسات المستقبلية من خلال إجراء دراسة متعمقة لأثر هذه المتغيرات في نمو معدلات الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي.

٣ ـ كما أظهرت نتائج الدراسة أهمية تفسيرية لتأثير المتغيرات التعليمية، وبخاصة معدل خريجي المرحلة الثانوية ومعدل خريجي التعليم العالي، في الجرائم الاقتصادية. ووفقا لذلك فإن الدراسة الحالية توصي بالاهتمام بهذه المتغيرات في الدراسات المستقبلية من خلال إجراء دراسة متعمقة لأثر هذه المتغيرات في نمو معدلات الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي.

ب ـ التوصيات المجتمعية للدراسة

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكشفت عن أهم العوامل التنموية التي أثرت في نمو معدلات الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي فإن الدراسة يمكن أن تقدم بعض التوصيات لمتخذي القرار للمساهمة في رسم السياسات التنموية، وبخاصة في المجال الأمني، بهدف محاولة التقليل من فرص ظهور المشكلات الاجتماعية التي من صورها الجرائم الاقتصادية. وبناء عليه فإن الدراسة توصي بالآتي:

١ ـ أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكِية الفردية، وبخاصة جرائم سرقة السيارات. وهذه النتيجة تؤكد ضرورة اهتمام المسؤولين في الجهات الأمنية المعنية بالإحاطة بهذه المشكلة من خلال وضع البرامج والخطط الأمنية الملائمة للحد من ارتفاع معدلات هذه الجرائم في المجتمع السعودي.

٢ ـ أظهرت نتائج الدراسة أهمية تفسيرية للعوامل التنموية الاقتصادية، إذ أثرت هذه العوامل إيجابياً في نمو معدلات الجرائم الاقتصادية؛ بمعنى أن عمليات التحديث والتنمية الانتقالية غير المخططة يرافقها عادة ظهور مشكلات اجتماعية من صورها ارتكاب السلوك الإجرامي. وهذه النتيجة تدفعنا إلى التوصية بضرورة إدراك المشكلات الاجتماعية المصاحبة للمشروعات التنموية في المجتمع السعودي، ومحاولة التقليل من آثارها السلبية في المجتمع. ومن أهم السبل الوقائية الاستفادة من البحوث والدراسات العلمية التي تهتم بمناقشة هذه القضايا وتوظيف التوصيات التي تقدمها في الحد من هذه الآثار السلبية المصاحبة للمشروعات التنموية.

٣ ـ اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من تأثير بعض العوامل المحفزة لارتكاب جرائم سرقة السيارات وجرائم سرقة المنازل. ومن هذه العوامل غياب من لديه القدرة على منع ارتكاب هذه الجرائم نتيجة لتغير نمط الأنشطة الروتينية للأسر السعودية، كزيادة معدلات خروج المرأة للدراسة والعمل، وزيادة معدل سفر الأسر السعودية، ويضاف إلى ذلك كثرة الموجودات الثمينة في المنازل، وارتفاع معدل السيارات الحديثة المنتشرة

داخـل الأحياء السـكنية. ووفقاً لذلك فإن الدراسـة توصي ببعض الإجراءات التي يمكن أن تحد من انتشار هذه الجرائم، وبخاصة في المدن، ومنها: تكثيف الرقابة الأمنية خلال فترات العمل والدراسة (٧ص ـ ٤عصراً)، وبخاصة في الأحياء المتطرفة من المدن، وكذلك تفعيـل دور القوى المحلية داخل الأحيـاء، كنظام العمد، إضافة إلى بـث الوعـي بين السـكان حـول أهميـة تقويـة روابط الجـيرة داخل الأحياء السكنية وتشجيع عوامل الرقابة الذاتية لدى أفراد المجتمع نحو ممتلكاتهم الشخصية.

٤ ـ أظهـرت نتائـج الدراسـة أهميـة للمتغير الاقتصـادي (معدل حجم قـروض الاسـتثمار المقدمة مـن صناديق التمويـل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة) نحو الحد من ارتفاع نمو معدل الجرائم الاقتصادية في المجتمع السـعودي. ومن صور هذه القروض تقديم الدعـم المـالي إلى المؤسسـات العامـة والخاصـة في المجتمـع، وذلك لتشـجيع هذه القطاعـات لتنفيـذ أهدافهـا الاسـتثمارية والتنموية. ووفقـا لذلـك فـإن انتشـار هـذه المؤسسـات في المجتمـع يمكن أن يسهم في توفير الفرص المشروعة للأفراد والجماعات داخل المجتمع لتحقيـق أهدافهـم الماديـة. ولذا فـإن الدراسـة توصي بالتوسـع في تقديـم القـروض الحكوميـة التي من الممكن أن تسـهم بشـكل غير مباشر في التقليل من فرص ارتكاب الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي.

٥ ـ ومـن النتائـج غـير المتوقعـة للدراسـة التأثـير الإيجـابي للمتغيرات التعليمية، وبخاصة معدل خريجي المرحلة الثانوية، ومعدل خريجي برامج الدراسات العليا، في معدل الجرائم الاقتصادية، إذ يلاحظ أنه

على الرغـم من نمو أعداد الخريجين في هاتـين المرحلتين التعليميتين الـذي تزامن مع نمو معدلات الدخـل القومي الإجمالي إلا أن ذلك لم يصاحبـه ارتفاع موازٍ في قوى العمل الوطنية، وبخاصة في القطاع الخاص الذي يستحوذ على معظم الفرص الوظيفية المتاحة في سوق العمـل. ولذلك فإنه من المتوقع أن يعاني هؤلاء الخريجون من بطالة المتعلمـين التـي تشـكل إحـدى المشـكلات التنموية الأساسـية في المجتمع السعودي. ووفقاً لهذه النتيجة فإن الباحث يوصي بضرورة معالجة هذه المشـكلة من خلال التوسع في برامج الدراسات العليا، وبخاصة في المجال التقني، على أن تتناسب هذه البرامج مع متطلبات سـوق العمل، وأن توفر هذه البرامج فرص تنمية المهارات المعرفية والمهنيـة للملتحقين بها؛ مما يجعلهم مهيئين لشـغل الوظائف المتاحة في قطاعات العمل المختلفة. كما توصي الدراسة بتوفير فرص العمل لهؤلاء الخريجين من خلال دعم برامج السعودة التي تقوم على فكرة إحلال المواطنين السـعوديين بدلاً عن العمالـة الوافدة، وبخاصة في القطـاع الخـاص الذي يعاني من سـيطرة قـوى العمـل الوافدة على الفـرص الوظيفيـة المتاحـة فيه. كما أن ذلـك يتطلب أيضـاً الاهتمام بتحسـين ظـروف العمـل في القطاع غـير الحكومـي، وبخاصة فيما يتعلـق بنظام الأجور وسـاعات العمل، وذلك لكـي يجذب هؤلاء الخريجين للعمـل فيه، وكذلك ليحقق لهم الاكتفـاء المادي؛ حتى لا يتورطـوا في ارتكاب الجرائم الاقتصادية الموجهـة ضد النظام العام كجرائم الرشوة والاختلاس.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (١٣٨٣هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٢، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، بيروت: المكتبة الإسلامية.

ابن كثير، إسماعيل (١٤١٦هـ)، تفسير القرآن العظيم، ج١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

ابن منظور، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، ج٣، ط٣، الرياض: مكتبة الرشد.

أبو بطين، إيمان (١٤١٧هـ)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحضر السريع في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.

أبو زهرة، محمد (د.ت)، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي.

أبو كريشة، عبد الرحيم تمام (١٩٩٩م)، البحث العلمي: الخطوات والإجراءات في البحث الاجتماعي، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

أحمد، الأمين الحاج (١٤٢٣هـ)، الرشوة وخطرها على الفرد والمجتمع، ط٢، بيروت: مركز الحق الإلكتروني للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الأحيدب، عبدالعزيز (د. ت)، ظاهرة الأمن في عهد الملك عبد العزيز، الرياض: مطابع الإشعاع التجارية.

إدارة التخطيط والإحصاء (١٤٠٠/ ١٤٢٣هـ)، الكتاب الإحصائي، الرياض: وزارة الداخلية.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (١٤١٨هـ)، ندوة الجرائم الاقتصادية وأساليب مواجهتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الألفي، أحمد (١٣٩٦هـ)، نظام مكافحة التزوير، الرياض: معهد الإدارة العامة.

آل سعود، فهد سعد (١٤١٧هـ)، الأحكام الشرعية والنظامية لجرائم تزوير المحررات الرسمية: دراسة تطبيقية لأحكام ديوان المظالم بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البداينة، ذياب (١٤٢٠هـ)، واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البشر، خالد بن سعود (١٤٢٢هـ)، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البشرى، محمد الأمين (١٤٢٠هـ)، أنماط الجرائم في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

بلال، أحمد (١٤١١هـ)، الإجراءات الجنائية المقارنة والنظام الجزائي في المملكة العربية السعودية، القاهرة: دار النهضة العربية.

التويجري، سليمان بن محمد (١٤١٧هـ)، جرائم السرقة عند الأحداث بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية في ثلاث دور للملاحظة الاجتماعية (الرياض ـ جدة ـ القصيم)، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الجميلي، خيري (١٩٩٨م)، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الحامد، محمد معجب (وآخرون) (١٤٢٣هـ)، التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، الرياض: مكتبة الرشد.

الحبوب، أحمد سليمان (١٤٢٢هـ)، الآثار المادية ودورها في كشف جريمة سرقة المساكن: دراسة على شرطة منطقة الجوف، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية.

حسين، فايز محمد (٢٠٠٢م)، الظروف المؤثرة في عقوبة السرقة في الشرائع القديمة: دراسة تاريخية مقارنة في الشرائع القديمة والفقه الإسلامي، القاهرة: دار النهضة العربية.

الخريف، رشود محمد (١٤١٩هـ)، الجريمة في المدن السعودية: دراسة في جغرافية الجريمة، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

خضر، عبد الفتاح (١٣٩٩هـ)، التعزير والاتجاهات الجنائية المعاصرة، الرياض: معهد الإدارة العامة.

الخليفة، عبدالله حسين (١٤١٣هـ)، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

ـــــــــــــــ (١٤٢٠هـ)، أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ـــــــــــــــ (١٤٢١هـ)، أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم

الإجرامي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

خيال، وجيه محمد (١٤١٤هـ)، صور للجرائم الاقتصادية في النظام الجنائي السعودي، الرياض: مجلة الأمن، رمضان، ص ص ١٣ ـ ٤٢.

الدارقطني، علي بن عمر (د ت)، سنن الدارقطني، تحقيق عبدالله هاشم يماني، بيروت: دار المعرفة.

الدوسري، إبراهيم (١٤١٨هـ)، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة وخصائص الجناة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية: دراسة في جغرافية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

الربايعة، أحمد (١٤٠٤هـ،أ)، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

ـــــــــــــ(١٤٠٤هـ،ب)، أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة: دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني، عمان: مؤتة للبحوث والدراسات.

الرعوجي، علي بن فايز (١٤٢٤هـ)، التدابير الواقية من جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية.

الرميح، يوسف أحمد (١٤٢٤هـ)، تحليل سوسيولوجي لأنماط واتجاهات الجريمة في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد، مجلة البحوث الأمنية، العدد٢٤، المجلد١٢، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية. (ص ص ١٠٣ ـ ١٥٣).

الزركلي، خير الدين (١٣٧٩هـ)، شبه الجزيرة: عهد الملك عبدالعزيز، ج٢، بيروت: دار العلم للملايين.

زعزوع، ليلى (١٤٠٧هـ)، الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا.

السراج، عبود (١٩٨١م)، علم الإجرام وعلم العقاب، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

السيد، عوض (٢٠٠١م)، الجريمة في مجتمع متغير، الإسكندرية: المكتبة المصرية.

الشاذلي، فتوح (١٤١٠هـ)، جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

الشثري، عادل (١٤٢٠هـ)، جرائم التزييف والتقليد وعقوبتها في الفقه والنظام، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، السياسة الشرعية، شعبة الأنظمة.

الشثري، عبدالعزيز (١٤١٦هـ)، علم الجريمة والعقاب، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

شمس، محمد محمود وعقاد، عدنان عبدالحميد (١٤١٢هـ)، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

الشيباني، أحمد بن حنبل (ب. د)، مسند الإمام أحمد، ج٣، تحقيق السيد أبو المعاطي النوري وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية.

صادق، أحمد نبيل (١٤٠٦هـ)، وجهة نظر الشريعة من النظريات النفسية والاجتماعية والمتكاملة المفسرة للانحراف، مختصرات الدراسات الأمنية للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الجزء الأول، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الصالح، مصلح (٢٠٠٢م)، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، عمان: مؤسسة الوراق.

الضحيان، سعود (١٤٢٢هـ)، تجهيز البيانات باستخدام برنامج SPSS، الجزء الأول، الرياض: مطابع التقنية للأوفست.

عبدالحميد، آمال (١٩٩٤م)، الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع. ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، الجزء الأول، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

عبد الحميد، محسن (١٩٩١م)، اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبدالمولى، سيد شوربجي (١٤١٤هـ)، تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

العتيبي، إبراهيم (١٤١٧هـ)، الأمن في عهد الملك عبدالعزيز: تطوره وآثاره، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

العتيبي، سعود (١٤٢٤هـ)، الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الرشد.

العتيبي، محمد دحيم (١٤٢٣هـ)، اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو سرقة السيارات: دراسة مسحية على عينة من طلاب المرحلة

الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.
العتيبي، محمد سعد (١٤٢٢هـ)، علاقة بعض المتغيرات التنموية بالجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
العسيري، عبدالرحمن محمد (١٤٢٤هـ)، دوافع وعوامل الجريمة النسوية: دراسة ميدانية على المودعات بالمؤسسات الإصلاحية ودور رعاية الفتيات في المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
علي، يسرا نور وعثمان، آمال عبدالرحيم (١٩٨٣م)، الوجيز في علمي الإجرام والعقاب، ط٢، القاهرة: دار النهضة العربية.
العنقري، سلطان عبدالعزيز (١٤٢٣هـ)، جرائم سرقة السيارات في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية عن الجناة، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
عودة، عبدالقادر (١٤١٨هـ)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول والثاني، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة.
ـــــــــــــــ (١٩٨٥م)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
عوض، السيد (٢٠٠١م)، الجريمة في مجتمع متغير، الإسكندرية: المكتبة المصرية.
عوض، بكر بن زكي (١٤٢٤هـ شعبان)، منهج الإسلام في الحد من الجريمة (القواعد العامة)، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٢، الرياض: مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية.

عـوض، محمد هاشـم (١٤١٣هـ)، خصائص وأبعـاد الجرائـم الاقتصادية في الوطـن العـربي، الريـاض: المركـز العـربي للدراسـات الأمنيـة والتدريب.
العيسـى، فهد (١٤٢١هـ)، أثر البيئة العمرانية على النواحي الأمنية في الحي السـكني: سرقة المنـازل بمدينة الرياض ـ حالـة خاصة، الرياض: جامعـة الملـك سـعود، كليـة العـمارة والتخطيـط، قسـم التخطيط العمراني.
غانم عبدالله (١٩٩٤م)، علم الاجتماع الجنائي الإسـلامي: دراسـة مقارنة، الجـزء الأول، الجريمـة والمجرم في المنظور الإسـلامي: نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
الغـزوي، فهمـي؛ والبنـوي، نايـف (١٩٩٦م)، أنـماط الجريمـة في الأردن، القاهرة: المجلة الجنائية القومية. المجلد ٣٩، العدد الثاني، يوليو.
كاره، مصطفى (١٩٨٥م)، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، بيروت: معهد الإنماء العربي.
المـارك، فهد (١٣٩٨هـ)، من شـيم الملـك عبدالعزيـز، ج٣، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز.
المـاوردي، أبو الحسـن بن عـلي (١٩٨٣م)، الأحكام السـلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية.
مرشان، سـعيد عبدالله (١٤١٢هـ)، الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض: دراسة في جغرافية الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
مركـز أبحـاث مكافحة الجريمة (١٤٠٥هـ)، التشريع الجنائي الإسـلامي، (الكتاب الأول)، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

مركـز أبحـاث مكافحة الجريمة (١٤٠٥هـ)، التشريع الجنائي الإسـلامي، (الكتاب الثاني)، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

مركـز أبحـاث مكافحة الجريمة (١٤٠٥هـ)، التشريع الجنائي الإسـلامي، (الكتاب الثالث)، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

مركـز أبحـاث مكافحـة الجريمة (١٤١٣هـ)، ظاهـرة السرقـات بالمملكة العربيـة السـعودية: أبعادها وخصائصها، الريـاض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

المركـز العـربي للدراسـات الأمنيـة والتدريـب (١٤١٢هـ)، اسـتخدامات الإحصـاء الجنائـي في ميادين مكافحـة الجريمة، الريـاض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

مصلحة مطابع الحكومة (١٣٩١هـ)، نظام تأديب الموظفين، مصلحة مطابع الحكومة، المملكة العربية السعودية.

ـــــــــــــ (١٤٠١هـ)، نظـام مكافحـة التزويـر، مصلحة مطابع الحكومة، المملكة العربية السعودية.

ـــــــــــــ (١٤١٢هـ)، نظـام مكافحـة الرشـوة، مصلحة مطابع الحكومة، المملكة العربية السعودية.

مطـر مصطفـى (١٩٨٥م)، دراسـات في علـم اجتـماع الجريمـة والسـلوك المنحرف، الجزء الأول، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

مكي، محمد شـوقي (١٤١٢هـ)، التوزيع المدني والريفي للجريمة: دراسـة تطبيقيـة عـلى المملكة العربيـة السـعودية، الرياض: مركـز أبحاث مكافحة الجريمة.

الملك، شرف الدين (١٤١٣هـ)، ظاهرة السرقات بالمملكة العربية السعودية أبعادها وخصائصها، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

المنشاوي، عبدالمجيد (١٩٩٤م)، جرائم السرقات وإخفاء الأشياء المسروقة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

منصور، عبدالمجيد سيد (١٤١٠هـ)، السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

نظام وظائف مباشرة الأموال العامة: المرسوم الملكي رقم م/ ٥ بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٤٠٠هـ، جريدة أم القرى (١٤٠٠هـ جمادى الأولى ٢٥).

نظام وظائف مباشرة الأموال العامة: المرسوم الملكي رقم م/ ٧٧ بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٣٩٥هـ، جريدة أم القرى (١٣٩٥هـ ذو القعدة ١١).

النشوان، عبدالرحمن (١٤٢٧هـ)، جغرافية المملكة العربية السعودية، القاهرة: الدار المصرية السعودية.

نور، أسامة (١٤١٧هـ)، جريمة الرشوة في النظام السعودي، الرياض: معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة للبحوث.

الهاشم، عبدالرحمن (١٤٢٥هـ)، الهدايا للموظفين: أحكامها وكيفية التصرف فيها: مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مجلد١٣، عدد٢٩، ذو الحجة، الرياض، ص ص: ١٤١ ـ ١٩٨.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ)، تقرير التنمية البشرية، الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ـــــــــــــــ (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م)، منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام، الإصدار الحادي والعشرون، الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ـــــــــــــــ (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م)، الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وزارة التعليم العالي (١٤١٩هـ)، أطلس المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة التعليم العالي.

الوليعي، عبدالله ناصر (١٤١٣هـ)، السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية وميدانية في جغرافية الجريمة، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

الوهبي، عبدالعزيز (١٤٠٨هـ)، جرائم تزييف النقود في المملكة، الرياض: معهد الإدارة العامة.

اليوسف، عبد الله عبدالعزيز (١٤٢٠م،أ)، التقنية والجرائم المستحدثة، ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ـــــــــــــــ (١٤٢٠م،ب)، الشباب والانحراف: أرقام وحقائق وتطلعات، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الثالث عشر، العدد(٥١)، القاهرة، ص ص ٢٢٧ ـ ٢٨٣.

ـــــــــــــــ (١٤٢٠هـ،ج)، الأسباب الاجتماعية للانحراف. فصل من كتاب «رعاية الأحداث في الثقافة الإسلامية والمجتمع المسلم»: مشكلة الفقر ودور الدول الغنية في الحد منها (تجربة المملكة العربية السعودية)، الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ص ص ٧ ـ ٥١.

اليوسف، عبدالله عبدالعزيز والمهيزع، ناصر محمد (١٤٢٣هـ)، الاتجاهات نحو الأمن و الخوف من الجريمة: دراسة ميدانية على عينة من سكان كل من مدينة الرياض والدمام وجدة، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

Al-Haidar, I. (2002), The Effectiveness of Family, School, and Mosque Activities, in Crime Prevention with Specific Reference to Theft in Saudi Arabia, M.A Thesis, the University of Leeds, Department of Law.

Anderson, J. (1990), Continuity in Crime, Sex, and Age Differences, *Journal of Quantitative Criminology, Vol. 6, pp: 85 -100.*

Arum, and Beattie (1999), High School Experience and the Risk of Adult Incarceration, *Criminology, Vol. 37, pp: 515 -537.*

Bennett, R. and J. Lynch (1990), Does Difference Make a Difference? Comparing Cross-National Crime Indicators, *Criminology, Vol. 28, pp: 153 -182.*

Bennett, R., W. Shields, and D. Beth, (1997), Crime and Development in the Caribbean: An Investigation of Traditional Explanatory Models, *Caribbean Journal of Criminology and Social Psychology*, Vol. 2 (2), pp: 135.

Blua, J. and P. Blua (1982), The Coast of Inequality: Metropolitan Structure and Crime, *American Sociological Review, Vol. 47, pp: 114 -129.*

Bursik, j. (1988), Social Disorganization and Theories of Crime and Delinquency: Problems and Prospects, *American Journal of Sociology, vol. 26, pp: 519- 551.*

Cohen, E. and M. Felson (1979), Social Change and Crime

Rates Trends: a Routine Activities Approach, *American Sociological Review, Vol. 44, pp: 588- 607*.

Feinstein, L. (2002), Quantitative Estimates of the Social Benefits of learning Crime, Department for Education and Skills, London.

Fowles, R. and M. Merva (1996), Wage Inequality and Criminal Activity: An Extreme Bounds Analysis for the United States, 1975 -1990, *Criminology, Vol. 34, (2), pp: 163- 182*.

Gould, E., D. Weinberg, A. Bruce and D. Mustard, (2002), Crime Rates and local Labor Market Opportunities in the United States: 1979 -1997, Vol. 84, pp: 123- 143.

Grogger, j. (1998), Market Wages and Youth Crime, *Journal of Labor and Economics, Vol. 16 (4), pp: 756- 791*.

Henry, B., et al (1999), Does Staying in School Protect Boys with Poor Self-Regulation in Childhood from Later Crime: a longitudinal Study, *International Journal of Behavioral Development, Vol. 23 (4), pp: 1049- 1073*.

Kelly, M. (2002), Inequality and Crime, *Review of Economics and Statistics, Vol. 82 (4), pp: 540- 554*.

Kent, B. and R. Goe (2004), An Examination of the Link Between Employment Volatility and the Spatial Distribution of Property Crime Rates, T*he American Journal of Economics and Sociology, Vol. 68 (2), pp: 233- 248.*

Kleck, G. and C. Ted, (2002), Unemployment and Property Crime: a Target-Specific Assessment of Opportunity and Motivation as Mediating Factors, *Criminology, Vol. 40 (3), pp: 311- 334.*

LaGrange, L. and H. White (1985), Age Differences in Delinquency: a Test of Theory, *Criminology, Vol. 23, pp: 311- 334.*

Merton, R. (1938), Social Structure and Anomie, *American Sociological Review, Vol. 3, pp: 672 -682.*

Rephann, J. (1999), Links Between Rural Development and Crime, *Papers in Regional Science, Vol. 78 (4), pp 365 -387.*

Rogers, D. (1989), Theories of Crime and Development: an-Historical Perspective, *Journal of Development Studies, Vol. 25 (3), pp 314 - 328.*

Shaw, R. and H. McKay (1942), Juvenile Delinquency and Urban Areas, Chicago: University of Chicago Press.

Sherman, L., P. Gartin, and M. Buerger (1989), Hot Spots of Predatory Crime: Routine Activities and the Criminology of Place, *Criminology, Vol. 27, pp: 27-55.*

Soares, R. (2004), Development, Crime and Punishment: Accounting for the International Differences in Crime Rates, *Journal of Development Economics, Vol. 73. pp: 155- 184.*

Stack, S. (1984), Income Inequality and Property Crime, *Criminology, Vol. 22, (2), pp: 229- 257.*

Tsushima, M. (1996), Economic Structure and Crime: the Case of Japan, *Journal of Socio-Economics, Vol. 25 (4), pp: 497- 519.*

Patterson, E. (1991), Poverty, Income Inequality, and Community Crime Rate: 1973 -1992, *Criminology, Vol. 29 (4), pp: 755- 776.*

Warr, M. (1988), Rape, Burglary, and Opportunity, *Journal of Quantitative Criminology, Vol. 4, pp: 275 -288.*

Williams, K. and R. Flewelling (1988), The Social Production of Criminal Homicide: A Comparative Study of Disaggregated Rates in *American Cities, American Sociological Review Vol. 52, pp: 73- 98.*

World Bank, (1980-2004), World Development Indicators on CD, Washington: The World Bank.

World Bank, (1980-2004), World Bank Atlas, Washington: The World Bank.

الملاحـــــق

الملحق رقم (١) بيانات الدراسة

أولا: الجـداول المتعلقـة بالجرائـم الاقتصاديـة الموجهـة ضد الملكيـة الفردية (جرائـم سرقـة السـيارات وجرائـم سرقـة المنـازل وجرائـم سرقـة المحلات التجارية. وكذلـك الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العـام (جرائـم الرشـوة وجرائـم الاختـلاس وجرائـم التزييف) في المجتمع السعودي (المتغيرات التابعة):

الجدول رقم (٦٦) نمو الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية

العام الميلادي	الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية		العام الميلادي	الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد المُلكيِة الفردية	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	١٩٥٩	٢٠,٢	١٩٩٢	٧١٨٦	٤٢,٤
١٩٨١	٢٣٧٩	٢٣,٣٢	١٩٩٣	٦٨٧٤	٣٩,٢٨
١٩٨٢	٣٠١٥	٢٧,٩٢	١٩٩٤	٧٨٥٦	٤٣,٠٩
١٩٨٣	٢٧٢٢	٢٣,٦٧	١٩٩٥	١٢٧١٤	٦٧,٦٣
١٩٨٤	٣٨١٧	٣١,٢٩	١٩٩٦	١١٤٠١	٥٨,٩٥
١٩٨٥	٥١٢٩	٤٠,٠٧	١٩٩٧	١٢٩١٢	٦٤,٥٦
١٩٨٦	٣٩١٧	٢٩,٢٣	١٩٩٨	١١٣٢٣	٥٤,٧
١٩٨٧	٥٣٨٢	٣٨,٤٤	١٩٩٩	١١٨٦٣	٥٥,٦٢
١٩٨٨	٤٧٩٧	٣٢,٨٦	٢٠٠٠	٢١٢٧١	٩٦,٦٤
١٩٨٩	٦٥٩٥	٤٣,٦٢	٢٠٠١	٢٧٩٥١	١٢٣,١٩
١٩٩٠	٨٨٤٩	٥٦,٣٦	٢٠٠٢	٢٩٣٧٨	١٢٥,٦٥
١٩٩١	٥٣١٤	٣٢,٨	٢٠٠٣	٣١٧٤٨	١٤٠,٠٤

المتوسط	٥٤,٦٤٧٠
الانحراف المعياري	٣٣,٧٤٢٩٠
اكبر قيمة	١٤ ٠,٠٤
اصغر قيمة	٢٠,٢٠
العدد	٢٤

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٦٧)

نمو جرائم سرقة السيارات في المجتمع السعودي

العام الميلادي	جرائم سرقة السيارات			جرائم سرقة السيارات	
	العدد	المعدل	العام الميلادي	العدد	المعدل
١٩٨٠	٨٦٥	٨,٩٢	١٩٩٢	٤٠١٩	٢٣,٧١
١٩٨١	١٠٨١	١٠,٦	١٩٩٣	٤١٣٣	٢٣,٦٢
١٩٨٢	١٥٦٣	١٤,٤٧	١٩٩٤	٤٨٢٣	٢٦,٤٦
١٩٨٣	٢٠٥١	١٧,٨٣	١٩٩٥	٩٤٦٩	٥٠,٣٧
١٩٨٤	١٢٨٦	١٠,٥٤	١٩٩٦	٨٠٦٣	٤١,٦٩
١٩٨٥	٢٣٩٤	١٨,٧	١٩٩٧	٨٧٨١	٤٣,٩١
١٩٨٦	١٢١٦	٩,٠٧	١٩٩٨	٨٣٠٦	٤٠,١٣
١٩٨٧	٢٥٢٢	١٨,٠١	١٩٩٩	٨٥٥٢	٤٠,٠٩
١٩٨٨	٢٣٨٢	١٦,٣٢	٢٠٠٠	١٤٠١٣	٦٣,٦٧
١٩٨٩	٣١٢١	٢٠,٦٤	٢٠٠١	١٩٥٨٦	٨٦,٣٢
١٩٩٠	٣٢١٦	٢٠,٤٨	٢٠٠٢	٢٠٠٨٨	٨٥,٩٢
١٩٩١	٢٧٠٢	١٦,٦٨	٢٠٠٣	٢٢٠٧٩	٩٧,٣٩
المتوسط				٣٣,٥٦	
الانحراف المعياري				٢٦,٠٠٣	

اكبر قيمة	٩٧,٣٩
اصغر قيمة	٨,٩٢
العدد	٢٤

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٦٨)

نمو جرائم سرقة المنازل في المجتمع السعودي:

العام الميلادي	جرائم سرقة المنازل			العام الميلادي	جرائم سرقة المنازل	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	٦٠٦	٦,٢٥		١٩٩٢	٢٢٤٩	١٣,٢٧
١٩٨١	٧٤٣	٧,٢٨		١٩٩٣	١٨٥٧	١٠,٦١
١٩٨٢	٨٦٤	٨		١٩٩٤	٢١٣١	١١,٦٩
١٩٨٣	٥٤٦	٤,٧٥		١٩٩٥	٢٢٦٧	١٢,٠٦
١٩٨٤	١٥٩١	١٣,٠٤		١٩٩٦	٢٢٥٢	١١,٦٤
١٩٨٥	١٧٣٦	١٣,٥٦		١٩٩٧	٢٨٩٠	١٤,٤٥
١٩٨٦	١٦٨٩	١٢,٦		١٩٩٨	٢١٩٦	١٠,٦١
١٩٨٧	١٨٦٦	١٣,٣٣		١٩٩٩	٢٣٦٢	١١,٠٧
١٩٨٨	١٧٩٣	١٢,٢٨		٢٠٠٠	٤٩٠٨	٢٢,٣
١٩٨٩	٢٣٩٧	١٥,٨٥		٢٠٠١	٥٣٨٨	٢٣,٧٥
١٩٩٠	٢٤١٧	١٥,٣٩		٢٠٠٢	٥٧٧٦	٢٤,٧
١٩٩١	٢٠٦٩	١٢,٧٧		٢٠٠٣	٦١٧٠	٢٧,٢٢
المتوسط						١٣,٦٨٧
الانحراف المعياري						٥,٦٦٤
اكبر قيمة						٢٧,٢٢
اصغر قيمة						٤,٧٥
العدد						٢٤

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٦٩)

نمو جرائم سرقة المحلات التجارية في المجتمع السعودي

العام الميلادي	جرائم سرقة المحلات التجارية			جرائم سرقة المحلات التجارية	العام الميلادي
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	٤٨٨	٥,٠٣		٩١٨	١٩٩٢	٥,٤٢
١٩٨١	٥٥٥	٥,٤٤		٨٨٤	١٩٩٣	٥,٠٥
١٩٨٢	٥٨٨	٥,٤٤		٩٠٢	١٩٩٤	٤,٩٥
١٩٨٣	١٢٥	١,٠٩		٩٧٨	١٩٩٥	٥,٢
١٩٨٤	٩٤٠	٧,٧		١٠٨٦	١٩٩٦	٥,٦٢
١٩٨٥	١٠٤٤	٨,١٦		١٢٤١	١٩٩٧	٦,٢١
١٩٨٦	١٠١٢	٧,٥٥		٨٢١	١٩٩٨	٣,٩٧
١٩٨٧	٩٩٤	٧,١		٩٤٨	١٩٩٩	٤,٤٤
١٩٨٨	٦٢٢	٤,٢٦		٢٣٥٠	٢٠٠٠	١٠,٦٨
١٩٨٩	١٠٧٧	٧,١٢		٢٩٧٧	٢٠٠١	١٣,١٢
١٩٩٠	٩٩٢	٦,٣٢		٣٥١٤	٢٠٠٢	١٥,٠٣
١٩٩١	٥٤٣	٣,٣٥		٣٤٩٩	٢٠٠٣	١٥,٤٣
المتوسط				٦,٨٢٠٠		
الانحراف المعياري				٣,٥٢٠٠٧		
اكبر قيمة				١٥,٤٣		
اصغر قيمة				١,٠٩		
العدد				٢٤		

المصـدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السـنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٧٠)

نمو الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام في المجتمع السعودي

العام الميلادي	الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام			الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	
	العدد	المعدل	العام الميلادي	العدد	المعدل
١٩٨٠	٥٠	٠,٥٢	١٩٩٢	٤٣٢	٢,٥٥
١٩٨١	٧٢	٠,٧١	١٩٩٣	٥٠٥	٢,٨٩
١٩٨٢	٩٩	٠,٩٢	١٩٩٤	٥٩٦	٣,٢٧
١٩٨٣	٨٠٣	٦,٩٨	١٩٩٥	٥٩١	٣,١٤
١٩٨٤	١٥٣	١,٢٥	١٩٩٦	٦٩١	٣,٥٧
١٩٨٥	٢٧٥	٢,١٥	١٩٩٧	٧٧٤	٣,٨٧
١٩٨٦	٣٤٩	٢,٦	١٩٩٨	٦٥٩	٣,١٨
١٩٨٧	٢٨٥	٢,٠٤	١٩٩٩	٦٨١	٣,١٩
١٩٨٨	٣٩٥	٢,٧١	٢٠٠٠	١٥٩٠	٧,٢٢
١٩٨٩	٣٩٣	٢,٦	٢٠٠١	١٨٦٤	٨,٢٢
١٩٩٠	٣٩٢	٢,٥	٢٠٠٢	١٧٣٩	٧,٤٤
١٩٩١	٢٧٧	١,٧١	٢٠٠٣	١٨٦٨	٨,٢٤
المتوسط					٣,٤٧٧٤
الانحراف المعياري					٢,٣٤٨٤٤
اكبر قيمة					٨,٢٤
اصغر قيمة					٥٢.
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٧١)
نمو جرائم الرشوة في المجتمع السعودي

العام الميلادي	جرائم الرشوة			العام الميلادي	جرائم الرشوة	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	٢١	٠,٢٢		١٩٩٢	٩٩	٠,٥٨
١٩٨١	٣٩	٠,٣٨		١٩٩٣	١١١	٠,٦٣
١٩٨٢	٤٤	٠,٤١		١٩٩٤	١٤٠	٠,٧٧
١٩٨٣	٦٥	٠,٥٧		١٩٩٥	١١٤	٠,٦١
١٩٨٤	٢٤	٠,٢		١٩٩٦	١٢٢	٠,٦٣
١٩٨٥	١٥٦	١,٢٢		١٩٩٧	١٧١	٠,٨٦
١٩٨٦	٢٣٩	١,٧٨		١٩٩٨	١٦١	٠,٧٨
١٩٨٧	١٧٦	١,٢٦		١٩٩٩	١٩٠	٠,٨٩
١٩٨٨	٢١٨	١,٤٩		٢٠٠٠	١٩٩	٠,٩
١٩٨٩	١٧٨	١,١٨		٢٠٠١	٣٦٤	١,٦
١٩٩٠	١٦٨	١,٠٧		٢٠٠٢	٣٦٦	١,٥٧
١٩٩١	٩٣	٠,٥٧		٢٠٠٣	٤١٨	١,٨٤
المتوسط					٩١٧٠.	
الانحراف المعياري					٤٨٢٠٥.	
اكبر قيمة					١,٨٤	
اصغر قيمة					٢٠.	
العدد					٢٤	

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٧٢)
نمو جرائم الاختلاس في المجتمع السعودي

العام الميلادي	جرائم الاختلاس			العام الميلادي	جرائم الاختلاس	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	١٧	٠,١٨		١٩٩٢	١٠٦	٠,٦٣
١٩٨١	٢٥	٠,٢٥		١٩٩٣	١٨٦	١,٠٦
١٩٨٢	٣٥	٠,٣٢		١٩٩٤	١٩٧	١,٠٨
١٩٨٣	٧١٤	٦,٢١		١٩٩٥	٢٣٢	١,٢٣
١٩٨٤	٥٤	٠,٤٤		١٩٩٦	٣١٢	١,٦١
١٩٨٥	٧٠	٠,٥٥		١٩٩٧	٤٤٣	٢,٢٢
١٩٨٦	٧٨	٠,٥٨		١٩٩٨	٣٤٦	١,٦٧
١٩٨٧	٨٧	٠,٦٢		١٩٩٩	٣٢٠	١,٥
١٩٨٨	٩٦	٠,٦٦		٢٠٠٠	٥٨٢	٢,٦٤
١٩٨٩	١٣٧	٠,٩١		٢٠٠١	٧٣٦	٣,٢٤
١٩٩٠	١٤٦	٠,٩٣		٢٠٠٢	٨٩٦	٣,٨٣
١٩٩١	١١٧	٠,٧٢		٢٠٠٣	٩٢٤	٤,٠٨
المتوسط						١,٥٤٨٤
الانحراف المعياري						١,٤٨٣٨٦
اكبر قيمة						٦,٢١
أصغر قيمة						١٨.
العدد						٢٤

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٧٣)

نمو جرائم التزييف في المجتمع السعودي

العام الميلادي	جرائم التزييف		العام الميلادي	جرائم التزييف	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	١٢	٠,١٢	١٩٩٢	٢٢٧	١,٣٤
١٩٨١	٨	٠,٠٨	١٩٩٣	٢٠٨	١,١٩
١٩٨٢	٢٠	٠,١٩	١٩٩٤	٢٥٩	١,٤٢
١٩٨٣	٢٤	٠,٢١	١٩٩٥	٢٤٥	١,٣
١٩٨٤	٧٥	٠,٦١	١٩٩٦	٢٥٧	١,٣٣
١٩٨٥	٤٩	٠,٣٨	١٩٩٧	١٦٠	٠,٨
١٩٨٦	٣٢	٠,٢٤	١٩٩٨	١٥٢	٠,٧٣
١٩٨٧	٢٢	٠,١٦	١٩٩٩	١٧١	٠,٨
١٩٨٨	٨١	٠,٥٥	٢٠٠٠	٨٠٩	٣,٦٨
١٩٨٩	٧٨	٠,٥٢	٢٠٠١	٧٦٤	٣,٣٧
١٩٩٠	٧٨	٠,٥	٢٠٠٢	٤٧٧	٢,٠٤
١٩٩١	٦٧	٠,٤١	٢٠٠٣	٥٢٦	٢,٣٢

المتوسط	١,٠١٢١
الانحراف المعياري	٩٧٨٤١.
اكبر قيمة	٣,٦٨
اصغر قيمة	٠٨.
العدد	٢٤

ـ المصدر: وزارة الداخلية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

ثانياً: الجـداول المتعلقة بالعوامل التنموية السـكانية والاقتصادية والتعليمية المرتبطة بالاختلاف في حجم الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م) (المتغيرات المستقلة):

الجدول رقم (٧٤)

نمو حجم السكان في المجتمع السعودي

العام الميلادي	حجم السكان			العام الميلادي	حجم السكان	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	٩٧٠٠٠٠٠	_		١٩٩٢	١٦٩٥٠٠٠٠	_
١٩٨١	١٠٢٠٠٠٠٠	_		١٩٩٣	١٧٥٠٠٠٠٠	_
١٩٨٢	١٠٨٠٠٠٠٠	_		١٩٩٤	١٨٢٣٠٠٠٠	_
١٩٨٣	١١٥٠٠٠٠٠	_		١٩٩٥	١٨٨٠٠٠٠٠	_
١٩٨٤	١٢٢٠٠٠٠٠	_		١٩٩٦	١٩٣٤٠٠٠٠	_
١٩٨٥	١٢٨٠٠٠٠٠	_		١٩٩٧	٢٠٠٠٠٠٠٠	_
١٩٨٦	١٣٤٠٠٠٠٠	_		١٩٩٨	٢٠٧٠٠٠٠٠	_
١٩٨٧	١٤٠٠٠٠٠٠	_		١٩٩٩	٢١٣٣٠٠٠٠	_
١٩٨٨	١٤٦٠٠٠٠٠	_		٢٠٠٠	٢٢٠١٠٠٠٠	_
١٩٨٩	١٥١٢٠٠٠٠	_		٢٠٠١	٢٢٦٩٠٠٠٠	_
١٩٩٠	١٥٧٠٠٠٠٠	_		٢٠٠٢	٢٣٣٨٠٠٠٠	_
١٩٩١	١٦٢٠٠٠٠٠	_		٢٠٠٣	٢٢٦٧٠٠٠٠	_
المتوسط					١٦٦٥٩١٦٦,٦٦٦٧	
الانحراف المعياري					٤٢٨٣١٦١,٠٨٠٣٩	
اكبر قيمة					٢٣٣٨٠٠٠٠	
اصغر قيمة					٩٧٠٠٠٠٠	
العدد					٢٤	

المصـدر: وزارة الاقتصـاد والتخطيـط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجـزات خطـط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص ٢٨٠.

الجدول رقم (٧٥)

نمو عدد المواليد الذين لهم شهادات ميلاد في المجتمع السعودي

العام الميلادي	المواليد الذين لهم شهادات ميلاد			العام الميلادي	المواليد الذين لهم شهادات ميلاد	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	١٦٦٣٣٦	١٧١٤,٨		١٩٩٢	٣٦٢٣٥٧	٢١٣٧,٨
١٩٨١	١٩٧٠٢٦	١٩٣١,٦٣		١٩٩٣	٣٤٥٢٤٥	١٩٧٢,٨٣
١٩٨٢	٢٤٢٤٩٥	٢٢٤٥,٣٢		١٩٩٤	٣٦٢٣٥٧*	١٩٨٧,٧
١٩٨٣	٢٣٩١٠٧	٢٠٧٩,١٩		١٩٩٥	٣٧٢٣١٧*	١٩٨٠,٤١
١٩٨٤	٢٧٩١٤٠	٢٢٨٨,٠٣		١٩٩٦	٤٥٢٣٥٧*	٢٣٣٨,٩٧
١٩٨٥	٢٩٠٢٣٧	٢٢٦٧,٤٨		١٩٩٧	٤٨٢٣١٣*	٢٤١١,٥٧
١٩٨٦	٣٠٨٦٣٩	٢٣٠٣,٢٨		١٩٩٨	٤٦٥٥٥١*	٢٢٤٩,٠٤
١٩٨٧	٣٢٦٣٨٨	٢٣٣١,٣٤		١٩٩٩	٤١٢٣٤٧*	١٩٣٣,١٨
١٩٨٨	١٦٥٧٢٣	١١٣٥,٠٩		٢٠٠٠	٤٧٩٨٧٧*	٢١٨٠,٢٧
١٩٨٩	٣٥٩٦٧٧	٢٣٧٨,٨٢		٢٠٠١	٤٧٥٦٧٨*	٢٠٩٦,٤٢
١٩٩٠	٣٦٤٦٨٦	٢٣٢٢,٨٤		٢٠٠٢	٤٨٢٣٥٤*	٢٠٦٣,١١
١٩٩١	٣٦٣٦٠٨	٢٢٤٤,٤٩		٢٠٠٣	٤٩٣٢١٦*	٢١٧٥,٦٣

المتوسط	٢٧١,٢٦٤٧٤
الانحراف المعياري	٢١١٥,٣٨٤٦
اكبر قيمة	٢٤١١,٥٧
اصغر قيمة	١١٣٥,٠٩
العدد	٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

ـ (*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٧٦)

نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي عند الولادة

العام الميلادي	توقع الحياة عند الولادة		العام الميلادي	توقع الحياة عند الولادة	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	*٦١٠٠٠	٦٢٨,٨٧	١٩٩٢	٦٩٠٠٠	٤٠٧,٠٨
١٩٨١	*٥٨٥٠٠	٥٧٣,٥٣	١٩٩٣	٧٠٠٠٠	٤٠٠
١٩٨٢	٥٦٠٠٠	٥١٨,٥٢	١٩٩٤	*٧٠٠٠٠	٣٨٣,٩٨
١٩٨٣	*٥٩٠٠٠	٥١٣,٠٤	١٩٩٥	٧٠٠٠٠	٣٧٢,٣٤
١٩٨٤	٦٢٠٠٠	٥٠٨,٢	١٩٩٦	٧٠٠٠٠	٣٦١,٩٤
١٩٨٥	*٤٤٥٠٠	٣٤٧,٦٦	١٩٩٧	٧١٠٠٠	٣٥٥
١٩٨٦	*٤٤٥٠٠	٣٣٢,٠٩	١٩٩٨	٧٢٠٠٠	٣٤٧,٨٣
١٩٨٧	٦٣٠٠٠	٤٥٠	١٩٩٩	٧٢٠٠٠	٣٣٧,٥٥
١٩٨٨	٦٤٠٠٠	٤٣٨,٣٦	٢٠٠٠	٧٣٠٠٠	٣٣١,٦٧
١٩٨٩	٦٤٠٠٠	٤٢٣,٢٨	٢٠٠١	٧٣٠٠٠	٣٢١,٧٣
١٩٩٠	٦٤٠٠٠	٤٠٧,٦٤	٢٠٠٢	٧٣٠٠٠	٣١٢,٢٣
١٩٩١	٦٥٠٠٠	٤٠١,٢٣	٢٠٠٣	*٧٣٠٠٠	٣٢٢,٠١
المتوسط					٤٠٨,١٥٧٥
الانحراف المعياري					٨٥,٢٣٦٢٠
اكبر قيمة					٦٢٨,٨٧
اصغر قيمة					٣١٢,٢٣
العدد					٢٤

- The World Bank. (1980 2004 ـ). World Development Indicators. Washington: World Bank..

(*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٧٧)

نمو معدل الدخل القومي الإجمالي في المجتمع السعودي بالريال السعودي

العام الميلادي	معدل الدخل القومي الإجمالي			العام الميلادي	معدل الدخل القومي الإجمالي	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	_	٣٧٨,٤٩		١٩٩٢	_	٤٣٤,٦٦
١٩٨١	_	٤٥٢,٢٥		١٩٩٣	_	٤٥٤,٧
١٩٨٢	_	٥٩٤,٨٦		١٩٩٤	_	٤٧٤,٧٤
١٩٨٣	_	٤٧٦,٥٥		١٩٩٥	_	٥٠٠,٧٨
١٩٨٤	_	٤٦٢,٦٤		١٩٩٦	_	٥١٩,٣٢
١٩٨٥	_	٣٨٢,٩٥		١٩٩٧	_	٥٣٧,٨٦
١٩٨٦	_	٣١٢,٢٦		١٩٩٨	_	٥٣٨,٦٢
١٩٨٧	_	٣٤٢,٩٧		١٩٩٩	_	٥٢٢,٦٢
١٩٨٨	_	٣٢٤,٤٨		٢٠٠٠	_	٥٦٢,٢٥
١٩٨٩	_	٣٢٥,٨٧		٢٠٠١	_	٦٩٩,٣٧
١٩٩٠	_	٣٦٠,١٦		٢٠٠٢	_	٧٠٠,٥
١٩٩١	_	٣٩٤,٤٦		٢٠٠٣	_	٧٠٠,٥
المتوسط						٤٧٧,٢٤٢٦
الانحراف المعياري						١١٧,١٧٤٣٦
اكبر قيمة						٧٠٠,٥٠
اصغر قيمة						٣١٢,٢٦٣
العدد						٢٤

- The World Bank. (1980 2004 -).World Development Indicators. Washington: World Bank.

الجدول رقم (٧٨)

نمو متوسط الدخل الفردي في المجتمع السعودي

العام الميلادي	متوسط الدخل الفردي			العام الميلادي	متوسط الدخل الفردي	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	_	٥٦٣٥٠		١٩٩٢	_	٣٠١٢٠
١٩٨١	_	٦١٠٠٠		١٩٩٣	_	٢٨٢٨٠
١٩٨٢	_	٤٨٥٤٠		١٩٩٤	_	٢٧٦٠٠
١٩٨٣	_	٣٨٧١٠		١٩٩٥	_	٢٨٣٨٠
١٩٨٤	_	٣٤٤٦٠		١٩٩٦	_	٣٠٥٥٠
١٩٨٥	_	٢٩٤٠٠		١٩٩٧	_	٣٠٩٠٠
١٩٨٦	_	٢٤٠٣٠		١٩٩٨	_	٢٦٤١٠
١٩٨٧	_	٢٢٩٢٠		١٩٩٩	_	٢٨٢٩٠
١٩٨٨	_	٢٢٦٤٠		٢٠٠٠	_	٣٢١١٠
١٩٨٩	_	٢٣٦٢٠		٢٠٠١	_	٣٠٢٥٠
١٩٩٠	_	٢٧٨٦٠		٢٠٠٢	_	٣٠١٩٠
١٩٩١	_	٣٠٣٦٠		٢٠٠٣	_	٣٠٢٢٠
المتوسط						٣٢٢١٦,٢٥٠٠
الانحراف المعياري						٩٧٧٠,٢٢٧٥٤
اكبر قيمة						١٠٠٠,٠٠
اصغر قيمة						٢٢٦٤٠,٠٠
العدد						٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٢٨٠.

الجدول رقم (٧٩)

نمو حجم قروض الاستثمار المقدمة من صناديق التمويل الحكومية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة في المجتمع السعودي

العام الميلادي	حجم قروض الاستثمار		العام الميلادي	حجم قروض الاستثمار	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	٢٣٤٢٩	٢٤١,٥٤	١٩٩٢	٣٨٦٨	٢٢,٨٢
١٩٨١	٢٤٦٤٦	٢٤١,٦٣	١٩٩٣	٥٥٢٨	٣١,٥٩
١٩٨٢	٢٧٤٦٨	٢٥٤,٣٣	١٩٩٤	٧١٠٣	٣٨,٩٦
١٩٨٣	٢٣٩٢٣	٢٠٨,٠٣	١٩٩٥	٥٠٨٨	٢٧,٠٦
١٩٨٤	١٧٥٦١	١٤٣,٩٤	١٩٩٦	٥٤١٢	٢٧,٩٨
١٩٨٥	١١١١٦	٨٦,٨٤	١٩٩٧	٥٢٠٦	٢٦,٠٣
١٩٨٦	٥٩٤٠	٤٤,٣٣	١٩٩٨	٥٧٦٥	٢٧,٨٥
١٩٨٧	٦٠٩١	٤٣,٥١	١٩٩٩	٥٤٦١	٢٥,٦
١٩٨٨	٤٩٣٦	٣٣,٨١	٢٠٠٠	٥٦٢٥	٢٥,٥٦
١٩٨٩	٥٠٤٤	٣٣,٣٦	٢٠٠١	٦٧٩٤	٢٩,٩٤
١٩٩٠	٤٧٨٢	٣٠,٤٦	٢٠٠٢	١٠٧١٠	٤٥,٨١
١٩٩١	٤١٢٨	٢٥,٤٨	٢٠٠٣	١٤٢٦٢*	٦٢,٩١
المتوسط					٧٨,١٤٠٦
الانحراف المعياري					٧٤,٨٤٤٦٤
اكبر قيمة					٢٥٤,٣٣
اصغر قيمة					٢٢,٨٢
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٢٨٧.

الجدول رقم (٨٠)
نمو عدد الركاب المسافرين عبر المطارات
إلى خارج المملكة في المجتمع السعودي

العام الميلادي	الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة		العام الميلادي	الركاب المسافرين عبر المطارات إلى خارج المملكة	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	٨١٠٠٠٠٠	٨٣٥٠٥,١٥	١٩٩٢	١٢٠٠٠٠٠٠	٧٠٧٩٦,٤٦
١٩٨١	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٢٩٤١,٢	١٩٩٣	١٢٧٠٠٠٠٠	٧٢٥٧١,٤٣
١٩٨٢	١١٣٠٠٠٠٠	١٠٤٦٢٩,٦	١٩٩٤	١٣٠٠٠٠٠٠	٧١٣١١,٠٣
١٩٨٣	١٢١٠٠٠٠٠	١٠٥٢١٧,٤	١٩٩٥	١٢٤٠٠٠٠٠	٦٥٩٥٧,٤٥
١٩٨٤	١٢٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٩٩٦	١٢٨٠٠٠٠٠	٦٦١٨٤,٠٧
١٩٨٥	١١٤٠٠٠٠٠	٨٩٠٦٢,٥	١٩٩٧	١٣١٠٠٠٠٠	٦٥٥٠٠
١٩٨٦	١٠٥٠٠٠٠٠	٧٨٣٥٨,٢١	١٩٩٨	١٣٣٠٠٠٠٠	٦٤٢٥١,٢١
١٩٨٧	١٠٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٩٩٩	١٤٤٠٠٠٠٠	٦٧٥١٠,٥٥
١٩٨٨	١٠٣٠٠٠٠٠	٧٠٥٤٧,٩٥	٢٠٠٠	*١٥٨٠٠٠٠٠	٧١٧٨٥,٥٥
١٩٨٩	١٠٢٠٠٠٠٠	٦٧٤٦٠,٣٢	٢٠٠١	*١٥٠٠٠٠٠٠	٦٦١٠٨,٤٢
١٩٩٠	١٠٥٠٠٠٠٠	٦٦٨٧٨,٩٨	٢٠٠٢	*١٥٨٠٠٠٠٠	٦٧٥٧٩,١٣
١٩٩١	٩٩٠٠٠٠٠	٦١١١١,١١	٢٠٠٣	*١٦٦٠٠٠٠٠	٧٣٢٢٤,٥٣
المتوسط					٧٦١٤٥,٥٠٩٦
الانحراف المعياري					١٣٨١٢,٨٣٠٩٥
اكبر قيمة					١٠٥٢١٧,٣٩
اصغر قيمة					٦١١١١,١١
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

(*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨١)

نمو عدد السيارات المسجلة في المجتمع السعودي

العام الميلادي	السيارات المسجلة في المجتمع السعودي			العام الميلادي	السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	٢٠٦٩٤٧٩	٢١٣٣٤,٨٤		١٩٩٢	٥٣٢٨٥٠٥	٣١٤٣٦,٦١
١٩٨١	٢٤٦٧٩٠٣	٢٤١٩٥,١٣		١٩٩٣	٥٥٨٨٠١٣	٣١٩٣١,٥
١٩٨٢	٣٠١٨٨١١	٢٧٩٥١,٩٥		١٩٩٤	٥٨٦١٦١٤	٣٢١٥٣,٦٧
١٩٨٣	٣٥٦٩٠٠٩	٣١٠٣٤,٨٦		١٩٩٥	٦١١١١٣٧	٣٢٥٠٦,٠٥
١٩٨٤	٣٩١٩٨٧١	٣٢١٣٠,٠٩		١٩٩٦	٦٣٣٣٨٧٣	٣٢٧٥٠,١٢
١٩٨٥	٤١٤٤٢٤٥	٣٢٣٧٦,٩١		١٩٩٧	٦٦٩٩٩٣	٣٣٤٩,٩٦
١٩٨٦	٤٢٨٠٩٨٦	٣١٩٤٧,٦٦		١٩٩٨	٧٠٤٦١٥٤	٣٤٠٣٩,٣٩
١٩٨٧	٤٤٢٧٩٩١	٣١٦٢٨,٥١		١٩٩٩	٧٥٥٣٨٧٧	٣٥٤١٤,٣٣
١٩٨٨	٤٥٧٤٢٤٤	٣١٣٣٠,٤٤		٢٠٠٠	٨٠٤٩٠٨٢	٣٦٥٧٠,١١
١٩٨٩	٤٧٦٧٩٢٢	٣١٥٣٣,٨٨		٢٠٠١	٨٤٦٦٩٧٣	٣٧٣١٥,٨٨
١٩٩٠	٤٩٥٠٤٦٦	٣١٥٣١,٦٣		٢٠٠٢	٩٠٠٩١١١	٣٨٥٣٣,٤١
١٩٩١	٥١١٧٤٤١	٣١٥٨٩,١٤		٢٠٠٣	٩٤٨٤٨٩١	٤١٨٣٨,٩٥
المتوسط						٣١١٠١,٠٤٢٦
الانحراف المعياري						٧٢٢٤,٢٩٢٣٤
اكبر قيمة						٤١٨٣٨,٩٥
اصغر قيمة						٣٣٤٩,٩٦
العدد						٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤م). الكتاب الإحصائي السنوي. الرياض. المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٨٢)
نمو قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي في المجتمع السعودي

العام الميلادي	قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي			قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	
	العدد	المعدل	العام الميلادي	العدد	المعدل
١٩٨٠	١٥٧٦٣٠٠	١٦٢٥٠,٥٢	١٩٩٢	٢٤٣٦٨٠٠	١٤٣٧٦,٤
١٩٨١	١٥٩٩١٠٠	١٥٦٧٧,٤٥	١٩٩٣	٢٥٤٤٨٠٠	١٤٥٤١,٧١
١٩٨٢	١٦٧٢٦٠٠	١٥٤٨٧,٠٤	١٩٩٤	٢٦٥٨٨٠٠	١٤٥٨٤,٧٥
١٩٨٣	١٦٨٦٣٠٠	١٤٦٦٣,٤٨	١٩٩٥	٢٧٧٨٦٠٠	١٤٧٧٩,٧٩
١٩٨٤	١٧١٣٦٠٠	١٤٠٤٥,٩	١٩٩٦	٢٩٠٤٣٠٠	١٥٠١٧,٠٦
١٩٨٥	١٧٤٨١٠٠	١٣٦٥٧,٠٣	١٩٩٧	٣٠٣٥٦٠٠	١٥١٧٨
١٩٨٦	١٧٥١٨٠٠	١٣٠٧٣,١٣	١٩٩٨	٣١٧٢٩٠٠	١٥٣٢٨,٠٢
١٩٨٧	١٨٣١٠٠٠	١٣٠٧٨,٥٧	١٩٩٩	٣٣١٣٨٠٠	١٥٥٣٥,٨٦
١٩٨٨	٢٠٥٧٤٠٠	١٤٠٩١,٧٨	٢٠٠٠	٣٤١١٧٠٠	١٥٥٠٠,٦٨
١٩٨٩	٢١٤٦٤٠٠	١٤١٩٥,٧٧	٢٠٠١	٣٤٦٤٠٥٠	١٥٢٦٦,٨٦
١٩٩٠	٢٢٣٨٦٠٠	١٤٢٥٨,٦	٢٠٠٢	٣٥١٦٤٠٠	١٥٠٤٠,٢١
١٩٩١	٢٣٣٤٣٠٠	١٤٤٠٩,٢٦	٢٠٠٣	٤٦١٨٤٠٠*	٢٠٣٧٢,٣
المتوسط					١٤٩٣٣,٧٥٧
الانحراف المعياري					١٤٠١,٦٨٢٠٠
اكبر قيمة					٢٠٣٧٢,٣٠
اصغر قيمة					١٤٠١,٦٨٢٠٠
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٢٩١.
(*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨٣)

نمو قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي في المجتمع السعودي

العام الميلادي	قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي		العام الميلادي	قوى العمل غير السعودية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	٢٢١٠٩٠٠	٢٢٧٩٢,٧٨	١٩٩٢	٣٢٢٥٩٠٠	١٩٠٣١,٨٦
١٩٨١	٢٥٩٧٣٠٠	٢٥٤٦٣,٧٣	١٩٩٣	٣٨٤٤٤٠٠	٢١٩٦٨
١٩٨٢	٢٩٦٠٢٠٠	٢٧٤٠٩,٢٦	١٩٩٤	٣٩٤٥٠٠٠	٢١٦٤٠,١٥
١٩٨٣	٢٥٦٧٦٠٠	٢٢٣٢٦,٩٦	١٩٩٥	٣٩١٦٤٠٠	٢٠٨٣١,٩١
١٩٨٤	٢٨٣٠٣٠٠	٢٣١٩٩,١٨	١٩٩٦	٤٠٧٦٠٠٠	٢١٠٧٥,٤٩
١٩٨٥	٢٨٦٦٨٠٠	٢٢٣٩٦,٨٨	١٩٩٧	٤٠٨٤٧٠٠	٢٠٤٢٣,٥
١٩٨٦	٢٨٢٥٥٠٠	٢١٠٨٥,٨٢	١٩٩٨	٤٠٤٣٨٠٠	١٩٥٣٥,٢٧
١٩٨٧	٢٩٣٣٠٠٠	٢٠٩٥٠	١٩٩٩	٤٠٠٣٤٠٠	١٨٧٦٨,٨٧
١٩٨٨	٣١١٠١٠٠	٢١٣٠٢,٠٥	٢٠٠٠	٤٠٣٠١٠٠	١٨٣١٠,٣١
١٩٨٩	٣٣١٥٣٠٠	٢١٩٢٦,٥٩	٢٠٠١	٤١٥٦٠٠٠	١٨٣١٦,٤٤
١٩٩٠	٢٨٣٣٥٠٠	١٨٠٤٧,٧٧	٢٠٠٢	٤٣١٣٧٠٠	١٨٤٥٠,٣٨
١٩٩١	٢٤٦٩٩٠٠	١٥٢٤٦,٣	٢٠٠٣	*٤٦١٨٤٠٠	٢٠٣٧٢,٣
المتوسط					٢٠٨٦٩,٦٥٨
الانحراف المعياري					٢٥٤٦,٧٧٣٢٢
اكبر قيمة					٢٧٤٠٩,٢٦
اصغر قيمة					١٥٢٤٦,٣٠
العدد					٢٤

ـ المصـدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص ٢٩١.

ـ (*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨٤)

نمو عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الزراعية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)

العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (الزراعة)			العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (الزراعة)	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	*١٩١٢٠٠	١٩٧١,١٣		١٩٩٢	٤٢٨٦٠٠	٢٥٢٨,٦١
١٩٨١	*٢٧٢٢٠٠	٢٦٦٨,٦٣		١٩٩٣	٤٨٦٠٠٠	٢٧٧٧,١٤
١٩٨٢	*٣٥٣٢٠٠	٣٢٧٠,٣٧		١٩٩٤	٥٠٠٩٠٠	٢٧٤٧,٦٧
١٩٨٣	*٤٣٤٢٠٠	٣٧٧٥,٦٥		١٩٩٥	٥٠٨٢٠٠	٢٧٠٣,١٩
١٩٨٤	٥١٥٢٠٠	٤٢٢٢,٩٥		١٩٩٦	٥٣٠٦٠٠	٢٧٤٣,٥٤
١٩٨٥	٤٣٤٢٠٠	٣٣٩٢,١٩		١٩٩٧	٥٤١٨٠٠	٢٧٠٩
١٩٨٦	٣٩٧٣٠٠	٢٩٦٤,٩٣		١٩٩٨	٥٤٩٦٠٠	٢٦٥٥,٠٧
١٩٨٧	٣٦٩١٠٠	٢٦٣٦,٤٣		١٩٩٩	٥٥٧٩٠٠	٢٦١٥,٥٦
١٩٨٨	٣٥٣٧٠٠	٢٤٢٢,٦		٢٠٠٠	٥٦٢٧٠٠	٢٥٥٦,٥٧
١٩٨٩	٣٤٩٠٠٠	٢٣٠٨,٢		٢٠٠١	٥٦٧٥٠٠	٢٥٠١,١
١٩٩٠	٣٣٧٢٠٠	٢١٤٧,٧٧		٢٠٠٢	٥٧٢٣٠٠	٢٤٤٧,٨٢
١٩٩١	٣٣٤٠٠٠	٢٠٦١,٧٣		٢٠٠٣	٥٧٧١٠٠	٢٥٤٥,٦٦
المتوسط					٢٧٢٣,٨٩٦٣	
الانحراف المعياري					٥١١,٢٩٣٧٩	
اكبر قيمة					٤٢٢٢,٩٥	
اصغر قيمة					١٩٧١,١٣	
العدد					٢٤	

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية ص٢٩٤.

(*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨٥)

نمو عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية التعدينية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)

العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (التعدين)		العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (التعدين)	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	*٣٥٧٠٠	٣٦٨,٠٤	١٩٩٢	٣٨٣٠٠	٢٢٥,٩٦
١٩٨١	*٤١٢٠٠	٤٠٣,٩٢	١٩٩٣	٩٨٣٠٠	٥٦١,٧١
١٩٨٢	*٤٦٧٠٠	٤٣٢,٤١	١٩٩٤	١٠٠٥٠٠	٥٥١,٢٩
١٩٨٣	*٥٢٢٠٠	٤٥٣,٩١	١٩٩٥	١٠٢٠٠٠	٥٤٢,٥٥
١٩٨٤	٥٧٧٠٠	٤٧٢,٩٥	١٩٩٦	١٠٦٥٠٠	٥٥٠,٦٧
١٩٨٥	٥٢٢٠٠	٤٠٧,٨١	١٩٩٧	١٠٨٨٠٠	٥٤٤
١٩٨٦	٤٨٢٠٠	٣٥٩,٧	١٩٩٨	١١٠٤٠٠	٥٣٣,٣٣
١٩٨٧	٤٧١٠٠	٣٣٦,٤٣	١٩٩٩	١١٢١٠٠	٥٢٥,٥٥
١٩٨٨	٤٦٥٠٠	٣١٨,٤٩	٢٠٠٠	١١٢٤٠٠	٥١٠,٦٨
١٩٨٩	٤٧١٠٠	٣١١,٥١	٢٠٠١	١١٣٠٠٠	٤٩٨,٠٢
١٩٩٠	٥٢٣٠٠	٣٣٣,١٢	٢٠٠٢	١١٣٦٠٠	٤٨٥,٨٩
١٩٩١	٥٩٣٠٠	٣٦٦,٠٥	٢٠٠٣	١١٤٢٠٠	٥٠٣,٧٥
المتوسط					٤٤١,٥٧٢٨
الانحراف المعياري					٩٥,٨٤٦٢٧
اكبر قيمة					٥٦١,٧١
اصغر قيمة					٢٢٥,٩٦
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٢٩٤.

ـ (*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨٦)

نمو عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الصناعية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)

العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (الصناعة)		العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (الصناعة)	
	العدد	المعدل		**العدد**	**المعدل**
١٩٨٠	٢٥٥٣٠٠*	٢٦٣١,٩٦	١٩٩٢	٤٥٠٠٠٠	٢٦٥٤,٨٧
١٩٨١	٢٧٩٣٠٠*	٢٧٣٨,٢٤	١٩٩٣	٥١٢٥٠٠	٢٩٢٨,٥٧
١٩٨٢	٣٠٣٣٠٠*	٢٨٠٨,٣٣	١٩٩٤	٥٣٠٨٠٠	٢٩١١,٦٨
١٩٨٣	٣٢٧٣٠٠*	٢٨٤٦,٠٩	١٩٩٥	٥٣٨٢٠٠	٢٨٦٢,٧٧
١٩٨٤	٣٥١٣٠٠	٢٨٧٩,٥١	١٩٩٦	٥٦١٥٠٠	٢٩٠٣,٣١
١٩٨٥	٣٧٥٣٠٠	٢٩٣٢,٠٣	١٩٩٧	٥٧٢٩٠٠	٢٨٦٤,٥
١٩٨٦	٣٧٦٥٠	٢٨٠,٩٧	١٩٩٨	٥٨٠٧٠٠	٢٨٠٥,٣١
١٩٨٧	٣٨٣٣٠٠	٢٧٣٧,٨٦	١٩٩٩	٥٨٩٠٠٠	٢٧٦١,٣٧
١٩٨٨	٤٠٢٨٠٠	٢٧٥٨,٩	٢٠٠٠	٦٠٢٧٠٠	٢٧٣٨,٣
١٩٨٩	٤٣٥٨٠٠	٢٨٨٢,٢٨	٢٠٠١	٦١٦٨٠٠	٢٧١٨,٣٨
١٩٩٠	٣٩٧٤٠٠	٢٥٣١,٢١	٢٠٠٢	٦٣٠٩٠٠	٢٦٩٨,٤٦
١٩٩١	٣٧١٥٠٠	٢٢٩٣,٢١	٢٠٠٣	٦٤٥٠٠٠	٢٨٤٥,١٧
المتوسط					٢٦٦٧,٢١٩٦
الانحراف المعياري					٥٢٨,١٢٠٥٥
اكبر قيمة					٢٩٣٢,٠٣
اصغر قيمة					٢٩٣٢,٠٣
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٢٩٤.

ـ (*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨٧)

نمو عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الخدماتية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣م)

العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (الخدمات)		العام الميلادي	العاملون في القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م (الخدمات)	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	٣٠٨٧٢٠٠*	٣١٨٢٦,٨	١٩٩٢	٤٥٩٤٢٠٠	٢٧١٠٤,٤٢
١٩٨١	٣٢١٣٥٠٠*	٣١٥٠٤,٩	١٩٩٣	٥١٨٤٤٠٠	٢٩٦٢٥,١٤
١٩٨٢	٣٣٣٩٨٠٠*	٣٠٩٢٤,٠٧	١٩٩٤	٥٣٥٧٦٠٠	٢٩٣٨٨,٩٢
١٩٨٣	٣٤٦٦١٠٠*	٣٠١٤٠	١٩٩٥	٥٤٢٦٨٠٠	٢٨٨٦٥,٩٦
١٩٨٤	٣٥٩٢٤٠٠	٢٩٤٤٥,٩	١٩٩٦	٥٦٥٦٠٠٠	٢٩٢٤٥,٠٩
١٩٨٥	٣٧١٨٧٠٠	٢٩٠٥٢,٣٤	١٩٩٧	٥٧٦٥٥٠٠	٢٨٨٢٧,٥
١٩٨٦	٣٧٥٠٦٠٠	٢٧٩٨٩,٥٥	١٩٩٨	٥٨٣٨٧٠٠	٢٨٢٠٦,٢٨
١٩٨٧	٣٨٨٥٣٠٠	٢٧٧٥٢,١٤	١٩٩٩	٥٩١٧٣٠٠	٢٧٧٤١,٦٨
١٩٨٨	٤١٣٨١٠٠	٢٨٣٤٣,١٥	٢٠٠٠	٥٩٦٢٤٠٠	٢٧٠٨٩,٥
١٩٨٩	٤٥٤٠٨٠٠	٣٠٠٣١,٧٥	٢٠٠١	٦٠٠٧٦٠٠	٢٦٤٧٦,٨٦
١٩٩٠	٤٩٧٩٩٠٠	٣١٧١٩,١١	٢٠٠٢	٦٠٥٢٨٠٠	٢٥٨٨٨,٧٩
١٩٩١	٣٩٤٣٧٠٠	٢٤٣٤٣,٨٣	٢٠٠٣	٦٠٩٨٠٠٠	٢٦٨٩٨,٩٩
المتوسط					٢٨٦٨٤,٦٩٥٤
الانحراف المعياري					١٨٧٤,٢٧٢٩٨
اكبر قيمة					٣١٨٢٦,٨
اصغر قيمة					٢٤٣٤٣,٨٣
العدد					٢٤

ـ المصـدر: وزارة الاقتصاد والتخطيـط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٢٩٤.

ـ (*) قيم مقدرة.

الجدول رقم (٨٨)

نمو حجم الإنفاق على التعليم في المجتمع السعودي

العام الميلادي	حجم الإنفاق على التعليم		العام الميلادي	حجم الإنفاق على التعليم	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠	١٢٣٧١١٣	١٩٩٢	١٣٥٩٠٠٠٠٠٠	٨٠١٧٦٩٩
١٩٨١	٩٩٠٠٠٠٠٠	٩٧٠٥٨٨,٢	١٩٩٣	١٥٧٤٠٠٠٠٠٠	٨٩٩٤٢٨٦
١٩٨٢	١٢٢٠٠٠٠٠٠	١١٢٩٦٣٠	١٩٩٤	١٩٦٧٠٠٠٠٠٠	١٠٧٨٩٩٠٧
١٩٨٣	١١٢٠٠٠٠٠٠	٩٧٣٩١٣	١٩٩٥	١٩٢١٠٠٠٠٠٠	١٠٢١٨٠٨٥
١٩٨٤	١٨٩٠٠٠٠٠٠	١٥٤٩١٨٠	١٩٩٦	١٩٠٦٠٠٠٠٠٠	٩٨٥٥٢٢٢
١٩٨٥	٢٠٢٠٠٠٠٠٠	١٥٧٨١٢٥	١٩٩٧	١٧٧٦٠٠٠٠٠٠	٨٨٨٠٠٠٠
١٩٨٦	٢٢٨٠٠٠٠٠٠	١٧٠١٤٩٣	١٩٩٨	١٨٩٠٠٠٠٠٠٠	٩١٣٠٤٣٥
١٩٨٧	٢٣٨٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٩٩٩	١٧١٠٠٠٠٠٠٠	٨٠١٦٨٧٨
١٩٨٨	٣٣٣٠٠٠٠٠٠	٢٢٨٠٨٢٢	٢٠٠٠	٢٤٠٩٠٠٠٠٠٠	١٠٩٤٥٠٢٥
١٩٨٩	٢٥٩٠٠٠٠٠٠	١٧١٢٩٦٣	٢٠٠١	٣٧٩٣٠٠٠٠٠٠	١٦٧١٦٦١٥
١٩٩٠	٧٢٢٠٠٠٠٠٠	٤٥٩٨٧٢٦	٢٠٠٢	٤٧٨٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٤٦١٩٣٣
١٩٩١	١٤٥٤٠٠٠٠٠٠	٨٩٧٥٣٠٩	٢٠٠٣	٥٢٤٦٠٠٠٠٠٠	٢٣١٤٠٧١٥
المتوسط					٧٢٣٢٢٧٧,٥٥٧٠
الانحراف المعياري					٦٣٠٠١٨١,٠٤٦٣٩
اكبر قيمة					٢٣١٤٠٧١٤,٦٠
أصغر قيمة					٩٧٠٥٨٨,٢
العدد					٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٧٩.

الجدول رقم (٨٩)

نمو أعداد خريجي الثانوية العامة في المجتمع السعودي

العام الميلادي	خريجي الثانوية العامة			خريجو الثانوية العامة	
	العدد	المعدل	العام الميلادي	العدد	المعدل
١٩٨٠	١٢٣١٢	١٢٦,٩٣	١٩٩٢	٣٣٢٤٢	١٩٦,١٢
١٩٨١	١٢٧٣٨	١٢٤,٨٨	١٩٩٣	٤٣٦٧٩	١٩٧,٨٤
١٩٨٢	١٤٢٠٠	١٣١,٤٨	١٩٩٤	٣٦٠٠٢	١٩٧,٤٩
١٩٨٣	١٤٧٢٧	١٢٨,٠٦	١٩٩٥	٤١٩٤٤	٢٢٣,١١
١٩٨٤	١٤٥٠٧	١١٨,٩١	١٩٩٦	٥٤٣٩٧	٢٨١,٢٧
١٩٨٥	١٨١٤٦	١٤١,٧٧	١٩٩٧	٥٩٦١٩	٢٩٨,١
١٩٨٦	٢٥٠٢٥	١٨٦,٧٥	١٩٩٨	٦٨٦٤٣	٣٣١,٦١
١٩٨٧	٢٦٣٨٨	١٨٨,٤٩	١٩٩٩	٧٨٨١٣	٣٦٩,٤٩
١٩٨٨	٢٥١٤٠	١٧٢,١٩	٢٠٠٠	٩١٦٧٢	٤١٦,٥
١٩٨٩	٢٨٦٠٤	١٨٩,١٨	٢٠٠١	٩٢٩٦٩	٤٠٩,٧٤
١٩٩٠	٢٩٠٠٢	١٨٤,٧٣	٢٠٠٢	٩٥٩٢٤	٤١٠,٢٨
١٩٩١	٣٢٤٢٤	٢٠٠,١٥	٢٠٠٣	٩٢٩٦٩	٤١٠,١
المتوسط				٢٣٤,٧٩٧٨	
الانحراف المعياري				١٠٣,٢٦١٣٤	
اكبر قيمة				٤١٦,٥٠	
اصغر قيمة				١١٨,٩١	
العدد				٢٤	

ـ المصـدر: وزارة الاقتصـاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٩١.

الجدول رقم (٩٠)

نمو أعداد خريجات الثانوية العامة في المجتمع السعودي

العام الميلادي	خريجات الثانوية العامة			العام الميلادي	خريجات الثانوية العامة	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	٤٣٠٠	٧٨,٢٥		١٩٩٢	٥٨٧٢	٢٣١,١٧
١٩٨١	٣٦٧٥	٨١,٠٨		١٩٩٣	١٠٣٤٠	٢٤٣,١٨
١٩٨٢	٣٤٣٥	٩٠,٧٤		١٩٩٤	١٥٨٢٦	٢٧٧,٧٩
١٩٨٣	٢٣٩٦	١٢١,٤٤		١٩٩٥	١٢٣٩٩	٢٧٦,٢٩
١٩٨٤	٢٢٣٦	١٣١,٠٣		١٩٩٦	١٢٦٧٤	٢٩٩,٠٧
١٩٨٥	٢٤٢٩	١٤٨,٢١		١٩٩٧	٧٤٢٤	٣٧٨,٣١
١٩٨٦	٣٥٩٢	١٥٢,٣٩		١٩٩٨	٩١٨٢	٣٦٨,٩١
١٩٨٧	٣٨٢٩	١٦٣,٣٢		١٩٩٩	١٠٩٢٩	٤٠٢,٣٣
١٩٨٨	٤٨٩٦	١٧١,٨		٢٠٠٠	٦٦٩٣	٤٤٦
١٩٨٩	٤٧٨١	١٨٦,٢٣		٢٠٠١	٩٢٦٥	٤٤٠,٨
١٩٩٠	٥٦٤٥	٢١٩,٧١		٢٠٠٢	٩٤٥٥	٤٠,٤٤
١٩٩١	٥٣٤٧	٢١٥,٢٩		٢٠٠٣	٩٨٩٢	٤٣,٦٣
المتوسط						٢١٦,٩٧٥٨
الانحراف المعياري						١٢٢,٨٣٠٤٧
اكبر قيمة						٤٤٦,٠٠
اصغر قيمة						٤٠,٤٤
العدد						٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٩٤.

الجدول رقم (٩١)

نمو أعداد خريجو برامج الدراسات العليا في المجتمع السعودي

العام الميلادي	خريجو الدراسات العليا			العام الميلادي	خريجو الدراسات العليا	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	٥٠٥٣	٥٢,٠٩		١٩٩٢	١١٩٣١	٧٠,٣٩
١٩٨١	٦٨٠٣	٦٦,٧		١٩٩٣	١١٥٠٩	٦٥,٧٧
١٩٨٢	٧٥١٣	٦٩,٥٦		١٩٩٤	١١٥٩٦	٦٣,٦١
١٩٨٣	٨٦٧٥	٧٥,٤٣		١٩٩٥	١٣٣٠٠	٧٠,٧٤
١٩٨٤	٨٧٠٥	٧١,٣٥		١٩٩٦	١٥٤٧١	٧٩,٩٩
١٩٨٥	٩٥٨٥	٧٤,٨٨		١٩٩٧	١٤٦٢٠	٧٣,١
١٩٨٦	٩٧٣٨	٧٢,٦٧		١٩٩٨	٢١٢٢٩	١٠٢,٥٦
١٩٨٧	٩٤٨٢	٦٧,٧٣		١٩٩٩	١٥٥٩٣	٧٣,١
١٩٨٨	٩٥٠٩	٦٥,١٣		٢٠٠٠	١٨٨٧٨	٨٥,٧٧
١٩٨٩	٩٧٥٥	٦٤,٥٢		٢٠٠١	٢٠٢٥٨	٨٩,٢٨
١٩٩٠	١٠٥٣٨	٦٧,١٢		٢٠٠٢	٢٨٧٤٥	١٢٢,٩٥
١٩٩١	١٠٤٤٥	٦٤,٤٨		٢٠٠٣	٢٩٢٣٤	١٢٨,٩٥
المتوسط					٧٦,٥٧٨٥	
الانحراف المعياري					١٨,١٦٧٣٤	
اكبر قيمة					١٢٨,٩٥	
اصغر قيمة					٥٢,٠٩	
العدد					٢٤	

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص ٣٩١.

الجدول رقم (٩٢)

نمو أعداد خريجات برامج الدراسات العليا في المجتمع السعودي

العام الميلادي	خريجات الدراسات العليا			العام الميلادي	خريجات الدراسات العليا	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	١٥٣٧	١٥,٨٥		١٩٩٢	٨٦٦٧	٥١,١٣
١٩٨١	١٧٧٢	١٧,٣٧		١٩٩٣	١١٠٢٠	٦٢,٩٧
١٩٨٢	٢٥٣٢	٢٣,٤٤		١٩٩٤	١٠٩٤٣	٦٠,٠٣
١٩٨٣	٣٦٠٥	٣١,٣٥		١٩٩٥	١١٨٠٠	٦٢,٧٧
١٩٨٤	٤١٠٧	٣٣,٦٦		١٩٩٦	١٥٧٠٧	٨١,٢٢
١٩٨٥	٤٨٤٤	٣٧,٨٤		١٩٩٧	١٨٣٨٨	٩١,٩٤
١٩٨٦	٥٨٥٧	٤٣,٧١		١٩٩٨	٢١٧٢١	١٠٤,٩٣
١٩٨٧	٥٧٥٠	٤١,٠٧		١٩٩٩	٢٥٣٤١	١١٨,٨
١٩٨٨	٦٧٠٤	٤٥,٩٢		٢٠٠٠	٢٢٢٦٧	١٠١,١٧
١٩٨٩	٦٥٨٤	٤٣,٥٤		٢٠٠١	٢٤٥٣٨	١٠٨,١٤
١٩٩٠	٧٩٤٣	٥٠,٥٩		٢٠٠٢	٢٦٥١٢	١١٣,٤
١٩٩١	٧٧٣١	٤٧,٧٢		٢٠٠٣	٢٧٢٢٤	١٢٠,٠٩

المتوسط	٦٢,٨٦٠٩
الانحراف المعياري	٣٣,٤٦٦٨٦
اكبر قيمة	١٢٠,٠٩
اصغر قيمة	١٥,٨٥
العدد	٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٩١.

الجدول رقم (٩٣)

نمو أعداد خريجو برامج التعليم العالي الفني في المجتمع السعودي

العام الميلادي	خريجو برامج التعليم العالي الفني			العام الميلادي	خريجو برامج التعليم العالي الفني	
	العدد	المعدل			العدد	المعدل
١٩٨٠	١٢٠	١,٢٤		١٩٩٢	١٣٥٩	٨,٠٢
١٩٨١	٩٩	٠,٩٧		١٩٩٣	١٥٧٤	٨,٩٩
١٩٨٢	١٢٢	١,١٣		١٩٩٤	١٩٦٧	١٠,٧٩
١٩٨٣	١١٢	٠,٩٧		١٩٩٥	١٩٢١	١٠,٢٢
١٩٨٤	١٨٩	١,٥٥		١٩٩٦	١٩٠٦	٩,٨٦
١٩٨٥	٢٠٢	١,٥٨		١٩٩٧	١٧٧٦	٨,٨٨
١٩٨٦	٢٢٨	١,٧		١٩٩٨	١٨٩٠	٩,١٣
١٩٨٧	٢٣٨	١,٧		١٩٩٩	١٧١٠	٨,٠٢
١٩٨٨	٣٣٣	٢,٢٨		٢٠٠٠	٢٤٠٩	١٠,٩٥
١٩٨٩	٢٥٩	١,٧١		٢٠٠١	٣٧٩٣	١٦,٧٢
١٩٩٠	٧٢٢	٤,٦		٢٠٠٢	٤٧٨٤	٢٠,٤٦
١٩٩١	١٤٥٤	٨,٩٨		٢٠٠٣	٩٩٨٧	٤٤,٠٥
المتوسط						٨,١٠٣٧
الانحراف المعياري						٩,٣١٩٠٩
اكبر قيمة						٤٤,٠٥
اصغر قيمة						٩٧.
العدد						٢٤

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٩٨.

الجدول رقم (٩٤)

نمو أعداد خريجو برامج التدريب المهني في المجتمع السعودي

العام الميلادي	خريجو برامج التدريب المهني		العام الميلادي	خريجو برامج التدريب المهني	
	العدد	المعدل		العدد	المعدل
١٩٨٠	١٧٨٧	١٨,٤٢	١٩٩٢	٥٣٦٣	٣١,٦٤
١٩٨١	١٩٢٠	١٨,٨٢	١٩٩٣	٥٩٠٦	٣٣,٧٥
١٩٨٢	٢٢٤٧	٢٠,٨١	١٩٩٤	٧٠٥٨	٣٨,٧٢
١٩٨٣	٢٥٧٧	٢٢,٤١	١٩٩٥	٧٠٠٤	٣٧,٢٦
١٩٨٤	٣١١٥	٢٥,٥٣	١٩٩٦	٦٨٩٠	٣٥,٦٣
١٩٨٥	٢٨٩٥	٢٢,٦٢	١٩٩٧	٦٩٢٩	٣٤,٦٤
١٩٨٦	٢٩٠٢	٢١,٦٦	١٩٩٨	٧١٤٢	٣٤,٥
١٩٨٧	٢٩٣١	٢٠,٩٤	١٩٩٩	٥٨٨٢	٢٧,٥٨
١٩٨٨	٣٦٣٨	٢٤,٩٢	٢٠٠٠	٦٥٨٩	٢٩,٩٤
١٩٨٩	٤٠٦٧	٢٦,٩	٢٠٠١	٨٥٥٠	٣٧,٦٨
١٩٩٠	٤٧٨٩	٣٠,٥	٢٠٠٢	١٠٥١١	٤٤,٩٦
١٩٩١	٥٥٩٦	٣٤,٥٤	٢٠٠٣	١٢٤٧٢	٥٥,٠٢
المتوسط				٣٠,٣٩٠٢	
الانحراف المعياري				٨,٨٧٩٠٦	
اكبر قيمة				٥٥,٠٢	
اصغر قيمة				١٨,٤٢	
العدد				٢٤	

ـ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٣م). منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام. الإصدار الحادي والعشرون. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٩٨.

ملحق رقم (٢)

النتائج المتعلقة في معامل بيرسون للارتباط بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (٩٥)

معامل بيرسون للارتباط بين المتغيرات المستقلة ومعدلات الجرائم الاقتصادية المختلفة

المتغيرات المستقلة	المعدلات	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية	معدل جرائم سرقة السيارات	معدل جرائم سرقة المنازل	معدل جرائم سرقة المحلات التجارية	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	معدل جرائم الاختلاس	معدل جرائم التزييف	معدل جرائم الرشوة
معدل الدخل القومي	الدلالة الإحصائية	٠,٧٨٦(**)	٠,٨٤٣(**)	٠,٥٥٠(**)	٠,٥٩٣(**)	٠,٦٩٩(**)	٠,١٤٧	٠,٦٠٧(**)	٠,٦٨٦(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٤٩٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠
متوسط الدخل الفردي	الدلالة الإحصائية	ـ٠,٢٧٤	ـ٠,٢٣٥	ـ٠,٤١٣(*)	ـ٠,١٤٦	ـ٠,٢٧٩	ـ٠,٥٧٩(**)	ـ٠,٠٩٨	ـ٠,٢٣٥
	مستوى الدلالة	٠,١٩٦	٠,٢٦٩	٠,٠٤٥	٠,٤٩٦	٠,١٨٧	٠,٠٠٣	٠,٦٤٩	٠,٢٦٩
معدل المواليد الذين لديهم شهادات ميلاد	الدلالة الإحصائية	٠,١٢٨	٠,٠٨١	٠,١٩٤	٠,١٨٦	٠,٠٥٤	ـ٠,٠٠٧	٠,٠٧٢	٠,٠٢٣
	مستوى الدلالة	٠,٥٥٢	٠,٧٠٨	٠,٣٦٣	٠,٣٨٤	٠,٨٠٣	٠,٩٧٦	٠,٧٣٨	٠,٩١٤
معدل نمو توقع الحياة في المجتمع السعودي	الدلالة الإحصائية	ـ٠,٦٦٥(**)	ـ٠,٦٥٣(**)	ـ٠,٦٧١(**)	ـ٠,٤٧٦(*)	ـ٠,٥٧٣(**)	ـ٠,٦٤٦(**)	ـ٠,٥٦٤(**)	ـ٠,٥٩١(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠١٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠١

المتغيرات المستقلة	المعدلات	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية	معدل جرائم سرقة السيارات	معدل جرائم سرقة المنازل	معدل جرائم سرقة المحلات التجارية	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	معدل جرائم الاختلاس	معدل جرائم التزييف	معدل جرائم الرشوة
معدل حجم قروض الاستثمار	الدلالة الإحصائية	-٠,٤٢٣(*)	-٠,٣٩٤	-٠,٥١٧(**)	-٠,٢١٨	-٠,٣٠٩	-٠,٥٠١(*)	-٠,٠٤٠	-٠,٤٣٣(*)
	مستوى الدلالة	٠,٠٣٩	٠,٠٥٧	٠,٠١٠	٠,٣٠٧	٠,١٤٢	٠,٠١٣	٠,٨٥٢	٠,٠٣٤
معدل الركاب المسافرين عبر المطارات إلى الخارج	الدلالة الإحصائية	-٠,٤٥٢(*)	-٠,٤٤٣(*)	-٠,٤٦٨(*)	-٠,١٨٩	-٠,٢٥٤	-٠,٣٩٧	-٠,٠٠٣	-٠,٤٠٩(*)
	مستوى الدلالة	٠,٠٢٦	٠,٠٣٠	٠,٠٢١	٠,٣٧٧	٠,٢٣١	٠,٠٥٥	٠,٩٨٨	٠,٠٤٧
معدل السيارات المسجلة في المجتمع السعودي	الدلالة الإحصائية	٠,٤٢٣(*)	٠,٣٩٦	٠,٤٤٥(*)	٠,٤٠٥(*)	٠,٤٢٢(*)	٠,٣٩٥	٠,٢٥١	٠,٤٣٩(*)
	مستوى الدلالة	٠,٠٣٩	٠,٠٥٥	٠,٠٢٩	٠,٠٥٠	٠,٠٤٠	٠,٠٥٦	٠,٢٣٧	٠,٠٣٢
معدل قوى العمل السعودية	الدلالة الإحصائية	٠,٥٦٦(**)	٠,٦٠٤(**)	٠,٣٨١	٠,٤٢٩(*)	٠,٤٣٩(*)	٠,٠٩٨	٠,٤٠٦(*)	٠,٣٩٠
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٦٦	٠,٠٣٦	٠,٠٣٢	٠,٦٤٩	٠,٠٤٩	٠,٠٥٩
معدل قوى العمل غير السعودية	الدلالة الإحصائية	-٠,٤٦٧(*)	-٠,٤٣٨(*)	-٠,٥١٣(*)	-٠,٢١٧	-٠,٤٢٢(*)	-٠,٣٥٣	-٠,٢٥٧	-٠,٤٤٨(*)
	مستوى الدلالة	٠,٠٢١	٠,٠٣٢	٠,٠١٠	٠,٣٠٩	٠,٠٤٠	٠,٠٩٠	٠,٢٢٥	٠,٠٢٨

المتغيرات المستقلة	المعدلات	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية	معدل جرائم سرقة السيارات	معدل جرائم سرقة المنازل	معدل جرائم سرقة المحلات التجارية	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	معدل جرائم الاختلاس	معدل جرائم التزييف	معدل جرائم الرشوة
معدل العاملين في القطاعات الزراعية	الدلالة الإحصائية	٠,٢٥٤ـ	٠,٢٢٨ـ	٠,٢٦٢ـ	٠,١٢١ـ	٠,٠٢٦ـ	٠,٢٤١ـ	٠,١٦٠	٠,١٨٧ـ
	مستوى الدلالة	٠,٢٣٢	٠,٢٨٤	٠,٢١٥	٠,٥٧٤	٠,٩٠٣	٠,٢٥٦	٠,٤٥٥	٠,٣٨١
معدل العاملين في القطاعات التعدينية	الدلالة الإحصائية	٠,٤٠٨(*)	٠,٥٠٤(*)	٠,١٤٤	٠,١٥٤	٠,٤٠٧(*)	٠,٠٩٥ـ	٠,٣٩٣	٠,٤٢٧(*)
	مستوى الدلالة	٠,٠٤٨	٠,٠١٢	٠,٥٠٢	٠,٤٧١	٠,٠٤٨	٠,٦٥٨	٠,٠٥٧	٠,٠٣٨
معدل العاملين في القطاعات الصناعية	الدلالة الإحصائية	٠,١٦٣	٠,٢١٦	٠,٠٢٢	٠,٠٢٦ـ	٠,١٠٩	٠,٣٥٨ـ	٠,١٧١	٠,١٧٩
	مستوى الدلالة	٠,٤٤٧	٠,٣١٠	٠,٩١٩	٠,٩٠٥	٠,٦١١	٠,٠٨٦	٠,٤٢٤	٠,٤٠٢
معدل العاملين في القطاعات الخدماتية	الدلالة الإحصائية	٠,٥٢٧ـ(**)	٠,٥٣٦ـ(**)	٠,٥٩٨ـ(**)	٠,٤١١ـ(*)	٠,٤٨٤ـ(*)	٠,٤٦٠ـ(*)	٠,٢٨٣ـ	٠,٥٠٥ـ(*)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٨	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٠,٠٤٦	٠,٠١٧	٠,٠٢٤	٠,١٨٠	٠,٠١٢

المتغيرات المستقلة	المعدلات	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية	معدل جرائم سرقة السيارات	معدل جرائم سرقة المنازل	معدل جرائم سرقة المحلات التجارية	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	معدل جرائم الاختلاس	معدل جرائم التزييف	معدل جرائم الرشوة
معدل حجم الإنفاق على التعليم	الدلالة الإحصائية	٠,٩٠٥(**)	٠,٩٢٤(**)	٠,٧٧٤(**)	٠,٦٧٥(**)	٠,٧٤٥(**)	٠,٤٢٥(*)	٠,٥٢٦(**)	٠,٧٨١(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٣٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠
معدل خريجي المرحلة الثانوية	الدلالة الإحصائية	٠,٨٨٨(**)	٠,٩٠٩(**)	٠,٧٦٥(**)	٠,٦٤٤(**)	٠,٧٦٦(**)	٠,٤٩٩(*)	٠,٥٢٢(**)	٠,٨٠٢(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠١٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠
معدل خريجات المرحلة الثانوية	الدلالة الإحصائية	٠,٢٢٦	٠,٢٧٤	٠,١٤١	٠,٠٩٧-	٠,٢٣٥	٠,٠١٦-	٠,٠٦٠	٠,٤٨١(*)
	مستوى الدلالة	٠,٢٨٩	٠,١٩٥	٠,٥١٠	٠,٦٥٤	٠,٢٦٩	٠,٩٤١	٠,٧٨١	٠,٠١٧
معدل خريجي برامج الدراسات العليا	الدلالة الإحصائية	٠,٨٣١(**)	٠,٨٣٤(**)	٠,٧٢٢(**)	٠,٧٣١(**)	٠,٧٤٥(**)	٠,٥٣٦(**)	٠,٦٣٤(**)	٠,٥٦٢(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠١	٠,٠٠٤
معدل خريجات برامج الدراسات العليا	الدلالة الإحصائية	٠,٨٣٣(**)	٠,٨٦٦(**)	٠,٦٩٠(**)	٠,٥٤٢(**)	٠,٧١٨(**)	٠,٤٦٦(*)	٠,٥١٠(*)	٠,٧٢٠(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٠	٠,٠٢٢	٠,٠١١	٠,٠٠٠

المتغيرات المستقلة	المعدلات	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد الملكية	معدل جرائم سرقة السيارات	معدل جرائم سرقة المنازل	معدل جرائم سرقة المحلات التجارية	معدل الجرائم الاقتصادية الموجهة ضد النظام العام	معدل جرائم الاختلاس	معدل جرائم التزييف	معدل جرائم الرشوة
معدل خريجو برامج التعليم العالي الفني	الدلالة الإحصائية	٠,٨٥٩(**)	٠,٨٦٤(**)	٠,٧٥٦(**)	٠,٦٩٥(**)	٠,٧٠٢(**)	٠,٤٧٥(*)	٠,٥٢٢(**)	٠,٦٥٨(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠١٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠
معدل خريجو برامج التدريب المهني	الدلالة الإحصائية	٠,٨٠٦(**)	٠,٨١٧(**)	٠,٧٠٤(**)	٠,٥٥٥(**)	٠,٦٤٤(**)	٠,٣٨٠	٠,٤٧٠(*)	٠,٦٤٥(**)
	مستوى الدلالة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٦٧	٠,٠٢١	٠,٠٠١

(*) معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)

(**)معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)